جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

Revue du Laboratoire de Société & Problèmes
du Développement Local en Algérie

العدد الخامس – جوان 2016

دار التل للطباعة

مجلة دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

العدد الخامس/ جوان 2016

رقم الإيداع: 2014–4343
ISSN 2437-0436

الهيئة الإدارية

مدير المجلة المسئول عن النشر : د. تقية محمد المهدي حسان
رئيس هيئة التحرير / د. ضامر وليد عبد الرحمن
نائب رئيس التحرير/ د. بوبكر جيلالي

اعضاء هيئة التحرير

د. زيان محمد — أ. طياب خالد
د. يخلف رفيقة — أ.فاطمة الزهراء زاوي
أ.اسماء سعذي

اعضاء الهيئة العلمية لمجلة دراسات في التنمية والمجتمع	
أ.د. عبد الوهاب جودة الحايس	جامعة السلطان قابوس / سلطنة عمان
ا.د. محمد الدقس	الجامعة الاردنية / الاردن
أ.د.فاتن مبارك	جامعة صفاقس/ تونس
ا.د بوعرفة عبد القادر	حامعة وهران السانيا / الجزائر
أ.د. بو كرلدة الزواوي	حامعة وهران السانيا/ الجزائر
أ.د. دهوم عبد المجيد	جامعة الجزائر 2/ الجزائر
أ.د. زمام نور الدين	جامعة بسكرة/ الجزائر
ا.د الهاشمي مقراني	جامعة الجزائر 2/ الجزائر
ا.د. شريف زهرة	جامعة الجزائر 2/ الجزائر
أ.د نقاز سيد أحمد	جامعة البليدة 2/ الجزائر
ا.د. بشير محمد	جامعة تلمسان / الجزائر
ا.د. بوكربوط عز الدين	جامعة الجلفة / الجزائر
ا.د. ماهر فرحان مرعب	جامعة قالمة / الجزائر
د. كويحل فاروق	جامعة البليدة 2/ الجزائر
د.منصور مرقومة	جامعة مستغانم/ الجزائر
د. سعداوي زهرة	جامعة شلف / الجزائر

قواعد النشر

1. تنشر المجلة الابحاث باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية

2. ان يكون الموضوع ضمن أحد محاور التنمية (الاجتماعية السياسية، الاقتصادية)

3. ان لا يتجاوز عدد صفحات المقال 25 صفحة كحد اقصى.

4. يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

5 . تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة العلمية للمجلة ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

6. يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

7. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

8 .تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Simplified Arabic مقاسه 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Gras 16 Simplified Arabic، العناوين الفرعية Simplified Arabic 14 Gras، أما الفرنسية أو الانجليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.

9. التهميش والإحالات بطريقة الية Note de fin على أن تعرض في نهاية المقال وفق الترتيب التالي : المؤلف، عنوان الكتاب أو ألمقال عنوان المجلة أو المؤتمر، الناشـر، البلـد ، ألطبعة ألسنة و الصفحة.

11. ان يرفق المقال بملخص باللغة الانكليزية.

12. ترسل المقالات عير البريد الالكتروني : developmentr@yahoo.com

أو revudevelopment@gamil.com

للاتصال:

الهاتف: 21 71 72 27 213+

مقدمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي إصدار العدد الخامس من مجلة دراسات في التنمية والمجتمع التي يصدرها مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، كاستمرار للمشروع المعرفي للمخبر والذي يسعى من خلاله، إلى الإلمام بمعوقات الفعل التنموي في المجتمع من جانب، والعناصر المؤثرة في تجاوز هذه المعوقات، من جانب أخر، ولكون العملية التنموية عملية غاية في التعقيد (وهو ما يتجلى من خلال التخصصات التي تدرس تلك العملية) لذا فاذ الدراسة العلمية للعملية التنموية يجب أن لا تقف أمام حقل معرفي بعينه، فالموضوعية العلمية تتطلب تناول كل الإبعاد المتعلقة بتلك العملية سواء كانت نفسية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، إعلامية وغيرها من الحقول المعرفية الأخرى.

لقد جاء العدد الخامس ليواصل النشاط البحثي للمجلة، والذي أكدنا دائما على أن لا ينحصر في اتجاهات معرفية بعينها، إذ ضم هذا العدد مجموعة متنوعة من البحوث العلمية في علم النفس والاجتماع والاقتصاد والفلسفة والعلوم السياسية. وهو ما يؤكد الفكرة الأساسية التي نسعى الى تأصيلها وهي أن التواصل المعرفي بين حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية أصبح ضرورة علمية من اجل وصف علمي دقيق لكل، لكل الظواهر والمشاكل الاجتماعية .

لقد جمع العدد الخامس مجموعة مميزة من الأبحاث سواء من داخل الوطن ومن خارجه، وكانت اغلب المواضع تبحث في قضايا اجتماعية مهمة وحساسة، في مختلف الحقول المعرفية، ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نقدم كل آيات الشكر والتقدير لكل الباحثين اللذين اثروا بأعمالهم العدد الخامس من مجلة دراسات في التنمية والمجتمع.

د. ضامر وليد عبد الرحمن
رئيس هيئة التحرير

فهرس العدد

دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج	فايزة محمد عبدالمنعم سليم مدرس علم الاجتماع- كلية الآداب – جامعة عين شمس	9
العنصر البشري ومشكلة الأمن الغذائي»ولاية المدية من الاستقطاب إلى الطرد- شباب من الأصالة إلى العزوف»	سالمي الجيلالي جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف	33
المعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية بالمجتمع الجزائري	عمار بوجمعة جامعة محمد البشير الابراهيمي / برج بو عريريج مهدي السعيد / جامعة حسيبة بن بوعلي / الشلف	57
الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) جراء الاحتلال الامريكي	عبد العباس غضيب شاطي الحجامي كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ذي قار/ العراق	69
الإعلام والتنمية العلاقة بين تنمية وسائل الإعلام والإعلام التنموي	محمد طوالبية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف	107
البعد التربوي التعليمي للتنمية في المجتمع	بوكبشة جمعية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	141
التنمية الاجتماعية في ظل تدني المستوى التعليمي	سعيدي لويزة - ركاب أنيسة جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف	151
العولمة المجتمع المحلي والدولة القومية	جيلالي بوبكر جامعة حسيبة بن بو علي	167
التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية.	بوضياف ياسين جامعة الشلف (الجزائر)	183
أثر بعض نماذج الجريمة الاقتصادية في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية	لدرم احمد جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	201

221	لعزيلي فاتح (جامعة البويرة)	بيداغوجيا الدعم ودورها في تحسين مستوى التلاميذ المقبلين على شهادة التعليم المتوسط في مادة الرياضيات
231	سيدي عابد عبد القادر جامعة حسيبة بن بو علي . الشلف	التصورات الثقافية للعلاج التقليدي لدى زوار الضريح مقاربة سيكو- أنثربولوجية
257	Bradaia saléha Doctorante et professeur vacataire a l'institut de sociologie université Alger 2	**Transitions et Evolution de la fécondité en Algérie par caractéristiques socio-démographiques**

دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج

د. فايزة محمد عبدالمنعم سليم
مدرس علم الاجتماع- كلية الآداب – جامعة عين شمس

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف، تناول المقال بالدراسة والتحليل: مفهوم التمكين، ومفهوم تمكين المرأة، وأبعاده، ومجالاته، ومعوقاته. بالإضافة إلى عرض وتحليل بعض النماذج من الجمعيات الهلية في مجال تنمية المرأة المصرية وتمكينها. وقد انتهت الدراسة إلى وجود تطور ملحوظ في مجال تمكين المرأة المصرية خلال العقود الأخيرة.

This study aims to disclosure about the importance of NGOs in the Egyptian women›s empowerment. To achieve this goal, the article dealt with the study and analysis: the concept of empowerment, and the concept of empowerment of women, and its dimensions, and its fields, and its obstacles. In addition to the presentation and analysis of some models of eligibility associations in the field of Egyptian women›s development and empowerment. The study found that there was a remarkable development in the field of empowering Egyptian women in recent decades.

أولا : مقدمة البحث

شهد العالم منذ عقدين من الزمان تقريباً بروز قوى مؤثرة تعيد تشكي لمنظومة الاقتصاد العالمي، وتستدعى تغيراً أساسيا في الاستراتيجيات التنظيمية. وتتمثل أهم هذه القوى: العولمة، والدرجة العالية من التعقيد، والتكنولوجيا الجديدة، وزيادة حدة المنافسة، والتغير في الهياكل الاقتصادية والسياسية. وتنعكس هذه القوى على المنظمات بكافة أشكالها، مما يتطلب سرعة الاستجابة لتلك التغيرات والتكيف معها، وأخذ زمام المبادرة؛ حتى تستطيع أن تحافظ على استمراريتها. وقد واكب ذلك التغيرظهور العديد من المفاهيم التي تسعى لتطوير الأداء وتحسينه ورفع كفاءة القوى البشرية، ومن أبرزها: مفهوم التمكين الاجتماعي الشامل للأفراد، سيما النساء باعتبارهن من القوى الضعيفة في المجتمع.

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بقضايا المرأة ومكانتها في المجتمع، وقد تخطت الجهود الإطار التقليدي في تبني حصول المرأة على كافة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، ذلك الإطار الذي مثل صعوبة واضحة لتحقيق هذا الهدف. ومع تطور منظمات المجتمع المدني وتبنيها لقضايا الفئات المهمشة، زاد الاهتمام بالجمعيات الأهلية النسائية، ومن خلال عملها التطوعي استطاعت النهوض بقضايا المرأة بشكل ملحوظ.

ويمتد جذور الاهتمام بالمرأة في التاريخ، إلا أنه خلال العقدين الأخيرين وفي إطار الاهتمام العالمي المنبثق من تغير مفاهيم التنمية والتأكيد المستمرعلى البعد الاجتماعي في عملياتها تصاعد الاهتمام بتنمية المرأة من خلال مناهج منظمة ومخططة، وأصبح وضع النساء في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور ونمو هذا المجتمع، كما أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهم على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا مجال اليوم لتصور مجتمع تعاني نصف طاقاته الإنتاجية من التخلف وتفتقد القدرات التي تمكنها من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية والتغيير لملاحقة التغيير العالمي.

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بتفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة وبالاهتمام بوجود المرأة فيبرامج التنمية البشرية، والحرص على تمكينها من حقوقها وتوعيتها بواجباتها ومسئولياتها(1)؛ لأن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة حيث أكد تقرير التنمية الإنسانيةالعربيةلعام 2002 على" أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث هي: نقص الحرية، ونقص التمكين، ونقص المعرفة، بل إنها تعاني من نقص لافت للنظر في مختلف وسائل تحقيق الاشباعات الأساسية.

وتواجه المرأة في العالم العربي العديد من التحديات مثلها مثل بقية النساء في المناطق الأخرى من العالم بما في ذلك عدم المساواة في الجنسية، وغياب الموارد الأساسية: كالوقت والمال. ومما يفاقم من هذا الوضع، الطبيعة المحافظة لهذه المجتمعات، ومن ثم بروز تحديات كبرى تواجه المرأة في عملية اتخاذ القرار للمشاركة بشكل منفتح في العمل السياسي والحصول على الدعم الجماهيري المطلوب للفوز، على سبيل المثال. حيث يتم تصنيف المرأة ـ سيما في المجتمعات العربية – ضمن المجموعات الضعيفة والمهمشة، وفي ذات الوقت وبشكل منظم، يسعي المجتمع إلى تثبيت عملية التكيف الاجتماعي للمرأة لتقبل بوضعها المهمش. وبحكم جسامة هذا التصنيف للمرأة كفئة مهمشة.

وبالرغم من وجود مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، لازالت غالبية الدول في العالم الافرو- عربي بحاجة للاهتمام بموضوع تمكين المرأة في عملية التنمية

بشكل كامل. ففي العديد من المجتمعات الأفريقية والعربية، هناك جهود واعية من خلال سن قوانين و ممارسة العادات والتقاليد التي تكرس تهميش المرأة. ونتيجة لذلك، برزت العديد من المبادرات المستجيبة للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة وفي المنتديات العلمية ومنها: مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في بيجين. كل هذه الجود موجهة نحو تمكين المرأة بهدف خلق فرص لها لتتمكن من تحقيق كامل قدراتها(2).كما برز التمكين الاقتصادي للمرأة بنفس القدر كجانب مهم ومستدام لتسريع عملية التنمية في الدول النامية. ومنذ مؤتمر بيكين عام 1995، فان العبء المتزايد والثابت للفقر في أوساط النساء شكل جانبا حيويا لخطة عمل بيكين كما انه ظاهرة تم التعامل معها في الأهداف الألفية للتنمية وخطط NEPAD.

وعلى مستوى المجتمع المصري، تواجه المرأة المصرية في الألفية الثالثة عديد من التحديات العالمية المتمثلة في ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات التي تتطلب درجة عالية من القدرة علي إدارة المعرفة والأخذ بأساليب التفكير العلمي والابتكار للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الاستفادة من هذه التحديات وتقلل من آثارها السلبية(3). كما تواجه المرأة تحديات إقليمية متمثلة في: قضايا الحرب والسلم والتنمية ونشر الديمقراطية. أما على المستو المحلي فتتمثل في العديد من القوانين والسياسات العامة ومشكلات البطالة والاحوال الشخصية، وبعض التحديات المحلية الأخرة التي تواجه المرأة. لقد فرضت كافة هذه التحديات حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية اتخاذ القرار وتعزيز وصولها إلى مناصب السلطة وصنع القرار(4). لهذا فقد نصت المادة (١٣) من إعلان مؤتمر بكين علي "تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة علي قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة بما في ذلك عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام"(5). فالمشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة علي السيطرة علي ظروفها ووضعها، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع(6).

وقد صدقت مصر علي المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والسياسية، فقد وقعت علي الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور، ومواد القوانين المصرية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية وقدرتهم علي اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية(7).

لقد حظي المجتمع المدني باهتمام الباحثين في مختلف الميادين العلمية، وقد نبع هذا الاهتمام بعد أن أخفق القطاع الحكومي في القدرة على تحقيق الآمال التي كانت تصبو إليها الشعوب باختلاف انتماءاتها. ونتيجة لذلك الإخفاق الحكومي، اتجهت الأنظار إلى القطاع الثالث (تنظيمات المجتمع المدني) ليصبح شريكا في أداء الدور التنموي. فقد أكد عدد من المفكرين على ضرورة فتح المجال للمجتمع المدني ليكون شريكاً أساسياً في تطوير المجتمعات وتنميتها. ويتضح ذلك في دعوة (انتوني جيدنز)([8]) في كتابه (الطريق الثالث) الذي انتقد فيه طريقي الاشتراكية والليبرالية الجديدة ودعا إلى تجديد الديمقراطية الاجتماعية عن طريق سياسة الطريق الثالث الذي يستند إلى عدة قيم (راعي فيها المتغيرات الجديدة التي تتعرض لها المجتمعات) ومن هذه القيم:- (المساواة، حماية الجماعات المهمشة، الحرية، لا حقوق دون مسئولية، لا سلطة دون ديمقراطية، التعددية العالمية (الكونية) وقد قام جيدنر بوضع برنامج لسياسة الطريق الثالث يسعى إلى تعميق وتوسيع الديمقراطية.

ثانيا : مفهوم التمكين Empowerment

مفهوم التمكين من المفاهيم الاجتماعية المهمة باعتباره عنصراً حيوياً لايمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعنى العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم. ومفهوم التمكين والتقوية أساسي لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات[9]. وهناك عدد من التعاريف يمكن تتبعها على النحو التالي:

يعرف Vanessa (1987) تمكين المرأة: بأنه إضفاء القوة على المرأة. والقوة هنا تعنى أن يكون للمرأة كلمة مسموعة، ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية ولها إسهاماتها على كل المستويات في المجتمع، وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع(10). كما عرف Hadi (1997) التمكين في ضوء خصائص المرأة المُمَكَّنة: بأنها المرأة اللتي تشعر بالثقة فيِنفسها ولديها إمكانية التحليل، وتستطيع أن تتحكم في قرارات حياتها بصفة عامة. بالإضافة إلى أن عملية التمكين تتطلب تغيير التبعية والتحكم في المصادر المادية واتخاذ القرارات وممارسة السلطة والتقليل من عدم المساواة في النوع وذلك يتطلب إدراك النساء لاحتياجاتهن الاستراتيجية و وضعهن الاجتماعي[11]. ويشير Muller, 1983)) إلى تمكين النساء: بأنه قدرة المرأة أو مجموعة من النساء في أن تقاوموا التحكم المفروض لضبط سلوكهن أوإنكار حقوقهن والحصول على المصادر الاجتماعية والمادية والتي تشتق منها القوة، إلا أن مصادرالقوة تعوقها عناصر ثقافية جامدة. كما يعرف الخلف (202000 : 1) التمكين بأنه: الإجراء التي بموجبها يتم إعطاء النساء مزيد

من القوة ليكون لهن السيطرة والمسؤولية الجماعية على الأعمال التي يقومون بها لتحسين الأداء[12].

وعرف صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000) التمكين: على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع[13]. ويعرف السروجي (1998) التمكين: كاستراتيجية لتقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتخاذ قرار على المستو المحلى وماقد يواجه ذلك من تعارض للمصالح بين بناء القوة والفقراء، ويستلزم ادراك الفقراء وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة وتدعيم مشاركتهم، واستشارتهم في المنظمات الشعبية والحكومية ليتحولوا من متلقين للخدمات إلى مطالبين بها[14]. كما عرف السلمي(2005) التمكين: بأنه تقوية الأفراد، بمعنى منحهم الفرصة للمشاركة، والانطلاق باستغلال طاقاتهم الذهنية كاملة في حل مشاكل العمل وتحسين الإنتاجية[15].

بناء على ماسبق، وكمحاولة لصياغة تعريف أكثر شمولا لمفهوم تمكين المرأة، يمكن تعريف هذا المفهوم من وجهة نظر الدراسة الحالية على النحو التالي: تمكين المرأة هو العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويتضح من التعريفات التي قدمت حول مفهوم التمكين، أن البعض نظر إلى المفهوم على أنه « تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة، والإبداع»[16]. فالتمكين يحرر الفرد من الرقابة الصارمة والتعليمات الجامدة والسياسات المحددة، ويعطيه الحرية في تحمل المسؤولية عن التصرفات والأعمال التي يقوم بها، ومن ثم يحرر إمكانيات الفرد ومواهبه الكامنة.فلا يمكن الاستفادة من مواهب الفرد وقدراته وإمكانياته، لا للمؤسسة ولا للفرد نفسه، مما يؤدي إلى إهمال هذه القدرات وضياعها وموتها في النهاية. ووصف(Dowen 1995) التمكين على أنه حاله ذهنية تتمثل في الخصائص الآتية[17]:

أ. الشعور بالسيطرة والتحكم في أدائه للعمل بشكل كبير.

ب. الوعي والإحساس بإطار العمل الكامل (أي الأعمال والأشياء التي تدور في ذلك العمل الخاص الذي يقوم به الموظف).

ج. المساءلة والمسؤولية عن نتائج أعمال الموظف.

د. المشاركة في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بأداء الوحدة، أو الدائرة، وحتى المؤسسة التي يعمل بها.إذن، يعطي التمكين الفرد مزيدا من المسؤولية المناسبة للقيام بما هو مسؤول([18])

ويقصد بالتمكين في هذه الدراسة: القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة، ومع الاعتراف بدورها، وموقعها في الخطط التنموية، ويرتبط بذلك آليات لبناء قدرات المرأة وتحقيق الاعتماد على الذات. وهنا نرى أن مفهوم التمكين يرتبط بمفهوم القوة وذلك من حيث مصادرها وأنماط توزيعها في المجتمع، وهذا الارتباط يوفر القدرة على إدراك طبيعة التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي والتي تهتم بمصالح الفئات المهمشة والتي لا تملك القوة، وهذا يعني أن تمكين النساء يتحقق من خلال توسيع فرص الخيارات والبدائل أمامها.ويجعل هذا المفهوم من التنمية مشروع مشترك، حيث لايقتصر المفهوم على مجرد ممارسات الرعاية الاجتماعية للنساء، بل يصبح الهدف المحوري : تمكين المرأة من عناصر القوة الاقتصادية، والسياسية، والمعرفية، ومن ثم مساعدتهن على التأثير في كافة عمليات التنمية.

و يجعل هذا المفهوم من التنمية مشروع مشترك، حيث لايقتصر المفهوم على مجرد ممارسات الرعاية الاجتماعية للنساء، بل يصبح الهدف المحوري: تمكين المرأة من عناصر القوة الاقتصادية، والسياسية، والمعرفية، ومن ثم مساعدتهن على التأثير في كافة عمليات التنمية.وهنا نجد أن محاولات توسيع الاتجاه الداعم لقضايا المرأة، في ظل الخلاف الشعبي المرتبط بالموروث الاجتماعي والثقافي، محددا رئيسيا لدعم مشاركة المرأة في القطاعات الثلاث: الحكومية، والخاصة، والأهلية، بجميع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويعد ذلك تقدم تطور ملموس في التفاعل داخل القطاع الواحد، أو بين القطاعات الثلاث الحكومي والأهلي والخاص. فعلى المستوى الرسمي، برز دور الحكومة في الاهتمام بالتنمية بالمشاركة تحقيقا لمبدأ « شركاء التنمية «، وما يحتوي من فاعلية على مستويات متعددة، ونتج عن ذلك مشاركة المرأة في كافة مواقع العمل الحكومي، وتضمين قضايا المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وإيجاد إطار مؤسسي يهتم بوضع مجموعة آليات لتفعيل البرامج لمقترحة في هذا المجال، ومن بين تلك الآليات إنشاء المجلس القومي للمرأة عام 200م، والذي تبنى قضايا شئون المرأة وتنميتها، من خلال اقتراح السياسات العامة وبرامج تنفيذها. وعلى المستوى الأهلي، نجد أن التوجه التنموي الذي شهدته الجمعيات الأهلية بشكل عام، والمعنية بأنشطة المرأة، حيث ساعد على زيادة مساحة العمل الجماعي الموجه لقضايا المرأة، والذي يهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، وقد ساعد على ذلك الدعم الحكومي نسبيا، بالإضافة إلى برامج التمويل، وتوافر بعض البرامج التدريبية والتأهيلية لبناء القدرات البشرية، علاوة على تأسيس الجمعيات النسائية، الأمر

الذي ساعد على زيادة الجهود الأهلية في هذا الإطار، حيث نشطت الجمعيات في إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات التي ساعدت على الحد من زيادة الفقر، ومواجهة الأمية، وتسرب الفتيات من التعليم، وبرامج تقديم القروض الصغيرة خاصة النساء المعيلات، ومن ثم رفع المستوى المعيشي للمرأة، بجانب حملات التوعية ومواجهة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

وارتبط بهذا التفاعل على المستوى الحكومي والأهلي ، تم إعادة النظر في العديد من التشريعات القانونية، واستحداث تشريعات أخرى، أسهمت في تحسين وضع المرأة المصرية، بالإضافة إلى وضع العديد من السياسات التي سادت على تغيير نظرة المجتمع نحو المرأة، خاصة في الشق الإعلامي، عن طريق توجيه خطاب إعلامي يتضمن التوعية بأهمية دور المرأة والدعوى لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها، وحث مؤسسات المجتمع المدني على دمج المرأة في أنشطتها.

ثالثا : مدخل التمكينوتنمية المرأة Empowerment and Development

التمكين مفهوم حيث ظهر في نهاية تسعينات القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات. وتكشف الأدبيات حول المفهوم أنه على الرغم من التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة، لذلك تتحقق قوة المأة بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها.

يجعل مدخل التمكين التنمية أكثر تفاهمية ومشاركة بين الرجال والنساء، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية لتمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جوانب حياتهن، فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوبر المهارات والقدرات وفرصالتطور الحرفي. كما أنه يعتمد أيضا على تطويرالعلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد منالتوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بعيدا عن التمييز. والاهتمام الأساسي بالتمكين الاقتصادي الذي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخر.

رابعا: أنواع التمكين ومؤشرات

1. **التمكين السياسي**: يتبلور التمكين السياسي في دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة تمثيلها في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية([19]). ويمكن تحديد مؤشراته في :

*نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار.

*نسبة النساء في الخدمة المدنية.

*نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت في الانتخابات.

*نسبة النساء التي يحق لهن التصويت من الجنسين.

*نسبة النساء في مجلس النواب والأعيان.

* تعظيم مشاركة النساء في اختيار وصياغة السياسات العامة والقطاعية ووضع الموازنات وتوزيع اعتمادها.

2. **التمكين الاقتصادي**: يهدف التمكين الاقتصادي إلى([20]):

- زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل.
- مدى استفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية.
- العمل على تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات، من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

مؤشرات التمكين الاقتصادي :

*التغير في نسبة معدلات التوظيف.

*مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت ورعاية الأطفال.

*الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال.

*النسبة المئوية للملكية.

*النسبة المئوية للمصروفات على الصحة والتعليم.

*النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية

*المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.

3. **التمكينالاجتماعي** :ويركز على مجموعة من الأهداف([21]):

أ. زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محليا وعربيا مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.

ب. إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها.

ج. رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة.

د. العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي

4. **مؤشراتالتمكين الاجتماعي**

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين الاجتماعي التالية[22]:

مؤشرات الخصائص الديموجرافية للمرأة:

الصحة، والغذاء، التعليم، المشاركة، فرص العمل.

*الفرص المتاحة للوصول إلى مصادر المعرفة والمعلومات.

*عددالنساء في منظمات المجتمع المدني.

*مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية.

*حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب.

*مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة والعمل والمجتمع المحلي.

*حرية المشاركة داخليا وخارجيا بالمقارنة بالرجال.

*مشاركة المرأة في إدارة وتنظيم البرامج والمشروعات التنموية.

* وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة([23]) مؤشرات للتمكين الاجتماعي وهي:

*قدرة النساء على التحليل المستقل والنقد والوصول إلى المعلومات.

*قدرة النساء على العمل والإفصاح عن الممارسات العنيفة ضدهن.

*قدرة النساء على التعامل جماعياً ضد أشكال الاستغلال مثل الأجور الصغيرة.

*قوة صنع القرار.

*زيادة القدرات الإدارية والتخطيطية للمرأة.

*زيادة أعداد النساء اللاتي يدرن الخدمات الخاصة بهن.

1. **التمكين القانوني:**

يسعى الإطار القانوني إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال تقرير المجلس القومي للمرأة، 2004[42] وذلك عن طريق:

* العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة.
* مدى توعية المرأة العربية في حقوقها القانونية.
* تطبيق جميع الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للنساء سواء في ظل الاختلال أو غيره.

§ **التمكين المؤسسي:**

الذي يهدف إلى تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى إلى النهوض في مجال المرأة، وزيادة دور جميع المؤسسات التي تهتم بالمرأة، والعمل على إيجاد شبكة اتصال بين صانعي السياسات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة في مختلف القطاعات[52].

خامسا: أهداف التمكين

يهدف التمكين بصفة عامة إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد. ويضيف[62] الأهداف الفرعية التالية لعملية التمكين:

- يعمل مع الناس للسيطرة على شئون حياتهم.
- تهتم عملية التمكين بزيادة ثقة الفرد وزيادة الاستقلالية.
- مساعدة العملاء على رؤية أنفسهم، إيجاد حلول ذاتية لمشاكلهم.
- بنية القدوة كعنصر معقد ذي تأثير بالغ القوة.
- التحكم في شئون الحياة الشخصية، زيادة الثقة بالنفس، القدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- جعل الأفراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الآخرين لإحداث التغيير.
- خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي .

§ **الخصائص الرئيسية للتمكين:**

أشار السروجي[72] إلى عدة خصائص للتمكين على النحو التالي:

- التمكين قوة وسلطة وتأثير يرتبط بالقدرات والامكانات.

- التمكين حرية وإبداع.
- التمكين هدف من أهداف رعاية ومقابلة الحاجات الإنسانية.
- يتوقف التمكين على الإطار الثقافي والقيمي ورأس المال الاجتماعي في المجتمع.
- يرتبط التمكين بالمبادرة والجودة والمسؤولية الكاملة في الأداء.
- إقناع الذات والآخر بالقدرة على التمكين.
- وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية ومؤشرات لعائد التنمية والرعاية الإنسانية.
- وسيلة للعدالة ومحاربة الفساد، وزيادة الثقة والتضامن الاجتماعي.

كما أضاف ملحم[82] الخصائص التالية للتمكين:

* الشعور بالسيطرة والتحكم في أداء العمل بشكل كبير.
* الوعي والإحساس بإطار العمل الكامل المكلف به الموظف.
* المساءلة والمسئولية عن نتائج أعمال الموظف.
* المشاركة في المسؤولية فيما يتعلق بنشاط الوحدة، أو فيما يتعلق بأداء الوحدة، أو المنظمة التي يعمل بها.

يرى الكبيسي[92] أنه من خصائص تمكين المرأة العاملة ما يلي:

* **التقرير الذاتي**: ويعني حرية السيدات العاملات في خيارتهن، وانتقاء أساليب عملهن، والمفاضلة بينبدائلهن لصياغة قراراتهن
* **الأهمية الذاتية**: ويقصد بها إحساس السيدات العاملات بمكانتهن، ودورهن، واستشاراتهن، وأهمية الواجبالذي يؤدونهن، وبالاهتمام الذين يحظن به.
* **الثقة بالنفس**: فالسيدات العاملات يدركن إمكانياتهن، وما لديهن من طاقات، ويثقن بقدرتهن على أداء مايكلفن به من مهام، ويعتمدن على أنفسهن في مواجهة الصعاب.
* **القدرة على التأثير**: وهذا يعني إيمانهن بقدرتهن على أن يكن لهن دور فعال في منظماتهن، وإحساسالآخرين بهن، والسماع لهن، والاستئناس بمقترحاتهن والآخذ بأراهن والاستفادة من ذلك كله.

سادسا : مبادئ التمكين وأبعاده:

يعتمد التمكين على عدة مبادئ أساسية هي[03]:

- **مبدأ المشاركة**: يعد من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهةالمرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.

- **مبدأ الاعتماد على الذات:** يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.
- **مبدأالعدالة المجتمعية:** يسعى مدخل التمكين إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداًعنالتحيزالشخصي.
- **مبدأالبدء مع المجتمع:** حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

كما أضاف السروجي([31]) المبدأين التالين للتمكين:

- **مبدأ المسئولية:** يعد الوصول للمعلومات والحصول عليها شرطاً من شروط المسئولية، وإعطاء الفرص للمواطن لمراقبة أداء الحكومة، كما أن المسئولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبني مطالب وحاجات المواطنين.
- **مبدأالعدالة والمساواة القانونية:** التي ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات، مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم الفئوية أوالجنسية أوالمهنية...إلىغيرذلك من جوانب انتماءات أفراد المجتمع.

سابعا : معوقات تمكين المرأة :

توجد العديد من المعوقات التي تواجه جهود وتمكين المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية المعيلة بصفةخاصة، حيث يمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو التالي:

1. معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة:

يتفق كل من محرم([23]) على أن معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة تتمثل في الآتي:

أ. الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري: حيث تعتبر الأمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية، فالأمية تمثل عائقا كبيرا أمام التنمية، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات الاوائل للأطفال، حيث تزداد الخطورة على مستقبل الأجيال.

ب. القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المتخلفة:عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ومنأمثلة هذه القيم، سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور علىالإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت، وعدم إقرار العادات والتقاليد توظيف المرأة.

ج. عدم المساواة بين الرجل والمرأة: هناك تفاوتا كبيراً بين الرجل والمرأة ظهر في ارتفاع معدلات الأمية لدي الإناث عن الذكور، وزيادة معدلات تسربهن من التعليم، وانخفاض مشاركة المرأة في القوة العاملة، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية، وأيضاً نصيبها في المشاركة الشعبية على كافة المستويات مازال منخفض.

2. معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة:

لخص (درويش،٢٠٠٤)معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الآتي [33].

أ. عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية.

ب. عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.

ج. عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.

د. المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي أغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وإن كانت تعول أسرتها ويكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها فلا تستطيع أخذ أي قرارات بدون الرجوع إليه.

ه. هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذالقرار.

3. معوقات التمكين السياسي للمرأة:

اتفق معظم الباحثين على أن أهم معوقات التمكين السياسي للمرأة هي[43]:

* نمط الموروثات الثقافية
* سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة.
* عدم رغبة المرأة وعدم ثقتها بنفسها إلى درجة الإحجام عن المشاركة السياسية:
* تقاد المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمور السياسية.
* عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة.
* لمواقف السلبية السائدة تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة.
* انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة.

ثامنا :دور الجمعيات الأهلية في تنمية المرأة المصرية وتمكينها:

تلعب الجمعيات الأهلية دورا مهما في تمكين المرأة المصرية في مختلف المجالات التنموية؛ نظرا لقرب تلك الجمعيات لفضاءات النساء، كما أنها تستطيع تدعيم الجهود الحكومية في

هذا الشأن. وقد خطت الجمعيات الأهلية في مصر خطوات كبرى ، استطاعت أن تسهم في مجال تمكين المرأة وتنميتها بقدر معقول، ويمكننا التعرف على تاريخ الجمعيات النسائية في مصر.

تاريخ الجمعيات النسائية في مصر (1):

شاهد نهاية القرن التاسع عشر تأسيس الجمعيات النسوية في مصر، وذلك على أساس طائفية ودينية، ومن أمثلة ذلك «الجمعية الخيرية للسيدات المارونيات» ، «جمعية يد المساعدة النسائية الخيرية» «والجمعية الخيرية النسائية» بالإسكندرية، «والجمعية الخيرية للسيدات السوريات» في طنطا «والجمعية النسائية القبطية» بالفيوم، عام 1908م أسست زينب أنيس «جمعية الشفقة بالأطفال»، وقد ضمت هذه الجمعية أكثر من «50» عضوه من نساء الطبقة العليا، كما أسست فاطمة رشيد «جمعية ترقية المرأة التي اهتمت بإبراز دورها في إطار الدين الإسلامي.

ثم تأسست «جمعية حزب العفاف النشيطة»عام 1911م، وفي وعام 1914م تأسست جمعية ثقافية ضمت ملك حفني ومي زيادة، وأطلق عليها «جمعية الاتحاد النسائي التهذيبي». وقد شهدت تلك الجمعيات النسائية أحداث ثورة 1919م، وقامت بدور مهم ضد الاستعمار الانجليزي، وتأسست في هذا العام «جمعية المرأة الجديدة». وقد شكلت الحركة النسائية المؤسساتية لجنة للعمل واجتمعت «اللجنة المركزية للنساء الوافديات» بالكنيسة المرقصية بالأزبكية في 8 يناير عام 1920م، وتم انتخاب هدى شعراوي رئيسا لها، وعام 1932 م تأسس «الاتحاد النسائي المصري» الذي قام بإنشاء ورشة للمعاقات عام 1924م، ومدرسة ابتدائية عام 1937، ومدرسة التطريز عام 1924. وفي عام 1937م قامت زينب الغزالي بتأسيس «جمعية النساء المسلمات» وأسست فاطمة راشد الحزب النسائي عام 1942م، أمادريةشفيق فقد أنشأت اتحاد أبناء النيل، وكان يهدف إلى توجيه أنشطته نحو نساء القاهرة، من حيث توفير وجبات مدعومة لنساء الطبقات العاملة، ومكتب تشغيل لخريجات الجامعة، مع تشجيع المحاضرات، والتمثيل المسرحي، وتوعية النساء بحقوقهن. وفي عام 1946م شاركت رابطة العاملات المصريات في تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وهي أول منظمة للنساء العاملات في مصر، وشهد عام 1951م عدة مظاهرات نسائية للمطالبة بحقوق المرأة.

وبعد القيام بثورة 1952م وصل عدد الجمعيات النسائية إلى ٪4 من مجموع الجمعيات وذلك عام 1987م، وتم ترشيح النساء للمجالس المحلية منذ عام 1970م، وجاء عام 1975م ليشهد حصول المرأة على مقاعد في البرلمان، كما ارتفعت نسبة النساء من الجمعيات

الخاصة بتنظيم الأسرة، ورعاية الطفولة.

وفي إطار الجهود النسائية في مص، فقد شاركت المرأة في فعاليات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة عام 1994م، وأيضا المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين عام 1995م. كما شهدت حقبة التسعينيات تزايد عدد الجمعيات الأهلية النسوية، لمناقشة الصحة الإنجابية، والعنف ضد المرأة، وأعيد تكوين اللجنة الفرعية للمرأة عام1997م، وفي نفس العام شكلت بمبادرة من الأمم المتحدة مجموعات عمل في مجالات صحة المرأة، والتميز ضد الطفولة، والمساواة والتعليم، والعنف، ورفع الأعباء عن كاهل النساء وبذلك ازداد الاهتمام بقضايا المرأة.

تاسعا : نماذج مختارة من الجمعيات الأهلية النسائية ودورها في تمكين المرأة المصرية[53]:

1 .ملتقى الهيئت لتنمية المرأة:

تاريخ المنشأة:كانت بداية الفكرة عام 1994، من مصريتين تعيشان في المهجر، وضمت التجربة إلى جانب الجمعيات الأهلية، أمانات المرأة بالأحزاب السياسية على اعتبار أنها جزء من المجتمع المدني، وخلال عامين وفي إطار لجنة مكونة من 9 جمعيات استمر منها سبعة، وكان دور هذه اللجنة هو صياغة احتياجات المجموعة.وتم إشهار تلك الجمعيات عام 1996، وقد صمت تيارات فكرية مختلفة، وكان المعيار الأساسي لتجمعها هو الموافقة على كافة بنود الاتفاقية الدولية، لإلغاء كافة أشكال التميز ضد النساء وتتكون الجمعية العمومية من 22 جمعية تشمل مناطق الدلتا والقاهرة والصعيد، ويتكون مجلس الإدارة عشر جمعيات ونسبة تمثيل النساء 9 إلى 1 من الرجال.

أهمية ملتقى الهيئات لتنمية المرأة:ترجع أهمة المرأة في أنه يمثل أحد الأنماط الجديدة للعمل الأهلي في مصر، وهي عبارة عن شبكة تضم مجموعة من الجمعيات والمنظمات الأهلية. وفي هذا السياق تفيد إحدى عضوات الملتقى: « أن فكرة الملتقى هي تنمية الجمعيات من أجل تحسين الأداء وتحقيق الأهداف خاصة التنويه، وهو يعتبر حلقة وسيطة، اتصالها بالجمهور يكون عبر الندوات والمجلة التي يصدر منها 4 آلاف نسخة، وأيضا من خلال التدريب للعاملين بالجمعيات، وتبادل المعلومات **والخبرات**.

وقد تحددت أهم أهداف الملتقى في:زيادة التدريب والدعم المؤسسي، وإيجاد منبر إعلامي يعبر عن المجموعة، وتأسس مركز معلومات وتوثيق، يعمل على تجميع ما لدي الجمعيات لتبادل الخبرات وتحقيق أقصى استفادة للجميع.

الأنشطة: في محاولة السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية والتمكين، نفذ الملتقى عدة نشاطات أهمها: إقامة وحدة تدريب بدأت في تنفيذ برامج تدريبية، وإقامة وحدة إعلامية ومن أنشطتها إصدار مجلة «انهار» وهي تصدر كل ثلاثة شهور، وإقامة وحدة إنتاج أفلام (قامت عام 1998 بإنتاج فيلم عن أثر قانون الإصلاح الزراعي على الفلاحين باسم: شكاوي الفلاحة والفلاح الفصيح مايو 1998، وتقوم حاليا بإعداد فيلم درامي عن الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء. كما يقوم الملتقى بنشر البحوث، وعقد ندوات للتوعية بقضايا المرأة.

2. جمعية تنمية المرأة بدمنهور.

تأسست الجمعية منذ خمسة عشر عاما، وتعمل في محافظة البحيرة، وعضويتها مختلفة بين النساء والرجال المهتمين بقضايا المرأة، يمثلون الجمعية العمومية التي تنتخب مجلس الإدارة المكون من 7 أشخاص.

أهم الأهداف: تهدف الجمعية على تنمية المرأة اجتماعيا، وتحقيق مشاركتها في العمل العام بالريف والحضر، كما تعمل إلى تنميتها اقتصاديا للتغلب على ظاهرة «تأنيث الفقر»، بجانب نوعيتها بحقوقها القانونية والسياسية، وذلك من خلال:محو أمية المرأة والتي تصل نسبتها في البحيرة إلى 82٪ بين النساء، وتلاشي مفاهيم التمييز بين الرجل والمرأة، وتحقيق مناخ مشجع لممارسة الديمقراطية.

الأنشطة:تواجه الجمعية كافة المشكلات التي تواجه المرأة بتنظيم برامج التوعية وتعليم وتدريب المرأة الريفية من خلال 24 مركزا لتنمية المرأة على ستة مراكز إدارية بالمحافظة، ومن أجل تحقيق برامجها تتعاون الجمعية بشكل مستمر مع المجالس المحلية والشئون الاجتماعية وفرع جامعة الاسكندرية بدمنهور.وإلى جانب التعاون مع الجهات الرسمية تتعاون أيضا مع العديد منالجمعيات والمراكز العاملة في مجال المرأة ومجال الجمعيات الأهلية بالقاهرة والإسكندرية (مثال: مركز دراسات المرأة الجديدة – رابطة المرأة العربية – مركز قضايا المراة المصرية – الجمعية المصرية للسكان والتنمية – الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة– معهد تنظيم الأسرة بالإسكندرية – جمعية الثقافة والتنوير بالإسكندرية).

3. جمعية بور فؤاد لرعاية الأسرة والطفولة:

تاريخ النشأة:تم إشهار الجمعية في يناير 1994 تحت رقم 281 شئون اجتماعية بمحافظة بور سعيد، معظم العضوية في الجمعية من النساء وبالمثل مجلس الإدارة.

أهم الأهداف:تهدف الجمعية إلى مواجهة كافة المشكلات التي تواجه النساء في مصر، والمترتبة على « قانون الأحوال الشخصية»، والممارسات الضارة بهن وخاصة مظاهر

العنف مثال: عمالة الفتيات في سن صغيرة، وقانون الجنسية الذي يحرم المصرية المتزوجة من أجنبي بإعطاء جنسيتها لابنائها، وأيضا انخفاض المستوى الاقتصادي بين النساء والمصحوب بزيادة معدلات الإفقار. ومن بين أهم الأهداف : رعاية الأسرة والطفولة، وتقديم الخدمات الصحية للفقراء، وتدعيم مشروع الأسر المنتجة لرفع المستوى الاقتصادي، والحفاظ على البيئة وتوعية المرأة بحقوقها السياسية والقانونية، والمشاركة في تنمية المجتمع، وحماية المستهلك، وهما نشاطان مرتبطان بتطور علاقة الجمعية بوزارتي الصحة والإسكان والشئون الاجتماعية.

الأنشطة:من أهم أنشطة الجمعية محو الأمية، وتعليم الكبار وتعليم الخياطة والتريكو، فتح حضانة من قبل الشئون الاجتماعية، ومركز للصحة الإنجابية يتبع المركز التخصصي لتنظيم الأسرة ورعاية الطفل، كما تعمل الجمعية على تنظيم الندوات التثقيفية والتي تناقش القضايا القانونية والصحية، والمشاركة في المؤتمرات، وتحرص الجمعية على الحصول على الملصقات والكتيبات التثيفية بهدف توزيعها محليا واستخدامها في النشاط الخاص بالتوعية، محاولة مساعدة الفقراء، في الحصول على الخدمات الضرورية كالعلاج، وجمع التبرعات العينية من القادرينت لتقديمها للفئات الفقيرة.

4. جمعية النهضة لتنمية المرأة بالناصرية – أسوان:

تاريخ النشأة:يعتبر مجتمع الناصرية من المجتمعات الحديثة نسبيا (5 – 6 سنوات عام 1999)، وهو نموذج للمجتمعات الناتجة عن الهجرات الداخلية، وجمعية النهضة المصرية لتنمية المرأة بالناصرية من أهم مشروعات تحسين أوضاع تلك المنطقة وقد تم إشهارها عام 1996، وتتميز هذه الجمعية بأن المؤسسات لها قد عملن في مجال العمل الاجتماعي وخاصة المرأة حين كن تابعات لجمعية تنمية المجتمع بالناصرية منذ عام 1992.وتعتمد فلسفة هذه المشروعات على مبدأ المشاركة الشعبية على مبدأ المشاركة الشعبية، وعلى ذلك تم تقسيم الناصرية إلى 10 قطاعات لتطبيق هذا المبدأ.

أهم الأهداف:وضع حلول للمشكلات التي تواجه المرأة، وزيادة تنمية المرأة صحيا واجتاعيا وثقافيا، وتغيير العادات والتقاليد الخاطئة، وتحسين المستوى المعيشي، والمشاركة في المؤتمرات والندوات لزيادة وتبادل المعلومات والخبرات في المجال الاجتماعي والصحي والثقافي،

الأنشطة: من اهم الأنشطة في مجال تنمية المرأة وتمكينها: تأسيس عيادة طبية مجهزة (تنظيم أسرة – ممارس عام)، و نوادي للأطفال (3 فصول)، وقاعة مؤتمرات للإيجار، وكافيتريا للجمعية، وفصول تعليمية ووحدة إنتاجية للملابس الجاهزة.

5. جمعية رعاية الأسرة بالإسكندرية:

تاريخ النشأة: بدأ نشاط هذه الجمعية في 1932، وكانت البداية بأنشطة خيرية إلى أن تم تسجيل الجمعية في الشئون الاجتماعية.

أهم الأهداف: تعتبر الجمعية أن مشكلة الطلاق من أهم المشكلات التي تواجهها الأسرة المصرية خاصة المرأة، وأهم مسبباتها الأحوال الاقتصادية ومن هنا يأتي أهمية دور مكتب توجيه الأسرة. ولأهمية المشكلة التي تتبانها الجمعية ولخطورتها في المجتمع الكلي نجد أنها تضعها في صدارة أهدافها – في محاولة لحل المشكلات التي تؤدي إليها.

الأنشطة في مجال تمكين المرأة: تأسيس مركز تدريب مهني، ومركز محو أمية، ومركز تنظيم أسرة، و مكتب توجيه الأسرة: وهو يتكون من مجموعة من الاجتماعيين ومستشار قانوني، ويسعى المكتب إلى حل المشكلات الأسرية، وندوات التوعية حول موضوعات مختلفة مثال: (تنظيم الأسرة، الزواج المبكر).

6. جمعية تنمية ونهوض المرأة:

تاريخ النشأة: قامت فكرة هذه الجمعية عام 1986 على احتياج النساء العائلات لأسر إلى المساعدة، وذلك في منطقة المقطم (الزبالين بصفة خاصة)، حي منشية ناصر، وقد تم إشهار الجمعية عن طريق 20 فردا من المهتمين بتنمية المرأة، وذلك عام 1987 كجمعية أهلية لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تطوعي والعضوية مشتركة بين النساء والرجال. هذا وترى الجمعية أن وضع المرأة خاصة التي تنتمي إلى الفئات الفقيرة والمهمشة في تدهور ولابد من تقديم يد العون لهن.

أهم الأهداف: مساعدة المرأة من الناحية الاقتصادية، ومساعدة المرأة من الناحية الاجتماعية، ومساعدة المرأة من الناحية القانونية، ومساعدة المرأة من الناحية الصحية. وفي حالة تحقيق تلك الأهداف يتم إمداد النساء العائلات لأسر بقروض صغيرة، وتقديمت المعونة الفنية في إدارة المشروعات الصغيرة، بجانب الاستشارات القانونية.

وبناءا على الأهداف السابقة تم تحديد الفئات المستهدفة من هذه الخدمات التي تتوجه أساسا إلى النساء المعيلات لأسر، فقد تم تحديد سبع شرائح هي: الأرامل، المطلقات، والمهجورات، وزوجة المدمن، وزوجة المسن، وزوجة العاجز، والأخت الكبرى التي تجبرها ظروف الحياة على العمل لإعالة باقي أفراد الأسرة.

الأنشطة: بالإضافة إلى تقديم القروض للنساء العائلات لأسرهن في منطقة منشية ناصر والتي تصل إلى ما يقرب من مائة قرض عام 1999، فقد عقدت الجمعية بعض حلقات للتوعية حول موضوعات قانونية مثل: (الطلاق، والزواج، والميراث، وتم الاستعانة في بعض الحالات بالأفلام التسجيلية).

7. مركز دراسات المرأة الجديدة:

تاريخ النشأة: تم إشهار هذا المركز عام 1990 على هيئة شركة مدنية غير تجارية رغم أن بداية الفكرة كانت عام 1948، حيث بدأت مجموعة من العناصر النسائية ذات الخلفية السياسية والمنتمية أساسا للحركة الطلابية في السبعينات، في عقد لقاءات بهدف دراسة أوضاع المرأة على المستوى القومي والعالمي، حتى تم الإشهار.وتستند المجموعة على مباديء الديمقراطية، وأهمية العمل التطوعي وخصوصية وأهمية قضايا النساء مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشا في المجتمع، وإلى جانب ذلك فإن المنظمة تؤمن بأهمية السعي لتحقيق العدالة، والقضايا على جميع أشكال الجنس أو العرق أو اللون أو الانتماء الديني أو الفكري أو السياسي أو الطبقي.

أهم الأهداف: المساهمة في الحركة النسائية المصرية، ووضع قضية المرأة في مقدمة القضايا الاجتماعية، ومساعدة ودعم النساء المهمشات، تنمية قدراتهم وتوعيتهم بمصالحهم، والمساهمة في إرساء أسس المجتمع المدني.

الأنشطة: القيام بالدراسات والأبحاث الميدانية، ونشر نتائج هذه الدراسات والأبحاث من خلال الندوات وورش العمل، وإصدار مجلة غير دورية، والتنسيق مع المنظمات النسائية الأخرى المصرية، وعربية، والمساهمة في تأسيس الشبكات (شبكة سالمة لمناهضة العنف ضد المرأة، شبكة عايشة العربية، لجنة تعزيز قدرات المرأة التي تعمل تحت مظلة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، شبكة المنظمات العاملة على متابعة مقررات مؤتمر بكين بمبادرة من منظمة اليونسيف). وحضور المؤتمرات الخارجية والمحلية، والقيام بحملات حول موضوعات مختلفة بعضها يتعلق بالمرأة والبعض الأخر بقضايا عامة مثال: حملة جمع التوقيعات على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، حملة الإفراج عن المناضلة الفلسطينية سهيلة، حملة تطوير قانون الجمعيات.

8. جمعية الدفاع عن حقوق المرأة – العريش:

تاريخ النشأة: نشأت الجمعية في التسعينات بهدف تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة، وترى الجمعية أن أهم مشكلة تتعلق بأوضاع وقضايا المرأة في مجتمعنا تتعلق بالحقوق الشرعية والقانونية المهدرة نتيجة عدم وعي المرأة بها من ناحية، ونتيجة الأوضاع السائدة من عادات وتقاليد وبطء إجراءات التقاضي من جهة أخرى. ووترى الجمعية أيضا أن هناك ازدياد في حدة الفقر مع إهدار حق طاقات المرأة.

أهم الأهداف: النهوض بمكانة المرأة ورفع مستواها في كافة المجالات، والتوعية بحقوق المرأة المختلفة، مثال حق الميراث والرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية،

وعمل مشروعات تستهدف تشغيل المرأة ورفع مستواها الاقتصادي، والاستفادة من موارد البيئة المحلية واستغلالها بما يعود بالنفع على المجتمع والمرأة.

الأنشطة: مشروع تنمية وتشجير حي المساعدين بالنخيل والممول من مرفق البيئة العالمي، ومشروع تعليم وتدريب الفئات على الحاسب الآلي، والمسح الطبي للأمراض المتوطنة، وتصنيف النباتات الطبية بالمحافظة، وعقد ندوات توعية المرأة عن حقوقها الضائعة والمساعدات في حل المشكلات.

9. ملتقى المرأة والذاكرة:

تاريخ النشأة: تأسس الملتقى رسميا في يناير 1997، حيث كان قد بدأ عام 1995 كمشروع إلى أن تقرر أن يستقل كأسسية، وهو عبارة عن مجموعة بحثية تعمل وفق نشاط مخطط، وتركز تلك المجموعة على الأنماط والمفاهيم الثقافية المنحازة ضد المرأة، وذلك بدراسة تاريخ نشأتها والهدف منها.

أهم الأهداف: يتركز عمل المجموعة على إعادة قراءة التاريخ الثقافي العربي من منظور يأخذ في الاعتبار الشكل الثقافي والاجتماعي للجنس، وذلك بهدف إنتاج مادة ثقافية يمكن استخدامها في القطاع الاجتماعي عن قضايا المرأة، ومن ثم إدخال البحث الذي يأخذ في الاعتبار الشكل الثقافي والاجتماعي للجنس إلى الدوائر الأكاديمية العربية.

الأنشطة: محاولة التعاون والتفاعل مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات والهيئات من أجل نشر فكر المجموعة، ويتمثل أحد نماذج التفاعل والعمل المشترك في العلاقة مع بعض المؤسسات التي ترعاها وزارة الثقافة، كما وجدت المجموعة أيضا استجابة من قبل الصحافة لدعوتها.

كما ينظم أيضا ملتقى المرأة والذاكة مما يمكن تسميته ندوات توعية، وكمثال لتلكالندوات: (مقارنة بين منهج التشريع في الإسلام، وفي القانون الوضعي الانجليزي – الحواديث الشعبية من وجهة نظر المرأة – مقارنة الحركة النسائية في مصر والهند – عرض لمشروع مسرحية نسائية).

10. الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية:

تاريخ النشأة: تأسست الهيئة عام 1952، بمبادرة من القس د/ صموئيل حبيب، وفي البداية تركز عملها في قرية حرز مركز أبو قرقاص بالمنيا، في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وبدءا من عام 1954 توسعت أنشطتها التعليمية الموجهة للمرأة وذلك بتنمية النشاط الاقتصادي المنزلي والنشاط الزراعي مع الرجل، ووصل نشاط تلك الهيئة حتى جنوب أسيوط، وحتى القاهرة شمالا، وذلك في السبعينات.

أهم الأهداف:تحاول الهيئة التأثير في الثقافة العامة للجمهور، ومكافحة الأمية، وصاحب ذلك إنشاء نواد للقراءة، وكان الهدف هنا هوتغير الأنماط الثقافية الخاطئة والضارة مثل الختان.كما تنظر إلى المرأة بوصفها كائن كامل الأهلية والنظرة الدولية لها تحول دون ذلك، كما تى أن الثقافة العامة السائدة تعمل على ترسيخ المفهوم الدولي للمرأة، وتغير ذلك يتطلب التأثير في العادات والتقاليد، وبالإضافة إلى رفع المستوى الاقتصادي للمرأة، بتعليمها كيف تكون مكتفية ذاتيا، بتعليمها مهارات جديدة.

الأنشطة:**تتضمن** أنشطة الهيئة عقد الندوات في المجالات الآتية:(التعليم – الصحة – التنمية الاقتصادية – التنمية الزراعية والبيئة)، كما تنتمي الهيئة إلى عدد من التكوينات مثل مجموعة مناهضة ختان الإناث، ولجنة مكافحة الأمية، وجمعية الصعيد للتربية والتنمية، كما اشتركت الهيئة أيضا في لجنة على المستوى العربي حول، الاستخدام المستديم للأراضي الزراعية». وتحرص الهيئة على التعاون مع الأجهزة الحكومية المتخصصة، ففي مجال الصحة الإنجابية هناك برامج تعاون مع وزارة الصحة، ومع الوحدات الصحية، وعلى مستوى التعليم هناك برنامج مع هيئة تعليم الكبار.

وبشكل عام فإن الهيئة تستند في أنشطتها مع مبدأ المشاركة والحوار.ويمكن توضيح ذلك من خلال نسبة اندماج المرأة المصرية في أنشطة الجمعيات ومجالاتها مقارنة بنسب الرجال في بعض المجالات التنموية[63].

ونتيجة الجهود المبذولة من قبل الجمعيات الأهلية في مجال تمكين المرأة، ارتفعت نسبة مشاركتها في مختلف المجالات التنموية، حيث تشير نتائج الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع مستوى تمكين المرأة حيث تبين:

* أن نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي (2010م) 46,7% بينما تصل نسبة الرجال 47,3٪.
* نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي بدون أجر (2010م) 60,3% بينما يصل بين الرجال إلى 11,7%.
* نسبة المقيدات في الجداول الانتخابية (2010م) 41٪، وبين الرجال 59٪.
* أما أعضاء النقابات المهنية من النساء (2009م) فكان 31٪ بينما كان بين الرجال 69٪.

الهوامش والإحالات

1 – الجرواني، نادية عبدالجواد: الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة، دراسة مطبقة على الأندية النسائية بمحافظتي القاهرة والجيزة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (23)، أكتوبر، 2007، 150.

2 – كبيرماتو ، تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي : الاستحقاقات والفرص والتحديات، قسم العلوم السياسية ، جامعة أبوجا، 2011.

3 – الشناوي،ليلى حماد: سياساتوبرامجالحدمنالفقر،دليلمرجعيبرنامجالتنميةالبشرية،معهدبحوثالإرشادالزراعيوالتنميةالريفية،مركزالبحوثالزراعية،وزارةالزراعةواستصلاحالأراضي، 2006، ص 11.

4 – الجندي،نادية، المرأةوالتنمية،ندوةأفاقوطموحاتالقرنالجديد،الإدارةالعامةلشئونالمرأة،وزارةا لتأميناتالشئونالاجتماعية،القاهرة، 2001، ص 12.

5 – نصار،هبة، التمكينالاقتصاديللمرأةطريقللتقليلمنالفقر،المؤتمرالسادسللمجلسالقوميللمرأة ،القاهرة، 2006، ص 12.

6 – الشناوي، ليلى حماد: سياسات وبرامج الحد من الفقر،مرجع سابق، ص 13.

7 – ثابت، نشوى توفيق، تمكين المرأةودورهافيعمليةالتنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 15.

8 جيدنز، أنتوني: الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية، ترجمة (محمد الجوهري، وأحمد زايد، ومحمد محي)، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010م، ص 117 .

9 – المجلس القومي للمرأة، تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (1981–2004)، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005، ص 95.

10 - Vanessa, Griffin, Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur, 1987. P. 117.

11 - Hadi, A. The NGOS Intervention and women's Empowerment, the Bangladesh experience, in International Seminar on Women's Empowerment, Stockholm, 1997, p. 1.

12 - Muller, A. Female Empowerment and Demographic Processes, Moving Beyond Cairo, 1998, p.3.http.//www.iussp.org.

3 – صندوقالأممالمتحدةالانمائيللمرأة، مدخلسياساتالنوعالاجتماعي،مكتبغربآسيا، 2000، ص 64.

4 – السروجي،طلعتمصطفي: استراتيجياتتقويةالفقراءلتمكينهممناتخاذالقرارعليالمستويالمحلي، بحثمنشور،المجلسالأعلىللجامعات، 2000، ص 68–69.

5 – السلمي،علي، ملامح الادارة الجديدة في عصر المتغيرات وانعكاساتها على ادارة التغيير،الملتق يالاداريالثابت،ادارةالتغييرومتطلباتالتطويرفيالعملالاداري،جدة، 2005، ص 254.

16 - ZEMEKE, R. and Schaaf, D (1989), The Service Edge: 101 Companies That Profit from Customer Care (New York: New American Library, pp. 6566-.

17 - BOWEN, D.E. and Lawler, E. (1995)، Empotement Service Employées, Sloan Management Review, sommer, 7383-,

8 – الساعدي، مؤيد يوسف: قياس استعداد منشأة الأعمال للعمل بإستراتيجية التمكين، المجلة العراقية للعلوم الإدارية،م(3)، ع(11)، 2006.

9 – فحجان،وفاءمحمود ، مشاركةالمرأةالفلسطينيةفيسوقالعملالرسميبينالتهميشوالتمكين،در اسةميدانيةبمدينةغزة،رسالة ماجستير،معهدالبحوثوالدراساتالعربية،جامعةالدولالعربية، 200، ص 39.

20- Longwe, Sara.Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination?In Gender andDevelopment, an Oxfam journal, volume 6.No.2. July.1998, p. 19.

21 - Longwe, Sara. Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination?, op cit, , p. 1819-.

22 – المجلسالقوميللمرأة، المرأةفيمصر،المجلسالقوميللمرأة،القاهرة، 2001م.

23 - U. N. D. P. Human Development Report, Second Edition, Allynand Bacon, London, 2000, p. 13.

24 – المجلسالقوميللمرأة، تطورأوضاعالمرأةفيعهدمبارك (1981– 2004م) الطبعة الثانية،القاهرة، 2005 ، ص 310.

25 – أماني قنديل ، المنظماتالأهليةالعربيةوتمكينالمرأة،التقريرالسنويالرابع للمنظماتالأهليةالعربية،الشبكةالعربيةللمنظماتالأهلية،القاهرة ، 2005، ص 43.

26 - Herbert, J and Irene S.Edition, Allyn and Bacon, London, 1980, p. 67.

27– السروجي،طلعتمصطفى: رأس المال الاجتماعي،مكتبةالأنجلوالمصرية،القاهرة، ص 258.

28 – ملحم،يحييسليم، التمكينكمفهومإداريمعاصر،المنظمةالعربيةللتنميةالادارية،القاهرة، 2006، ص 7.،

29 – الكبيسي، عامرخضير، إدارةالمعرفة وتطويرالمنظمات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 141.

30 – عبداللطيف،سوسنعثمان، التمكينوأجهزته،المعهدالعالليللخدمةالاجتماعية،القاهرة، في (عبداللطيف، هبةأحمد،)، 2005، ص 351.

31 – السروجي، طلعت ، رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 260–261.

32 – أنظر في ذلك كل من:

– محرم، إبراهيم سعد الدين، التنمية الريفية، سلسلة التثقيف التعاوني، مركز عمر لطفي، للتدريبالتعاوني، العدد١٢، الاسماعلية، 1990، ص 10.

– الساعاتي، سامية حسن، علم اجتماع المرأة، مكتبة الأسرة، مطابع الهيئة المصرية العامة، للكتاب، القاهرة، 2003، ص 76.

– كاظم،فاطمة،وعدليأبوطاحون، المرأةالريفيةالمصريةعطاءعبرالتاريخ،المجلسالقومي، للمرأة،القاهرة، 2003، ص 251–252.

33 – درويش،رمضانمحمد،واقعالمرأةالمصريةودورهاالتشاركيفيعمليةالتنمية،المؤتمرالسنويالرا بعوالثلاثونلقضاياالسكانوالتنمية،المركزالديموجرافي،القاهرة ، 2004، ص 11.

34 – أنظر كل من :

– كمال،محمودمصطفي، اتخاذالمشاركةالسياسيةللمرأةفيصنعالقرارالسياسي،مؤشراتومحددات.ال عولمةوقضاياالمرأةوالعمل،مطبوعات، مركزالبحوثوالدراساتالاجتماعية،كليةالآداب،جامعة، القاهرة، 2003، ص 20.

– نوير ، عبدالسلام، المشاركةالسياسيةللمرأةفيمصر،المجلةالاجتماعيةالقومية، المركزالقوميللبحو ثالاجتماعيةوالجنائية،المجلد٣٩،العدد، الثاني، 2002، ص 18.

– الجوهري،هناء، دراسةتحليليةلشهاداتالمشاركاتفيالحياةالعامةالعربية،المرأةوقضاياالمجتمع،مركز البحوثوالدراساتالاجتماعية،القاهرة، 2002، ص 347.

35 – هند واصف (وآخرون)، دراسات الحالة، مصر – المرأة في المنظمات الأهلية" ، مركز دراسات المرأة الجديد، المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية الأهلية، دار المستقبل العربي،ت الطبعة الأولى 1999، ص 365 – 391

36 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وضع المرأة والرجل في مصر 2011م.www conference.newegypt.com

العنصر البشري ومشكلة الأمن الغذائي»ولاية المدية من الاستقطاب إلى الطرد- شباب من الأصالة إلى العزوف»

د/ سالمي الجيلالي
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –

الملخص

يرتبط الأمن الغذائي بمستوى العرض والطلب، ويعتبر العنصر البشري احد العناصر الأساسية المشكلة لهذه المعادلة كما يعتبر احد المؤشرات لقياس كمية الغذاء الواجب توفيرها من طرف السلطات، بالإضافة إلى ذلك فان التزايد الكمي للسكان حتما سيرافقه الزيادة في توفير متطلبات الحياة من بينها الغذاء، إلا أن هذا التزايد رافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية داخل الولاية الواحدة أو بين الولايات إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة ، مما أدى إلى تراجع القطاع الزراعي في هذه المناطق، وبذلك فقد اخترنا ولاية المدية لما تتوفر عليه من إمكانيات بشرية وطبيعية، أين يغلب عليها الطابع الريفي قصد دراسة العنصر البشري وما يترتب عن هذه الظاهرة (الهجرة) من أثار سلبية على التنمية بصفة عامة والقطاع ألفلاحي بصفة خاصة.

La sécurité alimentaire est liée au niveau de l'offre et de la demande, et c'est l'élément humain un des éléments de base du problème de cette équation est également considéré comme l'un des indicateurs permettant de mesurer la quantité de nourriture qui seront fournies par les autorités, en plus, la population quantitative croissante s'accompagne inévitablement d'une augmentation des besoins de mise à disposition de la vie, y compris la nourriture, mais ceux-ci augmentation a été accompagnée d'un changement important dans la répartition de la population entre zones urbaines et rurales, ont conduit l'exode rural dans l'état d'un ou entre les États à une augmentation significative de la population urbaine et de priver le secteur agricole dans les zones rurales de la main-d'œuvre, entraînant une baisse dans le secteur agricole dans ces domaines, et nous avons choisi le cas de la wilaya de Médéa à être disponible par les possibilités de ressources humaines et naturelles, où essentiellement rurale intentionnellement étudier l'élément humain et les conséquences de ce phénomène (migration) des

effets négatifs sur le développement en général et le secteur agricole en particulier .

الكلمات المفتاحية:الأمن الغذائي، معدل النمو، الهجرة، التنمية، العرض، الطلب، الريف، العنصر البشري، الموارد الطبيعية

تمهيد:

تعتبر مسالة الأمن الغذائي مشكلة جوهرية ظلت تراود فكر الإنسان منذ أمد بعيد ولا زالت تشغله إلى اليوم، وباعتبار العنصر البشري احد العناصر الأساسية في هذه المعادلة»فقد اهتم العلماء والفلاسفة منذ القدم بعدد السكان ومعدلات النمو السكاني وبمدى ملائمتها للرقعة الزراعية والموارد الطبيعية، فالصينيون نوهوا إلى أن زيادة عدد السكان يقلل من فرص إشباع السكان وتامين عيشهم»وقد تحدث كذلك على هذه المسالة كل من أفلاطون وأرسطو كما لم يشجع كثيرا ابن خلدون على كثرة الزواج ولا على كثرة السكان، ولكنه اعتبر قوة الدولة بعدد سكانها.

الإشكالية:

يعيش العالم العربي عجز غذائي تزداد حدته يوما بعد يوم ،فكمية الإنتاج المتوفرة من المواد الغذائية لا تفي بالغرض أي وجود خلل بين العرض والطلب، وهو ما يجبر هذه الدول على الاستيراد قصد تغطية العجز، وقد يعود جزء كبير في هذا العجز إلى ضعف التخطيط الإنمائي أو انعدامه خاصة في المجال الزراعي، فقد أصبحت التّنمية من أولويات الدّول المـتخلفة، بل الشّغل الشّاغل للفرد والمـــجتمع خاصة وأنّها عملية شاملة تتكامل فيها كل العناصر من اقتصاد وثقافة وسياسة وغيرها من القطاعات.

و من المعروف عند الخاص والعام أنّ الريف الجزائري هو الأكثر عرضة للتهميش سواء في فترة الاستعمار الفرنسي أو ما بعد الاستقلال والذي لا يزال إلى حد الساعة يعاني من عدة مشاكل كغياب التنمية المحلية، نسبة المقروئية، الفقر والاستقرار الأمني إلى غيرها من المشاكل المتداخلة والمترابطة، وفي المقابل يعتبر الريف عصب التنمية الفلاحية يحتاج إلى استراتيجيات تنموية، قصد تنمية القطاع الفلاحي والريفي، وهذا ما شرعت فيه الجزائر بداية من شهر فيفري 2000م كمشروع استراتيجي تظهر ملامحه على المدى البعيد، هادفة بذلك إلى المحافظة على الثروات الطبيعية ، تثبيت سكان الريف، تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى محاولة المحافظة على الموروث الثقافي من عادات وتقاليد...الخ، أي المحافظة على خصوصية المجتمع الريفي.

وقد انطلق في تنفيذ هذه البرامج (البناء الريفي، الدعم الفلاحي، القرض المصغر... الخ) بداية من سنة 2003م.

ولكن السؤال المطروح ما مدى فعالية هذه السياسات المتتالية في تحقيق الأمن الغذائي ؟ وما وزن العنصر البشري ضمن هذه السياسات؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال دراستنا لولاية المدية باعتبارها ولاية ريفية وما تسخر به من إمكانيات طبيعية وفلاحيه تؤهلها في أن تكون ولاية نموذجية في الاستثمار في القطاع ألفلاحي وهذا تحت عنوان «ولاية المدية من الاستقطاب إلى الطرد – شباب من الأصالة إلى العزوف–

إن مشكلة العجز الغذائي لا تحل إلا بوضع إستراتيجية محكمة قصد تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتحقيق الأمن الغذائي انطلاقا من الموارد الطبيعية، البشرية والمالية المتوفرة.

أولا: المسألة السكانية عند بعض المفكرين:

بدأت منذ نهاية القرن الثامن وبداية القرن التاسع عشر تتضح أكثر فأكثر أبعاد ظاهرة النمو السكاني وتأثيراته السلبية على الموارد الطبيعية (الغذاء).

وقد تبلورت هذه الأفكار على شكل نظريات وفرضيات متكاملة بداية من القرن التاسع عشر.ويمكن تصنيف النظريات التي تصدت لهذه المشكلة إلى مجموعتين وهما:

1 – المجموعة البيولوجية وقد حاولت تطبيق بعض القوانين الطبيعية والحيوية على الزيادة السكانية والمشكلات المترتبة على تلك الزيادة، وتمثلها المدرسة المالتوسية.

2 – المجموعة الاقتصادية والاجتماعية :وقد وضعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية كأساس لفهم تطور كتلة السكان ومدى توافقها مع الاحتياجات والموارد الاقتصادية المتاحة، وتمثلها المدرسة الماركسية وأراء جون كينز» [1]

وسنحاول أن نعطي ملخص بسيط لنظرية مالتيس وما جاء فيها باعتباره أفضل من كتب في الدراسات السكانية حتى وقته رغم الانتقادات الموجهة له .

وقد صاغ مالتوس أفكاره بالشكل التالي:

«1 – أهمية الغذاء بالنسبة للإنسان.

2 – أهمية العاطفة بين الجنسين.

3 – التعارض الدائم بين الغذاء والعاطفة: هنا وجد مالتوس أن السكان يتزايدون بوتائر أعلى من وتائر قدرة الأرض على العطاء والإنتاج الغذائي اللازم للسكان .

وقد عبر مالتوس عن ذلك بطريقة رياضية وكالاتي:

ا– يتزايد السكان بمتوالية هندسية، أي/ 1،2،4،8،16،32..../

ب– يتزايد الإنتاج بمتوالية حسابية، أي/ 1،2،3،4،5،6،7،8،9...../ .[1]

ويرى مالتوس انه خلال قرنين تصل نسبة السكان إلى الموارد 256/ 9 ومنه فان الإنتاج الغذائي لا يمكنه مسايرة الزيادة السكانية ، ومن هنا يخلص إلى أن السكان هم السبب الرئيسي للفقر وليس أشكال وأنواع الحكومات.

وبذلك تفترض نظرية مالتوس آن إبطاء السكاني شرط مسبق للنمو الاقتصادي.

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية

* أن الزيادة السكانية لا تخضع دوما للطبيعة الهندسية حيث أن هناك صنيعا آخر لهذا النمو.
* لم تكن العوامل التي ذكرها للحد من التزايد السكاني هي الوحيدة بل هناك العوامل الاجتماعية التي تعمل بدرجة كبيرة على تقليل هذا النمو.
* ارتباطه بالكنيسة جعله يتجنب الحديث عن وسائل تنظيم الأسرة بالرغم من وجودها ولو بكمية قليلة في ذلك الوقت .
* لم يتناول الهجرة في معالجة الزيادة السكانية .
* تجاهل مالتوس أو بمعنى آخر لم يتوقع التقدم العلمي الكبير الذي صاحب انطلاق الثورة الصناعية وما نتج عن هذا التقدم من أثار ايجابية على السكان.

«وبداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشرت الثورة العلمية والتكنولوجية محدثة نموا هائلا في الفنون الإنتاجية وفي الصناعات الثقيلة والتوزيع في زراعة الأراضي. وظهرت ثمارها في زيادة مستوى الإنتاجية وزيادة المساحات المزروعة، وفي هذه الفترة حدث تحول هام في الفكر السكاني تصدى له الكلاسيكية الجدد. وبدا التركيز على بحث العلاقة بين السكان والإنتاجية، إذ أن تأثير التزايد السكاني على حجم الإنتاج لم يعد ينظر إليه نظره مطلقة حيث أن هذا التأثير يختلف طبقا لعرض عوامل الإنتاج الأخرى وطبقا لدرجة التطور الاقتصادي والسكاني للدولة، بمعنى أن الزيادة السكانية يمكن – تحت شروط معينة أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويمكن لها على العكس من ذلك أن تؤدي إلى تدهور في هذه الإنتاجية تحت سيادة شروط أخرى.

فخلاصة نظرية الكلاسيكيين الجدد هي قدرة التنمية على تخطي العقبات التي تخلقها البيئة أو التزايد السكاني، وانه لا تعارض بين نمو السكان ونمو الاقتصاد .

قدمت مدرسة الكلاسيكيين الجدد بذلك تفسيرا أو معالجة مريحة لمشكلة السكان والتنمية في البلدان المتطورة . وتبين نظرية التحول الديموغرافي البلدان الأوربية التوافق بين المراحل الديموغرافية الثابتة التي يمر بها المجتمع وظروف تغيره ونضوجه[2]

أما في البلدان النامية فقد»ظهر كم وافر من الدراسات والأبحاث والنظريات تشكل

امتدادا للمدارس الفكرية السابقة للمالتوسية والكلاسيك والنيوكلاسيك.

ومن أهم مقولات المالتوسيين الجدد حول إشكالية السكان والتنمية في البلدان النامية أن إبطاء معدل النمو السكاني هو شرط مسبق للنمو الاقتصادي. وقد أعرب عدد من المفكرين الكلاسيكيين الجدد عن شكوكهم في ذلك، وانه في حالات معينة يشكل النمو السكاني مترتبان ايجابية على التنمية. [2]

وما ميز النمو في البلدان المتطورة عنه في البلدان النامية «أن الثورة الزراعية في البلدان الأولى قد سبقت الثورة الصناعية ، بل وكان التطور الزراعي احد المسببات الرئيسية للنمو الصناعي، الذي اعتمد عليه في جانبي العرض والطلب سواء من الموارد الطبيعية أو البشرية .بينما حاولت معظم البلدان النامية لأسباب متعددة الاعتماد على النمو الصناعي لإحداث نهوض اقتصادي واجتماعي فيما ظل القطاع الزراعي يعاني إخفاقاته التنموية»[2].

وفي ظل هذه الظروف فان العامل البشري أو المتغير الديموغرافي أضحى يشكل تعقيدا آخر بالنسبة لهذه الدول، فوجب الأخذ بعين الاعتبار واقع المشكلة السكانية، قصد إحداث تنمية مستدامة تحقق الأمن الغذائي، عن طريق الموازنة بما هو موجود من العنصر البشري ومحاولة توفير له ما يتطلبه من غذاء، لذلك فمن بين أحد الإشكالات المطروحة في الوطن العربي أنه إلى حد الساعة ما زال يعاني من عدم المواءمة بين التزايد السكاني وتوفير الغذاء اللازم- وذلك عن طريق التوسيع في تنمية القطاع الزراعي. وهو دائما يسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيه وتحسين المستوى المعيشي لهم من خلال توفير المواد الغذائية التي تتناسب مع مدا خيل المواطنين وهذا قصد تحقيق الأمن الغذائي.

وسنحاول في هذا المقال توضيح عامل الهجرة كأحد العناصر المثبطة في عملية تحقيق الأمن الغذائي وذلك من فكرة أو ذهنية خدمة الأرض إلى إشكالية العزوف .

مفهوم الأمن الغذائي:»

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى انه غير واقعي، كما انه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع أو المواد الغذائية كليا أو جزئيا . ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير

احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام»[12]

ثانيا. الإمكانيات الطبيعية بالولاية

إن البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه ويحصل منها على حياته من غذاء وصحة ومأوى ومختلف الحاجات(5) و إن اكتشاف الإنسان للزراعة يعتبر من أهم الانجازات في تاريخ البشرية، فبفضله استطاع توفير متطلبات عيشه وتحقيق اكتفائه الذاتي، إلا أن مدى نجاح هذا النشاط يبقى مرتبط ارتباطا كبيرا بالظروف البيئية والمناخية والتي حتما تؤثر على أنشطة وسلوك الإنسان، وإنّ التحليل المكاني أي دراسة المتغيرات المكانية (العوامل البيئية) «أو الموقعية يشمل بالضرورة دراسة انتشار المظاهر البيئية، ولما كان توزيع السكان هو انعكاس مكاني للمميزات البيئية التي هي في ذاتها متغير مكاني فإنّ سكان العالم بالضرورة ليسوا موزعين بالتساوي على سطح الأرض فهناك مناطق مأهولة بالسكان وأخرى غير مأهولة وبعض الأقاليم ذات كثافة عالية وأخرى مبعثرة السكان وأسباب هذا التباين هو بلا شك اختلاف العوامل والمقومات الطبيعية وغير الطبيعية التي يبدو تأثيرها على المستوى العالمي والمحلي لتوزيع السكان في آن معا، من هنا فإنّ السكان كعنصر مكاني لا يختلف توزيعه عن باقي عناصر المكان كونه يخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية» (8)والجزائر من بين الدول التي تزخر بقدر وافر من الإمكانيات والموارد الطبيعية والتي تتطلب استثمارات رأسمالية وقوة بشرية معتبرة وباعتبار ولاية المدية أحد الولايات المليونية في الوقت الراهن لما تسخر به من قوة بشرية معتبرة لتواجدها في قلب الأطلس ألتلي، حيث تتميز تضاريسها بالارتفاع المتباين والتي تتخللها بعض السهول الضيقة والمتقطعة العالية الخصوبة، كما تنتشر بالولاية الهضاب خاصة بالجزء الجنوبي، كما يمكن تقسيم تضاريس الولاية إلى أربعة مناطق :

* **المنطقة الجبلية**: يشكل شريط من سلسلة جبلية متواصلة يحد الولاية من الجهة الغربية والشمالية تمتد المنطقة الجبلية من الونشريس إلى غاية تابلاط، وهي تتميز بقلة الكثافة السكانية وانتشار غطاء غابي كثيف كما يمارس سكانها تربية المواشي.
* **المنطقة التلية** : والتي تتوسط إقليم الولاية، تتميز بالنشاط الفلاحي، حيث تنتشر زراعة الأشجار المثمرة والكروم لمختلف أنواع العنب في المنحدرات والتلال، كما تنتشر أيضا المراعي والأعشاب على ضفاف الأودية والمجاري المائية .
* **المنطقة السهلية** : وتضمّ هذه المنطقة سهل بني سليمان وسهل مراشدة وهي تقع وسط المنطقة التلية، يمارس فيها النشاط الزراعي المتمثل في زراعة الحبوب وزراعة أشجار الفواكه، وتربية المواشي .

*المنطقة الجنوبية : تتميز هذه المنطقة بعدم انتظام تساقط الأمطار حيث تكثر بها زراعة الحبوب على نطاق واسع بالإضافة إلى تربية الماشية (أبقار، أغنام وماعز)، تمتد المنطقة الجنوبية من بوقزول إلى غاية شلالة العذاورة على شكل هضاب.

3.1.المناخ :

تعتبر الولاية بفضل موقعها الجغرافي همزة وصل بين الساحل والهضاب العليا. وهي ذات طابع فلاحي رعوي إذ تقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 341000 هكتاراً ومساحة غابية تصل إلى 161885 هكتارا تتوفّر على إمكانيات حقيقية للنشاطات الاقتصادية المتعددة.

يتميز مناخ المدية بخصائص فرضتها عوامل طبيعية منها:

*- ارتفاعها يصل إلى 1240م عن مستوى سطح البحر (قمة بن شيكاو).

*- وقوعها في سلسلة الأطلس التلي.

*-تعرضها للرياح والتيارات الهوائية الغربية والرياح القادمة من الجنوب (رياح السيروكو) فهذه الأخيـــرة تؤثر بشكل واضح خاصة على الجزء الجـــنوبي للـــولاية (الشهبونية، بوغزول، البواعيش...إلخ).

وبذلك فإنها تتميز بمناخ متوسطي شبه قاري معتدل، بارد ورطب شتاء، حار وجاف صيفاً، وتسمى بوابة الأمطار ويترواح معدل التساقط السنوي مابين(150 ملم إلى 900ملم سنويا) وذلك حسب خصائص كل منطقة، ففي شمال الولاية يصل إلى أكثرمن 750ملم في بعض المناطق (بن شكاو) ولايتعدّى بالمناطق الجنوبية 300 ملم سنويا (الشهبونية) ويرتفع معدل التساقط خاصة في ديسمبر، جانفي و فيفري، كما أنّ الثلوج تغطّي عادة المرتفعات الشمالية (بن شيكاو، تابلاط وبعطة...). وحسب الخصائص المناخية للولاية فإنه يمكن تقسيمها إلى أربع مجالات مناخية كالآتي :

- المجال الرطب:هذا المجال يخص مرتفعات الأطلس البليدي، يتميز بتساقط أمطار معتبرة تتجاوز900مم تتوزع على مدار السنة في أيّام تفوق 75 يوماً، والموسم الجاف والحار لا يتجاوز 03 أشهر. كما أنّ تساقط الثلوج تدوم لأكثر من 20 يوما، ويبلغ متوسط الحد الأدنى لدرجة الحرارة في شهر جانفي °0م.
- المجال شبه الرطب:يغطي هذا المجال هضبة المدية والسفوح الجبلية الجنوبية للأطلس البليدي حتى تابلاط، فمعدّل تساقط الأمطار يتجاوز 600مم، موزع بشكل منتظم طوال السنة بعدد أيام تتجاوز 75 يومـا، وموسم جاف لمدة 03 إلى 04 أشهر، كما أنّ الثلوج تدوم حوالي 20 يوما خلال فصل الشتاء مع انخفاض محسوس لدرجة الحرارة.

- المجال شبه القاحل: وفيه يتراوح معدل تساقط الأمطار ما بين (400- 600مم)، وتدوم فترة موسم الجفاف لأكثر من 04 أشهر، ويشمل هذا المجال سهول بني سليمان، شلالة العذاورة ، أمّا الثلوج فهي لا تستمر لفترة طويلة إذ لا تتجاوز 10 أيام.
- المجال القاحل: وفيه لا يتجاوز معدل تساقط الأمطار عن300 مم على كامل المنطقة الجنوبية السهبية للولاية من الشهبونية غرباً حتى عين القصير شرقاً .

ثالثا. حالة وحركية السّكان

1 .حالة السكان

1.1 .تطور سكان الولاية

اعتمادا على معطيات التّعدادات السّكانية (1977م،1987م،1998م،2008م) يمكننا تتبع تطور عدد السّكان في الولاية، وهذا ما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم 01: تطور عدد سكان الولاية خلال الفترة (1977-2009م)

السنة	1977	1987	1998	2008
إجمالي السكان	475510	652795	802077	819933
٪r	2.24	3.22	1.89	0.2

المصدر: إحصائيات 1977،1987،1998،2008

من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول يمكن استخلاص مرحلتين لنمو السّكان في الولاية:

المرحلة الأولى (1977م/ 1987م): حيث عرف عدد السّكان تزايدا كبيرا إذ انتقل من 475510 نسمة في سنة 1977م إلى 652795 نسمة سنة 1987م، بزيادة سكانية بلغت حوالي 177285نسمة وبمعدل نمو سنوي ٪3.22. ويعود هذا التّزايد السّكاني السّريع إلى التحسّن التّدريجي للظّروف الصّحية والمعيشية بعد خمس عشرة سنة من الاستقلال، وكذا الهجرة الدّاخلية من الولايات المجاورة والجنوبية نتيجة الموقع الاستراتجي الذي يجعلها بوابة للولايات الشّمالية الوسطى وهمزة وصل بين العاصمة وباقي الولايات الجنوبية، ممّا جعلها منطقة استقطاب للسّكان.

المرحلة الثانية (1987م/ 2008م): تميّزت هذه المرحلة بانخفاض حاد في معدّل النّمو السّنوي إذ تراجع من ٪3.22سنة 1987م إلى ٪0.2سنة 2008م، حيث شهدت الولاية تزايداً في عدد سكانها لكن بوتيرة ضعيفة مقارنة بالفترة السابقة هذا ما جعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية لهذا التراجع رغم الموقع الاستراتيجي الذي يجعل منها

بوابة للجزائر العاصمة وهمزة وصل بين الشمال والجنوب،وبين الشرق والغرب فهل يعود هذا إلى أن الولاية :

* في المرحلة الأخيرة من مراحل التحول الدّيموغرافي ؟
* أصبحت تمثل منطقة طرد للسكان لا منطقة استقطاب ؟
* الأوضاع الأمنية خلال العشرية السوداء جعلت من المنطقة منطقة نفور لا منطقة استقطاب ؟.

كما يمكننا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين على أساس أن الانخفاض لم يكن بنفس الوتيرة وهما:

* من1987م إلى 1998م :حيث تراجع معدل النّمو السّنوي من3.22 إلى 1.89 بفارق يساوي 1.33 و يرجع هذا الانخفاض في اعتقادنا إلى سببين رئيسيين وهما :

أ. الانتقال الدّيموغرافي

ونقصد به المراحل الثلاثة للتّحول الدّيموغرافي والانتقال من معدلات مرتفعة للولادات والوفيات والتي تؤدي إلى نمو سكاني ثابت أو بطيء إلى تراجع سريع في معدل الوفيات نتيجة تحسن العناية الطبية والصّحة العامة والتي تبعها تناقص في معدل الولادات والتي أدت إلى تزايد عدد السّكان بسرعة، ثم تليها المرحلة الأخيرة حيث تميزت بانخفاض معدلات كل من الولادات والوفيات، وهي المرحلة التي نخصّ بها منطقة الدّراسة وهذا ما أدّى إلى نموٍّ سكانيٍّ بطيء .

ب .الوضع الأمني المتدهور

نتيجة ما شهدته المنطقة بداية من سنة 1991م من اضطرابات أمنية أثرت تأثيرا سلبيا على استقرار سكانها وأدّت بهم إلى الهجرة من المناطق غير المستقرة إلى المناطق الأكثر استقرارا وأمناً (خارج الولاية). كما أثّر الوضع الأمني على الدّيناميكية الدّيموغرافية (الزواج، الإنجاب .....الخ).

* من 1998م إلى 2008م: حيث تراجع معدل النّمو السّنوي من 1.89 % إلى 0.2 % بفارق قدر بحوالي 1.6 وهو أكبر تراجع عرفته المنطقة، ورغم تحسن الوضع الأمني والاستثمارات الضخمة التي جندتها الدّولة في إطار انجـاز برامج عديدة لإنجاز هياكل ذات طابـع اجتمـاعي، اقتصادي (مدارس، مطاعم، طرقات، مرافق صحية ....إلخ) مدعّمة ببرامج السّكن الرّيفي، وتحفيزات مختلفة في إطار برنامج التّجديد الرّيفي المتخذة من قبل الدّولة لتثبيت السّكان وتشجيع المغادرين على العودة إلى مقرات سكناتهم إلاّ أنّ الولاية تعرف تباطؤا في نموها السّكاني، وبذلك فقد يرجع هذا بالدّرجة

الأولى إلى التحوّل الدّيموغرافي (المرحلة الأخيرة)، واستمرار الهجرة الخارجية (خارج الولاية) وهذا ما سينعكس سلبا على القطاع الفلاحي باعتبار سكان الريف الذين تعرضوا للهجرة الاضطرارية نتيجة الظروف الأمنية حتما سيلجؤن إلى وسائل أخرى لكسب قوت يومهم كممارستهم للأعمال اليومية عند رجال الأعمال وعلى سبيل المثال في مجال البناء وغيرها من المجالات .

الشكل رقم 01: الهرم السكاني لولاية المدية

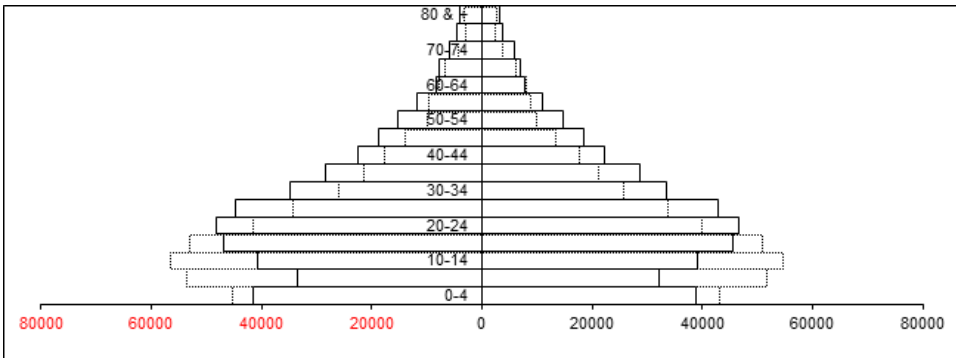

2008 1998.....

المصدر:من انجازا لباحث اعتمادا على معطيات إحصاء .1998،2008م

نلاحظ من خلال قراءتنا للهرم السّكاني أنّ فئة الأطفال خلال الإحصاء العام للسّكن والسّكان لسنة 1998م والمتمثلة في الفئات العمرية [0-4]، [5-9]، [10-14] والتّي تمثّل منها الفئة العمرية [0-4] قاعدة الهرم السّكـــاني هي في تناقص مستمر والذي يمكن أن يفسّر جزء منه بالانخفاض المستمر في عدد الولادات المسجل بالمنطقة. ويستمر هذا التناقص حتى 2008م للفئتين العمريتين [5-9] [10-14]، بينما نستثني الفئة العمرية [0-4] حيث عرفت زيادة، والتي قد تفسّر إما بزيادة عدد المواليد ابتداء منذ سنة 2003م، أو نتيجة الهجرة الداخلية وعودة السكان إلى مواطنهم الأصلية، وقد يعود ارتفاع معدل الزواجية بهذه الفترة نتيجة عودة الاستقرار.

أمّا في الفئات العمرية المتقدمة فنلاحظ قلة عدد السّكان في هذه الفترة لانخفاض توقع أمدا لحياة عند الميلاد نظرا لانخفاض المستوى الصحي بالدّول النامية. أمّا إذا قارنا بين التّركيبة العمرية حسب الفئات العمرية الكبرى للسّكان بين التعدادين نجد زيادة الفئتين النّشطة والمسنّة على حساب فئة الأطفال ويرجع تراجع هذه الفئة إلى ما شهدته

المنطقة في العشرية السوداء من أحداث أثرت على الدّيناميكية الدّيموغرافية، كما أثرت على استقرار السّكان بسبب هجر المنطقة والبحث عن المناطق الأكثر استقراراً وأمناً، ولا نغفل عن الانتقال الدّيموغرافي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثّالثة كما تحدثنا عنه سابقا.

كما نستنتج من خلال مقارنتنا للتعدادين أنّ الانتقال الدّيموغرافي للمرحلة الثالثة قد حدث بداية من سنة 1988م في منطقة الدّراسة.

2.1. التّوزيع العمري والنّوعي للسّكان حسب الفئات العمرية الكبرى

إنّ التّركيب العمري هو أحد المقاييس لتقدير القوة العاملة المستقبلية والتي تسمح بتقدير الوظائف الواجب إحداثها في المستقبل، من خلال المتطلبات الاجتماعية المطلوب توفيرها للأفواج التّربوية وحاجاتهم وكذا تقدير مستوى عبء الإعالة في المجتمع. وهذا ما يبيّنه الجدول التّالي:

جدول رقم 02: توزيع سكان الولاية للفترة 1998/ 2008م حسب الفئات العمرية الكبرى

الفئات العمرية	1998م			2008م		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
(0-14)	37.9	38.0	38.0	27.3	27.7	27.5
(15-59)	56.1	55.7	55.9	65.6	64.9	65.3
60+	5.8	6.2	6.0	6.9	7.3	7.1
غير مصرح	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصر:إحصاء 1998م، 2008م.

تتمثل الفئات الكبرى في:

الفئة [0-14] سنة: تشمل هذه الفئة الأطفال أو السّكان في سن التمدرس [6-14] والمقبلين على التمدرس في الأجيال القريبة [0-5]، فقد بلغت نسبتهم ٪38 لكلا الجنسين في تعداد 1998م لتنخفض إلى٪27.5من مجموع السّكان وتستقر بعدها خلال السنة الموالية وفق الفرضية المعتمدة من طـــرف مديرية التّخطيط والتّهيئة العمرانية للولاية، وهذا الانخفاض راجع إلى التّحول الدّيموغرافي (معدلات منخفضة للولادات

والوفيات)، والوضع الأمني الذي ساد خلال العشرية السّوداء ولازالت انعكاساته مستمرة إلى اليوم، الذي أثّر بطرق مباشرة وغير مباشرة على هذه الفئة.

الفئة [15-59] سنة: تمثل عدد السّكان في سن العمل، الّذين يقع عليهم عبء إعالة المجتمع، والمنطقة المدروسة مثل باقي ولايات الوطن والدّول العربية حيث يطغى عنصر الشّباب (الفئة النشطة) على غالبية الفئات الأخرى، وقد ارتفعت نسبتهم بالنّسبة لمجموع السكان من٪55.9سنة 1998 م إلى ٪65.3سنة 2008م، هذه الزيادة التي كانت على حساب فئة الأطفال تستدعي من السلطات توفير كثير من متطلبات الحياة كمناصب الشغل، السّكن...الخ .

الفئة 60 سنة فأكثر: تمثل السّكان في سن الشيخوخة أو السّكان الذين يحق لهم ترك العمل والتمتع بتقاعدهم، وقد بلغت نسبة هذه الفئة ٪6 من مجموع السّكان سنة 1998م لترتفع بعد عشر سنوات إلى ٪7.1.

كما يمكننا حساب نسبة الإعالة العمرية وهي نسبة السّكان في سن الإعالة وهم الأطفال الأقل من 15 سنة والمسنين(60 سنة فأكثر) إلى السّكان في سن العمل [15- 59] سنة وذلك وفقا للصيغة التالية:

عبء الإعالة=*100 .

ومن المعطيات الإحصائية للتعدادين 1998م و2008م يمكن حساب هذه النسبة وهي:

* إحصاء 1998م، عبء الإعالة = *100=٪78.62

* إحصاء 2008م، عبء الإعالة =*100=٪53.03

وهذه النّسبة تعني أنّ كلّ مائة من السّكان النّشطين تَعُول بالتّقريب 79 فرداً من الأفراد المعالين سنة 1998م، وبالتّقريب 53 فرداً سنة 2008م، وانخفاض هذه النّسبة راجع إلى انخفاض نسبة الأطـفال خلال العشرية الأخيرة والذي قد يكون نتيجة انخفاض مستويات الخصوبة، أو نتيجة الهجرة الخارجية (خارج الولاية).

هذا التحسن في هذه النسبة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فإنْ اُستغلت هذه الفئة فبإمكانها أن تكون فئة منتجة اقتصادياً، وفعالة اجتماعياً، ولها القابلية للتّغيير إن اُعتني بها وإنْ تمّ العمل على تلبية احتياجاتها المختلفة. أمّا إذا غاب الإنصاف الاجتماعي واستفحلت مختلف الظّواهر السّلبية كالفقر، البطالة، التّمييز وعدم المساواة وضعف المشاركة سيؤدّي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وظهور أزمات أمنية و ارتفاع حدة الطلب على الهجرة المحلية (ريف، حضر) والخارجية .

في نفس الوقت فإن هذه الفئة ذاتها إنْ توفرت لها الشّروط المناسبة لبناء قدراتها الذّاتية ووفرت لها فرص التّشغيل والمشاركة السياسية والجماهيرية تتحّول لتكون نواة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي.

* **دليل التعمير**: :»تعتمد على نسبة كبار السن إلى صغار السن، فإذا كانت هذه النسبة اقل من ٪20 كان مجتمع صغير السن، وإذا تراوحت النسبة بين 20-٪29 كان مجتمعا ناضجا، أما إذا ازدادت النسبة عن ٪30 كان مجتمع مسن».

وبتطبيق هذه القاعدة على سكان الولاية نجد.

جدول رقم 3: دليل التعمير لسكان ولاية المدية خلال الفترة (1998م/ 2008م) .

السنة	1998م	2008م
دليل التعمير	15.76	25.83

المصدر:من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات إحصاء 1998م، 2008م.

من خلال قراءتنا للجدول نجد معدل التعمير قد ازداد من بداية الفترة إلى نهايتها بفارق قدر بـ٪10.07، حيث انتقل من ٪15.76 خلال التعداد الوطني للسكن والسكان لسنة 1998 ليصل إلى ٪25.83 في آخر تعداد، حيث يوضح هذا التغير تحول سكان الإقليم من مجتمع صغيرا لسن إلى مجتمع ناضج وهو في حقيقة الأمر يتجه نحو مجتمع مسن، وهذا ما يشير إلى أن الولاية تسير نحو مجتمع مسن.

3.1 .التّوزيع المجالي للسّكان

يتأثر نمط التّوزيع السّكاني عادة بالعوامل الجغرافية السّائدة وحجم توزيع الموارد الطّبيعية والاقتصادية، ومن أهمّ مؤشراته التّوزيع النّسبي للسّكان، التّوزيع حسب الكثافة السّكانية و حسب الإقامة بالحضر والرّيف.

1.3.1 . الكثافة السّكانية

يقصد بالكثافة السّكانية عدد السّكان في الكيلو متر المربع الواحد، وتحسب بقسمة عدد السّكان في الإقليم على المساحة بالكيلومتر المربع، وتعبّر عن مدى التّمركز السّكاني في المجتمع وتحدّد المناطق الأكثر ازدحاماً بالسّكان .

من خلال الخريطة رقم 01 يتضح أنّ التّوزيع السّكاني في ولاية المدية عبر كامل البلديات يبدو جلياً غير منتظماً. وتشير الإحصائيات أنّ ٪84.83من السّكان يتمركزون في مساحة قدرت بحوالي ٪41من إجمالي المساحة .

و يمكن تقسيم منطقة الدّراسة حسب الكثافة السّكانية إلى ثلاث مناطق كالآتي :

أ. مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة:

تشمل البلديات التي تتعدى فيها الكثافة السّكانية 200ن/ كم2، كما هو الحال في كل من مقر الولاية وبعض البلديات الأخرى، كبلدية قصر البخاري، البرواقية، بني سليمان و تابلاط (أنظر الخريطة رقم 1) حيث نجد أن نسبة ٪40 من سكان الولاية يتمركزون في هذه البلديات (المدية، قصر البخاري، البرواقية بني سليمان، تابلاط) والتي لا تتعدى نسبة مساحتها ٪5.12من المساحة الإجمالية للولاية وهي من أكبر البلديات ازدحاما وذلك لما تتوفر عليه من هياكل قاعدية في مقدمتها الطرقات، باعتبارها الدوائر الوحيدة في الولاية قبل التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984م، كما أنّ البعد التّاريخي لهذه المناطق جعل منها أكثر المناطق جذبا للسّكان لما تتوفّر عليه من خدمات وهياكل...الخ خاصة الأمن، هذه الأسباب شكّلت منها أقطاب هامة في الولاية ذات مراكز جذب للسكان واليد العاملة. وعلى سبيل المثال والذي يعتبر صلب موضوع الدراسة فان سهل بني سليمان الممتد من مدينة البرواقية غربًا إلى الحدود الإدارية مع ولاية البويرة شرقاً ، ومن جبال الأطلس البليدي شمالاً إلى جبال التيطري جنوباً والذي يغلب على سطحه عموماً الاستواء مع كثرة الأحـــواض التجميعية الصغيـرة على شكل شعاب وأوديـــة، وتميز مناخها بسمة الاعتدال المناخي المتوسطي يساعد على استغلال المحاصيل الزراعية الكبرى خاصة الحبوب كما يعد إحدى السهول الداخلية للجزائر.هذه الخصائص تجعل منه إقليما جغرافيا متميزا عن الأقاليم المجاورة أين تؤهلها إلى الريادة في النشاط ألفلاحي، ولتوفر القوة البشرية والتي تعد من بين المناطق الأكثر كثافة في الولاية ،فان القيام بالقطاع ألفلاحي يتوقف على استغلال العنصر البشري كأحد العوامل الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنّ الهجرة السكانية نحو هذا الإقليم (سهل بني سليمان) أثر سلبا على القطاع الفلاحي، وهذا عن طريق التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة، عن طريق محاولة الدولة توفير المساكن والقضاء على السكن الهش(والذي نتج عن هجر سكان المناطق الريفية المجاورة لمساكنهم الأصلية وبناء مساكن هشة، غر لائقة للاستقرار بها) .

لخريطة رقم : 01

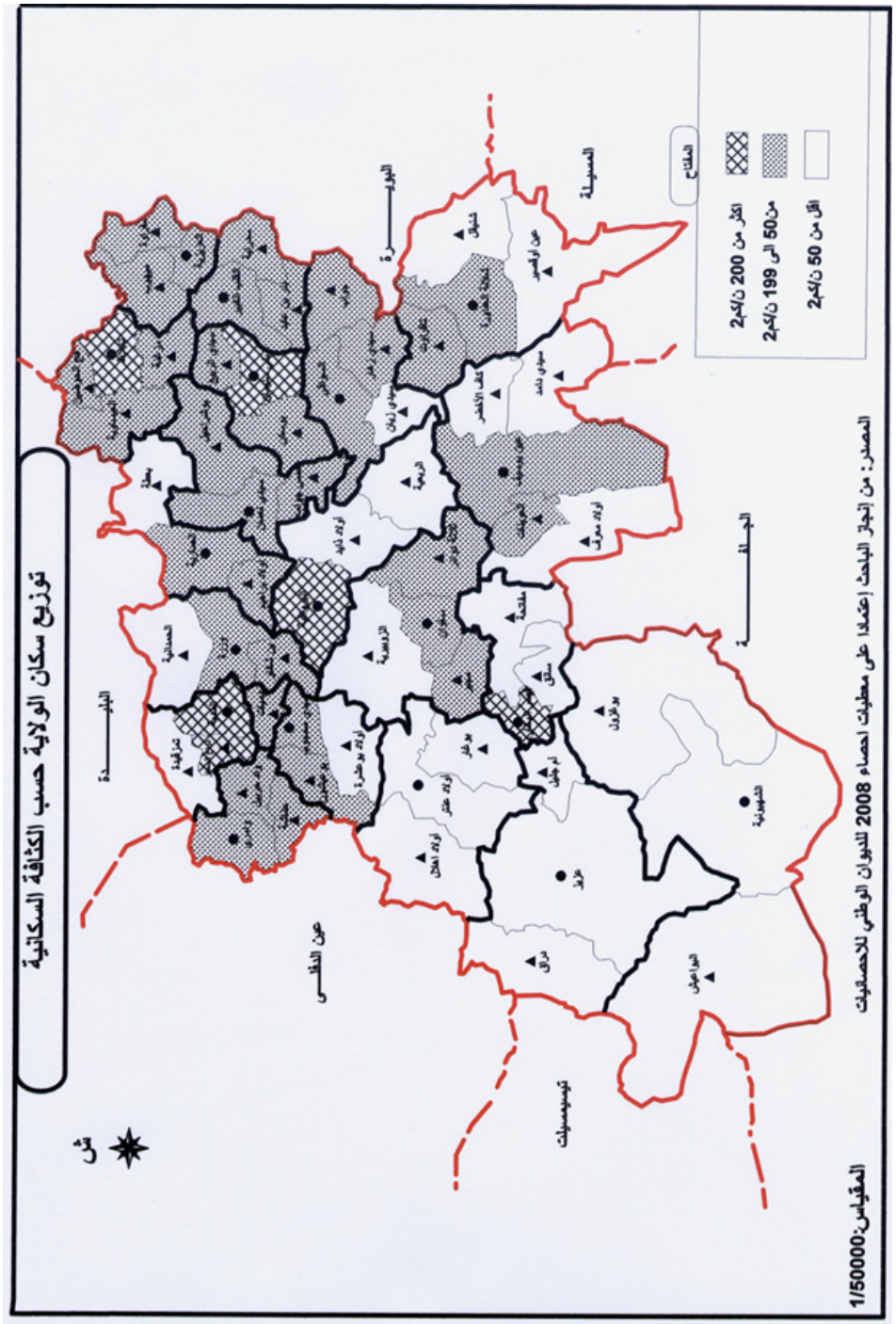

ب . مناطق ذات كثافة سكانية قليلة :

وتشمل البلديات التي تقل فيها الكثافة السّكانية عن 50ن/كم^2 وتضم البلديات المتواجدة في الجنوب والجنوب الغربي للولاية وبعض البلديات بالحدود الشّمالية للولاية والمجاورة لها، إذ نجد أنّ نسبة ٪15.17 من سكان الولاية يتمركزون في مساحة قدّرت بنسبة ٪59 من المساحة الإجمالية للولاية، ويعود سبب ضعف تمركز السّكان في هذه البلديات الجنوبية إلى طبيعة التّضاريس القاسية الشبه صحراوية، وعدم انتظام تساقط الأمطار، ومن أهم الأنشطة الممارسة بهذه المناطق هي الرعي وتربية الأغنام، أمّا في البلديات الشّمالية فتأثير الطّابع الجبلي للمنطقة وكثافة غطائه هو السّبب في ذلك إلا أنّه يمكن استغلال هذه المناطق في توفير الثروة الحيوانية(الرعي وتربية الأغنام،الأبقار...الخ) لتوفر الشروط الرعوية بها .

جـ . باقي البلديات :

وتشمل البلديات التي تتراوح فيها الكثافة السّكانية ما بين 50ن/كم^2 و199ن/كم^2 وتضمّ البلديات المتواجدة في المناطق الشّمالية والوسطى للولاية، حيث نجد أن نسبة ٪44.83 من سكان الولاية يتمركزون في مساحة قدرت بـحوالي٪35.88من المساحة الإجمالية، ويعود هذا التّمركز الكثيف إلى طبيعة التّضاريس، والإمكانيات المتاحة بهذه المناطق والتي تشجّع على استقرار السّكان، فهذه البلديات تتميز بطابعها التّلي حيث السهول الخصبة والمتميزة بطابعها الفلاحي إذ تنتشر زراعة الأشجار المثمرة والحبوب وتربية المواشي حيث إن غالبية هذه البلديات يحتويها سهل بني سليمان، بالإضافة إلى شبكة الطرقات الوطنية و الولائية التي تربط هذه البلديات ببعضها البعض .

2.3.1. التّوزيع السّكاني حسب مكان الإقامة

يعتبر نوع الإقامة سواء في الوسط الحضري أو الرّيفي من أهم المتغيرات التي يمكن على أساسها وصف السّكان ، نظرا لاختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدّيموغرافية بين سكان الحضر وسكان الرّيف مثل الخصوبة الوفيات، الهجرة والمستوى التّعليمي للسّكان، نوع الأنشطة الممارسة...الخ. وعند دراستنا لهذا العنصر وجدنا أن عدد السّكان الحضر لم يتوقف عن التّزايد في الولاية، حيث انتقل معدل التّحضر من نسبة ٪23خلال تعداد 1966م ليصل إلى نسبة ٪51.42خلال آخر تعداد للسّكن والسّكان لسنة 2008م والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 04 :تطور نسبة التّحضر في الولاية من 1977م إلى غاية 2008م

	سكان الحضر	٪	سكان الريف	٪
1966	83520	23	279464	76.90
1977	131603	27.60	344297	72.30
1987	245097	37.50	407766	62.40
1998	318802	39.70	483276	60.20
2008	421609	51.42	398323	48.58

المصدر :إحصاء 1966،1977،1998،2008

* من انجاز الباحث

«إن التحضر يختلف عن النمط الأولي وهو الريفي من الحياة وكلما تقدم الإنسان في التحضر الذي لا يكون إلا في المدن ترتبت عن ذلك أيضا ازدهار العلوم بجميع أنواعها لان الصناعة والتجارة ثمرة تفكير ليس بالعادي مبني على التكوين وهو لا يكون إلا بكثرة دور العلم وطلابه» (7)

وحسب ابن خلدون فان من خصائص سكان المدن «انغماسهم في الملذات الدنيوية والتباهي التي تصبح في معايير التمايز الاجتماعي ، فهذه الأوضاع تشكل حياة الأفراد والجماعات في المدن، وحتى في اختيار المهن والأعمال تراهم يميلون إلى امتهان الصناعات والحرف بمختلف أنواعها والتجارة، وعلى صعيد التدرج الاجتماعي يرى ابن خلدون أن أفراد المجتمع الحضري كلما توغلوا في حياة المدينة كلما ازداد التغير الاجتماعي والثقافي والفكري ويبدأ ارتباطه بالأرض يتقلص كمصدر اقتصادي ورافض للعلاقات الاجتماعية وما تفرضه من التزام بصورة متنوعة»(10)

وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أنّ توزيع السّكان بين الرّيف والحضر شهد تحولات جذرية سريعة، فسكان الحضر يشكلون نسبة 51.42 من العدد الإجمالي لسكان الولاية لسنة 2008م، ويعود جزء من هذه السرعة في التّمدن إلى الزيادة الطبيعية بينما الجزء الأكبر يعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التّأثير كالهجرة الرّيفية بحثا عن فرص العمل، أو هروبا من المناطق المعزولة نتيجة تدني الأوضاع الأمنية خلال العشرية الأخيرة بالولاية والبحث عن مناطق أكثر أمناً واستقراراً والمتواجدة عادة في التّجمعات السّكانية سواءً الرئيسية أو الثّانوية...إلخ.وهذا ما يؤثر سلبا على النشاط ألفلاحي بهذه المناطق كما

يتعارض سلبا مع سياسة الدولة في إطار التنمية الريفية الهادفة إلى تثبيت سكان الريف في أماكن عيشهم كما أن بعض البلديات حسب معطيات التعداد الوطني للسكن والسكان (2008م) وهي بلدية بوشراحيل، سيدي نعمان، سواقي، وامري وبئر بن عابد قد كانت بلديات ريفية (100٪) حسب تعداد 1998م لتفوق نسبة التحضر في مجملها 40٪ خلال الإحصاء الأخير، نتيجة الخصائص الطبيعية المميزة لهته المناطق والتي ساهمت في استقطاب السكان واستقرارهم، وكذا السرعة في عودة الأمن في هذه المناطق .

إنّ نسبة التّمدن في ولاية المدية متباينة من منطقة لأخرى وهذا نتيجة ظروف وخصائص كل منطقة فمقر الولاية يمثل السّكان الحضر بها أكثر من 16.68٪ من مجموع السّكان الحضر للولاية، وأنّ 5 بلديات من بين مجموع 64 بلدية تمثل أكثر من 39٪ من السّكان الحضر بالولاية، وأغلب هذه البلديات هي الأقطاب الحضرية الميزة للولاية (المدية، بني سليمان، البر واقية، قصر البخاري و تابلاط) ، بينما نجد أنّ المناطق الأقل تحضرا تتواجد في المنطقة الجنوبية للولاية ذات البنية التّضاريسية شبه صحراوية المتميزة بقلة التّساقط والتي تعتبر مناطق طرد للّسكان والمناطق الشّمالية الشرقية المتميزة بالطابع الجبلي وانتشار الغابات .

وهذا كذلك ما يتناقض مع احد عناصر أسس التنمية في الجزائر وهو التوازن الجهوي من بينها تحقيق التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الرّيفي والحضري والحفاظ على العقار الزراعي.والعمل على استقرار السّكان خاصة في المناطق الجنوبية والدّاخلية.أين نجد المناطق الصالحة للممارسة النشاط الزراعي تتقلص مساحاتها يوما بعد يوم نتيجة استقرار العنصر البشري بها حيث» تعتبر التحولات الايكولوجية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين الخصائص العمرانية لأي منطقة حضرية .كما تؤثر العوامل الجغرافية والبيئية مثل التقلبات الجوية والتكوين الجيولوجي ومصادر المياه والطاقة ونوع التربة والهضاب والجبال كلها عوامل تؤثر في شكل التوطن والاستقرار وفي استخدام الأرض وتحديد نوعية المواصلات«(6)

كما ظهرت مشكلة الزحف السكاني والعمراني على الأراضي الزراعية والذي يطرح كذلك عدة مشاكل «فالمعدلات الكثافية للمدن النامية بما يفوق الموارد المتاحة ، ومما يزيد الموقف صعوبة ،أن مثل هذه المناطق تكاد تنعدم فيها الإمكانيات الجديدة للتوسع لاستعاب فائضها السكاني الذي يتزايد يوما بعد يوم وبمعدلات سريعة وأكثر خطورة «[3]

2 . الحركة السّكانية

وهي حركة دالة على المتغيّرات الكمية التي تطرأ على السّكان سواءً بالزّيادة أو النّقصان فهي تشمل كلّ من الزّيادة الطّبيعية المتمثلة في المواليد والوفيات، والزّيادة غير الطّبيعية المتمثلة في الهجرة. وسنتاول الهجرة كأحد العناصر المشوشة في تحقيق الامن الغذائي.

1.2. الهجرة:

«يقصد بالهجرة بصفة عامة انتقال أشخاص من منطقة جغرافية إلى أخرى بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم. وهناك صعوبة كبيرة من الناحية الإحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر، ولذلك اتفق الديموغرافيون على أن المهاجر هو الشخص الذي يقيم في دولة أخرى لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة.

وهناك حاجة للتفرقة بين مصطلحين الأول هو الوفود (Immigration) أي الهجرة إلى داخل البلد (ألإضافة إلى السكان)، والثاني هو النزوح (Emigration) أي الهجرة إلى خارج البلد (تخفيض عدد السكان)» [9]

جدول رقم 05: الحركة الداخلية (الهجرة) ما بين الولايات المشكلة للإقليم.

	2008-1998			2008-2003		
	الخارجون	الداخلون	صافي	الخارجون	الداخلون	صافي
الشلف	13088	11421	1666-	4771	5677	906
بجاية	14985	13982	1002-	5494	6327	833
البليدة	23718	48872	25154	8888	18028	9140
البويرة	20378	10307	10071-	6873	4901	1971-
تيزي وزو	22033	11899	10134-	7372	5426	1946-
الجزائر	79433	112847	33414	32580	38439	5859
المدية	28233	9527	18706-	8494	3723	4771-
بومرداس	15125	42375	27250	6496	14876	8380
تيبازة	11770	20298	8528	5003	6953	1950
عين الدفلى	14096	9269	4827-	4535	4508	26-

المصدر:الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008م.

من خلال ملاحظتنا للجدول يمكن تقسيم ولايات الإقليم إلى ثلاث مجموعات

المجموعة الأولى: تتشكل من ولاية البويرة، تيزي وزو، المدية وعين الدفلى وهي ولايات طاردة للسكان نتيجة صافي الهجرة السلبي، ورغم النتائج السلبية المسجلة بهذه الولايات إلاّ أنّها عرفت تراجعا تراوح ما بين ٪74.49 و ٪80.80 لكل من ولاية المدية، البويرة وتيزي وزو، لتعرف ولاية عين الدفلى تقريبا استقرارا في عدد سكانها وهذا مقارنة بين الفترتين 1998/ 2008 و 2003/ 2008 رغم أنّ الفترة الأخيرة هي جزء من الفترة ألأولى وهذا دليل على أنّ 1998/ 2002 هي الأكثر حدة من الفترة 2003/ 2008م.

المجموعة الثانية: تتشكل من كل من ولاية الشلف وبجاية والتي تغيرت بها معدلات صافي الهجرة من نتائج سلبية إلى نتائج ايجابية بمقدار ٪154 و 183 ٪ على التوالي وهذا دائما مقارنة بالفترتين.

المجموعة الثالثة : تتشكل من كل من البليدة، الجزائر، بومرداس وتيبازة وهي مكونة من العاصمة والولايات المحيطة بها أي المتروبول والتي تعتبر الولايات الأكثر جذبا للسكان بحكم معدل صافي الهجرة الموجب رغم التراجع المسجل خلال الفترة 2003/ 2008م إلاّ أنّ النتائج تبقى ايجابية خلال الفترة المدروسة.

ومن خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول نجد أنّ العشرية السوداء قد ساهمت وبنسبة كبيرة، أينّ شملت الولايات ذات الطابع الريفي خاصة كل من ولاية البويرة، تيزي وزو، المدية وعين الدفلى وقد تكون وجهة غالبية سكان هذه الولايات نحو العاصمة والولايات المجاورة لها وهذا نتيجة الفروقات المسجلة خلال الفترتين 1998/ 2008م والتي تعبر عن جزء من العشرية السوداء وبداية الانفراج وعودة الأمن والاستقرار وفترة 2003/ 2008م وهي بداية الاستقرار.

ويعبر هذا على نوع من أنواع الهجرة وهو الهجرة الاضطرارية والتي في العادة تكون نتيجة البحث عن المناطق الأكثر أمنا، تحت تأثير بعض الظروف الطارئة والتي تدفعهم إلى مغادرة مكان الإقامة كتدهور الوضع الأمني نتيجة الحروب حيث «تعاني الكثير من مناطق العالم توترات أمنية جراء الصراعات السياسية أو العسكرية، سواء الداخلية أو الخارجية أي بين دولة وأخرى، وجراء هذه النزاعات فإنه غالبا ما يدفع الكثير من الناس إلى النزوح والهجرة إلى بلدان مجاورة أو أماكن أبعد من ذلك بحثا عن الأمن والآمان .

ويضاف إلى هذه الهجرة شبه الجماعية أو الموجات ذات التدفق العالي التي دفعت الكثير من الموجات اللاحقة إلى الهجرة، وتكون هذه الهجرات في أغلب الأحيان هجرات إجبارية، وهذا يرجع لعدة أسباب منها الخوف من الانتقام والتعذيب...الخ «[4]وفي الأخير يمكن القول أنّ ولاية المدية تحضي بإمكانيات طبيعية تؤهلها لاحتلال الريادة في استقطاب العدد الأكبر من سكان الجزائر قصد التمركز خاصة في السهول الوسطى، هذا ما يخلق الاكتظاظ السكاني نتيجة الكثافة السكانية العالية، والذي حتما سيؤثر سلبا على القطاع الزراعي والذي ينعكس بدوره سلبا على الأمن الغذائي، وعلى سبيل المثال فإن سهل بني سليمان يعتبر لأخصب نظرا لجودة تربته ، توفره على شبكة هدروغرافية مهمة إضافة إلى المناخ شبه الرطب، هذه الإمكانيات جعلت منه الحلم الذي يشغل بال سكان مختلف سكان البلديات المجاورة قصد الإقامة به.

خلاصة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الحساسة التي تساهم بنسبة كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يعدّ هذا القطاع بمثابة القلب النابض لاستمرار تقدم الدول وكأحد الشرايين الرئيسية الذي يضمن الاستمرارية وبمنحنى تصاعدي، لذا نجدن أنّ الوضعية الفلاحية ترتبط بمجموعة من العناصر المتداخلة (السوسيو اقتصادية) حيث أنّ النهوض بالفلاحة يتطلّب النهوض بالعناصر ذات العلاقة القوية بالسياسة الزراعية التي تكون قيد التنفيذ. وعليه وقبل تحديد الدور المنتظر من الفلاحة ينبغي تحديد فعاليتها وإيجاد شروط تطويرها من خلال الانطلاق من نقطة بداية حقيقية ثم توظيف مختلف العناصر (اليد العاملة الوسائل، الأموال ...)، رغم أنّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تبنى أسساً ومناهجاً وبرامجاً تنفيذية للتخلص من الوضعية المحرجة التي تعاني منها فلاحتنا، كما عمل على تحقيق بعدين استراتيجيين هما تعزيز الأمن الغذائي، ورفع الصادرات الفلاحية.

ورغم كل هذه المجهودات المبذولة لا يزال القطاع يعاني مشاكل عميقة، ومن خلال دراستنا للأمن الغذائي من منظور سكاني فالهجرة من الريف إلى المدينة ومن الجنوب إلى الشمال التي عرفتها الجزائر عند الاستقلال، والهجرة كذلك من المنحدرات ذات الغطاء ألغابي الكثيف والمناطق الأقل أمنا كان في حقيقة الأمر على حساب الأراضي الزراعية، فهذه الحركة السكانية من الريف نحو المدينة في فترة التسعينات فرضت على الحكومة برمجة العديد من المشاريع السكنية الجماعية والفردية والتي تم بناء اغلبها فوق أراضي زراعية ذات جودة عالية يمكن أن نستنتج:

على الرغم من توفر الموارد الطبيعية (أراضي زراعية،مياه...الخ) وبالمقابل الموارد البشرية والمالية اللذان يعتبران أحد العناصر الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن القطاع الزراعي اليوم يعاني من إشكالية عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية تسببت فيها مجموعة من العوامل منها عزوف الدولة عن الاستثمار في القطاع الزراعي:

لا يوجد هناك توافق بين تطور الكتلة السكانية وما تنتجه الأرض وهذا ما عبر عنه مالتوس في فكرته التعارض الدائم بين الغذاء والعاطفة حيث وجد مالتوس أن السكان يتزايدون بوتائر أعلى من وتائر قدرة الأرض على العطاء والإنتاج الغذائي اللازم للسكان .

*-تدهور إنتاجية المحاصيل الزراعية.

*- ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والأمية وعدم توفر فرص للعمل، أين تعتبر هذه الظاهرة من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي.

*- فشل السياسات التنموية في هذا الإطار.

*- تدهور الأراضي الزراعية بالإضافة إلى نقص الموارد المائية.

*- عدم الاستفادة من الخصائص الجغرافية للإنتاج الزراعي.

*- إن الوضع الأمني بالمنطقة خلال العشرية السوداء نتيجة الطابع الريفي للمنطقة أو الغطاء ألغابي الكثيف المميز للقسم الشمالي للمنطة اثر سلبا على استقرار السكان فتسبب في

**الهجرة من المناطق الغير مستقرة إلى المناطق الأكثر استقرارا وأمنا نقصد بذلك الهجرة الخارجية (خارج الولاية).

**ارتفاع نسبة التحضر في بعض المناطق بسرعة دليل على أن هذه المناطق أكثر أمنا واستقرارا في الولاية أكما تدل على وجود حركة غير طبيعية (الهجرة الداخلية) ونقصد بذلك نزوح ريفي اضطراري نحو المدن بحثا عن الأمن والعمل نتيجة هجر النشاط الرئيسي لمدا خيل الأسر (الزراعة وتربية المواشي)، هذا ما زاد في حدة التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية .

**الديناميكية الديموغرافية (الزواج الإنجاب.....الخ).

إذن ولتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة وجب اخذ المتغير الديموغرافي بعين الاعتبار في تحقيق التنمية المستدامة وجعله احد العناصر الأساسية في عملية التخطيط باعتباره من المقومات الرئيسية للنهوض بالقطاع ألفلاحي بالإضافة إلى المقومات الطبيعية والاقتصادية .علما أن المجتمع الجزائري بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة يتجه من المجتمع الناضج إلى المجتمع المسن فوج بذلك تفعيل العنصر البشري وهو في أوج العطاء واستغلال هذه النافذة أحسن استغلال. مع الحد من ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والذي يرجع السبب الرئيسي فيه هو عملية الهجرة من الريف إلى المدينة ، فوجب إيجاد آليات أكثر دقة في تثبيت سكان الريف من خلال توفير الأمن والاستقرار بالإضافة إلى توفير كل المرافق الصحية والتربوية...الخ.

الاهتمام بالعنصر البشري ومحاولة تأهيله ، تكوينه ،تحسيسية وإعلامه بأهمية الزراعة ودعمه ماليا من اجل استخدام المكننة ومختلف الوسائل قصد الرفع من المردودية.

المراجع :

1. ابراهيم احمد السعيد،أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية،منشورات جامعة حلب ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1997م،ص51،50)
2. احمد علي عبد الصادق وآخرون، السكان والتنمية.النظرية والواقع ،ص6،4 ،مقال)
3. السيد عبد العاطي السيد،علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، مشكلات و تطبيقات ،دار المعرفة الجامعية ،الازاريطية،ج1،ص228.
4. حميد الهاشمي، العرب وهولندا- الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، ط1، مركز الدراسات العربية، 2008، ص27.
5. ضيف لزهر: البيئة والمجتمع: دراسة تحليلية للمرض والصحة في البيئة الصحراوية، مطبعة مكتبة اقرأ، قسنطينة، 2010)
6. عبد المجيد عبد الرحيم،علم الاجتماع الحضري(مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة 1976)، ص،17-35.
7. علي الوردي:منطق ابن خلدون،الشركة التونسية للتوزيع،تونس،1977،ص:81.
8. محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي، مبادئ وأسس-نظريات وأساليب، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص91)
9. مفيد ذنون يونس، مرجع سابق، ص148.)
10. يوحنا قمير:ابن خلدون،دار الشروق،بيروت،1982،ص:24.
11. الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 39سنة 2009م.
12. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، ابريل2005،الجمهورية اليمنية،ص4)
13. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانيية لولاية المدية، المدية بالأرقام،سنة 2009م.
14. وزارة التخطيط، تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني، (1984-1989)،الجزائر، 8.
15. حميد الهاشمي، العرب وهولندا- الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، ط1، مركز الدراسات العربية، 2008، ص27.
16. مفيد ذنون يونس، مرجع سابق، ص148.)
17. محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي، مبادئ وأسس-نظريات وأساليب، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص91)
18. ضيف لزهر: البيئة والمجتمع: دراسة تحليلية للمرض والصحة في البيئة الصحراوية، مطبعة مكتبة اقرأ، قسنطينة، 2010)
19. د/ ابراهيم احمد السعيد،أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية،منشورات جامعة حلب ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1997م،ص51،50)

20.د.احمد علي عبد الصادق وآخرون، السكان والتنمية.النظرية والواقع ،ص6،4 ،مقال)
21.السيد عبد العاطي السيد،علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، مشكلات و تطبيقات ،دار المعرفة الجامعية ،الازاريطية،ج1،ص228.
22. عبد المجيد عبد الرحيم،علم الاجتماع الحضري(مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة 1976)، ص،17-35.
23.علي الوردي:منطق ابن خلدون،الشركة التونسية للتوزيع،تونس،1977،ص:81.
24. يوحنا قمير:ابن خلدون،دار الشروق،بيروت،1982،ص:24.

المعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية بالمجتمع الجزائري

د. عمار بوجمعة جامعة محمد البشير الابراهيمي / برج بو عريريج
ا. مهدي السعيد / جامعة حسيبة بن بوعلي / الشلف

ملخص :

سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى جهود الجزائر في مجال الفلاحة باعتبارها إحدى مظاهر التنمية الاقتصادية وارتباطها باستقرار وأمن المجتمع ككل، وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية:

* ماهي أهم المفاهيم المختلفة للثقافة بوجه عام؟
* ما المقصود بالتنمية؟
* إشكاليّة العلاقة بين الثقافة والتنمية.
* كيف كانت تجربة التنمية الزراعية بالجزائر؟ وماهي العوائق الثقافية التي واجهتها؟
* ماهي العوامل الثقافية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

Abstract

Through this we are trying our intervention Which revolves around the cultural obstacles to economic development To answer the following questions:

- What are the most important concepts of the different culture in general ?
- What is development ?
- The problematic relationship between culture and development ?
- How was the experience of agricultural development in Algeria ? What are the cultural barriers faced ?
- What is needed to achieve economic development and cultural factors?

أولا مقدمة:

تهدف التنمية إلى تطوير المجتمعات وتحسين ظروف الأفراد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، إلا أنه توجد بعض المعوقات تؤدي إلى فشل برامج مشروعات التنمية في تحقيق بعض أو

كل أهدافها،وقبل أن نتطرق إلى المعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية وجب تحديد مفهوم المعوقات هل هي الصعوبات أم المشكلات أم هي التحديات حتى يتم الأخذ بمصطلح في تناولنا لهذه الدراسة.

ذهب بعض المفكرين والمهتمين بالمعيقات إلى اعتبارها المشكلات وهي الشيء الضار وظيفيا وبنائيا وتقف حائلا أمام إشباع حاجات الإنسان الضرورية.

اما الاتجاه الثاني فقد أعتبر أن المعوقات أقل تعقيدا من المشكلات ولذا يعتبرها صعوبات أو عوائق تقف أمام العمل.

وينظر الاتجاه الثالث للمعوقات على أنها أكثر تعقيدا من المشكلات ويحددها بأنها التحديات والمشكلات المزعجة.

وبناءا على ذلك يمكن أن نحدد العوائق بأنها الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف والتي تعترض العمل دون تحقيق تقدمه كما ينبغيتتأثر التنمية الاقتصادية لأي مجتمع بعوامل عدة أهمها الثقافة، والتي تعتبر ذات أهمية بالغة بحكمها تمثل أفكار وعادات وتقاليد وحتى معتقدات الأفراد في أي مجتمع، مما يجعلها ركيزة أساسية في كل عملية تنمية اجتماعية أو اقتصادية، لأن تعارض أي برنامج تنموي مع الثقافة السائدة في المجتمع يؤدي إلى إفشاله أو بروز مظاهر الصراع المعبرة عن الرفض؛ ويقول في هذا الصدد الأديب الفرنسي – سانت بيف – «إن الأسلوب هو الإنسان»، فإذا كانت الثقافة هي أسلوب الشعب في الحياة فهي إذن هذا الشعب نفسه بكل خصائصه المميزة له أو التي يشترك فيها مع غيره من الشعوب.والمجتمع الجزائري بخصوصياته الثقافية والجغرافية والنفسية يسعى إلى تحقيق تنمية شاملة في الاقتصاد والتعليم والصحة وغيرها، وذلك نتيجة المخلفات الاستعمارية الفرنسية مما حتم على المجتمع الجزائري بمؤسساته وأفراده بذل كل الجهود واستغلال الإمكانيات المتاحة لتغيير الأوضاع نحو الأحسن، فكان العمل وفق مخططات للنهوض بالاقتصاد وتم التركيز على الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي من جهة واستغلال الأراضي الخصبة الشاسعة التي من شأنها النهوض بالاقتصاد.

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى جهود الجزائر في مجال الفلاحة باعتبارها إحدى مظاهر التنمية الاقتصادية وارتباطها باستقرار وأمن المجتمع ككل، وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية:

* ماهي أهم المفاهيم المختلفة للثقافة بوجه عام؟

* ما المقصود بالتنمية؟

إشكاليّة العلاقة بين الثقافة والتنمية.

* كيف كانت تجربة التنمية الزراعية بالجزائر؟ وماهي العوائق الثقافية التي واجهتها؟
* ماهي العوامل الثقافية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

ثانيا- مفهوم الثقافة :

إن تفصيل العوائق الثقافية للتنمية الاقتصادية وإبراز تأثيرها على هذه الأخيرة يفرض علينا التطرق لبعض تعاريف الثقافة و كيف ظهرت الثقافة بمفهومها الجديد ودلالتها الواسعة عن المجتمعات؛ ويعتبر الألمان أول من استعمل لفظ الثقافة فقالو kultur بمعنى الحضارة واستعملوها بهذا المعنى لزمن طويل، وقد اشتقوا اللفظ من اللاتينية ويراد بها إصلاح الشيء وإعداده للإستعمال، وفي عصر النهضة الأوربية استعمل اللفظ للفنون والأدب فيقولون ثقافة الفنون الجميلة وثقافة الآداب الإنسانية، واستخدم لفظ الثقافة عند الرومان للدلالة على الإنسانيات من أدب ولغة ونحو وفلسفة دون العلوم، ومن هنا جاءت عبارة أوليوسجليوس " ثقافة في الأدبيات ".

وفي القرن التاسع عشر راجع الألمان معنى لفظ CULTURAالذي يسمى كذلك عند الرومان وسمي عند الألمان KULTUR وقال " فون هردر " في أواخر القرن الثامن عشر إن ثقافة الشعب هي دم وجوده ويريد بذلك أنها الدم الذي يجري في شرايين أفراده، أما معاصروهم من المفكرين الإنجليز فقد نظروا في القيمة العملية للثقافة حيث ذهب "ماثيو أرنولد" إلى القول إن الثقافة هي محاولتنا الوصول إلى الكمال الشامل عن طريق العلم بأحسن ما في الفكر الإنساني مما يؤدي إلى رقي البشرية، وأن الدين من العناصر التي استعان بها الإنسان في محاولته الوصول إلى الكمال.

ومن أقدم التعريفات وأكثرها شيوعا حتى الآن تعريف ادوارد تايلور الذي قدمه في كتابه: «الثقافة البدائية بأنها (ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع).

ولعل من أبسط تعريفات الثقافة وأكثرها وضوحا تعريف أحد علماء الاجتماع المحدث، روبرت بيرستد الذي ظهر في أوائل الستينيات حيث يعرفها بقوله:» إن الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كلما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نتملكه كأعضاء في مجتمع.»وعلى هذا الأساس من الصعب إيجاد تعريف واحد للثقافة يلقى الاعتراف لدى كل المجتمعات رغم المحاولات العديدة من قبل الباحثين والمهتمين بمسألة الثقافة، خاصة وأن التجارب التنموية التي اعتمدتها مختلف الدول أظهرت أن العوامل الثقافية قد تكون محفزا لنجاح المشاريع المتبناة بدرجات كبيرة، كما قد تكون مثبطا لها وبنسبة كبيرة غالبا ما تؤدي إلى فشل أي مشروع ، وبالتالي ضرورة الأخذ بهذه المعوقات في تبني أوصياغة أي

عملية تنمية بالمجتمع ، ويرى» دانييل باتريك موينيهان»(أن الحقيقة المحورية المحافظة هي أن الثقافة وليست السياسة هي التي تحدد نجاح المجتمع، وأن الحقيقة المحورية الليبرالية هي أن الثقافة يمكنها أن تغير ثقافة ما وتحميها من نفسها)، ويقصد بالعوائق الثقافية للتنمية الاقتصادية نوع الأسر وعلاقاتها فيما بينها، المستوى الثقافي العام للأفراد في علاقته بقبول واستخدام التكنولوجيا الحديثة ،قيم وتقاليد المجتمع والتي تختلف من الريف إلى المدينة، الثقافة الاستهلاكية...إلخ.

ثالثا: مفهوم التنمية :

تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والأيدولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخدامهم وتوظيفهم لهذا المفهوم لتحقيق أهداف معينة.

أولا:استخدامات مفهوم التنمية وفقا لاستخدامه وتوظيفه:

أن مفهوم التنمية مفهوم غامض حيث يتضمن ثلاث صور ذهنية متلازمة في كل جهد يبذل من أجل فهم ظاهرة التنمية والتعامل معهم وهي التنمية كظروف حياة، وكهدف يراد بلوغه وكقدرة على النمو والتغيير والتطور،وهذا يعني أن الغموض قد يرتبط بتداخل استخدامات المفهوم بين وصف حالة المجتمع أو الهدف الذي يسعى إليه أو قدرته على تحقيقة، فمن حيث وصف حالة المجتمع فقد يكون المجتمع متقدما ويتطلع للمزيد وللأفضل وقد يكون المجمع متخلفا ويسعى لتحقيق التنمية كسبيل للخروج من هذه الحالة أما من حيث كونها هدف يرتبط بمدي تحديده وفهمه ووضوحه حتى يمكن تظافر الجهود المجتمعية للأفراد والجماعات ومختلف الهيئات والقطاعات من أجل بلوغه، وكقدرة فتعني مدى وفرة الطاقات والامكانيات والكفاءات التي تمكن المجتمع من تحقيق الهدف ،لذا غموض هذا المفهوم يرتبط بمستوى الاستخدام في المقام الأول.

وقد ميز ساندرز بين المعاني النظرية المختلفة للتنمية على النحو التالي:

1- التنمية كعملية :حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

2- التنمية كمنهج: حيث تعتبر اتجاها نحو الفعل وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية وليس على عملية التتابع فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.

3-التنمية كبرنامج: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته.

فالمنهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات يودي تنفيذها على تحقيق الأنشطة التي تكون جوهر هذا البرنامج.

4-التنمية كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم.

وتعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستثمار كما تعنى التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب.

رابعا: إشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية:

قد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إنهلا يوجد توافق في الرأي بين علماء الاجتماع حول طبيعة العلاقة بين الثقافة والتنمية. ففي كتابه "الإعلام والتنمية" يعتبر محمد سيد محمد أن للثقافة في التنمية الشاملة دورا مميز او موازيا للبعدين الاجتماعي والاقتصاد، وقد شبه التنمية بمثلث متساوي الأضلاع يعبر كل ضلع منه عن الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية[11]، لكن وعلى عكس هذا الطرح فإنّ محمد الجوهري، وإن لم يقلل على الإطلاق من دور الثقافة في التنمية، إلا أنه لا يعالجها كبعد من أبعاد التنمية، وإنما يدمجها في البعد الاجتماعي الذي يسمّيه أحيانا بالبعد الثقافيالاجتماعي.إن التباين في الأصول المنهجية سوف يؤدي إلى تباين في الافتراضات ووسائل العلاج. وربما يبدو الأمر أكثر سهولة للمعالجة، على الأقل من الوجهة النظرية، إذا ما اعتمدنا مقولة "التنمية الثقافية، إذ لا يعود هناك من حاجة إلى الحديث عن إفراد أم عدم إفراد بُعد مستقل للتنمية.

إننا نبحث من خلال هذا المقال إلى البحث عن كيفية جعل الثقافة ركيزة مهمة من ركائز التنمية الشاملة، وفي هذا ردّ على ما كان يُقال في الماضي "الثقافة من أجل الثقافة" فقط كالفن من أجل الفن. بينما نلاحظ اليوم، وكما سنبيّن لاحقا، ان للثقافة أهدافا تنموية نبيلة لا بد من رعايتها وإرساء دعائمها في المجتمع المدني العصري. وأهم تلك الأهداف النبيلة، لا بل رائدها على الإطلاق، إعداد الإنسان وبناؤه بناء معنويا.

إن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية، وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي. فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل، بل يفرض تحسينا مستمرا لنوعية الحياة نفسها، كما يفترض تطلعا إلى قيم جديدة. هذا البحث الدؤوب

عن القيم هو بالنتيجة مسار ثقافي يعبر الفرد من خلاله عن كرامته الأساسية وتساويه مع الآخرين عبر الاتصال والخلق وإعطاء معنى للحياة. فعند تناوله لنظم تقسيم العمل الدولية، يذكر Korny ان "كل المعايير المادية وغير المادية للشرائح الاجتماعية العالمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى يتمّ احتواء كل وجوه التنوّع والتعددية الموجودة في العالم الثالث.

لعل أفضل تأكيد على حاجة التنمية إلى الثقافة ما نلاحظه في التعريفات التي أعطيت لكلا المفهومين. فالثقافة تعبير يتميّز بمرونته ونسبته، وقد أعطي للثقافة أكثر من مئة وخمسين تعريفا.

في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة. ثم توسّع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان. ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرّد معلومات وتراكم للمعرفة، بل هي مجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة. ويبدو أن أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء انعقاد مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام 1982 وهو: "ان الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي. وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع"[13] في الإطار عينه أعطيت عدة تعريفات للتنمية لعل أهمها ذلك الذي خرج به المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في جنيف في أيلول سنة 1992. "التنمية تعني في آن معاالتطور، التغير في الحالة القائمة، التقدم، الاغتناء والتفتح. وتقاس التنمية ليس فقط بازدياد الإنتاج كما ونوعا، بل أيضا بالتحسن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقه حياته"[14]كذلك أعطى المؤتمر تحديدا للتنمية الثقافية إذ قال عنها أنها اغتناء بالثقافة، تقوية لأشكال التغيير الثقافي، وعملية لنشر الثقافة عن طريق توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع وتوفير الظروف لامتلاكها. وهكذا أضحت الثقافة إحدى المعطيات الرئيسة، إن لم نقل الأساس، لكل سياسة تنموية، اجتماعية اقتصادية كانت أو تكنولوجية علمية بحت.

أخيرا إن الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية هو أيضا حديث عن المستقبل، وتحديدا مستقبل الخطط التنموية ودور الأجيال الشابة في تحقيقها، ولا غلوّ في القول ان الثقافة تلعب دورا حيويا في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء المواطن الصالح الواعي والحكيم.

وعليه لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطور وينتمي إلى الغد، أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغباته المادية والمعنوية، إلا إذا تمكن ذلك المجتمع من استيعاب كامل

للعلوم والتقنيات، وكل ذلك يتطلب التفكير في المناهج الدراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التنمية في الدول المعنية إلى خيارات حقيقية، وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، المحلية والدولية، في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة إحدى أهم قواعدها، وفي رأي غسان توييني فإنه "لا استقامة للديمقراطية خارج الإطار الثقافي والخلق الفكري الذي هو منظار المستقبل للذين ينظرون دائما إلى المستقبل.

ختاما لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة بين الثقافة والتنمية ليست ملفا إداريا صرفا مع كل إدراكنا لدور الثقافة في تقوية القدرة الوطنية من خلال الاستثمار الإنساني بشكل يتلاءم مع أساليب الإنتاج وسوق العمل. ويمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى القول أن التنمية القائمة على أسس ثقافية تجعل من الحضارة حركة اجتماعية متكاملة الإيقاع في كل ما هو مادي ومعنوي، وهكذا فإن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي أو يجب أن تكون، موضوعية، علمية، غير متحيزة وإيجابية أي فيما يخص زيادة كمال الإنسان.

خامسا: تجربة التنمية الزراعية بالجزائر:

مرت هذه التجربة بعدة مراحل وقوانين تمثلت في:

أ-مرحلة التسيير الذاتي: تمثل إعلان تطبيق مرسوم التسيير الذاتي وبدء عملية تأميم الأراضي الزراعية، حيث يعمل الفلاح كأجير وبلغ عدد الفلاحين أنداك 150000 فلاح.

ب-مرحلة الثورة الزراعية: كان كبار ملاك الأراضي لا يزرعون أراضيهم بأنفسهم وإنما يعيشون في المدن ويؤجرونها للفلاحين مما أثر سلبا على الوضعية الاجتماعية للفلاحين، وتم إعلان قانون الثورة الزراعية في الفترة من 1965-1978 والذي يعتمد على التعاونيات الفلاحية وكانت نسبة استغلال الأراضي في ذلك الوقت 13 في المائة من إجمالي المساحة، وتم توزيعها على 80000 أسرة وشملت 10 في المائة من فقراء الفلاحين.

ج-مرحلة استصلاح الأراضي أوت 1983 : تصبح الأرض ملكا للفلاح الذي يستصلحها.

د-مرحلة المستثمرات الفلاحية 08 ديسمبر 1987 :ينص على إعادة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة وحل المزارع الاشتراكية السابقة وتوزيعها على 28000 مستثمرة فلاحية ، ودخلت الفلاحة بالجزائر مجال البنجر السكري والزيتون والتبغ دون أن ننسى الحبوب الجافة.

وفي سنة 2000 تم إعداد المخطط الوطني للتنمية الريفية الذي أظهر نتائجه سنة 2003 مبينا أن الزراعة تمثل 25 بالمائة من العمالة سنة 2003 بعد أن كانت تمثل 60 بالمائة

سنة1967[15] وتم العمل بنظام القرض الفلاحي والدعم لكل المستثمرين في هذا المجال وتم على هذا الأساس القيام بمشروع مستودعات التخزين والتبريد للمنتجات الفلاحية حماية للفلاح من جهة والمستهلك بضمان توفر المنتجات في السوق وبسعر معقول من جهة أخرى، لكن النتيجة كانت أن تحولت مستودعات التخزين والتبريد إلى وسيلة احتكار ومضاربة بالأسعار، بدليل أن منتوج البطاطا مثلا لم يبلغ سعر 150دج منذ الاستقلال.

لكنه تجاوز هذا السعر في السنوات الثلاث الأخيرة وتحول إلى مشكلة تطرح على مجالس الوزراء، رغم تخصيص مئات الملايير لهذا الغرض مما يعني أن مستوى تفكير الأفراد يتوقف عند تحصيل الثروة التي أصبحت غاية في حد ذاتها بدلا أن تكون وسيلة لتحقيق التنمية الزراعية المستهدفة حتى سنة2015.

سادسا: العوائق الثقافية للتنمية الزراعية في الجزائر:

* الصراعات العائلية:كان المجتمع الجزائري يتميز بوجود نمط واحد للأسر وهي الأسرة الممتدة كثيرة العدد، وهذه الأسر تشبعت في الغالب بثقافة العيش عن طريق الصراعات مع مثيلاتها من الأسر حول الأراضي والمياه، مما جعلها تعتمد على العدد الهائل للأفراد وتتجه نحو التناسل غير المحدود سواء لتقوية مكانتها أو لتقسيم المهام اليومية التي تسهل مع وجود العدد الكافي للأفراد، وهذه الصراعات المذكورة أدت في غالب الأحيان إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي الخصبة دون استغلال مما انعكس على مساهمتها في الإنتاج الوطني.
* شعور بعض الأسر الثورية بحب التملك والسيطرة وأنها الأحق بامتلاك الأراضي الخصبة نظير مقاومتها للاستعمار، مما ولد في حالات كثيرة نزاعات مسلحة بينها وبين باقي الأسر الأخرى التي ترى أنها تعيش على مجهوداتها(الأسر الثورية)، مما عرض الكثير من المساحات الزراعية إلى الإهمال.
* معظم الفلاحين إن لم نقل كلهم ذوو مستوى ثقافي منعدم واعتادوا على الزراعة المعاشية التي يعيلون بها أسرهم وأبرز أشكال الإنتاج القمح والشعير، لكن مهمتهم بعد الاستقلال أصبحت صعبة جدا نظرا لتفكيرهم المحدود حول الزراعة والآلات الحديثة التي تستخدم فيها إضافة إلى المساحات الواسعة التي يتطلب استغلالها، بحيث لم يتمكن الكثير من الفلاحين من التكيف مع المعدات الحديثة التي استوردتها الدولة لدعم الاستثمار الفلاحي، ومنهم من قام بإعادة بيع المعدات بطرق والأراضي التابعة للدولة بطرق مشبوهة لانعدام الشعور بالمسؤولية.
* عدم تمتع الأسر الجزائرية بثقافة استهلاكية مقبولة وثقافة إنتاجية ناجحة، ويقول " ماريانو جروندونا" في هذا الموضوع(أن الدائرة التي تبدأ بالعمل وتنتهي باستثمار جديد

إذا ما حققت بعض الثمار وأحس الناس بقدر أكبر من الثراء فإنهم ينزعون إلى العمل بإيقاع أقل، ونجد من ناحية أخرى أن الاستهلاك ربما يزيد بسرعة تفضي إلى خفض معدل الفائض بحيث يتحول إلى إثراء علاوة على هذا فإننا إذا افترضنا زيادة الفائض فإن الأمة ربما تقرر عدم إعادته إلى استثمار إنتاجي، إذ ربما تنفقه بدلا من ذلك على أولويات غالبا ما تستسلم لها الأمم مثل إقامة أو تشييد أعمال تخليدا لذكرى زعمائها أو تنفيذ خطط رفاهية خيالية أو فساد صريح.

سابعا: كيف نجعل من العوامل الثقافية وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ :

إن الموروث الثقافي لأي مجتمع هو كل ما توارثته الأجيال عبر فترات زمنية طويلة وهو بمثابة كنز ثقافي وجب الحفاظ عليه وتكييف الخطط التنموية معه بمعنى يجب أن تبنى هذه الخطط وفق ثقافة المجتمعات حتى يتسنى للمجتمع بكل فئاته المشاركة فيها وأن نجاح التنمية يتوقف على مدى قبولها من قبله، ويتم ذلك من خلال:

* تغيير المفاهيم الخاطئة عن الثقافة والتنمية بوصفها قطاعات متكاملة لا متنافرة.
* توجيه أنظار المؤسسات والمسؤولين إلى البعد الثقافي كأساس استراتيجي في كل مشروع تنموي.
* إشراك وسائل الإعلام في أي مشروع ثقافي تنموي باعتبار أن إعلام الفرد وتعريفه بالمشاريع التنموية المقررة يؤدي به إلى المساهمة فيها ويشعره أنه شريك في العملية.
* إعداد الأفراد نفسيا وثقافيا لتقبل البرامج والمساهمة فيها، خاصة وأن عملية التنمية تعتبر المشاركة الشعبية عنصر فعال فيها.
* تغيير نظرة الأفراد حول أي مشروع تنموي لاعتباره مصدر منفعة عامة وليس مصدر ثروة فقط تنتهي علاقتهم به بمجرد الحصول على المقابل المادي.

قبل أن نختم موضوعها نطرح التساؤل التالي كيف يكون دور الثقافة في مضمار التنمية؟ ونجيب عليه من خلال ما يلي:

أولا: ضرورة اعطاء الثقافة مفهوما واسعا ينظر إليها في معناها العام الذي يجعلها تمثل كل النشاط الانساني. ماديا وفكريا وروحيا. مدرسيا كان أو شعبيا. كما ينظر إليها في معناها الخاص الذي يجعلها إنتاجا ذهنيا يقوم به أفراد متخصصون.

ثانيا: وجوب طرح قضية الثقافة ليس من خلال هدف ذاتي، بل من خلال التطور الاجتماعي ودورها في هذا التطور، من حيث هي عامل أساسي في الإنتاج، ومن حيث هي عنصر فعال قادر على تغيير واقع التخلف.

ثالثا: إلزام المثقف في البلاد المتخلفة ومطالبته بأن يعي أوضاع بلاده بعمق، أي أوضاع التخلف، وأن يساهم بالعمل على الخروج من هذه الأوضاع، وألا يكتفي بالوصف أو إثارة السخط في نفسه أو حوله أو تقديم الشكاوى والمطالب.

رابعا: لكي تتم هذه المساهمة، لا بد للثقافة أن تخرج عن نطاق التأمل والتفكر لتمارس وتعمل على نطاق جماهيري واسع، وهو مطلب لا يمكن أن يتحقق إلا بمعرفة الواقع عن طريق الدراسة والبحث والعمل الميداني، وتوضيح آفاق المستقبل، وحصر الإمكانات المادية والبشرية والتخطيط والبرمجة وفق منظور وطني وليس بناء على رؤية أجنبية أو مستوردة. وتوعية الجماهير العريضة بظروف التنمية وتعبئتها لمواجهة هذه الظروف واستيعابها والتحكم فيها والمساهمة في تحقيقها، ويكاد يكون عنصر التوعية والتعبئة في طليعة الشروط. وهو لا يكون بدون اتصال عضوي وميداني مع الجماهير ينطلق من معايشة واقعها الحي والتعرف الى حقيقة المشاكل التي تعاني منها واشراكها في مناقشة قضايا التنمية والوطن عامة، كما ينطلق من محو الأمية ومن توظيف الثقافة في نطاق الخدمات الاجتماعية التي يجب على الدولة أن تتيحها للمواطنين.

خامسا: مثل هذه المساهمة لا تكون فعالة الا إذا تحقق أمران:

1 –أن تلتحم الثقافة مع التنمية من زاوية السمة الوطنية، أي أن تعتبر التنمية معركة وطنية، وأن تقوم هذه المعركة على ثقافة وطنية، أي ثقافة تتحرك من واقع المجتمع وتطلعاته، وتكون قادرة على التوجيه وتستطيع تحقيق أهداف انطلاقا من التعليم الذي ينبغي أن يعكس مضمونه أبعاد المحتوى الوطني وأن توضع له مناهج مرتبطة بنمو الأمة في مختلف المجالات.

2 – أن تنمي الثقافة ذاتها في اتجاهين متناسقين حتى لا يحدث أي خلل.

أولهما :عمودي كيفي، يهدف الى تعميقها ورفع مستواها عن طريق البحث العلمي و الاحتكاك بالثقافات العالمية.

وثانيهما: أفقي كمي يسعى إلى توسيع قاعدة الثقافة على نطاق الجماهير وتسطيحها حتى تتحقق لها السمة الوطنية في بعد شعبي يجعلها في متناول جميع المواطنين، باعتبارها حقا مشروعا لهم، وباعتبارها تخدمهم وتنير لهم الطريق وتهيئ لهم فرص الوعي بالتنمية، وباعتبارها بعد نابعة منهم بما لهم من مشاركة في إبداعها.

خاتمة :

تعتبر التنمية الاقتصادية جزءا من التنمية الشاملة التي لابد للمجتمعات القيام بها وذلك لمواجهة احتياجات أفرادها من جهة ومواكبة أشكال التغير من جهة أخرى، إلا أن

عملية التنمية الاقتصادية تقوم على مجموعة من العوامل على رأسها العامل الثقافي الذي أبرزنا تأثيره فيما سبق، واتضح لنا كيف أن تجربة الجزائر في مجال التنمية الزراعية لم تعط إلا نتائج قليلة جدا مقارنة بالتكاليف التي تحملها المجتمع والأهداف التي سعى إليها، فلا يمكن اعتماد أي برنامج تنموي في منأى عن التركيبة الاجتماعية للأسر والمؤسسات وكذا البعد الثقافي ومستواه لدى عامة الأفراد؛ وقد وضح ذلك «مالك بن نبي » في كتابه مشكلة الافكار في العالم الإسلامي عندما صنف العالم إلى فرعين عالم أشياء وعالم أفكار، وما حدث في تجربة الجزائر التنموي أنه تم التركيز على الأشياء والتي يقصد بها الآلات والتجهيزات وبناء المصانع والمقرات، في حين تم إهمال العنصر الأكثر أهمية وهو الفرد الجزائري مما أثر سلبا على العنصر الأول و أفرغه من محتواه.

أخيرا يمكن القول إنه لن تستطيع الثقافة أن تقدم من تلقاء نفسها النتائج الايجابية، فمثل هذه النتائج تتوقف على قدرة المجتمعات على الاستثمار في الثقافة وتدعيم وظيفتها وتعزيز مكانتها ودورها في التنمية، وإهمال هذه الثقافة وضعف الاستثمـــار فيها، يشكـل عوامـل رئيسيـة في إعـاقـة التنمية.

من هذا المنظور نستطيع أن نقول إذن، إن التنمية الثقافية هي شرط للتنمية الاقتصادية بقدر ما هي مشروطة بها، وبالتالي فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون أن تواكبها منذ البداية تنمية ثقافية تمهد لها وتساهم في استدامتها والمحافظة على مكتسباتها.

قائمة المراجع:

(1)-محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب العلمي للكمبوتر والنشر والتوزيع، ط2،الاسكندرية 1996. ص 88-89.

(2)-طلعت مصطفى السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، الكتاب الجامعي، جامعة حلوان ،مصر 2011،ص 459.

(3)-حسين مؤنس : الحضارة. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978 ، ص 331.

(4)نفس المرجع: :ص - ص 325،324.

(5)-ميشيل تومبسون وآخرون: نظرية الثقافة، ترجمة :على سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة،يوليو،1997،ص9.

(6)-نفس المرجع: ،ص 9.

(7)-لورانس إ. هاريزون، صمويل ب. هنتنجتون: الثقافات وقيم التقدم . ترجمة شوقي جلال ،المركز القومي للترجمة، ط 3،القاهرة، 2009، ص 21.

(8)-جورجف جانت، إدارة التنمية مفهومها أهدافها ووسائلها، ترجمة منير لبيب مرسي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1979، ،ص12.

(9)-على الكاشف :التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا ،علم الكتب ،القاهرة،مصر،1985،،ص32.

(10)-خيري عزيز :قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي ،دار الأفاق الجديدة ،بيروت،لبنان،1983،ص10.

(11)-محمد سيد محمد: الاعلام والتنمية، دار المعارف، القاهرة: دار المعارف ،1997،ص 22 ـ 25.

(12)-الجوهري محمد: علم الاجتمـــاع وقضايا التنميـــة في العالم الثالث، دار المعارف (جزء أول) ، القاهرة، مصر،1978،ص69.

(13)-Bennett Le Roy A. International Organizations New Jersey:Prentice-hall 1984 P. 184

(14)-الحلبي مطانيوس:"عن الثقافة والتنمية". محاضرة في مجلس الفكر. 16 حزيران 1995 ـ ص 110.

(15)-عبد الرزاق خلف محمد الطائي: تحولات في قطاع الزراعة الجزائري في عهد الإستقلال. يومية دنيا الوطن، فلسطين، 03/ 06/ 2010.

(16)-لورانس إ. هاريزون: مرجع سابق ، ص 117.

(17)-حسن مسكين: قراءة في كتاب أزمة النخب العربية(الثقافة والتنمية) ، دار القرويين للنشر، المغرب ، 2007،ص 4-6.

الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) جراء الاحتلال الامريكي

symptoms of the turbulent post-traumatic stress among Iraqi detainees released after they stayed the US occupation

م. د عبد العباس غضيب شاطي الحجامي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ذي قار/ العراق

الملخص :

تناولت الدراسة الحالية التعرف الى الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة لدى المعتقلين العراقيين الذين اطلق سراحهم بعد ان مكثوا مدة من الاعتقال في المعتقلات والسجون التابعة للاحتلال الامريكي للعراق ما بعد 2003، وللتحقق من ذلك تم صياغة الاهداف التالية:-

1. بناء مقياس للأعراض الإضرابية للضغوط ما بعد صدمة الاعتقال للمعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) من جراء الاحتلال الامريكي.
2. الكشف عن طبيعة الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد صدمة الاعتقال لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) جراء الاحتلال الامريكي.
3. التعرف على الفروق ذات الدلالة الاحصائية في الاصابة بالأعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) جراء الاحتلال الامريكي تبعاً لمتغيري العمر ومدة الاعتقال.

وللإجابة على تلك الاهداف تم تطبيق أداتي تشخيص الاولى بناء مقياس للأعراض الاضطرابية ما بعد الصدمة من اعداد الباحث ، والاداة الثانية اداة تشخيصية معتمدة على معايير الجمعية الامريكية للطب النفسي(DSMIV1994) على عينة عشوائية قوامها (150) فردا معتقلا جميعهم من الذكور اطلق سراحهم بعد قضائهم مدد مختلفة من الاعتقال، وبعد التحقق من صدق الادوات ووثباتها بخصائص سيكومترية وبعد

استخدام الوسائل الاحصائية بمعالجة الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) اظهرت النتائج الاتية:

1. إن المعتقلين العراقيين (المطلق سراحهم)من سجون الاحتلال الامريكي للعراق يعانون من الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد صدمة الاعتقال وبشكل ملحوظ.
2. إن معايير اضطراب(DSM IV 1994) والمتمثلة بإعادة خبرة الحدث الصدمي والتجنس المستمر للمثيرات المرتبطة بالصدمة، و الاستثارة المفرطة موجودة بشكل فعلي وملحوظ لدى المعتقلين المطلق سراحهم.
3. هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المعتقلين العراقيين والمطلق سراحهم تبعا لمتغير العمر ولصالح الفئة العمرية(41-60) سنة، وكذلك متغير مدة الاعتقال.

وقد تم تفسير النتائج في ضوء الاطار النظري والدراسات السابقة للدراسة ، وخرج الباحث بمجموعة من التوصيات والمقترحات.

Abstract

it dealt with the current study to identify the symptoms of the turbulent post-traumatic stress among Iraqi detainees who were released after they stayed the duration of detention in jails and prisons of the US occupation of Iraq after 2003, and check it has been formulated the following objectives:
1. Build a measure of symptoms recorded strike to pressure after the shock arrest Iraqi detainees (freed) as a result of the US occupation.
2. disclose the nature of the symptoms recorded strike to pressure after the shock detention of Iraqi prisoners (freed) by the US occupation.
3. Identify the statistically significant differences in the incidence of symptoms recorded strike of post-traumatic stress among Iraqi detainees (freed) by the US occupation, according to the variables of age and length of detention.

To answer those goals have been applied two tools first diagnosed building measure of symptoms turbulent post-traumatic stress prepared by the researcher, and the second tool based on the American Psychiatric Association standards diagnostic tool (DSMIV, 1994) on a random sample of 150 individuals, all males were released after except that different periods of detention, and after checking the veracity of tools and Othbadtha psychometric characteristics and after the use of statistical methods to address the bag Statistical social Sciences (SPSS) showed the following results:

1. The Iraqi detainees and freed from US prisons of the occupation of Iraq are characterized by disorder pressures of post-traumatic arrest and significantly.

2. The disorder criteria (DSM IV, 1994) and the return of traumatic event experienced continuous and Naturalization stimuli associated with the trauma, and excessive arousal exist effectively and significantly among the released detainees.
3. There are significant differences between Iraqi detainees and freed differences depending on the variable life and in favor of the age group (4160- years), as well as the duration of detention variable.

The results were interpreted in the light of the theoretical framework and previous studies of the study, the researcher came out a set of recommendations and proposals.

مشكلة البحث:

تعد كارثة الحرب أحدى أقسى الصدمات الانسانية المتكررة منذ وجد الانسان على الارض والمرتبطة مباشرة بالموت، اذ يطال هذا التهديد أعداد كبيرة من البشر، (الخالدي،2009: 306)، فقد لوحظ على الجنود الامريكيين المشاركين في حرب فيتنام ظهور اعراض اضطرابيه للضغوط ما بعد الصدمة بعد مرور فترة ليست بالقصيرة على انتهاء مدة خدمتهم العسكرية، (صالح ، 2002 : 42). ويعبر اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية عن فئة فرعية من اضطرابات القلق الذي ينتج عن خبرة الضغوطات النفسية أو الجسمية غير العادية وقد تظهر بعد الصدمة مباشرة أو بعد ثلاثة أشهر أو أكثر .(القشعان،4:2009). وقد تأخذ شكل المرض المزمن خصوصا عند الافراد الذين يتعرضون لأهوال الحروب والمعارك أو الذين يشاهدون أمامهم أعمال العنف والقتل أو التعرض للاعتقال، كما قد تأخذ شكل الامراض السيكوسوماتية والرهاب الاجتماعي،(النجار،2008 :4)، ويرى (Atkinson et al 1990) أن أكثر أنواع الصدمات شيوعا هي صدمات الحروب والاسر والاعتقال والتعذيب والاغتصاب الجنسي وتهديد الحياة بالخطر، وأن الكثير ممن تعرضوا لهذه الصدمات لا يبوحون بها للآخرين لشعورهم بالذنب والدونية فيصابون باضطراب الضغوط ما بعد الصدمة(PTSD) (Atkinson et al1990p.565)،كما يشير(زقوت وآخرين،2010) الى ان الاعراض الاضطرارية قد تظهر بعد مرور مدة طويلة على وقوع الحادث الصادم(زقوت وآخرين،2010: 34 -41).وقد أشارت بعض الدراسات كدراسة (Garrison 2006، Masc 2002، Kamet et al 1992) ودراسة (ابو اسحاق،2000، الشيخ،2002، ابو هين،2006) الى الضرر البالغ الذي يتركه الحادث الصدمي في بداية ظهور الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة عند الافراد المتعرضين للاعتقال وآثار الحروب.

وفي الحقيقة أن الواقع العراقي المعاش يشير الى تطابق هذا الرأي ، أذ أن الحروب التي مرت على الشعب العراقي منذ الثمانينات وحتى الحرب الاخيرة في عام 2003 التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية وما تلاها من احتلال وعمليات اعتقال وتعذيب، فأنها القت بضلالها على أعصاب أغلبية العراقيين بدون استثناء، وهكذا فان اكتشاف تلك الاعراض الاضطرابية لما بعد الضغوط الصدمية (PTSD) وتشخيصها ومعرفة نوعها ومستواها في مرحلة مبكرة من حياة الفرد العراقي المعتقل،تعتبر خطوة رئيسة على الصعيد الوقائي، اذ ان الواقع الذي يعيشه المعتقل (المطلق سراحه) والمتمثل بشكل اساسي في واقع الاحتلال ،يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على طريقة السلوك ونمط التفكير عندهم، ومن هنا تأتي إشكالية بحثنا الحالي ، فالمعتقلون العراقيون من قبل قوات الاحتلال الأمريكي وما تعرضوا له من أعمال عنف واعتداءات كثيرة فأنه بلا ريب سيخلق أزمات نفسية لا يكون بالضرورة تأثيرها أنيا ومباشرا، بل قد يمتد الى أجيال وأجيال بعد اطلاق سراحهم. ، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

هل يعاني المعتقلون العراقيون (المطلق سراحهم)من سجون الاحتلال الامريكي من ضغوطات اضطرابيه لما بعد الاعتقال؟ وماهي طبيعة الاعراض الاضطرابية التي يعانيها هؤلاء المعتقلين؟

أهمية البحث :

يتعرض المعتقل عادة الى تراكمات من الخبرات المؤلمة التي تتسم بالعنف بسب ظروف الاعتقال التي تعرض لها نتيجة ما يواجهه من سلوك يتسم بالعنف من قبل القائمين على ممارسة التحقيق معه، ولا تزال الدراسات تحاول كشف الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة على الفرد المعتقل، فقد أوضحت بعض الدراسات منها دراسة(ابو طواحينه،2009) أن التعذيب يترك بصمات نفسية سلبية على بعض ممن تعرضوا للاعتقال، كالمعاناة من الاعراض الجسمية، والاكتئاب، والقلق، والمعاناة من المخاوف المرضية، أفكار وسواسية أو سلوك قهري أو كلاهما،(أبو طواحينه، 2009، 19). كما أشارت بعض الدراسات مثل دراسة(Quota,2002) ودراسة(ثابت واخرون،2001) الى ان الخبرات المؤلمة التي مر بها المعتقلون الفلسطينيون جعلتهم يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة،(شاهين وحمدي،2008: 5). ومن ناحية الفروق في التعرض للاصابة بالاضطرابات ما بعد الصدمة على مستوى الاعمار، فقد أشارت بعض الدراسات ومنها دراسة(الخزرجي،1995) ودراسة(الكبيسي،1998) ودراسة شنايدر وآخرون(Schnyder,et,al,2001) الى انه لا توجد فروق بين الاعمار المختلفة للإصابة في الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة، لذا فإن عملية الاعتقال تأتي بظهور

اضطرابات مختلفة وأن أغلب الأفراد الذين يتعرضون لعمليات الاعتقال يكونون أكثرا تأثرا بأعراض اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية (زغلول،2007: 16)، ومما تقدم يمكن القول بان الاصابة بأعراض أضطراب(PTSD) تعد مرضا خطيرا لانه يسبب معاناة على حياة الفرد والاسرة والمجتمع ،وأنه مازالت المشكلات النفسية قائمة حتى الان، فضلا لما يجانبها من أثار مؤجلة يتم الكشف عنها يوما بعد يوم، واستنادا لذلك يمكن ان تبرز أهمية البحث الحالي من خلال الاتي:

1. توفير بناء مقياس لأعراض اضطرابPTSD) لدى المعتقلين(المطلق سراحهم) جراء الاحتلال الاجنبي.
2. قلة الدراسات والبحوث التي تناولت مفهوم اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) – على حد علم الباحث– على الرغم مما قد يشير الى ضرورة إجراء مثل هذه الدراسة.
3. تأتي اهمية البحث الحالي في تقديمه عن مدى شيوع هذا لاضطراب في العراق وكذلك ان الاهتمام بالمعتقلين والتعرف على ازماتهم النفسية يعد من أولويات المجتمع والدولة على حد سواء من أجل مساعدتهم في التخلص منها.
4. إن هذا البحث سيسلط الضوء على معاناة المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) نتيجة الاحتلال الامريكي وما رافقه من أعمال تعذيب وما سببه من أزمات نفسية.

أهداف البحث:

يستهدف البحث الحالي النقاط الاتية:

1. بناء مقياس للأعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة للمعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) من جراء الاحتلال الامريكي.
2. الكشف على طبيعة الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد صدمة الاعتقال لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) من جراء الاحتلال الامريكي.
3. التعرف على الفروق ذات الدلالة الاحصائية في الاصابة بالأعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة عند المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) جراء الاحتلال الأمريكي تبعا لمتغيري العمر ومدة الاعتقال.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالمعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) من جراء الاحتلال الامريكي من بعض محافظات العراق والذين يقعون ضمن الفئة العمرية (20 – 60 سنة) ومن الذكور فقط .

تحديد المصطلحات:

يحدد البحث الحالي المصطلحات على النحو الآتي:

اولا: الصدمة النفسية:

وعرفها كل من:

- تعريف (DSM-IV,1994)

1. تعرض الفرد الى حدث مفاجئ وغير متوقع يتوافر فيه الشرطين الآتيين:-

أ.خبرة الفرد أو شهد أو جوبه بحدث أو أحداث تتضمن موتا محققا أو تهديدا بهاو إصابة خطيرة أو تهديدا لسلامته أو سلامة الآخرين الجسدية كالتعرض الى الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الاغتصاب أوحدادث أخرى.

ب. رد فعل الشخص يتضمن الخوف الشديد أو العجز أو الرعب (DSM- 61-,PP52 IV,1994)

*بريسلو (Breslau ,2006): أية واقعة تسبب أذى جسميا أو عاطفيا أو نفسيا وينظر أليها المتعرض على أنها تهديد لسلامته أو لأستقرار حياته.(Breslau,2006,923-929).

* الهمص،(2009): حالة من الضغط النفسي تتجاوز قدرة الفرد على التحمل والعودة الى التوازن الدائم بعدها، وقد ينتج عن هذا الحاث تغيرات في الشخصية اذا لم يتم التحكم به بسرعة وفعالية. (الهمص، 2009: 2)

*اما الباحث فيعرفها :بأنها حدث شديد يقع على حياة الفرد والذي يجد فيه نفسه عاجزا على احتماله مما يهدد خطورة على بنائه النفسي والجسمي.

ثانيا: اضطراب الضغوط ما بعد الصدمة(PTSD):

* تعريف منظمة الصحة العالمية(WHO1992): بأنه استجابة متأخرة لحادثة أو موقف ضاغط جدا، تكون ذات طبيعة تهديدية أو كارثية تسبب كربا نفسيا لكل من يتعرض لها تقريبا. (WHO,1992,P147).

* تعريف (A P A,DSM-IV,1994): هو حالة شديدة من حالات الاضطراب التي تحدث بعد التعرض لتجربة مريعة ، وقد تتضمن الاعراض استعادة الاحداث البشعة التي حدثت من قبل أو البرودة وفقدان الاحساس والشعور ثم الاثارة الحادة وحالات الهياج. (A P A,DSM-IV,1994)

*وعرفته الرابطة الامريكية لعلم النفس: فئة فرعية من اضطراب القلق الذي ينتج عن خبرة الضواغط النفسية أو الجسمية غير العادية ، يتبعها اعراض مميزة، وقد تظهر هذه

الاعراض بعد التعرض للصدمة مباشرة أو بعد ثلاثة أشهر أو أكثر وتتضمن الاعراض استعادة الحدث الصدمي، وتجنب المثيرات المرتبطة بالصدمة أو التخدر العام في استجابات الفرد والاستثارة الزائدة. (القشعان،2009 :4).

ومن خلال التعاريف السابقة فقد اعتمد الباحث على تعريف الجمعية الامريكية للطب النفسي المراجعة الرابعة(1994 DSM-IV) كتعريف نظري لاعتماد الباحث في التشخيص على تلك المعايير في البحث الحالي. أما التعريف الاجرائي: هي الدرجة الكلية التي يحصل عليها الفرد(المعتقل) من خلال الاجابة على مقياس الاعراض الإضرابية لـ(PTSD) المعتمد في البحث الحالي.

ثالثا : تعريف المعتقل : فيعرفه كل من:

* القانون الدولي: كل شخص يؤخذ لا لجريمة أرتكبها وإنما لأسباب عسكرية تعد ضد الجهة التي اعتقلته (دولان،1985 : 38)
* تعريف (بعلوشة،2001) : كل فرد أودع في المعتقل لقيامه بنشاطات مقاومة للاحتلال. (بعلوشة ،2001: 1)
* تعريف(أبو هين،2006): هو الفرد الذي تم القبض عليه وإخراجه من بيته قسرا وإيداعه السجن وممارسة أساليب عنيفة معه لأجل انتزاع المعلومات التي تخص المجتمع والناس، (أبو هين ، 2006: 4).

أما الباحث فيعرفه: هو ذلك الفرد الذي حجز في مكان ما بدون قرار قضائي وتقيدت حريته وتم منعه من الاتصال بغيره.

الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة:

اولا: اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية :

التطور التاريخي لاضطراب الضغوط ما بعد الصدمة (PTSD):

يعتبر (ابن سنا) أول من درس العصاب الصدمي والذي يعرفه(النابلسي،1991) بانه مرض ذو ديمومة يحدث تغيرا مميزا في الشخصية بعد حدوثه ويتحول الى مزمن في حال عدم علاجه – بطريقة علمية تجريبية، حيث قام بربط حمل وذئب متجاورين في غرفة واحدة دون ان يستطيع احدهما مهاجمة الاخر، فكانت النتيجة هزال الحمل وضموره ثم موته برغم اعطائه نفس كميات الغذاء التي يتناولها حمل أخر يعيش في ظروف طبيعية، وبذلك فقد اسس(ابن سينا) المبدأ التجريبي ومبدأ انتاج الوضعية المرضية بالتجربة ومبدأ أثر العصاب الصدمي الذي يمكن ان يؤدي الى الموت نتيجة الخوف، (النابلسي،16،1991-47).

وفيما يتعلق بمصطلح الضغوط التالية للصدمة ورد بأكثر من مصطلح قبل الوصول الى التسمية الحالية له، حيث تمت الاشارة اليه بعد الحرب العالمية الاولى بمصطلح صدمة القذائف، ثم جاء مصطلح عصاب الصدمة في عام 1941 وكانت أول تسمية لهذا المصطلح عام 1980 في كتاب(Diagnosis Statistical Manual of Mental)(DSM-III Disorder) من قبل الاتحاد الأمريكي لعلم النفس(Scott,1990, pp 310- 319). وفي الخمسينات والستينات من القرن العشرين اضيف تعديلان اساسيان ساهما في تطور البحث في اضطراب(PTSD) وهما، الاول، يركز على عملية التجنب التي تعتبر مؤشرا اساسيا للدلالة على اضطراب ما بعد الصدمة (كتجنب الافكار والمشاعر المرتبطة بالحدث، وتجنب الوضعيات التي قد تذكر بالحدث) والبعد الثاني ، يتناول اضطراب(PTSD) عند الاطفال واستعادة الحدث المؤلم عن طريق اللعب المرتبط بالصدمة، بالإضافة الى انخفاض الرغبة في ممارسة بعض الانشطة، (مكتب الانماء الاجتماعي، 29،2001 -30).

أسباب أضطراب (PTSD)

أشار كورسين(Corsini1994) الى أن سبب حدوث اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية هو حدث صدمي يتعرض له الكائن الحي ويتسم بالاتي:

1. يحدث للفرد من الناحية النفسية معاناة من الكرب والضيق والهم والقلق.
2. ان الفرد الذي يعاني من الضيق والكرب ، فأن درجته تختلف عما يعانيه منهما فرد أخر.
3. يكون فوق طاقة وقدرات الفرد لوقوعه خارج نطاق الخبرة الانسانية العادية.

(Corstini,1994,p.103)

أعراض اضطراب(PTSD) حسب تصنيف (DSM-IV,1994):

تشير الصورة الاخيرة للمرشد الطبي النفسي الرابع(DSM-IV-1994) الى المحور السابع الخاص باضطرابات القلق(Anxiety Disorders) التي تشمل الرهاب والفزع والقلق العام والوسواس القسري وضغط ما بعد الصدمة.(Sdorow,1995,p503) . في حين نجد باحثون آخرون يضعونه ضمن اضطرابات التفكك(Dissociative disorders) لاعتقادهم بأن تلك الاضطرابات ماهي في الحقيقة الا حالات حادة من اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية،(Gleitman,1995,p.750)، ولقد وضعت الجمعية الامريكية للطب النفسي تصنيفا لأعراض اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية(PTSD) اعتمادا على الادبيات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وترد اعراض هذا الاضطراب متشابهة في كل من الصورتين الاخيرتين للدليلين(ICD-10) و (DSM-IV,1994) وفيما يلي عرض لهذا التصنيف:-

أولا. تعرض الفرد الى حادثة رضية يتوافر فيها العرضين التالين:-

أ. خبر الفرد ،أو شهد ،أو جوبه بحدث أو حوادث تضمنت موتا حقيقيا أو تهديدا به أو إصابة بليغة جسدية أو تهديدا لسلامته أو سلامة الاخرين الجسدية.

ب. تضمنت استجابة الفرد خوفا شديدا، أو العجز، أو الرعب.

ثانياً. يخبر الفرد الحادثة الراضة استعادة مستمرة بواحدة أو أكثر من الطرق الاتية:

آ. رؤية الكثير من الكوابيس والاحلام المزعجة والمتكررة ذات العلاقة بالحدث

ب. ظهور ذكريات وافكار ومدركات اقتحاميه وقسرية متكررة عن الحدث الصدمي ، تسبب الحزن والهم والتوتر.

ج. الشعور كما لو أن الحدث سيعاود الوقوع ، وتذكر الحدث مع شكل صور أو خيالات أو نوبات تفككيه أو هلاوس.

د. كرب نفسي شديد عند التعرض لمنبهات اشتراطيه داخلية أو خارجية المنشأ ترمز أو تماثل جانباً من الحادثة الراضة (كرؤية جنازة أو رؤية شخص كان موجودا ساعة وقوع الحدث).

هـ .استجابة فسلجيه عند التعرض لمثيرات داخلية أو خارجية تشابه مظهرا من مظاهر الحدث الصادم مثل(تغير التنفس أو التعرق أو الشعور بالتوتر أو تسارع ضربات القلب).

ثالثا .وجود تجنب مستمر أزاء المنبهات المقترنة مع الرض واستجابة عامة هامدة(لم تكن موجودة قبل الرض) ويكون ذلك بواحدة أو أكثر من الاعراض التالية:

آ : تجنب الاماكن أو الاشخاص او المواقف التي تذكر الفرد بالحدث الصدمي.

ب. الهروب من الافكار والانفعالات التي تذكره بالحادث، وتجنب الحديث عنه مع أفراد آخرين ، وقد يضطر الى تناول المخدرات أو الكحول هربا من كل شيء يذكره بالحادث.

ج. عدم القدرة على تذكر جانب مهم من جوانب الحدث الصادم.

د. الاحساس بالانسلاخ أو الغربة عن الاخرين .

هـ. انخفاض ملحوظ في ممارسة الفرد للنشاطات أو الهوايات التي كان يستمتع بمزاولتها قبل الحدث الصدمي.

و. الاحساس بمستقبل غير واعد وضيق مثل(فقدان الامل بالحصول على فرصة عمل ،او غير ذلك)

ز. وجود فتور عاطفي ملحوظ مثل (عدم القدرة على الشعور بالحب ...الخ).

رابعا. أعراض فرط الحساسية والاستثارة عند الفرد (ليست موجودة قبل الصدمة) وتتضح في اثنين أو أكثر من الطرائق الاتية:

آ. صعوبة الولوج في النوم ، كأن يستيقظ الفرد من نومه أثناء الليل أو النهار ولا يستطيع النوم ثانية.

ب. نوبات غضب أو هيجان ، مصحوبة بسلوك عدواني (لفظي أو بدني)

ج. صعوبة بالغة في الاسترخاء مع وجود حذر وتيقظ شديدين.

د. استجابة جفلة مفرطة لدى سماع المريض صوت جرس أو هاتف أو أي صوت أخر مفاجئ.

هـ. وجود صعوبات في التركيز عند أداء نشاط ما أعتاد أن يمارسه الفرد .

خامسا: تكون مدة استمرار الاضطراب (وفقا لمعايير ب، ج، د)أكثر من شهر وهو على أنواع:

آ. اضطراب ما بعد الصدمة النفسية الحاد(Acute-PTSD) أذا استمرت أعراض الاضطراب ما بين شهر الى ثلاثة أشهر.

ب. اضطراب ما بعد الصدمة النفسية المزمن(Chronic-PTSD) اذا استمرت أعراضه لثلاثة أشهر فأكثر.

ج. اضطراب ما بعد الصدمة النفسية المتأخرة الظهور(Delayed-PTSD) اذا ظهرت علامات الاضطراب بعد (6)أشهر ، ولم تظهر قبلها.

سادسا: يسبب هذا الاضطراب ، سريريا، كربا واضحا أو تأذيا في الوظيفة الاجتماعية أو المهنية أو غيرها من الوظائف الحياتية العامة.

ومن الجدير بالذكر أن معايير التشخيص الإكلينيكي لاضطراب الضغوط ما بعد الصدمة تحددت بثلاث فئات رئيسية وهي(اعادة تكرار الحدث الصدمي، التجنب ،واليقظة المفرطة)، مع شرط في التشخيص يتمثل في أن تستمر أعراض كل فئة منها لأكثر من شهر، وقد أكد على أهمية هذه الأعراض كمعايير ومحكات تشخيصية يتميز بها عرض ما بعد الضغوط الصدمية عن غيره من الأعراض العديد من العلماء والباحثين في المجالات النفسانية الإكلينيكية منهم دافيسون ونيل(Davison&Neale,1996)وديفيس وبلاد ينو(Davis&Palladino.1997) وان هذه المعايير هي(ب، ج، د)،أما المعايير(أ، هـ، و)فهي معايير ثانوية(صالح،2002: 502-504)،(الحجار،2004: 194-196)،(عساف وأبو الحسن،2007: 71- 73).

النظريات النفسية التي فسرت اضطراب الضغوط ما بعد الصدمة(PTSD):

تقتضي الضرورة أن يتعرض الباحث على بعض النظريات التي تعطي تفسيرات متنوعة لاضطراب(PTSD) ومن اهم هذه النظريات هي:

أولا: نظرية التحليل النفسي (سيجموند فرويد):

تؤكد نظرية التحليل النفسي في تفسيرها للعصاب الصدمي بان الاساليب الدفاعية النفسية عندما تكون مهددة بالانهيار فأن الانا يفقد قدرته على الاستجابة بما يقتضيه الواقع، وان الصدمة تولد كميات من التوتر تتعرف في صور أعراض مرضية أهمها تعطل أو ضعف وظائف الانا المختلفة ، (فرج ،ب.ت:283) ، بالتالي فان فرويد لا ينكر العصاب الصدمي فلقد اعترف بوجود أعصبة اطلق عليها بالأعصبة الراهنة التي يعتبرها بمثابة شواذ القاعدة التحليلية اذ انها –حسب رأيه– ان هذه الاعصبة اللانمطية تمردت على فرضية الصراع النفسي الطفولي وبالتالي فانها غير قابلة للشفاء وفق العلاج التحليلي الذي يعتمد على العقد الطفولية (النابلسي،1991: 24)، وان النظرة الدينامية للصدمة النفسية حسب فرويد تكون دائما جنسية وتنتج عن اغواء طفل من قبل شخص راشد وان حدوث تلك الصدمة يتطلب أمران، الأول: حادث اغواء كائن غير ناضج ويكون في وضعية سلبية وبدون تهيؤ. والامر الثاني،هو العامل البعدي (L après-coup)الذي تأخذه الصدمة معناه من خلاله والذي ينشط الانا الذكورية المتعلقة بحادث الاغواء المبكر الذي عمل الكبت على نسيانه ، وان الشيء الاساسي في النظرية التحليلية هو استبدال الحقيقة الموضوعية بالواقع النفسي(سي موسى، وزقار،63،2002-65).

ثانياً: نظرية المناعة النفسية:

ذكرت موسون (Meson ,1996) ان الدراسات التجريبية بينت وجود تفاعلات مزدوجة التوجه بين الدماغ(العقل)وبين الضوابط المناعية وبالتالي فقد أصبح موضوع (الضبط النفسي-العصبي- الغددي- المناعي)محورا للابحاث الدائرة حول شدة الصدمة وانعكاساتها (موسون، 1996: 50) ، كما استنتجت هذه الباحثة من خلال دراساتها حول الجهاز المناعي للافراد أن الاحداث الصدمية تؤثر في الاشخاص المتعرضين لها بشكل مختلف وحسب فروقهم الفردية وقدرة جهازهم المناعي، وأن العامل الاهم في تحديد ردود فعل الفرد ليس الحدث الصدمي فحسب، بل في مدى قدرة ذلك الفرد على احتواء الموقف الصدمي وأن الكائن الحي الذي لا يملك القدرة الذاتية في التصدي لضغط الحدث يكون أكثر عرضة للاصابة بأعراض الضغط ما بعد الصدمة. (الدفاعي،2006 : 29).

مناقشة النظريات:

من خلال استعراض النظريات التي قدمت تفسيرا للاضطراب(PTSD) نجدها قد اختلفت في طبيعة تفسير هذا الاضطراب تبعا لوجهات النظر التي تتبناه، ألا أن ما يلاحظ على تلك النظريات أنها اتفقت على معايير هذا الاضطراب وفق تصنيفات الجمعية الامريكية للطب النفسي ومنها التصنيف الرابع (A PADSM-IV) ولو نظرنا الى الاختلاف لوجدناه في مسببات هذا الاضطراب لا في المعايير التي تقيسه، فعند تناول نظرية التحليل النفسي (فرويد) نجدها قد ركزت على أن سبب اضطراب (PTSD) هو العصاب الصدمي الذي يعاني منه الفرد خلال مرحلة الطفولة ،وترى هذه النظرية أن الخبرات المؤلمة التي يتعرض لها الفرد أنما هي نتاج دافع لاشعوري للوقوع في الحادث، كما أنهم يؤكدون على أن الانا عندما تفقد سيطرتها عند التعرض للصدمة وأن وسائلها الدفاعية النفسية مهددة عندئذ يكون الفرد قد أصيب بأضطراب(PTSD) . وتركز نظرية المناعة النفسية لـ (موسون) على الجهاز المناعي للفرد وأن العامل الاهم في تحديد ردود فعل الفرد ليس الحدث الصدمي، بل في طبيعة مدى قدرة ذلك الفرد على احتواء الموقف الصدمي وأن الكائن الحي الذي لا يملك القدرة الذاتية على التصدي لضغط الحدث يكون أكثر عرضة للإصابة بأعراض اضطراب(PTSD). وعلى ضوء ذلك فأن الباحث يستنتج أن اضطراب الضغوط ما بعد الصدمة لم تساهم فيه أراء وتفسيرات محددة وبعينها ، وانما نعتقد بأن جميع النظريات الانفة الذكر قد أسهمت في أيجاد بعض التفسيرات لذلك الاضطراب ، وأن تلك التفسيرات أغنت الباحث في إجراءات بحثه.

ثانياً: الدراسات السابقة :

أولا: الدراسات العربية:-

- **دراسة خيبرك(2008)**

أجريت هذه الدراسة في دمشق بهدف معرفة الأعراض الاضطرابية للضغوط التالية للصدمة عند العراقيين المقمين في سوريا بعد الاحتلال، وقد تكونت العينة من (100) مفحوص ومن كلا الجنسين وتراوحت أعمارهم مابين(20-50) سنة ، وأظهرت النتائج أن أفراد العينة يعانون من أضطراب(PTSD) بصورته الشديدة، كما بينت النتائج أن الفئات العمرية الشابة أكثر تأثرا بالحرب مقارنة بالفئات العمرية الاكبر سنا ، وأن أعراض الاضطراب كان واضحا لدى الذكور أكثر من الاناث، (خيبرك،2008: 150-151).

- **دراسة صيدم(2009)**

أجريت في غزة بهدف معرفة مدى مستوى الخبرات الصادمة وأنواعها عند الفلسطينيين وتكونت العينة من (360) فرداً في قطاع غزة و استخدم الباحث عدة مقاييس منها مقياس

غزة للخبرات الصادمة ومقياس كرب ما بعد الصدمة لدافيدسون ، وأظهرت النتائج أن نسبة (٪51) يعانون من خبرات صادمة فيما يخص الذكور ونسبة(٪48) لدى الاناث، واما فيما يخص الخبرات الصادمة الشديدة حصل الذكور على نسبة (٪34)، على حين حصلن الاناث على نسبة(٪24) لديهم خبرات خفيفة ، كذا أظهرت الدراسة ان هناك فروق دالة احصائيا في مستوى الخبرات الصادمة تعزى لمتغير الجنس وذلك لصالح الذكور بينما توجد فروق في مستوى أستعادة الخبرات الصادمة تعزى للجنس وذلك لصالح الاناث من أفراد العينة، (صيدم، 7،2009-9) .

الدراسات الاجنبية:-

- دراسة زايمرمان (Zimmerman، 2007)

كان عنوانها العلاج طويل الامد لاضطراب قلق ما بعد الصدمة لدى الجنود الالمان، حيث تكونت العينة من(89) جنديا شخصوا على أنهم يعانون من قلق ما بعد الصدمة، حيث تم تقسيمهم الى مجموعين : تجريبية وضابطة، تلقت المجموعة التجريبية علاج استراتيجية الاسترخاء العضلي مع حركة العينيين، على حين أن أفراد المجموعة الضابطة لم يتلق أي شكل من أشكال العلاج، وقد اظهرت النتائج أن هناك فعالية لاستراتيجية العلاج المقدم لدى أفراد المجموعة التجريبية في خفض القلق المصاحب لاضطراب ما بعد الضغوط الصدمية مقارنة مع المجموعة الضابطة.456 pp2007immerman- (Z 469)

- دراسة (Alaubaidi، 2008)

هدفت الى تحديد معدل أنتشار اضطراب الكرب التالي للرض عند طلبة المدارس الثانوية في بغداد بعد تعرضهم لصدمة تفجير سيارات مفخخة وقد اختيرت العينة بصورة عشوائية وكان قوامها(389) طالب وطالبة واجريت عليهم مقابلة نفسية مصممة لتشخيص اضطراب(PTSD) حسب النسخة الرابعة من الدليل التشخيصي والاحصائي وأسفرت النتائج أن معدل انتشار اضطراب الكرب التالي للصدمة كان بنسبة(٪25،4) وان نسبة انتشاره بين الاناث بلغ(٪26،6) على حين ان نسبة انتشاره بين الذكور بلغ(٪24،4) وان الفئة العمرية الاكثر تعرضا هي من(12-15) سنة كما كان معدل الانتشار أعلى في الفئات ذات الدخل الفقير (Alaubaidi ,2008, p20)

مناقشة الدراسات السابقة:

يعتقد الباحث أن مناقشة الدراسات السابقة توضح جوانب الانتفاع في تحديد متغيرات البحث الحالي ، وان مراجعة تلك الدراسات في مجال اضطراب(PTSD)

أعانت على الإحاطة بهذا الاضطراب والوصول إلى تصور واضح في أسبابه وتشخيصه. إن الباحث في استعراضه لتلك الدراسات أتضح له مدى شيوع هذا الاضطراب محليا وعالميا ولربما يعد مشكلة إنسانية جوهرية في كافة جوانبها ، مما يتوجب دراسته ووضع الحلول المناسبة لمعالجة هذا الاضطراب ومن الدراسات التي تناولته دراسة (خيبرك ،2008 ،ودراسة صيدم،2009)والتي أكدت شيوعه محليا وعربيا واما عالميا فهي دراسة(Zimmerman,2007) ودراسة(Alaubaidi,2008). كما أن هذه الدراسات اختلفت في طبيعة أهدافها ، فمنها استهدفت البرامج الارشادية والعلاجية في تخفيف أعراض اضطراب(PTSD) من خلال استخدام المنهج التجريبي في إجراءاتها كدراسة زايمرمان(Zimmerman,2007) أذ كانت هذه الدراسة تعتمد البرامج العلاجية على عيناتها وتقسيم تلك العينات الى مجموعة ضابطة وأخرى تجريبية ومن ثم تطبيق الاختبارات البعدية والمتابعة للمجموعات التجريبية، أما دراستنا الحالية فقد استخدمت المنهج الوصفي وقد صمم الباحث مقياس اضطراب(PTSD) يمكن الاستفادة منه مستقبلا لدراسات مشابهه للدراسة الحالية. وأما فيما يخص جانب الاستكمال أو الاضافة العلمية والمنهجية التي أضافتها الدراسة الحالية الى الدراسات السابقة ، فأن الباحث لم يعثر على أية دراسة سابقة – حسب علمه- في ميدان الأعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة تخص المعتقلين العراقيين جراء الاحتلال الامريكي منذ عام (2003) وماتلاه ، فضلا عن ان دراستنا سوف تزيد من الدراسات المحلية التي تناولت هذا الاضطراب من حيث حجم العينة.

الفصل الثالث :

منهجية البحث واجراءاته:

اتبع في البحث الحالي المنهج الوصفي الذي يعتبر الاسلوب الامثل في دراسة مجالات الظواهر الانسانية والطبيعية المختلفة، كونه يهتم بتوفير أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها من حيث طبيعتها ودرجة وجودها،(العساف، 2003: 89).

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث الحالي بمدى واسع من الافراد المعتقلين بحسب مدى الاعمار المستهدفة فيه وهي(20– 60) سنة، ونظراً لكون مجتمع البحث واسع ويصعب تحقيقه ببيانات احصائية دقيقة في المؤسسات ذات العلاقة ، سيكتفي الباحث بالإشارة الى نوعية المجتمع فقط، وهم كل المعتقلين (المطلق سراحهم) من المراهقين والراشدين وكبار السن في العراق للأعمار(20–60) سنة .

عينة البحث:

نظرا لتعذر جمع المعلومات عن المجتمع الاصلي بسبب عدم توافر الاحصاءات الدقيقة ،أضطر الباحث أن تكون عينته من المعتقلين العراقيين (المطلق سراحهم)، لذلك أختيرت العينة بشكل قصدي من عدة محافظات عراقية ، وقد بلغ عددها(175) معتقلا جميعهم من الذكور ، وتراوحت أعمارهم ما بين(20-60) سنة بمتوسط عمري مقداره (40) سنة. ومن أجل تشخيص حالتهم بالأعراض الاضطرارية للضغوط ما بعد الصدمة طبق مقياس اضطراب (PTSD) الذي أعده الباحث على العينة موضوعة الدراسة وقد شخص المقياس عدد المصابين بهذا الاضطراب بـــ (157) من اصل العينة البالغ قوامها(175) معتقلاً. ولكي يتأكد الباحث من صحة ودقة التشخيص قام بتطبيق أداة ثانية للتشخيص معتمدة على معايير الجمعية الامريكية للطب النفسي التصنيف الرابع(1994 DSM-IV) وقد تم تشخيص الافراد المصابين وفق هذه الاداة بواقع(150) معتقلا وهم يمثلون عينة البحث التطبيقية بعد ان تم استبعاد (7) من المعتقلين المشخصين في المقياس الاول، والجدول (1) أدناه يوضح ذلك.

الجدول (1): يبين طريقة سحب العينة وعدد افرادها وحجمها

المحافظة		العدد الكلي	حجم العينة بحسب التشخيص الاول	حجم العينة الحقيقية (التشخيص الثاني)	النسبة المئوية
بغداد	الرصافة	72	67	48	32%
	الكرخ	56	51	37	24,66%
ذي قار		13	12	12	8%
واسط		12	9	12	8%
بابل		11	10	11	7,34%
الديوانية		11	8	09	% 6
المجموع		175	157	150	100%

يلحظ من الجدول (1) ان افراد العينة يتوزعون كالاتي: في بغداد كانت نسبة المعتقلين (المطلق سراحهم) هي الاعلى من باقي المحافظات الاخرى وهو واقع طبيعي لأنها تمثل العاصمة وتضم مختلف الشرائح والطوائف وقد انقسم المعتقلين في بغداد بجانبيها: الرصافة أذ كان عدد المعتقلين المصابين(48) فرداً وبنسبة (٪32)، والكرخ الذي كان عدد المعتقلين المصابين فيها(37) و بنسبة (٪24,66) في حين نجد محافظة ذي قار وواسط جاءتا متساويتين في نسبة الاصابة بالاضطراب اذ بلغت نسبة كل منهما (٪8) ، أما محافظة

بابل فكانت نسبة المصابين فيها(7,33%) وأخيرا جاءت محافظة الديوانية بالمرتبة الاخيرة بعدد المصابين فيها حيث بلغ تكرارهم (09) وبنسبة مئوية تقدر(6٪).

صلاحية أداة التشخيص :

لتحقيق أهداف البحث الحالي تطلب استخدام أداة تشخيصية لتحديد مستوى الاضطراب في ضوء المراجعة الرابعة لجمعية الطب النفسي الامريكية(DSM-IV,1994) لاضطراب الضغوط ما بعد الصدمة وقد تكونت من (17) عرضاً(ملحق 1)، كما قام الباحث ببناء مقياس للضغوط ما بعد الصدمة بصيغته الاولية (انظر ملحق 2) وبعد عرضه على خبراء القياس النفسي والطب النفسي والصحة النفسية (ملحق 3) بعد تعديل بعض فقراته بحسب رأي المحكمين وبذلك يكون المقياس بصورته النهائية مكونا من (40) فقرة توزعت على عدد من المجالات ووضعت لها بدائل متمثلة بثلاث للشدة وثلاثة للتكرار(انظر ملحق 4) ولغرض استعمال هذا المقياس يجب توافر شرطان أساسيان وهما:

آ. خبر الفرد أو شهد أو جوبه بحدث أو احداث تضمنت تهيدا بالموت أو إصابة خطيرة أو تهيدا لسلامته أو سلامة الاخرين الجسدية.

ب . رد فعل الفرد المتسم بالخوف الشديد أو العجز أو الرعب.

وقد شخص هذا المقياس (157) فرداً مصابين بالأعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة(PTSD) من مجموع أفراد العينة الكلية وعدده(175) فردآ. ثم قام الباحث بتشخيص الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة لدى أفراد العينة من خلال استخدام معايير الجمعية الامريكية للطب النفسي (DSM-IV,1994) وفق استمارة مخصصة لهذا الغرض ، وقد اشتملت هذه الاستمارة على(17) معياراً، وان كل معيار من هذه المعايير يمثل أحد الاعراض المرضية، ويشترط توفر(6-9) أعراض كحد أدنى عند الفرد لكي يكون مصابا باضطراب بسيط، و(10-13) عرضا ليكون الاضطراب بدرجة متوسطة، و(14-17) عرضا ليكون الفرد مصابا بالدرجة الشديدة.(انظر الملحق 1). طبق الباحث هذه الاداة التشخيصية المعتمدة من قبل(APA,DSM-IV,1994) على أفراد العينة البالغ عددهم (157) فردآ، والمشخصين على مقياس اضطراب الضغوط ما بعد الصدمة الذي قام بأعداده الباحث ، في حين تم تشخيص(150) فردآ وفق الاستمارة التشخيصية المعتمدة من قبل الجمعية الامريكية للطب النفسي(والتي سبق ذكرها في عينة البحث) وبذلك يكون لدى الباحث نوعين من أدوات التشخيص لكي يتسنى له التأكد من صدق ودقة التشخيص في التطبيق.

أداة البحث(بناء مقياس الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة):

بما أن البحث الحالي يهدف الى معرفة الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة، كان لابد من بناء مقياس لمعرفة مدى انتشار اضطراب(PTSD) لدى المعتقلين العراقيين (المطلق سراحهم) من الاحتلال الامريكي، وبعد الاطلاع على الادبيات والدراسات السابقة والتي منها:

(Kaplan&Peter,1989)، (WHO,1993) (DSM-IV,1994)، النابلسي، 1991، اليونسيف،1995، الكبيسي، 1998، جرجيس، 1998 الخواجة، 2000، الرشيدي، 2000، الشيخ، 2002، عكاشة، 2003، الدفاعي، 2006). وجد الباحث أن هذه المقاييس تحدد اضطراب(PTSD) بصفة عامة لجميع الفئات ولا تقيس جوانب هامة من شخصية الفرد المعتقل المطلق سراحه، لذا عزم الباحث على اعداد مقياس يخص الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة خاص بهؤلاء المعتقلين، يتناول كل جوانب الحوادث الصدمية التي يتعرضون لها وكالاتي:-

- خطوات بناء مقياس للأعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة:

يشير كل من ألن و ين(Allen&Yen,1979) الى أن عملية بناء أي مقياس تمر بخطوات أساسية تتمثل بما يلي:

أ. التخطيط للمقياس وذلك بتحديد مجالاته

ب. كتابة الفقرات وصياغة توزيعها على كل مجال من مجالات المقياس، أذ يعد هذا مهما للصدق المنطقي وصدق تمثيل الفقرة للمجال.

ت. اختيار عينة ممثلة للمجتمع المدروس.

ث. تطبيق الفقرات المصاغة على تلك العينة.

ج. أجراء تحليل الفقرات لانتقاء أفضلها.(Allen&Yen,1979,pp.118-119).

1. **الخطوة الاولى: تحديد مجالات المقياس** : تم تحديد مجالات المقياس في ضوء المراجعة الرابعة للجمعية الامريكية للطب النفسي(APA,DSM-IV,1994) من خلال ما قدمته الادبيات السابقة التي تناولت اضطراب(PTSD). فتحدد المقياس بـ (17) مجال وهذه المجالات هي الاعراض التي حددتها الجمعية الامريكية للطب النفسي لاضطراب الضغوط ما بعد الصدمة (PTSD). وقد قام الباحث بترجمة الاعراض الاصلية من اللغة الانجليزية الى اللغة العربية من خلال الاستعانة بمترجم متخصص *[1] في هذا المجال ،وبعد الانتهاء من الترجمة عرضت على مترجم أخر للتحقق من سلامتها والذي بدوره أكد على صلاحية الترجمة للأعراض المذكورة وبعدها تم القيام بالترجمة العكسية من اللغة العربية الى

اللغة الانجليزية، ثم عرضت هذه الترجمة مع الصورة الاصلية للأعراض باللغة الانجليزية على متخصصين بالطب النفسي والقياس النفسي لمطابقتها والذين وجدوا انها متكافئان ،عدا بعض الفقرات القليلة التي عدلت ثم عرضت المجالات المترجمة على متخصص في اللغة العربية للاطمئنان على سلامة الترجمة من حيث اللغة وبذلك تم التحقق من صدق الترجمة للمجالات.

ب.الخطوة الثانية: اعادة فقرات المقياس وتصحيحه:

بعد اطلاع الباحث على الادبيات والمقاييس السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، أشتق الباحث مجموعة من الفقرات بلغ عددها (46) فقرة لتغطي المحكات الثلاث وهي (اعادة خبرة الحدث الصدمي، التجنب، الاستثارة المفرطة) وقد روعي في الاسئلة أن تكون سهلة القراءة وذات تعابير بسيطة. أما بدائل الاجابة على الفقرات فقد وضعت أمام كل فقرة ثلاث بدائل للشدة (أوافق، أوافق أحيانا، لا أوافق) وثلاث بدائل للتكرار(يحدث، يحدث احياناً، لم يحدث)، وأعطيت أوزان للشدة(3،2،1) وللتكرار أيضا (1,2,3) (انظر الملحق ، 3)

ج- الخطوة الثالثة: صلاحية الفقرات(التحليل المنطقي):

يشير (عبد الخالق،1993) الى أن التحليل المنطقي لفقرات المقاييس النفسية تعد خطوة مهمة في بناء تلك المقاييس، (عبد الخالق،1993: 184) لذلك عرض الباحث فقرات المحكات الثلاثة التي تضم (17) عرضاً لقياس اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية(PTSD) على مجموعة من الخبراء المتخصصين في الطب النفسي والقياس النفسي والصحة النفسية، كما ذكر في (ملحق،1) وقد تم اعتماد مربع كاي لتحديد صلاحية كل فقرة من فقرات قياس المجال الذي أعدت لقياسه، وبناءا على ملاحظاتهم فقد عدلت بعض الفقرات وأعيد صياغة بعضها الاخر وفي ضوء هذا المعيار تم استبعاد(6) فقرات لأنها مكررة أو لتشابهها في المعنى مع غيرها من الفقرات وهذه الفقرات تحمل الأرقام (19،26،30،32،37،46) ، وبذلك أصبح عدد الفقرات التي تغطي مجالات المقياس (40) فقرة التي كونت مقياس اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية خاص بالمعتقلين ، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (2) أراء المحكمين في صلاحية فقرات مقياس أعراض اضطراب (PTSD)

ت	أرقام الفقرات	مجوع الفقرات	الموافقون	غير الموافقون	قيمة كا2 المحسوبة	مستوى الدلالة (0,05)
1	1، 2،4، 6، 8، 9، 11، 12، 13، 15، 16، 21،25، 28، 31، 33، 34، 35، 38، 39، 40، 42، 43، 45	24	15	صفر	15	دالة
2	3، 5، 7، 10، 14، 17، 18، 20، 22، 23، 24، 27، 29، 36، 41،44	16	13	2	8.06	دالة
3	19،26،30،32،37،46	6	10	5	1.66	غير دالة

قيمة مربع كاي الجدولية(3،84) عند مستوى دلالة(0،05) وبدرجة حرية(1)

*__الدراسة الاستطلاعية__ : لغرض التأكد من وضوح التعليمات والفقرات وفهم كيفية الاجابة، وكذا التعرف على الزمن المستغرق للإجابة على المقياس تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (20)معتقلا بالطريقة العشوائية، وقد ثبت أن التعليمات والفقرات واضحة لديهم بعد أجراء بعض التعديلات البسيطة على الفقرات (خلال المناقشة مع المعتقلين) وأن الوقت الذي أستغرق للإجابة تراوح بين (15-20) دقيقة بمتوسط زمني قدرة (17،5) دقيقة.

د. __الخطوة الرابعة: الاجراءات الاحصائية لتحليل الفقرات__: يهدف الباحث من هذا الاجراء في تحليل فقرات المقياس من اجل الابقاء على الفقرات المميزة الجيدة حتى تستطيع ان تمثل الخاصية التي وضعت من اجلها وكالاتي: آ. __اسلوب حساب القوة التمييزية لكل فقرة:__ لاستخراج القوة التمييزية للفقرات استعمل الباحث اسلوب المجموعتين المتطرفتين وعلاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس لضمان الابقاء على الفقرات الجيدة واستبعاد الفقرات الضعيفة، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتطبيق المقياس بصورته الاولية على عينة مؤلفة من (150) معتقلا من مجتمع البحث جميعهم من الذكور ثم قام الباحث

بتصحيح كل استمارة واعطاء كل فقرة درجة واعطاء درجة كلية لكل استمارة وبحسب مجموع درجات الفقرات تم ترتيب الاستمارات الـ(150) تنازلياً حسب درجاتها من أعلى الى أوطأ درجة وتم اختيار نسبة قطع لتحديد المجموعتين المتطرفتين(٪27) من الاستمارات الحاصلة على الدرجة العليا والبالغ عددها (41) استمارة و(٪27) من الاستمارات الحاصلة على الدرجات الدنيا والبالغ عددها(41) استمارة ايضاً ، بمعنى ان عدد الاستمارات التي اجري عليها التحليل الاحصائي بلغ(82) استمارة. وبعد تطبيق الاختبار التائي (t-test) لعينتين مستقلتين عن طريق الاستعانة بالبرنامج الاحصائي(SPSS) لتحقيق هذا الغرض ظهر أن فقرات المقياس جميعها مميزة عند مستوى دلالة(0،05) والجدول(3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3) يوضح القوة التمييزية للفقرات بطريقة المجموعتين المتطرفتين

الرقم	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
.1	2.8889	0.37197	1.6481	0.58785	13.107
.2	2.7963	0.45056	1.4815	0.69338	11.684
3	2.8704	0.33905	1.3519	0.64887	15.242
4	2.7037	0.50017	1.7963	0.1056	7.674
.5	2.7778	0.46242	2.2593	0.2839	4.016
.6	2.5556	0.57188	1.7593	0.72516	6.336
.7	2.7778	0.46242	1.4259	0.74230	11.359
.8	2.5185	0.74582	2.4815	0.69338	2.039
.9	2.8704	0.33905	2.2222	0.81650	5.387
.10	2.6852	0.60887	1.4444	0.76889	9.296
.11	2.6296	0.55952	1.6111	0.73758	8.084
.12	2.5185	0.66562	1.5556	0.66351	7.529
.13	2.5000	0.72032	1.8333	0.72032	4.809
.14	2.7593	0.54721	1.4444	0.57188	12.207
.15	2.2407	0.61230	1.7778	0.79305	3.396
.16	2.3889	0.68451	1.5741	0.79151	5.722
.17	2.8333	0.37618	1.4630	0.81757	11.190
.18	2.9630	0.19063	2.1111	0.76889	7.902
.19	2.5000	0.72032	1.8519	0.76250	4.541
.20	2.5000	0.66588	2.0741	0.79745	3.013
.21	2.9444	0.23121	1.9630	0.72588	9.467

16.048	0.26435	1.0741	0.60628	2.5185	.22
13.815	0.62333	1.3704	0.46581	2.8333	.23
13.598	0.33905	1.1296	0.63582	2.4630	.24
3.757	0.70165	1.8704	0.68118	2.3704	.25
17.044	0.60397	1.4444	0.23121	2.9444	.26
9.516	0.88231	1.7037	0.29258	2.9074	.27
8.185	0.84116	1.8333	0.35858	2.8519	.28
7.605	0.88231	1.7037	0.51157	2.7593	.29
6.561	0.81070	1.9444	0.46242	2.7778	.30
13.080	66167.	1.5741	0.35120	2.9074	.31
3.469	0.83929	2.2222	0.50746	2.6852	.32
11.099	0.58785	1.6481	0.46242	2.7778	.33
16.402	0.50746	1.3148	0.47766	2.8704	.34
21.596	0.39210	1.1852	0.39210	2.8148	.35
13.536	0.58277	1.6667	0.31722	2.8889	.36
6.712	0.68451	1.6111	0.72008	2.5185	.37
6.823	0.72684	1.6667	0.71154	2.6111	.38
5.978	0.70240	2.1852	0.37618	2.8333	.39
9.512	0.68425	1.8519	0.35858	2.8519	.40

القيمة التائية الجدولية تساوي(1.96) عند مستوى(0.05) وبدرجة حرية (80)

ب-علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس: وهذا يعني أن كل فقرة من فقرات الاختبار تسير في المسار نفسه الذي يسير فيه الاختبار كله(Allen،1979،p.124). وباستعمال معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient) لاستخراج العلاقة بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس (Nunnally،1987،p280) أظهرت المعالجة الاحصائية بعد استعمال البرنامج الاحصائي (SPSS) أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات ذات دلالة احصائية عند مستوى(0.05) والجدول (4) ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم(4) معاملات ارتباط فقرات مقياس الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة بالدرجة الكلية للمقياس

رقم فقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل رتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم لفقرة	معامل لارتباط
1	0.389	9	0.378	17	0.352	25	0.340	33	0.342
2	0.400	10	0.399	18	0.338	26	0.357	34	0.35
3	0.301	11	0.480	19	0.370	27	0.366	35	0.365
4	0.468	12	0.447	20	0.230	28	0.436	36	0.332
5	0.298	13	0.325	21	0.304	29	0.371	37	0.472
6	0.396	14	0.373	22	0.339	30	0.385	38	0.448
7	0.301	15	0.272	23	0.361	31	0.283	39	0.367
8	0.269	16	0.467	24	0.493	32	0.253	40	0.475

القيمة التائية الجدولية لمعاملات الارتباط عند مستوى دلالة(0.05) ودرجة حرية (148) = 0.098

ج: **علاقة درجة الفقرة بدرجة المجال**: بما أن فقرات المقياس الحالي تتوزع في ثلاثة مجالات أو معايير وهي (أعادة خبرة الحدث الصدمي وعدد فقراته (12) فقرة ،ومعيار التجنب المرتبط بالحدث الصدمي وعدد فقراته(15) فقرة، والمعيار الثالث الاستثارة الدائمة أو المفرطة وعدد فقراته(13) فقرة، لذا قام الباحث باستخراج العلاقة بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي اليه ، ولتحقيق ذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات أفراد العينة على كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي توجد فيه، وتبين ان جميع فقرات المقياس دالة إحصائيا عند مقارنتها بالدلالة المعنوية والبالغة(0.10) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (148)،والجدول(5) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5) يوضح درجة ارتباط كل فقرة بالمعيار الذي تنتمي اليه

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	أرقام الفقرات	قيم معامل ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمجال
1	المعيار الثاني(اعادة خبرة الحدث الصدمي)	12	1	.641
			2	.686
			3	.748
			4	.577
			6	.389
			7	.683
			8	.353
			9	.455
			10	.734
			11	.557
			37	.506
			40	.596
2	المعيار الثالث (التجنب المرتبط بالحادث الصدمي)	15	12	.478
			13	.375
			14	.642
			17	.698
			18	.569
			19	.477
			20	.300
			22	.773
			23	.671
			24	.726
			25	.438
			31	.696
			33	.671
			38	.466
			39	.428
3	المعيار الرابع (الاستثارة الدائمة أو المفرطة)	13	5	.352
			15	.304
			16	.523
			21	.656
			26	.443
			27	.691
			28	.362
			29	.646
			30	.628
			32	.351
			34	.698
			35	.751
			36	.641

- الخصائص السايكومترية لمقياس الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة:

للتحقق من صدق المقياس الحالي قام الباحث بحساب الصدق والثبات، وعلى النحو الآتي:

أ. الصدق الظاهري (Face Validity): يشير ايبل (Ebel 1972) الى ان افضل طريقة للتأكد من صدق الاختبار أو المقياس هو عرض فقراته على مجموعة من المحكمين للحكم على صلاحيته في قياس الخاصية التي وضع لأجلها(Ebel,1972, p.555). وقد تحقق ذلك من خلال الاجراءات المشار اليها في الفقرة(ج) والخاصة بالتحقق من صلاحية فقرات المقياس الحالي، عندما قام الباحث بعرض المقياس بفقراته ومجالاته على لجنة من المحكمين استبعدت منه(6) فقرات واقترحت اجراء تعديلات لغوية على بعض فقراته وصادقت على بدائله.

ب: **صدق البناء** (Construct Validity): ويشير هذا النوع من الصدق الى مدى العلاقة بين الاساس النظري للاختبار وبين فقرات الاختبار ،أي بمعنى الى أي مدى يقيس الاختبار الفرضيات النظرية التي يبنى عليها الاختبار، وأنه يمكن التحقق من دلالات هذا الصدق بأتباع أسلوب فاعلية الفقرات، أي مدى ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس بالدرجة الكلية على الاختبار. (أبو جادو، 2006: 400). وقد اعتمد الباحث في استخراج مؤشرات صدق البناء على اسلوب العينتين المتطرفتين واسلوب علاقة الفقرة بالدرجة الكلية والتي سبق الاشارة اليهما سلفاً.

ج. **الثبات (Reliability)** : وهو الاتساق في نتائج الاختبار، أي أن الفرد يحافظ على الموقع نفسه تقريبا بالنسبة لمجموعته عند تكرار قياسه، ويبقى على حاله تقريبا بالقدر الذي يتمثل فيه بقيمة صغيرة للخطأ المعياري في القياس،(أبو جادوا،:2006 402). ولغرض أيجاد ثبات المقياس الحالي أستعمل الباحث الطرائق التالية لغرض التحقق من ذلك ، وهي كالاتي:

أولا: التجزئة النصفية (Split-Half Method):

تقيس هذه الطريقة التجانس الداخلي لفقرات المقياس، حيث يتم اللجوء الى تقسيم الاختبار الى نصفين ويفترض أنهما متكافئين(أبو جادوا،404،2006)،لذلك سحب الباحث (20) استمارة من استمارات عينة التمييز ثم جزئت درجات فقرات المقياس الى جزئيين، الاول يمثل وضع الاسئلة ذات الارقام الفردية، والجزء الاخر يمثل الدرجات الزوجية ولحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لفقرات المقياس تم حساب معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation) بين جزئي المقياس حيث بلغ معامل الثبات(0،73) وعند تصحيح الارتباط باستعمال معادلة (سبيرمان- براون) بلغ معامل

الثبات للمقياس ككل(0،84) وهو معامل ثبات عال وتعد هذه القيمة مؤشرا جيدا على الاتساق الداخلي لفقرات المقياس.

ثانيا: طريقة اختبار(الفا كرونباخ):

تعتمد هذه الطريقة من الثبات على أتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى باستخدام معامل الفا كرونباخ (Cronbach) وان النتائج المتحصل عليها من هذه الطريقة تشير الى الدرجة التي تشترك بها جميع فقرات الاختبار في قياس خاصية معينة في الشخص، (ثورانديك و هيجن ،1986: 79-80). ولقد قام الباحث بحساب معامل الثبات من خلال استخدام معادلة (الفا) حيث بلغ معامل الثبات (0،75) وهو معامل ثبات جيد ويمكن الاعتماد عليه ، وبذلك فقد حقق المقياس الثبات المطلوب .

ثالثاً : الخطأ المعياري:

يعد الخطأ المعياري للقياس من مؤشرات دقة القياس ، فهو يوضح مدى اقتراب درجة الفرد على المقياس من درجته الحقيقية، فإذا كان الخطأ المعياري صغيرا فأن الدرجة على المقياس تكون دقيقة ،أما اذا كان الخطأ المعياري كبيرا فأن الدرجة على المقياس تكون غير دقيقة نسبيا. وبعد ان قام الباحث بتطبيق معادلة الخطأ المعياري للقياس ، وجد ان الخطأ المعياري بلغ قيمته(6،94) عندما كان الثبات المستخدم بطريقة التجزئة النصفية (0،84) وبلغت قيمته (9،01) عندما كان الثبات المستخرج بطريقة الفا كرونباخ (0،75) وبالتالي فان معنى ذلك ان هناك علاقة بين الخطأ المعياري ومعامل الثبات ، فكلما زادت قيمة معامل الثبات قل الخطأ المعياري اي ان العلاقة بينهما عكسية، (ملحم،2000: 257).

التطبيق النهائي للمقياس:

قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة البحث التطبيقية البالغ عدد أفرادها(150) معتقل (مطلق سراحه) من الذكور ، وذلك للفترة الواقعة بين12/ 11 / 2013 - 17/ 2/ 2014 ،وقد حرص الباحث على تطبيق المقياس بنفسه وبعض الزملاء من ذوي التخصص في مجال العلوم التربوية والنفسية ،وبعد الانتهاء من تطبيق الاداة صححت استجابات الأفراد وفرغت البيانات وتم تحليلها باستعمال البرنامج الاحصائي (SPSS) .

الوسائل الاحصائية المستخدمة:

لمعالجة بيانات البحث الحالي، فقد استعمل الباحث الوسائل الاحصائية، اعتماداً على الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) وكالاتي:

1. اختبار(t-test) لعينة واحدة (لمعرفة مستوى الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة لعموم افراد العينة)

2. اختبار(t-test) لعينتين مستقلتين (وذلك لحساب القوة التميزية لفقرات مقياس أعراض (PTSD) باستخدام المجموعتين المتطرفتين.
3. معامل ارتباط بيرسون (لغرض استخراج ثبات مقياس اعراض اضطراب (PTSD).
4. معادلة سبيرمان – بروان (لغرض تصحيح معامل ارتباط بيرسون عند استخرج ثبات مقياس اعراض اضطراب (PTSD).
5. معادلة الخطأ المعياري (لاستخراج الدرجة الحقيقية للمبحوث)
6. معادلة الانحراف المعياري/ استخدمت لغرض استخراج درجة المعتقلين المتعرضين وغير المتعرضين للأحداث الصادمة.
7. اختبار شيفيه(Sheffe) للمقارنات الثنائية لمعرفة الفروق بين المتوسطات وتحديد اتجاه تلك الفروق.

الفصل الرابع ، عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها:

الهدف الاول:

بناء مقياس للأعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد صدمة الاعتقال لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) جراء الاحتلال الامريكي: وقد تحقق هذا الهدف في ضوء الاجراءات التي أتبعت في الفصل الثالث من هذه الدراسة وتكون المقياس بصورته النهائية من (40) فقرة (انظر الملحق 3) يؤلف مقياس الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة التي يعاني منها المعتقلين العراقيون المطلق سراحهم، كما تحقق في هذا المقياس عدد من انواع الصدق وكذلك الثبات .

الهدف الثاني :

الكشف عن طبيعة الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد صدمة الاعتقال لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) من جراء الاحتلال الامريكي.

تشير الدراسات والابحاث في هذا المجال الى أن هناك ثلاث معايير اساسية يتسم بها اضطراب (PTSD) وهي :أعادة خبرة الحدث الصدمي. ،التجنب المستمر للمثيرات المرتبطة بالصدمة ، الاستثارة المفرطة أو (الدائمة)، وللتأكد من وجود تلك الاعراض فعليا عمل الباحث على التحقق من تلك الاعراض الإضرابية من خلال حساب الاختبار التائي لعينة واحدة وكالاتي:

1. **أعادة خبرة الحدث الصدمي:**

كانت الفقرات التي تخص هذا المعيار (12) فقرة وعند مقارنة الوسط الحسابي (30,04)

لهذا المعيار بالوسط الفرضي(24) وبانحراف معياري قدره (2,865) و باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة(t-test) تبين ان القيمة التائية المحسوبة البالغة(25,812) أعلى من القيمة التائية الجدولية والبالغة(1٫96) لهذا المعيار، وهذا يعني ان متوسط استجابات افراد العينة لمعيار(أعادة خبرة الحدث الصدمي) يزيد عن المتوسط الفرضي للمقياس بدلالة احصائية عند مستوى(0٫05) وبدرجة حرية (149). وبالتالي فأن المعتقلين العراقيين المطلق سراحهم من سجون الاحتلال ، هم فعلا يعيشون خبرة الحدث الصدمي .

2. التجنب المستمر للمثيرات المرتبطة بالصدمة:

كانت الفقرات التي تخص هذا المعيار (15) فقرة وعند مقارنة الوسط الفرضي لهذا المعيار والبالغ(30) بالوسط الحسابي البالغ(35,62) وانحراف معياري قدره(4,894) وبحساب القيمة التائية الجدولية البالغة (1,96)والتي كانت أصغر من القيمة التائية المحسوبة البالغة(14,080) تبين أن النتيجة دالة إحصائيا عند مستوى (0,05) وبدرجة حرية(149) أي ان المعتقلين العراقيين المطلق سراحهم من سجون الاحتلال الامريكي ، هم فعليا يعانون من اضطراب أعراض التجنب المستمر للمثيرات المرتبطة بالصدمة.

ج. الاستثارة المفرطة :

إن هذا المعيار من الاضطراب قد خصص له (13) فقرة من المقياس الذي أعده الباحث وبنظرة متمعنة للوسط الفرضي البالغ(26) ومقارنته بالوسط الحسابي البالغ(32,79) وانحراف معياري قدره(3,772) وبحساب القيمة التائية الجدولية البالغة(1,96) والتي كانت أقل من القيمة التائية المحسوبة والبالغة(22٫054). أتضح أن النتيجة دالة إحصائيا عند مستوى (0,05) وبدرجة حرية(149) أي أن أفراد العينة موضوعة البحث يعانون فعليا من اضطراب أعراض فرط الاستثارة المفرطة(الدائمة) التي لم تكن موجودة قبل حدوث الصدمة. والجدول (7) يوضح ذلك:

الجدول (7) يوضح الاختبار التائي وحساب الوسط الحسابي والفرضي للمعايير الثلاث

معايير أعراض الضغوط ما بعد الصدمة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية		مستوى الدلالة (0.05)
					المحسوبة	الجدولية	
يعيش خبرة الحدث الصدمي	150	30.04	2.865	24	25.812	1,96	دالة
تجنب مستمر		35,626	4,894	30	14,080		دالة
الاستثارة المفرطة		32,793	3,772	26	22,054		دالة

القيمة التائية الجدولية تساوي(1٫96)عند مستوى(0٫05) وبدرجة حرية(149)

استنادا الى الجدول (7) تم التوصل الى النتائج الاتية:

1. هناك فرق دال معنوياً في درجات الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة للمعيار الثاني (يعيش خبرة الحدث الصدمي) بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي ولصالح الوسط الحسابي لاستجابات افراد العينة، أذ بلغت القيمة التائية المحسوبة(25,812) درجة ، في حين كانت القيمة التائية الجدولية هي(1,96) درجة عند مستوى دلالة(0٫05) ودرجة حرية (149).
2. هناك فرق دال معنويا في درجات المعيار الثالث والذي يتضمن(التجنب المستمر للمثيرات المرتبطة بالصدمة) بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي ولصالح الوسط الحسابي ، أذ بلغت القيمة التائية المحسوبة(14,080) درجة ، في حين كانت القيمة التائية الجدولية هي(1,96) درجة عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية مقدارها (149).
3. هناك فرق دال معنويا في درجات المعيار الرابع والذي يتضمن(الاستثارة المفرطة) بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي ولصالح الوسط الحسابي ، أذ بلغت القيمة التائية المحسوبة(22,054) درجة ، في حين كانت القيمة التائية الجدولية هي(1,96) درجة عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (149). مما تقدم نجد أن الاعراض الرئيسية لاضطراب ما بعد الضغوط الصدمية(PTSD) هي متوفرة وموجوده فعلاً عند أفراد العينة موضوعة البحث وان هذه النتيجة جاءت متوافقة مع ما أشارت اليه الدراسات السابقة التي تناولت اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية ومنها دراسة(Masc,2000) ودراسة(Carison,2006) من ان تلك المعايير مؤثرة في الاضطراب ،وكذلك يأتي هذا

الاستنتاج مع ما أكده تصنيف الدليل التشخيصي والاحصائي الرابع(DSM-IV,1994) للجمعية الامريكية للطب النفسي وهو ما يعني أن الاحتلال وما مارسه من عمليات تعذيب وتنكيل بحق المعتقلين العراقيين قد أثر بشكل سلبي ومباشر على الجهاز النفسي عند الفرد العراقي وأن هذا التأثير تحقق من خلال معاناة المعتقلين بتلك الاعراض الرئيسية الثلاث المذكورة أعلاه بعد أطلاق سراحهم من المعتقلات والسجون الامريكية ولربما أن هذا التأثير سيبقى متواصلا لمدة طويلة سيما وأن هناك أعمال إجرامية مازال تمارس بحق الافراد الذين لديهم روح المقاومة لهذا الاحتلال البغيض ويتعرضون للاعتقال والتعذيب، كما يتضح من الجدول المذكور أن معيار التجنب قد حصل على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي قدره (35,626) وثانيا معيار الاستثارة المفرطة بمتوسط حسابي قدره(32,793) واخيرا معيار اعادة خبرة الحدث الصدمي بمتوسط حسابي قدره (30,04).

الهدف الثالث: التعرف على الفروق ذات الدلالة الاحصائية في الاعراض الاضطرارية للضغوط ما بعد الصدمة في ضوء متغيري العمر ومدة الاعتقال:

1. **متغير العمر(20- 40)سنة ،(41-60)سنة:**

للتحقق من ذلك قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة وفق العمر، حيث كان الوسط الحسابي للفئة العمرية من (20-40) سنة هو (100،32) وبانحراف معياري قدره(10،263)، أما المتوسط الحسابي لاستجابات افراد العينة ضمن الفئة العمرية(41 - 60) سنة فقد بلغ (102،00) وبانحراف معياري قدره (8،769)، وباستخدام الاختبار التائي (t-test) لعينتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطي استجابات افراد العينة ، تبين ان القيمة التائية المحسوبة (0،992) هي أصغر من القيمة التائية الجدولية البالغة (1،96) عند مستوى دلالة (0،05) وبدرجة حرية (148)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الفئتين العمريتين في مقياس الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة عند المعتقلين العراقيين (المطلق سراحهم)، والجدول (8) أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (8) يوضح القيمة التائية لعينتين مستقلتين لأعراض اضطراب (PTSD) لمتغير العمر

المتغير	العمر	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة (0,05)
					المحسوبة	الجدولية	
أعراض اضطراب (PTSD)	20 – 40 سنة	100	100،32	10،236	0،992	1،96	غير دالة
	41 –60 سنة	50	102،00	3،769			

القيمة التائية الجدولية تساوي1،96 ()عند مستوى (0،05)وبدرجة حرية(148)

من خلال ما اتضح في الجدول(8) إن عدم وجود الفروق بين الفئتين العمريتين، ربما سببه انهم واجهوا نفس آليات التعذيب والاساليب النفسية والجسدية التي مارسها الاحتلال بحيث لم يفرق ما بين عمره كان صغيرا وأخرا كان عمره كبيرا وان هذا الامر يدل على مدى ما مارسه المحتل من ضغوطات كبيرة تجاه هؤلاء المعتقلين دون النظر الى طبيعة اعمارهم المختلفة . ان هذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به دراسة(الخزرجي،1995) و دراسة (الكبيسي،1998) ودراسة شنايدر(Schneider, et al,2001) التي لم تشر الى وجود فروق بين الاعمار المختلفة في الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة عند الافراد الذين يتعرضون للاعتقال.

2. متغير مدة الاعتقال:

لغرض تحقيق هذا الهدف تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات مجموعات البحث الاربع على وفق مدة الاعتقال في مقياس الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة التي يعاني منها المعتقلين (المطلق سراحهم) ،والجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول رقم (9) يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأعراض اضطراب (PTSD) عند المعتقلين تبعا لمدة الاعتقال.

مدة الاعتقال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من اسبوع الى أربعة أسابيع	47	95،276	11،093
من شهر الى أقل من ثلاثة أشهر	30	101،933	7،601
من ثلاثة أشهر الى أقل من ستة أشهر	38	103،052	7،682
ستة أشهر فأكثر	35	105،142	8،384

ولمعرفة دلالة الفروق الاحصائية بين متوسطات درجات المعتقلين للمجموعات الاربع وفق مدة الاعتقال في مقياس الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة أستخدم الباحث تحليل التباين الاحادي (One -Way- Anova) والجدول (10) أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (10) تحليل التباين الاحادي لدرجات المعتقلين وفق مدة الاعتقال في مقياس الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية		مستوى الدلالة 0.05
				المحسوبة	الجدولية	
بين المجموعات	2324،389	3	774،796	9،497	2،60	دالة
داخل المجموعات	11911،451	146	81،585			
الكلي	14235،840	149				

ويظهر من الجدول (10) ان النسبة الفائية المحسوبة (9،497) هي أكبر من النسبة الفائية الجدولية والبالغة(2،60) عند مستوى دلالة (0،05) وبدرجتي حرية (3، 146)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مجموعات البحث الاربع وفق مدة الاعتقال في مقياس الاعراض الاضطرابية للضغوط ما بعد الصدمة للمعتقلين المطلق سراحهم . لذلك قام الباحث بأستخدام طريقة شيفيه (Sheffe) البعدي للمقارنات الثنائية لمعرفة الفروق بين المتوسطات وتحديد اتجاه الفروق وبيان دلالتها أحصائيا . أن مصدر الفروق الاساسي بين هذه المقارنات جاء بالدرجة الاولى من تفوق المدة من(شهر الى أقل من ثلاثة أشهر) على المدة من (اسبوع الى أربعة أسابيع) بفرق دال احصائيا عند مستوى (0،01) ، اذ بلغت قيمة شيفيه الحرجة (5،873) وهي أصغر

من قيمة الفرق بين الوسطين(6،6567)، وتفوق مدة الاعتقال من(3 أشهر الى أقل من 6 أشهر) على المدة من (أسبوع الى أربعة أسابيع) بفرق دال احصائيا ، اذ بلغت قيمة شيفيه الحرجة (5،483) وهي أصغر من قيمة الفرق بين الوسطين (7،7760)، وتفوق مدة الاعتقال من (6 أشهر فاكثر) على المدة من(أسبوع الى 4 أسابيع) بفرق دال احصائيا، أذ بلغت قيمة شيفيه الحرجة(5،611) وهي أصغرمن الفرق بين الوسطين(9،8663)، والجدول (11) يوضح ذلك.

جدول رقم (11) اختبار شيفيه البعدي للمقارنات الثنائية

رقم المقارنة	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الفرق بين الوسطين	شيفيه الحرجة	الدلالة
1	من اسبوع الى أربعة أسابيع	47	95,276	6,6567	5,873	دالة لصالح من شهر الى أقل 3 أشهر
	من شهر الى أقل من 3 أشهر	30	101,933			
2	من أسبوع الى أربعة أسابيع	47	95,276	7,7760	5,483	دالة لصالح من 3 أشهر الى أقل من 6 أشهر
	من 3 أشهر الى أقل من 6 أشهر	38	103,052			
3	من أسبوع ال 4 أسابيع	47	95,276	9,8663	5,611	دالة لصالح ستة أشهر فأكثر
	ستة أشهر فأكثر	35	105,142			
4	من شهر الى أقل من 3 أشهر	30	101,933	1,1193	6,138	غير دالة
	من 3 أشهر الى أقل من 6 أشهر	38	103,052			
5	من شهر الى أقل من 3 أشهر	30	101,933	3,2095	6,253	غير دالة
	ستة أشهر فأكثر	35	105,142			
6	من 3 أشهر الى أقل من 6 أشهر	38	103,052	2,0902	5,888	غير دالة

ومن خلال ملاحظة الجدول (11) يتبين الآتي:

1. هناك فرق ذو دلالة إحصائية لدى أفراد العينة بين مدة الاعتقال من(اسبوع الى اربعة أسابيع) وبين مدة الاعتقال من(شهر الى أقل من ثلاثة أشهر) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل من فترتي الاعتقال (95،276)و(101،933)على التوالي والفرق بين المتوسطين بلغ(6،6567)وعند مقارنته بقيمة شيفيه الحرجة(5،873) تبين انها دالة ولصالح المعتقلين الذين أمضوا مدة اعتقال تراوحت ما بين(شهر الى أقل من ثلاثة أشهر).

2. هناك فرق دال احصائيا لدى أفراد العينة بين مدة الاعتقال من(اسبوع الى أربعة أسابيع) وبين مدة الاعتقال من(ثلاثة أشهر الى أقل من ستة أشهر) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكليهما(95،276)و(103،052) على التوالي وان الفرق بين المتوسطين بلغ(7،7760) وعند مقارنته بقيمة شيفيه الحرجة والبالغة(5،483) تبين انها دالة ولصالح المعتقلين الذين قضوا فترة اعتقال ما بين (ثلاثة أشهر) و(أقل من ستة أشهر).

3. هناك فرق دال احصائيا لدى افراد العينة بين مدة اعتقالهم من(اسبوع الى أربعة أسابيع) و(ستة شهور فاكثر)، اذ بلغ متوسطي حسابهما (95،276) و(105،142) على التوالي وان الفرق بين المتوسطين بلغ(9،8663) وعند مقارنته بقيمة شيفيه الحرجة البالغة(5،611) درجة تبين انها دالة ولصالح المعتقلين الذين قضوا فترة اعتقال أكثر من ستة أشهر.

4 . هناك فرق غير احصائيا لدى افراد العينة بين مدة اعتقالهم من(شهر الى اقل من ثلاثة اشهر) وبين مدة الاعتقال من(ثلاثة اشهر الى أقل من ستة أشهر) اذ بلغ الفرق بين متوسطهما(1،1193) وعند مقارنتة بقيمة شيفيه الحرجة البالغة(6،138) تبين غير دالة حيت ان قيمة شيفيه الحرجة أكبر من قيمة الفرق بين الوسطين.

5 . هناك فرق غير احصائيا لدى افراد العينة بين مدة اعتقالهم من(شهر الى اقل من ثلاثة اشهر) وبين مدة الاعتقال من(ستة أشهر فاكثر) اذ بلغ الفرق بين متوسطهما3،2095 () وعند مقارنتة بقيمة شيفيه الحرجة البالغة (6،253) تبين غير دالة حيت ان قيمة شيفيه الحرجة أكبر من قيمة الفرق بين الوسطين.

6. هناك فرق غير احصائيا لدى افراد العينة بين مدة اعتقالهم من(ثلاثة اشهر الى اقل من ستة أشهر) وبين مدة الاعتقال من(ستة أشهر فاكثر) اذ بلغ الفرق بين متوسطيهما (2،090)(وعند مقارنتة بقيمة شيفيه الحرجة البالغة (5،888) تبين غير دالة ، حيث ان قيمة شيفيه الحرجة أكبر من قيمة الفرق بين الوسطين.

ويتضح من خلال النتائج اعلاه ان دلالة الفروق في مدة الاعتقال المحصورة ما بين شهر الى اكثر من ستة اشهر، كما موضحة في الجدول(11) تمثل الفترة العصيبة من حياة المعتقلين ، اذ في ان هذه المدة الزمنية تكاد تكون مجريات التحقيق قاسية للحصول على

اكبر قدر ممكن من الاعترافات وبالتالي فان وقع العقوبة وممارسة العنف الجسدي والنفسي يكون اقوى واكثر ممارسة- خاصة اذا علمنا ان سياسة الاحتلال تقوم على هكذا اسلوب في المدة الاولية من الاعتقال- كما ان الجو الانفعالي الجديد الذي عاشه المعتقل، فضلا عن الممارسات الضاغطة الاخرى التي تحيط بالمعتقل كالابتعاد عن الاهل والاسرة والخوف على المقربين من المعتقل في أن يؤخذوا بجريرة المطلوب للاعتقال ربما ينجم عنها سوء تكيف مع الظروف الجديدة الضاغطة فيكون لها تأثير مباشر على نمو مشاعر الاكتئاب والقلق وما شابه ذلك في مدة الاعتقال الاولية.

الاستنتاجات

في ضوء نتائج البحث الحالي وتفسيرها يضع الباحث الاستنتاجات الآتية:-

1. إن المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) من سجون الاحتلال الامريكي يتصفون باضطراب ما بعد الضغوط الصدمية وبشكل ملحوظ لما أفرزته نتائج البحث الحالي من درجات مرتفعة في شخصية المعتقل.
2. اتضح ان المعايير الاساسية التي يتسم بها اضطراب(PTSD) والمتمثلة باعادة خبرة الحدث الصدمي، والتجنب المستمر للمثيرات المرتبطة بالصدمة، والاستثارة المفرطة ،هي فعلا متواجده لدى المعتقلين العراقيين بعد اطلاق سراحهم من سجون الاحتلال الامريكي.
3. اتضح ان هناك فروق لدى المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) تبعا لمتغير العمر، فقد تبين ان الفئة العمرية المحصورة بين(20-40) سنة هي اكثر تعرضاً للاصابة بظهور الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة من الفئة العمرية المحصورة ما بين(41-60) سنة)
4. يبدوا ان الزيادة العمرية الى جانب التفاوت على مستوى الاضطراب ما بعد الضغوط الصدمية يؤكد حقيقة تباين سمات الشخصية بين عموم المراهقين والراشدين وكبار السن.
5. اتضح ان هناك فروق بين المعتقلين العراقيين(المطلق سراحهم) تبعا لمتغير مدة الاعتقال ، فقد تبين ان مدة الاعتقال ما بين(شهر الى أقل من ثلاثة اشهر) هي الاكثر تعرضاً للاصابة باضطرابات الضغوط ما بعد الصدمة من بقية مدد الاعتقال الاخرى.
6. وبصورة عامة دلت النتائج على وجود الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة(PTSD) لدى المعتقلين العراقيين الذين اطلق سراحهم بعد قضائهم مدة الاعتقال من السجون والمعتقلات التي كان الاحتلال الامريكي مسؤولا عنها.

التوصيات

1. تؤكد نتائج البحث الحالي على السلبية ، اذ اظهرت اصابة المعتقلين العراقيين بالأعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة ، ولذلك يوصي الباحث المعنيين على ضرورة الالتفات لهؤلاء المعتقلين من خلال ايجاد الظروف المناسبة على مستوى العلاج والتأهيل.
2. تشجيع المعتقلين المطلق سراحهم في التعبير عن وجهات النظر والرغبة والحماس في مواجهة اضطرابات الضغوط الصدمية ،وذلك من خلال اعادة تأهيلهم في المؤسسات ذات العلاقة وتشجيعهم على العلاج.
3. تعزيز دور الارشاد والتوجيه للمعتقلين المصابين بالاضطرابات النفسية بزيارة المؤسسات الصحية لأجراء اللازم بصددهم.
4. ضرورة اعادة النظر في اعداد خطط استراتيجية لتوفير بيئة اجتماعية صحية وسليمة وخاصة للذين يتعرضون للاعتقال والتعذيب والعنف.
5. ضرورة الاستفادة من البرامج التأهيلية التي يجب على الدولة توفرها ضمن برامجها التنموية.

المقترحات

1. اجراء دراسة أخرى للتعرف على الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة على عينات أكبر حجما من عينة البحث الحالي.
2. اجراء دراسة مماثلة للتعرف على درجة الاضطرابات للضغوط ما بعد الصدمة لدى شرئح اجتماعية اخرى من غير المعتقلين.
3. اجراء دراسة تهدف الى بناء برنامج علاجي نفسي لتخفيض درجة الاعراض الإضرابية للضغوط ما بعد الصدمة لدى المعتقلين الذين يطلق سراحهم.
4. اجراء دراسة ارتباطية للكشف عن العلاقة بين الشخصية المصابة باضطراب الضغوط ما بعد الصدمة وبعض المتغيرات النفسية الاخرى كالاتجاهات نحو التطرف.

المصادر

- ابو أسحاق، سامي عوض(2000) دراسة للاضطرابات والامراض النفسية التي يعاني منها الاسرى الفلسطينيون، مركز الشرق الاوسط للصحة النفسية والمجتمعية، غزة.
- أبو جادو، صالح محمد علي(2006)، علم النفس التربوي،ط5، دار المسيرة، عمان.
- أبو طواحينة، أحمد(1999) الاثار النفسية للتعذيب، دراسة أمبريقية للمعتلقين الفلسطينيين ، جامعة عين شمس، القاهرة

- أبو هين، فضل خالد(2006) الاثار النفسية الناجمة عن الاسر وعلاقتها باستراتيجيات التوافق. كلية التربية، جامعة الاقصى، غزة.
- بعلوشة، محمد(2001)،أثر الاعتقال على التكيف، مركز تنمية المجتمع، رام الله، فلسطين.
- الخالدي، أديب(2009) ،المرجع في الصحة النفسية، ط3،دار وائل للنشر، عمان.
- خيبرك، رشا حبيب(2008) الصدمات النفسية لدى العراقيين بعد الحرب(اضطراب ما بعد الصدمة)، دراسة ميدانية على العراقيين المقيمين في سوريا، كلية التربية، جامعة دمشق.
- الشيخ، رواء ناطق(2002) ، بعض الاعراض المصاحبة للاضطراب مابعد الضغوط الصدمية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى الاسرى العراقيين ،الجامعة المستنصرية، بغداد.
- زقوت، سمير، أبو دوقة، مريم والسراج، اياد رجب(2010)، الاثار النفسية والجسمية بعيدة المدى للتعذيب لدى الاسيرات الفلسطينيات المحررات بقطاع غزة، فلسطين.
- صالح، قاسم حسين(2002) اضطراب ما بعد الضغوط الصدمية ، مجلة الثقافة النفسية المتخصصة، العدد/ 49، المجلد/ 13.
- صيدم، رياض خضر محمد(2009)، تأثير الصدمات النفسية الناجمة عن ممارسات الاحتلال على الصحة النفسية لدى الفلسطينين، غزة، فلسطين.
- ملحم،سامر محمد (2000)، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
- موسون، اليزابيث(1996)، نظريات حديثة في الطب النفسي، مجلة الثقافة النفسية، المجلد/ 7، العدد/ 25، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- .النابلسي، محمد أحمد(2001)، العلاج النفسي للاسرى وضحايا العدوان، مركز الدراسات النفسية والنفسية –الجسدية، لبنان.
- ----------(2005) الاثار النفسية للعدوان والاحتلال على الطفل العراقي، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، المجلد/ 02، العدد/ 07.

المصادر الاجنبية

* Alaubadi .Y.S(2008) Prevalence of (PTSD) among secondary school students in Baghdad .A rabpsynet Journal l Supplant, N 20 –Autumn, Tunis

Allen ,M& Yan .W(1979): Introduction to measurement theory, California Brook Cole.*

* American psychiatric Association(APA).(1994): Diagnostic and statistical manual of disorder.(4th edition) ,Ed .DSM

* Anderson(1975): Operation homecoming psychological observation of repatriated Vietnam prisoners of war Namur Navy Medical N euro psychiatrist Research unit, San DIEGO, California.

* Atkinson .R.L .Atkinson .R.C et al(1990) Introduction to Psychology,(10th ed),Sam Diego, How Cow Brace, Jovanovich
* Crostini ,R (1994): Encyclopedia of psychology.V3 ,New York: joinwiliandsons.

Domain ,C.(1997) Les victim violence purlieus et crimes, privies .Bayard, Paris*_
* Eble .R.(1972) Essentials of Education Measurement Prentice-Hill, New York
Freddy .J& Don kervoct. C(1995) Traumatic stress, An overview of the field. In J.R*
* Garrison .C(2006) PTSD and adolescents after a hurricane .AMJ-EPID.
*Kaplan .H& Sadok .B(1999) PTSD ,in synopsis of Psychiatry, seventh edition, Williams and Wilkins ,Middle East Edition Cairo
* Quota, S(2002) The Relation of appraisal, coping efforts, and acuteness of trauma to PTSD symptoms among former political prisoners. Journal of Traumatic Stress.
*World Health Organization (WHO)(1992) The ICD-10 Classification of mental and Behavioral disorders .Geneva Oxford university Press .
*Zimmerman ,P.(2007) Cong – Term course of post- traumatic stress disorder in German soldiers: Effects of inpatient eye movement sensitization and reprocessing therapy and specific trauma characteristics in patients with noncombat related(PTSD) Military Medicine.172(5)(

الإعلام والتنمية
العلاقة بين تنمية وسائل الإعلام والإعلام التنموي

Development and Media

The relationship between the development of the media and media development

د. محمد طوالبية
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

ملخص

تبحث هذه الدراسة في وجوب تنمية وسائل الاعلام وتهيئتها للقيام بدورها التنموي، لا سيما في سياق رواج مفهوم التنمية الشاملة وتركيزها على المشاركة والتكامل والاستدامة. كما تركز الدراسة على التحديات التي تواجه الإعلام، والمعوقات التي تحد دوره في التنمية، وأهمها: غياب التشريعات، وعدم وضوح طبيعة المعلومات التي يعنى الإعلام بترويجها، و تدخلات الحكومات وشركات الإعلان وقوى الضغط المختلفة، التي تشكل أدوات للرقابة تزيد من حدة المعوقات التي يواجهها الإعلام العربي عموما والجزائري بالخصوص.

الكلمات الدالة: الإعلام التنموي، تنمية الاعلام، المجتمع المدني، التنمية الشاملة، معوقات التنمية.

Abstract

first, we have to develop the media and configured to do its role in development, especially in the context of the popularity of the concept of global development. The study focused on the challenges of media, and the obstacles that limit its role in development, and the most important: the absence of legislation, and the lack of clarity of the nature of the information, which means the media by promoting and interventions of governments and advertising companies and various forces of pressure, which is the tools to control exacerbate the obstacles faced by the Arab media, and Algerian media.

Key words: media development, develop media, civil society, global development, development constraints.

مقدمة

شهدت الاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين موجة من الاهتمام في تنمية الدول المتخلّفة مما حفز كثيرا من الباحثين لدراسة مدى تأثير وسائل الاتصال في التنمية القومية، وانتقال التحديث إلى الدول ما تحت النمو ورافق ذلك ازدهار في بحوث تدفق المعلومات وانتشار المتأثرات ودور الاتصال فيها. والحاجة الآن ماسة إلى المزيد من الأبحاث الإعلامية التي تستهدف دراسة تأثير وسائل الإعلام على الجمهور، وبخاصة مدى تأثيرها في العملية التربوية التي تستهدف التنمية البشرية عماد التنمية القومية الشاملة.

إذا كان المطلب الأساسي لأي تطور كما يقول «بلاكمر « هو تطوير الناس أنفسهم، فإن وسائل الإعلام تعتبر بمثابة الأساس القاعدي الذي تستند إليه أي عملية تطوير اجتماعي، فمن خلالها يمكن نشر الآراء و المعلومات و الأفكار و المعتقدات التي تخدم قضايا التطور، وبواسطتها يمكن إطلاع الناس على أساليب الحياة العصرية، و تعريفهم بمشاكل التخلف في المجتمع الذي ينتمون إليه، وأسبابه و نتائجه، ويمكن أن تستخدم وسائل الإعلام بطرائق مختلفة باختلاف القوى والأنظمة والسياسات وهذا بدوره يحدد مهامها الحالية والمستقبلية، وعلى الرغم من الواقع المرير في الدول النامية ومنها الدول العربية ، يفترض من الإعلام أن يؤدي وظيفته بوصفه جزءا من المجهود الوطني والقومي في تحقيق التنمية، والتحديث، فالإعلام قادر، إذا أحسن استخدامه، على خلق المناخ الضروري لتجسيد الأهداف الكبرى، وإيجاد المكونات الحيوية كالابتكار، وإثارة دافع الإنجاز، وإرساء الطموحات التربوية والتعليمية والاقتصادية، والمهنية، وتعليم المهارات الأساسية، وإذا ما استخدم فعلا بطريقة صائبة يصبح أداة فعالة لتحقيق التكامل الوطني، ولكن دون نمو مشاعر الولاء للوطن والمشاركة الجماهيرية بطريقة متكاملة يصبح تحقيق النمو الاقتصادي متعذرا.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تجمع بين ثلاثة مجالات تبدو في الظاهر أنها مختلفة إلا أنها متكاملة وهي: الاعلام والتنمية والعمل المدني الأهلي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني.

كما أنها تضع أهم المعوقات التي تقف أمام قيام وسائل الاعلام بدورها الريادي في عملية التنمية الشاملة. وتبحث في الشروط الموضوعية التي يتوجب توفيرها من طرف الحكومات من أجل إشراك فعلي للإعلام في وضع الخطط الإستراتيجية للتنمية بوصفها عملية شاملة وهادفة. وتهدف إلى تكوين رؤية موحدة بأهمية دور الإعلام التنموي إن استخدم جيدًا في توفير المعلومة، وتعبئة الطاقات، وحشد الرأي العام بالاشتراك مع غيره من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية في تحقيق الأهداف المنشودة، وإبراز دوره السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

الاشكالية

تتأسس إشكالية هذه الدراسة على قاعدة مهمة أقرها تقرير البرنامج الدولي لتنمية الاتصال الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهي « وجوب تنمية وسائل الاعلام حتى تكون قادرة على تحقيق التنمية الشاملة « خصوصا في الدول التي تعاني من تضييق في مجال الحريات العامة. وتعتبر المساعدة على تنمية وسائل الاعلام مكونا لا غنى عنه في استراتجيات التنمية الشاملة ، مع أنه لم ينل بعد اعترافا واسعا وتمويلا مناسبا من قبل المانحين الدوليين. فهل الاعلام هو وسيلة للتنمية أو عنصر من عناصر عملية التنمية الشاملة ؟

وعلى هذا نطرح السؤال الجوهري الذي تبحث فيه هذه الدراسة ماذا ينبغي على الاعلام القيام به لتحقيق التنمية الشاملة ؟ سواء في الوطن العربي بشكل عام أو في الجزائر بشكل خاص، مع افتراض أن الإعلام في هذه الأقطار ليس له في الواقع التنموي أثر يذكر. ومع هذا نتساءل مرة أخرى هل يقوم الاعلام بدوره فعلا في المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة؟ وكيف تكون وسائل الاعلام فاعلة في تحقيق التنمية البشرية والشاملة؟

المحور الأول: قضية التنمية

أولا: في مفهوم التنمية

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاهية والاستقرار والتطور، بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. لقد اصطلحت هيئة الأمم المتحدة على هذا المفهوم عام 1956، وتعرف التنمية بأنها العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من) السكان(والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن[1].

تنقسم التنمية إلى قسمين: التنمية الطبيعية والتنمية البشرية: أما الأولى فتتمثل في التجديد في بعض الموارد الزراعية وموارد البترول واستخراج عناصر جديدة مفيدة للطبيعة، والثانية هي تطوير عقل الإنسان بالعلم وتوعيته والحفاظ على صحته. إذن، يشمل مفهوم التنمية البشرية مجموعة من المكونات تتداخل وتتفاعل فيما بينها أهمها: استراتجيات الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، ومقومات التنظيم السياسي، والعلاقات الاجتماعية، والقيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، والقيم المحفزة على العمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد. وكل هذه العناصر أو المدخلات تتفاعل لتعطي

مخرجات تعتبر أدوات للتقدم والتنمية[2]. يعتبر مؤشر التنمية أداة لقياس تطور بلد معين أو لقياس مستوى التطور داخل دول العالم، كما يُعتمد لتصنيف دول العالم إلى شمالية متقدمة وجنوبية متخلفة، وهو مفهوم حديث التداول، هذا المؤشر عبارة عن مقياس تركيبي مستخلص من معطيات إحصائية واقعية وطبيعية، تهم الناتج الداخلي الوطني والفردي وحصيلة الميزان التجاري وميزان الأداء ونسبة الأمية والتمدرس، وللتنمية بعدين أساسيين:

1- يهتم البعد الأول بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والمهارية، والروحانية.

2- البعد الثاني هو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنية المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

ثانيا في تعريف التنمية الشاملة

بعد التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في الخمسين سنة الأخيرة حيث أصبح لمفهوم التنمية اتجاهات عديدة لم تعد تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل توسعت بكثير لتشمل جوانب متنوعة، وبعدما أصبحت قضية ملحة تَشَكَل إجماع من قبل الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية على تعريف مصطلح التنمية بمفهومه الواسع، الذي تخطى النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ليمثل مختلف جوانب الحياة، فالتنمية قضية مصيرية في عالم دائم التغيّر، ودائم الحركة، ودائم التقدم.

إن التنمية عملية ديناميكية، شاملة، ومعقدة، وعميقة، وواعية، ومقصودة، تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان[3]، تهدف إلى إحداث تحولات واسعة وشاملة وعميقة في المجتمع، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، وهذا ما يؤكد أنها عملية مرتبطة بالظروف الخاصة، والإمكانات والموارد المادية والبشرية، ومن ثم لا يمكن استيرادها جاهزة، بل هي مشروع يجب العمل عليه لإيجاده، وهذا الذي أعطاها بعدا إنسانيا وجعلها عملية هادفة، وواعية، ودائمة التغيير[4]. لقد لعب العامل التاريخي دورا أساسيا في بلورة مفهوم التنمية على هيئتها الحالية، بحيث لا يمكن إبراز جزء دون الآخر، فالتنمية كانت تعني فيما مضى - عند رواد الحركة الوطنية العربية - التنمية السياسة والاقتصادية والغاية منها كان طرد المستعمر، وبعد أن حققت الشعوب استقلالها وحريتها واستعادت سيادتها الوطنية تغير مفهوم التنمية نحو جوانب أخرى اجتماعية وتعليمية وبشرية وعمرانية وصحية[5]... واتسع ليشمل النظام المجتمعي بأسره بكل ما تتضمنه من نظم فرعية كالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي..الخ،

وتعددت أبعادها لتشمل جوانب روحية، وحضارية. إن التنمية وفقا لهذه الشمولية تعد نوعا خاصا من أنواع التغيير الاجتماعي، حيث يتم من خلاله إدخال أفكار جديدة إلى المجتمع لتصبح التنمية قضية إرادة ومسألة إدارة تتوجه بموجبها جهود المجتمع كله – وفقا لأقصى ما تسمح به إمكاناته – إلى تحقيق هذه الأبعاد فيما يلي:[6]

* تعميق أسس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات، مع توفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع والدولة.
* تهيئة البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء والإبداع وتحقيق الذات، وبالتالي إلغاء التبعية وتكوين طاقات إنتاجية ذاتية ودائمة.
* توفير الاحتياجات الأساسية ومتطلبات الوجود الحيوي، وبالتالي تهيئة المجتمع لأداء رسالته الحضارية.

بناءا على هذا نرى أن التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، إذ هي عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة في إطار نسيج بالغ التعقيد تتفاعل فيه عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية،[7] تتم من خلال إحداث تغييرات تراكمية منتظمة ومخططة في الأبنية والهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، وذلك على النحو الذي يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتوفير الحاجات الأساسية للسكان ورفع مستوى معيشتهم، والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم[8]. إن مفهوم التنمية قد خرج فعلا من دائرته الضيقة والكلاسيكية ليشمل جوانب أكثر اتساعا وشمولية.

ثالثا: بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية

يعكس كلٌ من مفهوم «التنمية الاقتصادية» و التنمية البشرية» صراعا بين اتجاهين اقتصاديين سياسيين، فالأول يركز على إنتاج الثروة، بينما يهتم الثاني بمدى انعكاس التنمية الاقتصادية على المجتمع ككل، بما يحقق العدالة الاجتماعية، تقاس «التنمية الاقتصادية» عادة بعدد من المؤشرات الرقمية، مثل: معدل نموّ الناتج المحلي السنوي، ومتوسط حصة الفرد الواحد منه، ومعدلات الادخار والاستثمار نسبة للدخل الوطني، ومؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أو الصادر، ومستوى المديونية المحلية والخارجية نسبة للناتج المحلي، وعجز أو فائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واحتياطات الدولة من العملات الصعبة، وغيرها من مؤشرات رقمية تقيس نمو الاقتصاد، في المقابل، يهتم مؤشر التنمية البشرية بكيفية استخدام المجتمع نموه الاقتصادي، فتدخل مؤشرات عديدة نقيس بها هذه التنمية مثل مستوى التعليم والصحة وتزويد المنازل بالكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي وتجهيزات البيت وتوافرها لأوسع قطاعات المجتمع.

ومع هذا تظهر وجهتان نظر مختلفة حول مسألة العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، حيث يعتقد أنصار التنمية الاقتصادية أنّ التنمية البشرية هي نتاج طبيعي وتابع للتنمية الاقتصادية، والأول يتحقق بتحقيق الثاني دون حاجة إلى تدخل أو توجيه من الدولة، ولا يعد انعكاس التنمية على المجتمع أولوية بل هو تابع ثانوي، وتتبنى مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك معاهد وجامعات ومراكز بحوث ومنظمات قطاع الأعمال، هذا التوجه.

أما أنصار التنمية البشرية فهم لا يؤمنون باستقلالية السوق وتبعية التنمية البشرية له، ويعتقدون بضرورة تدخل الدولة في السوق الحرة لتصحيح عيوبها، كتوزيع الدخل مثلا، واستخدامها تمويل شبكة ضمان اجتماعي تدعم الفئات الهشة والضعيفة، وتمول أيضا الإنفاق على الخدمات الأساسية والضرورية لجعلها في متناول الجميع وبخاصة التعليم والصحة، وقد أصبحت منظمات الأمم المتحدة تميل أكثر لتبنّي مفهوم التنمية البشرية، ويصدر برنامج التنمية التابع لها تقريرا سنويا عن التنمية البشرية، ويسير في هذا الاتجاه قوى مجتمعية وأحزاب ومراكز بحث ذات توجه اجتماعي تنحاز أكثر إلى العدالة الاجتماعية.

تكمن أهمية هذا التفريق بين التنميتين في أن كل من المفهومين يؤثّر في السياسات المالية والتجارية وسوق العمل وغيرها من السياسات، ويوجهها نحو مصالح محددة مختلفة، كما يُظهر هذا التفريق أيضا صراعا بين عولمة بلا قلب مقابل عولمة إنسانية، وبين رأس المال مقابل العمل، وبين الإنتاج لزيادة الربح مقابل الإنتاج من أجل تلبية احتياجات البشر، وبين السوق الحرة بصورة مطلقة مقابل سوق حرة منظمة.

إنّ تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية مسألة في غاية الأهمية والدقة، فمن جهة، لا بد من الاهتمام بالتنمية البشرية، ولكن المبالغة في الاهتمام بها قد تعطل التنمية الاقتصادية وتكبحها. وإهمال التنمية البشرية ومنح كافة الحقوق لرأس المال يعني تدهور مستوى المعيشة، وإضعاف تأهيل قوة العمل والقدرة الإبداعية للمجتمع، غير أنّ خيار الحكومات ليس خيارا تقنيا صرفا، فهي تقع تحت ضغوط أنصار هذين الاتجاهين، فرأس المال ومؤسساته الاقتصادية والتجارية ووسائط إعلامه وأحزابه ومعاهده الأكاديمية يضغط لدفع الحكومة باتجاه الاقتصار على تبنّي مفاهيم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها، ومن جهة أخرى، تضغط مصالح قوة العمل والنقابات والأحزاب الاجتماعية واليسارية باتجاه سياسات تخدم التنمية البشرية، والحكومة في حاجة إلى كسب قطاع الأعمال، وهي في حاجة إلى كسب الشارع، والتوفيق ليس بالأمر السهل وتوازن السياسات كثيرة.

رابعا: في تحديات التنمية

لم يكن للتنمية في مرحلة الإستقلال الأهمية نفسها، ولا المضمون نفسه الذي هو عليه الآن، كانت الأولوية آنذاك للنضال الوطني والتحرر الكامل من الاستعمار، وإن وجد اهتمام ما، فكان منصبا على الحاجات الأساسية، الخبز والحرية[9]، أما اليوم فالتنمية تحتل موقعا بارزا في حركة التغيير العام، بعدما تراجعت الإيديولوجيات الوطنية الكبرى عن الساحة، وتمكّنت الأحزاب السياسية المعارضة من صياغة مشاريع تغييرية مناقضة، وطرح مواضيع متعلّقة بالتنمية، وحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، فقد توسعت مضامين التنمية وباتت تغطّي مناحي عديدة، تعدت المضمون الاقتصادي إلى التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الروحية والنفسية، ولقي مفهوم التنمية البشرية المستدامة رواجا، وصار التعريف البسيط لها أنها عملية توسيع الخيارات[10]، إنه الإتجاه الأكثر انتشارا الآن لتحديد مفهوم التنمية، لقد تجاوز هذا الاتجاه المفاهيم الضيقة للتنمية المقتصرة على الإقتصاد، كما تجاوز الحسابات الوطنية الضيقة، على التداول في الأسواق والتقييم النقدي للسلع والخدمات[11].

تتركز أبرز تحديات التنمية بحسب المصادر الدولية والإقليمية، الحكومية منها والمدنية حول الفقر واللامساواة، التنمية الاقتصادية والتفاوت في توزيع الثروات، التهميش والإقصاء الاجتماعيين، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تحديات الشباب، المشاركة العامة، التحضر والنمو العشوائي للمدن، تمكين المرأة، البيئة، ضعف القدرات المؤسسية، التعليم والمعرفة، الصحة والرعاية الاجتماعية، التنمية السياسية وعدم الاستقرار، قضايا العدالة الاجتماعية، وتحديات المجتمع المدني، ويمكن الموافقة مع تقرير التنمية البشرية لعام 2004 أن لا وجود لخطط تنموية بالمعنى المقصود للتنمية، ولا وجود لتصور تنموي إنساني عربي، لا من طرف الحكومات ولا من طرف منظمات المجتمع المدني، وإن اختلفت الاثنتان من حيث القدرات البشرية والإمكانيات المادية واللوجستية وحرية التصرف والقرار، والذي يعقِّد المهمة المتوخاة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في نفس الوقت. أن المفهوم الجديد للتنمية يحمل كل التعقيدات والتشابكات التي تتسم بها المجتمعات العربية المعاصرة، فالتنمية نفسها هي حالة مركبة ذات صيرورة متحركة، لا تحتمل الجمود وأحادية النظر، وعلى سبيل المثال، فإن محاولة فهم قول الرئيس السابق للبنك الدولي «من أجل خفض الفقر، علينا تحرير الوصول إلى المعلومات وتحسين نوعيتها»، تتطلب مجموعة عمليات، منها: جمع المعلومات الكافية والموثوقة عن الفقر، ويقتضي هذا التجميع أن يكون هناك مصدرا موثوقا يمكن بلوغه، أي شفافية المعلومات، أو حرية تداولها، وهذه الحرية لا تتوفر في ظل حكومات تمارس التعتيم المنهجي، ما يستلزم التفكير بالتعاقب السياسي،

أو تداول السلطة من خلال تغيير منظَّم وسلمي للقيادات العليا، قائم على الانتخابات، وهذا ما يفسح المجال الواسع لقضايا حقوق الإنسان، وهذه الأخيرة هي، أيضا، موضوعا من مواضيع التنمية ، وبذلك يتشابك الفقر مع حقوق الإنسان، وهما موضوعان تنمويان بامتياز[12].

أما الأمية بصفتها ظاهرة سرطانية، وليس المقصود هنا أمية «ثقافية» أو «فنية» أو «سياسية»، بل أمية أبجدية، فقد بلغ عدد الأميين العرب 65 مليونا عام 2002 ، ويتوقع أن يشكلوا 40 في المائة من إجمالي العرب عام 2016 [13] ومما لا ريب فيه أن موضوع الأمية يشير إلى إحدى مظاهر «الفشل التنموي العربي»، يؤدي البحث عن أسباب هذا الإخفاق، إلى الوقوف على حالة التشابه بين الأمية والفقر، فكلاهما يعودان إلى أسباب شديدة الترابط والتنوع: أسباب هيكلية، و ذهنية، وبنيوية، وبما أن الأمية تشكل إحدى مواضيع التنمية، فهي تحتاج أيضا إلى مقاربة دقيقة، وإلى العناية نفسها التي تؤخذ بها القضايا المُرَكَبة، وبالتالي عدم فصلها عن بقية التحديات، لا في الرؤية، ولا في طبيعة العمل لمواجهتها، ولا في الآليات[14].

المحور الثاني: قضية الإعلام التنموي

أولا: في مفهوم الإعلام ووظائفه

يعكس الإعلام بجانبه الاجتماعي واقع القوى السياسية والاقتصادية، كما يعكس المستوى الحضاري للمجتمع، في المقابل تحدد البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ملامح وسائل الاتصال الجماهيري. يعد الإعلام – كعملية اتصال مع الجمهور – شكلا من أشكال التفاعل الإنساني لأنه يهدف إلى نقل الأخبار، والآراء، والأفكار، والمشاعر، بغية إحداث تحول لدى المتلقي (أفراد وجماعات) والترويج لفكرة ما باتجاه تعميمها وتحقيقها، فالإعلام قناة لنقل العلم، والمعرفة، ووسيلة لنقل الحقيقة والزيف على حد سواء، فهو فكرة ونشاط ومشاركة، باختصار الإعلام هو عملية اتصالية شاملة.

ويصف كولي Charles Cooley الاتصال بأنه العملية الميكانيكية التي تنشأ عن طريقها العلاقات الإنسانية، ويعرف شرام Wilbur Shramm الاتصال بأنه الأداة التي تجعل المجتمعات ممكنة، فهو يقول إن الاتصال يخلق شعورا بالانتماء إلى الوطن، وهذا الشعور كفيل بتحويل الاهتمام من المجال المحلي إلى الشؤون والاهتمامات القومية، ومن مهامه نشر وتوضيح التخطيط القومي، وتعليم المهارات والتخصص الفني، ومحو الأمية، والإسهام في كل أنواع التعليم والتدريب، وإعداد الناس بوصفهم أعضاء في أمة واحدة للقيام بدورهم باعتبارهم أمة من بين أمم العالم[15]، وتشير الباحثة الفرنسية لازار Judith

Lazar في كتابها سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري إلى أن الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام تكمن في نشر المعلومات والمعارف، وبصورة عامة يعترف الناس أنهم يحصدون جانبا كبيرا من معارفهم عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري[16].

ومن أدوار وسائل الاتصال توسيع مجالات حياتنا اليومية وخلق الثروة الوطنية وتنميتها، ونقل التراث الاجتماعي للمجتمع، ومن مهامه أيضا التصدي لقنوات الاتصال الرديئة كالدعاية والإشاعة، وذلك من خلال التحديد الدقيق لمضامينهم، ومدى انتشارهم، وتأثيرهم في الجمهور، وإعداد البرنامج الخاص لمعالجتهم، ويبرز دورها أيضا في مجمل الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار تقرير الجانب النظري والإداري، وتحديد الافتراضات، والحصر الميداني وتصميم الدراسة الميدانية، وتجميع البيانات وتحليلها، ورسم الانطباعات والاتجاهات العامة التي يمكن بناء البرنامج عليها، وتمثل هذه الخطوات عملية بحث علمي يجب أن تتوافر لدى وسائل الإعلام.

ثانيا: سمات الإعلام الحديث

يفرض العصر نفسه على وسائل الإعلام. طغيان الصورة على الحرف، التدفق المعلوماتي، سرعة المعلومة، التفاعل الاجتماعي الافتراضي، توسع مجال التعرض للنظر، تمدد الشبكة الإلكترونية، واستمرار سيطرة الإعلام الغربي ومضمونه، وزيادة الفجوة الزمنية بين دول المنطقة العربية وبين الغرب. يتفاعل الإعلام العربي مع مستجدات العصر، ويفرز هذا التفاعل في الغالب مزيجا من التوسع والغموض، وفي ما يلي أهم سماته: التداخل في ما بين وسائل الإعلام المقروءة (الصحيفة)، والمرئية (التلفزيون)، والمسموعة (الراديو)، والإلكترونية (الكمبيوتر) فإعلاميو المقروء ينتقلون إلى المرئي، كمذيعين أو معدي برامج، ومذيعون معروفون، أو مقدمو برامج في المرئي يكتبون في المقروء، كما أن معلومات المرئي تصبح مصدرا للمقروء، والعكس بالعكس، ويوجد برامج مرئية متخصصة في مراجعة صفحات المقروء، كما توجد في المقروء صفحات مخصصة للإعلام المرئي والمسموع، وأحيانا للإعلام الإلكتروني، فالأخير يستقطب اهتمام الجميع ببطء، وحاليا تتوفر مواقع للإعلام المقروء على الشبكة، ومواقع إخبارية أو تحليلية بحتة، ومواقع لقنوات وإذاعات، ويؤدي رصد الحركة إلى القول أن الإعلام المقروء والمسموع، يتجهان بسرعة نحو المرئي، وببطء نحو الإلكتروني، يمكن بسهولة تلمس هذين التوجهين، دون أن يعني ذلك إمكانية أو سهولة التعرف على حجمهما مقارنة ببعضهما، وهذا التداخل يولد حالة إعلامية مشتركة ومتشابكة تساعد على ولادة إعلام تنموي رائد، إن النتيجة المنطقية للتسارع والتداخل هي التنافس بين الوسائل الأربع، وفي قلب كل وسيلة بعينها، وبما أن التنافس صفة من صفات

الفعالية والنجاح، من حيث المبدأ، فمن المفيد التساؤل حول قيمة «المنتج الإعلامي» الذي ينتجه الإعلام التنموي العربي المعاصر.

ثالثا: في مفهوم الإعلام التنموي

يعرف الإعلام التنموي بأنه المنظومة الإعلامية التي تعالج قضايا التنمية[17]، ويعد هذا الإعلام فرعا أساسيا ومهما من فروع النشاط الإعلامي، ويعني من حيث الأساس: وضع النشاطات المختلفة التي تضطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها التحكم بأجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع وتوجيهها بالشكل المطلوب الذي يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا[18]. ومن أبرز خصائصه: أنه إعلام هادف يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية تخلق الأرضية المناسبة لإنجاح الخطط التنموية، كما أنه إعلام شامل يرتبط بنواحٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تربوية، وهو أيضا إعلام واقعي يفترض أن يستندً إلى الوضوح في التعامل مع الجمهور والثقة المتبادلة، كما يتصف بالتخطيط والبرمجة المعقولة. وتكمن أهمية الإعلام التنموي في الدفع قدما نحو الأمام لمسار التنمية وإنجازها بالشكل المطلوب، فإنجاز التنمية يفترض تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق استراتيجية واضحة ومدروسة لكيفية تحقيق التنمية وحصر أولوياتها من ناحية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية من ناحية ثانية وإنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تنهض بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية من ناحية ثالثة وتحقيق قدر من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها من ناحية رابعة[19].

ويمكن تحديد أدوار الإعلام التنموي الاجتماعية والسياسية والثقافية، فيما يلي: توسيع الآفاق الفكرية، ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة باعتبار التنمية تتطلب قيما ومعايير ومعتقدات اجتماعية متجددة، فنظام الاتصال هو أداة للتغيير نحو نظام اجتماعي شامل، ومن أدواره أيضا تأكيد أهمية مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار السياسي، ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القرار وتوضيح الأبعاد الوطنية للتنمية، وخلق الظروف المواتية للتنمية ودعم التحولات الاجتماعية، وترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم، والاهتمام بالتربية جنبا إلى جنب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، فالتنمية عملية إنسانية حضارية ونسبية، وهكذا فالإعلام التنموي يهدف إلى خدمة قضايا المجتمع وأهداف عامة أخرى فهو يسعى في تحقيق أهداف وغايات اجتماعية مستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه الحيوية، ويسهم أيضا في ترسيخ الوعي الحقيقي بالتنمية القائم على المصارحة وتقديم الحقائق ومن ثم تبني الخطط التنموية اللازمة[20].

رابعا: دور الإعلام في التنمية

نريد هنا أن نشير إلى دور التخطيط الإعلامي في التنمية وتحقيق الأهداف الوطنية، فالعلاقة بين طرفي المعادلة علاقة عضوية وذلك لأن أهم الأسس التي يرتكز عليها منهج تنمية المجتمع هي توجيه الأفراد لمساعدة أنفسهم، والإسهام بفاعلية في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وتشجيعهم للقيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم وتوعيتهم ليكونوا على إدراك ووعي بمشكلات بيئتهم، فالمهمة الأساسية للتخطيط الإعلامي في مجال التنمية هي تزويد المجتمع بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها، وبقدر ما يقدم الإعلام من حقائق ومعلومات بقدر ما تحقق التنمية أهدافها، وهذا ما يسمى باسم الهندسة الاجتماعية للإعلام الجماهيري، خاصة وأن الدور ينصب على كيفية توجيه الجماهير لخدمة الرخاء ويكمن المنطلق الأساسي للتخطيط الإعلامي في إدراك الاتجاهات المتعارضة لأفراد المجتمع وجماعاته الصغيرة، وعندما ينجح الإعلام في توحيد الاتجاه بين الأفراد والجماعات فإن المحصلة ستكون توحيد أفراد وجماعات المجتمع نحو هدف واحد عام للمجتمع أو عدة أهداف جزئية، ولا شك أن التخطيط الإعلامي هو مفهوم شامل لا يقتصر على التنمية فقط، ولكن ما يعنينا نحن في هذا البحث الإعلامي المرتبط بمسار التنمية والذي تنبع أهميته من حيث:

* تحديد احتياجات المجتمع بطريقة علمية وترتيب أولوياته، ووضع استراتيجية لتلبية متطلباته واحتياجاته.
* تحديد المشكلات التي تواجه المجتمع واختيار أنسب الطرائق لمعالجتها.
* ربط مجهودات التنمية في مختلف أنحاء المجتمع وتحديد مستويات الجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ من أجل تحقيق التوازن في التنمية.

ويجب أن يتحلى التخطيط الإعلامي بالشمولية، والتكامل، وضمان الأداء الجيد، وذلك وفق الأساس الزمني: من قصير، ومتوسط، وبعيد المدى، وحسب نطاق الخطة: من فرعية، ورئيسة، ومن حيث استمراريتها: من خطط مستمرة بالتتابع أو خطط لاستعمال واحد[21]، وبالتالي نستنتج أنه لا تنمية بلا تخطيط إعلامي، لأنه القاسم المشترك في جميع أشكال التنمية، فالإنسان يحدد هدفا، ويدرس جميع الإمكانات المتاحة والقوى المتوافرة لديه، ويرسم خطة يقوم بتنفيذها على طريق بلوغ ذلك، فالتخطيط الإعلامي هو بحد ذاته حشد لجميع الطاقات الإعلامية والبشرية والمادية، وتوسيع لجهود المؤسسات الإعلامية الجماهيرية والشخصية من خلال وحدة العمل الإعلامي بجميع صوره وأشكاله، واستغلال كل القنوات الاتصالية وعناصرها، وجعلها في خدمة الاستراتيجية العليا وهي التنمية الشاملة[22]، وعلى كلٍّ هناك صلة بين التنمية بمظاهرها المتعددة ووسائل الاتصال،

فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة وتيرة التدفق الإعلامي من خلال مضاعفة القدرة الشرائية للناس، كما أن زيادة المعلومات يرفع من مستوى التنمية الاقتصادية ويشير هابت Michael Habte ، في هذا المجال في كتاب نشر بشأن نظم الإعلام المقارنة للدكتور جون جروفر شوري إلى أن غياب النظم السريعة للاتصال يشكل جزئيا السبب وراء تخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من مناطق العالم الثالث[23]، فالإعلام يمد الناس بجزء من التفاعلات الاجتماعية الضرورية في دورة التنمية، والخلاصة أن زيادة التدفق الإعلامي يسهم في النمو الاقتصادي وهذا بدوره يتطلب المزيد من المعلومات.

خامسا: في التطور الاستراتيجي لهذا الدور

لقد تطورت النظرة إلى دور وسائل الاعلام نحو التنمية بشكل ملحوظ، ولم تستقر عند حد معين مع تطور المجتمعات وحركة التاريخ، وأدى التقدم التكنولوجي الذي طرأ على هذه الوسائل دورا حاسما في تغيير الصورة لدى أصحاب القرار والعامة من المجتمع، فقد تدرجت النظرة وفق مراحل متعددة وهي:

أ- مرحلة تجاهل تأثير وسائل الاعلام: وهي الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات، ولم تكن نظريات التغيير الاجتماعي في هذه الحقبة تعير موضوع الاعلام أهمية خاصة، وكان الاهتمام مركزا على تراكم المال، والادخار، والاستثمار بوصفها مداخل رئيسية للتنمية، وتناولت النظريات السياسية عوامل السلطة، والعلاقة بين الفئات الاجتماعية والتنمية والقيادة في المجتمع.

ب- مرحلة الاهتمام بالدراسات الاعلامية: والتي شملت مرحلة الستينيات وأوائل السبعينيات، وساد الرأي حول دور وسائل الاتصال في تعبئة الموارد البشرية وذلك من خلال إحلال قيم واتجاهات، وسلوكيات جديدة، عوضا عن السلوكيات والمعتقدات السابقة.

ج- مرحلة الريادة والقيادة: وهي الفترة التي اعتُمد فيها على وسائل الاعلام بوصفها وسائل رئيسية في تنفيذ الخطط التنموية، مع إعطاء المشاركة السياسية دورا واضحا في تفعيل دور الإعلام، فالإعلام أصبح قادرا على تركيز الانتباه على مشاكل التنمية وأهدافها ولديه القدرة على النهوض بالأهداف الوطنية في حال توافر الشروط الموضوعية لذلك، فهو مؤشر وأداة للتغيير في نظام اجتماعي شامل، ويبرز شرامWilbur Shramm أهمية المشاركة السياسية للجمهور لإحداث التغيير المنشود في الخطط التنموية بقوله: لنجعل شعوب الدول النامية تتخذ قرارات التنمية، ونتيح لها القاعدة للمشاركة الفعالة، والأخذ بالتغييرات المقررة لها والإسراع بها، فهذه ليست عملية مبهمة وجامدة لا مرونة فيها، فإذا أتيح لها تدفق إعلامي فإن الناس سيكونون قادرين على فعل أشياء كثيرة بشأن

تحديد الأهداف وتقرير متى يتغيرون وكيف يتغيرون وماذا يريدون لمجتمعهم من تغيير.

د- مرحلة تكامل السياسات المجتمعية مع السياسات الإعلامية: تعد المؤسسات الإعلامية جزءا لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع والدولة، ولا يمكن إعداد السياسات الإعلامية ورسمها وتنفيذها بمعزل عن الإطار العام الذي يتحكم بهذا المجتمع وتلك الدولة، وتتوضح العلاقة التكاملية بين وسائل الاتصال والخطط التنموية من خلال عجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وحدها على تحقيق متطلبات التنمية، فلا بد من تكامل بين المؤسسات الاعلامية والمؤسسات التنموية، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية لتحقيق هذه الغاية[24]، ومن هنا جاء الربط بين سياسات الاتصال والسياسات الأخرى، وهذا ما أوصى به ولبر شرام حيث قال إذا لم تتوافر الوسيلة الاعلامية على الدعم من المؤسسات الأخرى فلا أمل على الإطلاق في التفكير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النطاق الزمني الذي يرتبط بمثل هذه الخطط، كما يجب مراعاة الخطط التنموية في حال سن قانون خاص بوسائل الاتصال الجماهيري، وأن يتكيف ذلك بالمراجعات مع أطوار هذه الخطط.

ه- ما الذي يجب على الاعلام القيام به لكي يستطيع الإعلام التنموي القيام بدوره بالشكل المناسب، عليه التركيز على أهم القضايا التي تمثل عائقا للتنمية، كمشكلة التوسع السكاني، والأمية، والبطالة، والإدمان، والتلوث البيئي، ونقص الوعي الصحي، والتطرف الديني، والإرهاب وارتباط ذلك بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،[25] بالإضافة إلى ذلك تعد الدعاية بحد ذاتها من معوقات التنمية من خلال محاولة التأثير في شخصيات الأفراد والسيطرة على سلوكهم بإثارة غرائزهم وتحريك شهواتهم والتهويل في الأخبار، بينما تتطلب التنمية إعلاما رصينا يسعى في إقناع الجماهير بضرورة التغيير وأهميته، وتوجيههم نحو الأساليب المثلى لتحقيقها، وإكسابهم المهارات التي يحتاجونها ليتحولوا من السلبية إلى الإيجابية[26].

سادسا: إشكالية العلاقة بين التطور السريع لوسائل الاعلام والتنمية :

لقد برهنت البحوث التي قام بها خبراء الإعلام و علماء الاجتماع على وجود ارتباط بين تطور الأداء الإعلامي في الدولة و بين التنمية، حيث أثبتت الدراسة التي قام بها شرام Wilbur Shrammعلى مائة دولة أن معامل الارتباط بين التنمية الاقتصادية وتطور وسائل الإعلام هو 73 ، 0كما أن الدراسة التي قامت بها اليونيسكو على الدول النامية لتقدير معامل الارتباط بين وسائل الإعلام و بين متغيرات مختلفة مثل الدخل الفردي و إجادة القراءة و الكتابة ومستوى التحضر و التصنيع أثبتت وجود علاقة كبيرة بين هذه المتغيرات.[27]

تبرز أهمية البحث الذي أجراه شرام في توضيحه لمستويات التفاعل بين الإعلام وأوجه النشاط الاقتصادي، ولتحديد هذه العلاقة قام باحث هندي يدعى» راو « بإجراء بحث ميداني على قريتين هنديتين كانتا تعيشان في المرحلة التقليدية تعتمدان على نظام المقايضة و يعمل أهلها في مزارع الإقطاعيين ، ولم يكن بين القريتين اختلاف يذكر من حيث الحجم والموقع والتركيب الاجتماعي، وبدراسة القريتين بدأ» راو « يلاحظ حدوث الاختلاف بين القرية الأولى والثانية بعدما تم نقل الأفلام و النشرات للأولى حيث بدأ أهل القرية ينتقلون إلى المدينة لأول مرة في حياتهم، و قبلوا بإقامة مصنع صغير في القرية ، وأصبح الناس مهيئون لتغيير نمط حياتهم.[28]

و لإنجاح عملية التنمية في بلدان العالم الثالث لابد من توفر مجموعة من الأدوات و الآليات لتحريك عجلة التغيير، من خطط واضحة المعالم وأجهزة إدارية ومالية متماسكة، ومن كوادر علمية وفنية ومهنية مؤهلة، ومن وسائل إعلام تواكب خطة التنمية الشاملة.

و يتعاظم دور وسائل الإعلام في التنمية الشاملة حينما نعلم أنها هي نفسها مؤسسات اجتماعية واقتصادية، كما أن وسائل الإعلام تمارس تأثيرها على الإنتاج من خلال المعلومات التي تبثها وتوزعها، ضمن إطار ما يطلق عليه اليوم في الدراسات الإعلامية اسم الإعلام الاقتصادي[29] ، وهو الإعلام الموجه أساسا لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

غير أن التجارب أثبتت في العديد من الأحيان فشل أهداف التنمية الاقتصادية المسطرة في بعض بلدان العالم الثالث، إما بسبب إهمال وسائل الإعلام لمشروعات التنمية و عدم مشاركتها في مختلف مراحلها، أو لسوء استخدامها من طرف الجهات المسئوولة كما أن أهم أسباب هذا الفشل تختصر في محاكاة النموذج التنموي الغربي، كما أشارت إليه لجنة ماك برايد،[30] التي قالت بأن الدول الأكثر تقدما هي الأكثر استفادة من الثروات الجديدة بينما بقيت الدول النامية رهينة فقرها.

و إن كان للثورة التكنولوجية المتسارعة في مجال وسائل الإعلام دفعا إيجابيا لحركة التنمية ، إلاّ أن الأهم يبقى في ضبط و تدقيق مضامين الرسائل الإعلامية حتى لا تحيد عن أهدافها، فالتنمية ليست هدفا في حد ذاته، و لكنها أسلوب لتحقيق رفاهية الإنسان، ومن ثم فإنّ القضية ليست مجرد رفع متوسط الدخل، بغضّ النظر عن الثمن الاجتماعي، بل ينبغي أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان[31].

يقول» شوارتزبرج « في كتابه « علم الاجتماع السياسي « أن التنمية الاقتصادية التي انبثقت في دول العالم الثالث لم تسفر عن القضاء على الانقسامات الاجتماعية والمحلية والثقافية، بل إنها بالعكس أدّت إلى ظهور المزيد من التفكك والتنوع، فقد انقسم المجتمع بفعل التنمية إلى قطاعين: أحدهما القطاع التقليدي ذو السمات الريفية والزراعية والثقافية

القديمة، والآخر القطاع العصري الصناعي الذي يأخذ بأنماط الحياة في المجتمعات العصرية[32] لهذا ينبغي دراسة الواقع بإحكام قبل الإقدام و الترويج لأي مشروع تنموي.

سابعا: أسباب العجز

لماذا لم يستطع الاعلام العربي القيام بدوره في تحقيق التنمية الشاملة؟

هناك عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

* لا يشكل الإعلام العربي كتلة متجانسة من حيث البنية والهدف، وذلك نتيجة تعدد الأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحالة التجزئة القومية، ونزعة الانعزالية والقطرية في معظم الأقطار العربية، ويعد هذا تعبيرا عن حالة النظام العربي الراهن، وما يتسم به من خصوصيات محددة، كما يعبر عن سياسات الأنظمة والقوى السياسية والاقتصادية، فهو مرتبط بالتطورات التي تطرأ على الوضع العربي، مع بروز دوره الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي.
* يعد الإعلام العربي جزءا لا يتجزأ من المنظومتين الاقتصادية والسياسية في الدول العربية بارتباطه بسلطتي الدولة والمال من حيث تبعيته شبه الكاملة للدولة والقوى الاقتصادية الفاعلة والمسيطرة، ويبدو أن السيطرة الاقتصادية على الوسائل الإعلامية لا يمكن تمييزها عن السيطرة السياسية وأن هناك تطابقا بين الاثنتين.
* لا تتمتع المؤسسات الإعلامية العربية بالمكانة المناسبة كأداة سياسية مهمة في إحداث التغيير السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في الدول المتطورة، ويشير الإعلامي الأمريكي هابتMichael Habte في بحثه عن دور الإعلام في العالم الثالث بقوله إن أغلب المؤسسات الإعلامية الحديثة ليست نابعة من داخل معظم بلدان العالم الثالث، ومع أن نظم الإعلام فيها ليست ذات تاريخ عريق في التجارب السياسية والاقتصادية في مجتمعاتها فإنها تعكس في الوقت نفسه الظروف الحالية، إنها تقدم نموذجا لنظم إعلامية واقعة تحت السيطرة الكاملة أو الجزئية للحكومات. كما يعاني الإعلام العربي من التبعية التكنولوجية والثقافية للغرب، وتتجلى هذه التبعية بصور مختلفة ، منها اعتماد الدول العربية على الدول المتطورة في كل ما يتعلق بتأمين البنى الأساسية للاتصال من مرافق، ومعدات، وتسهيلات في الإنتاج والتوزيع، واستخدام المواد الإعلامية اللازمة لها من المؤسسات الأجنبية والتي لا تلائمها أحيانا من حيث السياق التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال التدفق الإعلامي الحر في اتجاه واحد، والذي يعكس حالة عدم التوازن في النظام الإعلامي الدولي الراهن،[33] ويعد التحدي التكنولوجي تحديا صعبا نظرا لقلة الموارد المالية لدى معظم الدول العربية وامتلاك بعضها الآخر لجزء من التكنولوجيا ذات الطابع الاستهلاكي الترفيهي، ويعد

التحدي الثقافي تحديا خطيرا نظرا لرغبة الدول الكبرى في فرض سياساتها وثقافاتها على الآخرين وتحويل ثقافة هؤلاء إلى جزئيات ثقافية مبعثرة[34].

* قلة الأطر الإعلامية المميزة، وهذا يعود إلى ضعف التأهيل العام والمتخصص ، ومن الضروري التركيز على هذه المسألة لما لها من أهمية خاصة في تفجير الطاقات الإبداعية للإعلامي الذي يعيش في الأصل تحديات مهنية مرتبطة بواقع المهنة والتشريعات المنظِمة لها، التي تؤثر في بيئة العمل الإعلامي سواء من ناحية مشاركة الإعلاميين في وضع السياسات الإعلامية وصنع القرار، أو مستوى الأداء وعلاقات العمل وغياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهني، وعدم توافر ضمانات لممارسة المهنة من خلال التشريعات التي تحقق الحماية المهنية للإعلاميين، وعدم مواكبة عصر المعلومات، علاوة على استمرار أنماط الكتابة الصحفية التي تميل إلى المعالجة السطحية، والمبالغة، والإثارة.

* شهدت وسائل الإعلام العربي تطورا كميا بارزا في شتى مجالات الإعلام من صحافة مكتوبة وإذاعة صوتية، ومرئية، إلا أن هذا التطور لم يواكبه تطور في مجالات البحوث الإعلامية التي تهتم بمعرفة الجماهير المتلقية للرسائل الإعلامية[35].

*- دخول الإعلام العربي بشكل أولي مرحلة الإعلام المتخصص بوصفه تطورا طبيعيا للسياق المعرفي والتاريخي والاجتماعي، وذلك مع تزايد الحاجات الإعلامية لمختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية، واتساع حلبة المنافسة في المجتمع، وتشابك الأحداث السياسية والاقتصادية في عصرنا الحالي.

ثامنا: في إشكاليات الإعلام التنموي الجزائري

إن وضعية الإعلام التنموي الجزائري لا تختلف كثيرا عن وضعية باقي المؤسسات الأخرى، فهي تعكس في حقيقة الأمر الحالة العامة للمجتمع المحلي، كما أنه لا يختلف كثيرا عن وضعية الإعلام التنموي العربي، بحيث يمكن قياس وضعية هذا الاعلام على الاعلام المحلي، لقد أجمع الكثير من الباحثين العرب على أننا نفتقد إلى إعلام تنموي عربي حقيقي، ومنظومة إعلامية عاملة في هذا المجال تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية وفاعلة ولها حضور قوي في المجتمع وتمتلك سياسات تنموية واضحة ومحددة، بالإضافة إلى قصور النظرة الرسمية تجاه الإعلام التنموي وتحويله إلى مجرد أداة تعكس الرسمي والآني والجزئي، و غالبا الحكومي،[36] إلى جانب هذا القصور، فإن الإعلام التنموي العربي يفتقد لنظرية واضحة في إطار التنمية كنتيجة مباشرة من نتائج التبعية الإعلامية والثقافية، ورغبة المعسكر الغربي في سلب إرادة الآخرين والسيطرة على ثقافاتهم مما يشكل تهديدا مباشرا لأمنهم الوطني والقومي، ورغم الدلالات الكمية التي تؤكد جوهر التبعية الإعلامية والثقافية من جانب العالم العربي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، إلا أن

أشدها خطرا هو ما يتعلق بمضمون الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام الدولية وعلى الأخص الغربية، وأبرز ما يميزها هو انعدام العلاقة بين مضمون هذه المواد الإعلامية والواقع الاجتماعي والثقافي السائد في الوطن العربي، بل ويتنافى مع طبيعة المشكلات التي تواجه هذه المجتمعات العربية وخصوصا التوجهات ذات الطابع الوطني والقومي في مجال التنمية، مما يجعلنا نطلق على هذه المضامين مضمون المواد الإعلامية غير النامية أو المعادية للتنمية، وهناك شبه إجماع على تشخيص جوهر التبعية بإرجاعها إلى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية، مضافا إليها المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة المعاصرة من أجل السيطرة على ثقافة العالم الثالث، وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالية العالمية مستعينة في تحقيق ذلك بقدراتها الإعلامية الضخمة، وفي ضوء ما سبق لا يسعنا التوصل إلى إطار نظري لتفسير الأوضاع الإعلامية العربية، وعلاقة هذه الأوضاع بقضية التنمية إلا في ضوء التوجيهات التي قدمتها مدرسة التبعية الإعلامية والثقافية[37].

وإذا قارنا بين النموذجين الكلي والجزئي العربي والمحلي أمكننا تحديد أهم سلبيات هذا الإعلام في الجزائر بشكل واضح فيما يلي:

* إنه أقرب إلى مفهوم الإعلام الاقتصادي منه إلى المفهوم العام والشامل للتنمية.
* يعاني من بطئ مزمن بحيث يتطور كما ونوعا بإيقاع بطيء يجعله عاجزا عن مواكبة الحياة التنموية في المحيطين الإقليمي والدولي، وهذا بسبب افتقاده إلى زمام المبادرة لأنه لا ينشط وفق قوانينه الداخلية، فثمة من يحدد خطواته بعيدا عن متطلبات التنمية.
* يبحث في قضايا جزئية وآنية، ويهمل الأمور المركزية، والقضايا الأساسية والجوهرية في مجال التنمية، كما أنه ضعيف الصلة بالواقع لاعتبارات سياسية واقتصادية، ويقدم لنا الأحداث معزولة عن سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي كما يقدم نصوصا سلطوية بعيدة عن جوهر التفاعل والحوار.

بعد سرد بعض من هذه الاشكاليات نستنتج أن لهذا الاعلام مستلزمات ومتطلبات أساسية لقيامه وتطوره.

تاسعا: في مستلزمات الإعلام التنموي

مالذي يجب فعله؟

لكي يستطيع الإعلام التنموي القيام بمهامه ولرفع مستوى أدائه لا بد من توافر الضروريات الخاصة بذلك، وهي متطلبات متنوعة منها ما هو متعلق بالواقع الإعلامي ومنها ما هو مرتبط بإطار السلطة التنفيذية، ويمكن إجمال هذه المتطلبات ضمن مستلزمات

السياسات الإعلامية، والتنفيذية، وخلق تنمية إعلامية، ففي مجال السياسات الإعلامية ينبغي الانطلاق من فلسفة تحدد أهداف العملية الإعلامية من خلال نظام ديمقراطي يكفل للجميع المشاركة في اتخاذ القرار، وتصفية الأنماط المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة القومية وتوسيع إطار استخدام التكنولوجيا، وترتكز هذه السياسات على هدف محدد وهو التنمية الشاملة التي تتيح النمو المتوازن والسريع، وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والاعتماد على الذات، وفي إطار السياسات التنفيذية يجب التركيز على تحديد الأولويات وإبراز المضمون، وتدعيم القيم الإيجابية، وعدم التقليد الأعمى، والاهتمام بالاحتياجات التنموية والفعلية وإبراز طابعها المحلي الوطني والقومي، ولا يمكن تفعيل الإعلام التنموي العربي بمعزل عن التوجه نحو إنشاء صناعة إعلامية تنموية عربية والنظر للإعلام كقطاع منتج أكثر منه استهلاكي، ولا يخرج عن هذه القواعد الباحث شرام Shramm في كتابه أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية بدعوته إلى إنشاء صناعة للاتصال من خلال الاستثمار الجيد، وإقامة علاقات تعاون بين أجهزة الدولة المسؤولة عن خطط التنمية والأجهزة الإعلامية، واستعراض القيود المفروضة على المواد الإعلامية، وتفحص تدفق إعلام التنمية ضمن حدود الدولة، وتهيئة العاملين للتدريب، ومحاولة التعرف على تجاوب الجمهور مع وسائل الاتصال ومراعاة العلاقة بين وسائل الاتصال والنواحي الأخرى للتنمية.[38]

ومع هذا فإن تنمية القطاع الإعلامي بمختلف أبعاده الرأسية والأفقية والكمية والنوعية، وتطوير مهام الإعلاميين، والارتفاع بمستوى المضامين الإعلامية المسموعة، والمقروءة والمرئية وإتاحة الفرص لوسائل الإعلام لكي تصبح أدوات فعالة للتواصل الاجتماعي والإنساني والتركيز على مختلف الأبعاد في أثناء تناولنا للسياسات التنموية من بعد اجتماعي وإعلامي وثقافي، وتكنولوجي، واقتصادي، وتشريعي، ومهني[39].

المحور الثالث: الشروط الموضوعية لتفعيل دور الإعلام في التنمية

إن التركيز على المساعدة في تنمية وسائل الإعلام مرتبط بشكل مباشر بقدرة وسائل الإعلام على تعزيز التنمية ، وتشير الأدلة إلى أن البيئة الإعلامية الحرّة والمستقلة والتعددية ضرورية لتنمية الأداء الإعلامي القادر على تفعيل التنمية، ومن خلال تأمين وسيلة للاتصال وللنفاذ إلى المعلومات، يمكن لوسائل الإعلام المساعدة في التأكد من أن المواطنين مزوّدون بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مطّلعة وتعزيز مشاركتهم في صنع القرارات بشأن مسائل تؤثر على حياتهم، وبالتالي، تُعتبر المساعدة على تنمية وسائل الإعلام مكوّنا لا غنى عنه من استراتيجيات التنمية، مع أنه لم ينل بعد اعترافاً واسعاً وتمويلا مناسباً من قبل المانحين الدوليين.

وفيما يلي نحدد أهم الشروط الموضوعية الواجب توفرها حتى يتمكن الإعلام من أداء دوره الريادي في عملية التنمية:

أولا: تأسيس مجتمع مدني قادر على إشراك الإعلام في التنمية

يعرف المجتمع المدني بأنه: مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا، وتشمل هذه الجمعيات : النقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات اللغوية والثقافية والدينية، والمؤسسات الخيرية، وجمعيات رجال الأعمال، والنوادي الاجتماعية والرياضية، والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والمجموعات المعنية بالبيئة والجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث ومنابر الإعلام.[40]

يعد الإعلام أحد أهم هيئات المجتمع المدني، لما له من مساحة للقضايا العامة، ولما يشمله من فعاليات مدنية مختلفة، إذن فالإعلام هو جزء من المجتمع المدني، بنفس القدر الذي يشكل المجتمع المدني جزءا من المجتمع غير الرسمي، ففي الإعلام تتداخل الصفة المدنية مع الصفة الحكومية، ليس فقط بسبب وسائل الإعلام التي تملكها الحكومات، والأخرى التي يملكها مستثمرون على توافق ومصلحة مع هذه الحكومات، بل أيضا لأن الرقابة المشددة تفرغ مدنية الإعلام من مضمونها وتلحقها بسياسة الحكومات، وإن كان الإقصاء سلبيا، أو صداميا أحيانا.

أ- المفارقة الأولى: أن أكثر المحتاجين إلى التنمية هم الأقل قدرة على الوصول إلى الإعلام، ففئات مثل النساء، واللاجئين، والفقراء، والأشخاص ذوي الإعاقات، والأميين، والسجناء، كلها فئات مستهلكة للإعلام، وخاصة المرئي، ولكنها لا تظهر على شاشاته، لا بأشخاصها ولا بهمومها، ولا تستطيع بلوغه في غالب الأحيان.

ب- المفارقة الثانية: أن المحتاجين بإلحاح إلى التنمية هم الأكثر عداء للقضايا التي تخصهم، ففي موضوع التمسك بالعادات الاجتماعية السيئة، على سبيل المثال، نجد أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والمهني للأفراد، يزيد رفضهم للعادات الاجتماعية السيئة، وكلما زاد الفقر والأمية، كلما ازداد الدفاع بقوة عن هذه العادات ،[41] وتعبر هذه المفارقة بوضوح عن تقصير الإعلام، خاصة المرئي والمسموع.

ج- المفارقة الثالثة: وهي مفارقة تخص العلاقة المباشرة بين التنمية والإعلام، ففي الوقت الذي يحتاج فيه الإعلام إلى مساندة منظمات المجتمع المدني من أجل تخفيف أو رفع الرقابة والضغوط عنه، أو من أجل تنظيم أوضاع العاملين فيه، يبتعد هذا المجتمع المدني عن الإعلام، والعكس أيضا صحيح، فكلما احتاجت منظمات المجتمع المدني إلى الإعلام بهدف طرح قضية من قضاياها، ابتعد هذا الإعلام عن هذه القضايا، وبالتالي، تدل هذه المفارقة إلى أن تأثير الإثنين على بعضهما البعض ضئيل، إن هشاشة العلاقة بين الإعلام

والتنمية تعبر عن خلَل غير طبيعي في عمل المعنيين بالتنمية، وأسباب هذا الخلَل لا تحصى، أهمها يعود إلى رؤية الطرفين أي خبراء التنمية والإعلاميين، بموضوع التنمية عينه، وهي رؤية تترجم التركيبة غير التنموية التي بنت علاقة الطرفين بالتنمية، حيث لا تحتل التنمية مقاما أوليا، وإن كان غياب هذه الأولوية متفاوت الحجم بين الطرفين، نظريا على الأقل، فخبراء التنمية يولون أولوية للتنمية فيما هو معلن من برامجهم في حين تكون التنمية شبه غائبة عن برامج الإعلام وتطلعاته، الضمنية منها والمعلنة، هذا باستثناء حالات نادرة لا تغطي حاجة التنمية إلى الاعلام .

تأخذ منظمات المجتمع المدني على الإعلام أنه لا يهتم إلا بالمواضيع الرائجة والتي تحقق المكاسب والأرباح، وبأنه منكب على مواضيع تقليدية بحتة، أما الإعلام، فيأخذ على منظمات المجتمع المدني أنها، على غرار الحكومات، تخفي المعلومات الضرورية، ولا تهتم حقيقة بالقضايا التي تُنصِب نفسها من أجلها،[42] والحقيقة أن الإثنين محقّان تجاه بعضهما، فمنظمات المجتمع المدني تخضع لأجندات ليست بالضرورة فعالة ولا مطابقة لحاجات المجتمع التنموية.[43]

نتيجة لذلك، تكون منظمات المجتمع المدني العربي والمحلي بالخصوص شديدة البطء، سلبية، وتنقصها الحيوية اللازمة لتبنّي القضايا التنموية.

أما الإعلام الذي يركز على النجوم والمواضيع الرائجة، والذي يحرص على السبق الصحفي بصورة يومية، ويعتمد على الإثارة والتسلية والفضيحة والغوغائية، فيكون أداءه التنموي ضعيف، مما يعطي أوجها من الحق لمآخذ المجتمع المدني عليه، وفي علاقة القطاع الخاص بالإعلام فإنهما يتبادلان الاتهامات حول برامج المسؤولية الإجتماعية، فالقطاع الخاص يشكو تجاهل مبادراته، والإعلام يرفض استغلاله للدعاية، وعلى الرغم من الضجة الإعلامية والإهتمام المتزايد ببرامج التنمية الإجتماعية، التي تمولها شركات القطاع الخاص، إلا أن اتهامات متبادلة بين شركات القطاع الخاص ووسائل إعلامية تشير إلى وجود خلط في مصطلح المسؤولية الإجتماعية ووجود فجوة بين كلا الطرفين في التعامل مع هذه الثقافة الجديدة نسبيا، الأمر الذي علله الخبراء في برامج المسؤولية الإجتماعية بعدم وجود خبرة فعلية في هذا المجال، سواء من قبل وسائل الإعلام أو من طرف شركات ومؤسسات القطاع الخاص نفسه.

ثانيا: ضمان إطار قانوني يسمح بحرية التعبير

تعتبر الأطر القانونية والخاصة بالسياسات المتعلّقة بوسائل الإعلام مسألة شكل وجوهر، فقد يتمتّع بلد ما بقوانين جيدة متعلقة بحرية التعبير والحق في المعلومات، ولكن قد لا تكون هذه القوانين مطبّقة، بالإضافة إلى ذلك، قد تتآكل الضمانات الدستورية

بفعل الاستثناءات والإعفاءات من موجبات المعاهدات الدولية أو القوانين المتعارضة التي تغطّي، على سبيل المثال، سرية الدولة أو التشهير الجنائي «فالحرب على الإرهاب» شهدت اعتماد قوانين وأنظمة تتعلق بالأمن الوطني تنتهك الحق في حرية التعبير وتنتقص من افتراض النفاذ إلى المعلومات.

ويعتبر وعي المواطنين وتمكينهم مهما أيضا، قد يكون هناك بعض الموانع ضد السعي للحصول على معلومات أو تردّد في فرض الحقّ بحرية التعبير إما في أوساط الجمهور بشكل عام أو داخل المجموعات المهمشة، ولابد من دعم القوانين بتدابير منهجية لجعل المواطنين يعون حقوقهم ولجعل المسؤولين يعون واجباتهم، كما أن الحماية القانونية لاستقلالية التحرير أساس رئيسة للحق في حرية التعبير، ويجب أن تتّخذ المنظمات الإعلامية قرارات التحرير بناء على معايير مهنية وحقّ الجمهور في المعرفة، بعيداً عن تدخل الحكومة والهيئات المنظِمة أو الكيانات التجارية، ويجب أن يتمتع الصحافيون بضمانات قانونية فعالة لحماية مصادرهم.

ثالثا: تعددية وسائل الإعلام وتنوعها، شفافية الملكية

يمكن الحيلولة دون تركّز الملكية غير الضرورية بطرق مختلفة، وقد تلجأ الحكومات إلى قواعد تهدف إلى الحد من تأثير شخص واحد أو عائلة أو شركة أو مجموعة واحدة على أحد قطاعات الإعلام أو أكثر وإلى التأكد من توفر عدد كاف من المؤسسات الإعلامية المتنوعة.

وقد تشمل هذه القواعد عتبات تستند إلى معايير موضوعية، كحصة القراء أو المشاهدين، وعدد المنشورات، ورقم المبيعات/ المدخول، وتوزيع أسهم رأس المال أو حقوق التصويت، كما يمكن لهذه القواعد – إلى جانب ذلك – أن تأخذ بالاعتبار الدمج الأفقي أي دمج داخل فرع النشاط نفسه والدمج العمودي تحكّم شخص واحد أو شركة أو مجموعة واحدة بالعناصر الرئيسة لعملية الإنتاج والتوزيع والنشاطات ذات الصلة، مثل الإعلان. قد يختلف شكل الأنظمة الحقيقي باختلاف حجم سوق وسائل الإعلام الوطني أو الإقليمي أو المحلي الذي تنطبق عليه ومستوى تطوره، وعندما لا تتوفر قوانين ذات صلة، يجب التحقّق مما إذا كانت التشريعات قيد الصياغة وإن كان هناك من جدول زمني منطقي لتطبيقها وإن كان مشروع القانون يتماشى والمعايير الدولية، إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون القانون صارماً ويجب أن يناط بالسلطات المسؤولة عن تطبيق القوانين بما يكفي من السلطات لتأدية دورها ولتكون مستقلة ولتعمل بحرية بعيداً عن الضغوطات السياسية، وبشكل خاص، يجب أن تتمتع بالسلطة التي تخولها ايقاف العمليات الإعلامية متى كانت التعددية مهددة أو متى تم بلوغ مستويات تركّز غير مقبولة، فرض عقوبات متى كان ذلك لازماً، ويجب أن تتوفر أدلة عن ممارسة هذه السلطات بشكل مناسب.

يندرج وجود قوانين وأنظمة مناهضة للتركز وتوفر أدلة عن تطبيقها في إطار السجلات الوقائعية، وقد يتضمن تحليل المضمون الذي يربط ما بين عملية صنع القرارات الخاصة بالتحرير والملكية عناصر كمية ونوعية في نفس الوقت، فعلى سبيل المثال، يمكن قياس الوقت المخصص على الهواء لحزب سياسي معيّن في حين أنه يتم اللجوء إلى التقدير النوعي عندما يتم تقييم انحياز وسيلة الإعلام في اتجاه معيّن بسبب من يملكها.

رابعا: الانفتاح الإعلامي على التنوع السياسي والاجتماعي

يعترف الجميع بدور وسائل الإعلام المهم في استدامة الليبرالية وتغذيتها وفي استدامة الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، إلا أن الخلاف ينشب حول كيفية تطبيق ذلك، فالمؤسسات الإعلامية مكان تجري فيه النقاشات الديمقراطية ويتمّ فيها تبادل المعلومات ويبرز التعبير الثقافي، إلا أن وسائل الإعلام هي أيضا عنصر اجتماعي فاعل كامل الحقوق، يلعب دور المراقب على المؤسسات ذات النفوذ عامة كانت أو خاصة ويسائل الحكومة في أعمالها، ونتيجة لذلك، يفرض المنطق أن تكون وسائل الإعلام مسؤولة عن أعمالها شأنها شأن أي عنصر اجتماعي آخر، لكن وبما أن وسائل الإعلام مكان تجري فيه النقاشات والمناظرات فمن الضروري السماح لها بأن تستضيف النقاشات وأن تحتوي المعلومات من دون أي رقيب من أي حزب أو أي حكومة، لهذا السبب نجد هذا الكم من المقاومة لدى المجتمع الإعلامي لأي محاولة تقضي بتنظيمها والتأكد من أنّها تتصرف بطريقة مسؤولة ونرى أيضا لماذا تميّز الأنظمة بين المسؤوليات في الإعلام المكتوب والإذاعي وتعطي دورا ديمقراطيا خاصا لهيئات البث الإذاعي العامة.

لكن من المنطقي جداً لوسائل الإعلام ومن أجل أن تكون عند مستوى القدرة الديمقراطية أن تعكس تنوع المجتمع، فالتنوع في المجتمع أوجه مختلفة: النوع الاجتماعي والسن والعرق والإثنية والطبقة واللغة والمعتقد والقدرات الجسدية والتوجه الجنسي والدخل والطبقة الاجتماعية ..إلخ، وقد أصبحت المنظمات الإعلامية تتمتع بقوة هائلة لبلورة تجربة المجتمع في التنوع، فيمكن لوسائل الإعلام أن تعبر عن مخاوف مجموعات المجتمع كافة وأن تمكن المجموعات المتنوعة من النفاذ إلى المعلومات والترفيه، ويمكن لوسائل الإعلام أن تؤّمن منبرا لكل مجموعة في المجتمع من أجل كسب الرؤية وإسماع صوتها، ومع ذلك يمكن لوسائل الإعلام أن تولّد الشك أيضا والخوف والتمييز والعنف وذلك عبر تعزيز النمطية وإثارة النعرات بين الجماعات وإقصاء بعض المجموعات عن الخطاب العام، فوسائل الإعلام التعددية إحدى المتطلبات للتوصل إلى التنوع إلا أنها ليست الوحيدة ولوسائل الإعلام المجتمعية دور مهم جداً في خدمة الأقلية أو المجموعات المهمّشة ويعتبر دعم الدولة والمجتمع المدني لوسائل إعلام المجتمع المحلّي أساسي من أجل

التأكيد على أنّ وسائل الإعلام تمثل التنوع الاجتماعي، ومع ذلك، من المهم أيضا أن تنعكس قضايا الأقليات في وسائل الإعلام المعممة أيضا.

ويعتبر تصّرف وسائل الإعلام لجهة التنّوع الاجتماعي ضمن التنظيمات الرسمية مثل ضرورة أن تكون الهيئات الإذاعية العامة في خدمة كافة قطاعات المجتمع و أن تؤمّن النفاذ العادل للأحزاب السياسية، كما يمكن للقوانين أن تنظّم سلوك وسائل الإعلام ضمن القانونين المدني والجنائي مثل القوانين التي ترعى الخطاب المحرّض على الكراهية، وتعتبر التنظيمات مهمة جداً في المجتمعات التي تكون فيها الهيئات الإذاعية التجارية مهتمة باستهداف الجمهور في المدن التي تهم المعلنين، ففي هذه الحالات من الأساسي جدا أن تلبّي وسائل الإعلام العامة ووسائل إعلام المجتمعات المحلية الحاجة من المعلومات التي يرغب الفقير وسكان المناطق النائية بسماعها.

خامسا: بناء القدرات المهنية للصحفيين

يغطي التدريب المهني المحترف مساحة واسعة تبدأ بالنشاطات وتصل إلى الدروس المنظمة مروراً ببرامج الكفاءة للإعلاميين والمرافقة على الأرض والتدّرج والتعلم عن بعد. يقوم على عملية التدريب موظفون مهنيون متخصصون أو مؤسسات تدريب على وسائل الإعلام أو أقسام متخصصة من الجامعات أو جمعيات مهنية أو منظمات دولية اشتهرت لعملها في دعم وسائل الإعلام وتنميتها. تتمتع بعض الدول بمراكز لوسائل الإعلام تشكل قاعدة مهنية يستطيع الصحافيون ضمنها أن يعملوا ويحصلوا على التدريب والدعم اللازمين. نرى أن للتدريب الأثر الأكبر عندما تسوقه الحاجات إلى المعلومات المحلية ومن الأفضل أن يترافق ذلك مع مشاركة وسائل الإعلام المحلية والشركاء من غير الوسائل الإعلامية أي المعلومات التي تأتي من المجتمعات المحلية ولها، ومن المهم أن يتم تنمية البرامج التدريبية بما يتناسب وحاجات السوق المحلية لوسائل الإعلام، ولابد لمجموعة التدريبات المتوفرة أن تغطّي ليس فقط الصحافة والإنتاج والإدارة بل أيضا القوانين المتعلقة بوسائل الإعلام والسياسات الإعلامية والقواعد المرعية وكيفية إدارة الأعمال بطريقة فعالة.

سادسا: توفر بنية تحتية كافية وقادرة على دعم استقلالية وسائل الإعلام

قد يشتمل ذلك تأمين تكنولوجيا رقمية لوسائل الإعلام والمعدات الإنتاجية وتكنولوجيا الارسال والبث والنشر بما يسمح بجمع فعال للمعلومات وإنتاجها وتوزيعها، كما أنها قد تشتمل على تدخّلات أدنى للتكنولوجيا مثل السبل التي تسمح لوسائل الإعلام المجتمعية أن تنتج اشرطة وتوزعها.

على مستوى المنظمات الإعلامية الفردية يمكن قياس تطور وسائل الإعلام عبر مؤشرات مثل: استخدام أنظمة التسليم المتعددة أو غيابها مثلا توفير الصحف والراديو والتلفزيون على الشبكة والقدرة على تخزين المضمون وأرشفته واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إعطاء المواطن صوتا أعلى لدى وسائل الإعلام ونسبة الصحافيين المئوية ممن يتمتعون بالنفاذ الآمن والموثوق والمقبول الكلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يمكن مقارنة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين القطاعات أي العام والخاص والتابع للمجتمعات المحلية تأكيداً لتوافر مستوى ملائم من التنمية في كافة القطاعات من دون أن يكون أحد القطاعات متأخرا عن الآخر. يفترض بالمضمون وإلى جانب كونه قابلا للنفاذ ومقبول الكلفة أن يكون موجها نحو تلبية الحاجات المحلية من المعلومات لجهة التربية والصحة والزراعة..إلخ وديمقرطة النفاذ إلى المعلومات والتعلم من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

الاستنتاجات العامة

إن التنمية الشاملة هي عملية توسيع خيارت الأفراد، سواء كانت هذه الخيارات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وهي بالتالي عملية إنتقال من حال إلى آخر، أي تغيير لأوضاع الأفراد، وبصفتها عملية تغيير، فإن نتيجتها مرهونة بالطريقة التي يحصل بها هذا التغيير، فإذا كانت هذه الطريقة متسرعة أو فوقية أو جزئية أو عنيفة، فسينعكس ذلك على النتيجة التي بلغتها التنمية في نهاية برنامجها، وبما أن ما يهمنا هو نوعية النتائج، فمن المنطقي أن تكون عملية التنمية نفسها، وكيفية تحقيقها، وما اعتمدت عليه من مفاهيم ورؤى، هي المادة التي ينصب عليها النقاش، وفي ما يلي محاولة إطلاق مبادرة للحوار بشأن المصطلحات أو الصيغ المستخدمة في أدبيات التنمية والمجالات المختلفة لأنشطتها.

أولا: تجسير علاقة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني

إن ملاءمة مصطلح أو صيغة «تجسير» العلاقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لا تناسب خصائص الكيانين، إذا جاز تسمية المجتمع المدني والإعلام «كيانَين»، كما سبق ولاحظنا، فإن هذين الكيانين ليسا أحاديين، فكل منهما يتشكل من أطراف وأنواع واتجاهات وطُرق، وكل منهما متداخل في ما بينه، بما يشبه تلازم التداخلات جميعها، ويؤدي ذلك إلى الوقوف أمام حالتين مركبتين، سواء داخل كل كيان، أو بين الكيانين، وتعقُّد هذا التركيب هو واقع من وقائع الإعلام والتنمية، لذلك، فإن مفهوم مصطلح «التجسير» هنا غير مفيد لسببين: أولا، لأنه يفترض كيانات بسيطة متجانسة متناغمة قائمة بذاتها، وثانيا، لأنه يفترض إقامة علاقة بين كيانين تفصلهما حدود واضحة، إن التداخل بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، يفرض مصطلح أو مفهوم آخر، هو

التشبيك، والتشبيك يفكك الخيوط المتداخلة ويعيد تشكيلها، وبهذه الحركة الدائمة من الإنتقال، يمكن أن يساهم التشبيك نفسه في وصف أكثر دقة وحيوية لهذه الحالة المركّبة التي يتسم بها كل من الإعلام والتنمية والمجتمع المدني.

ثانيا: وظيفة «التوعية»

تشترك منظمات المجتمع المدني والإعلام في تبني وظيفة التوعية بحماسٍ ملفت للنظر في مختلف توصياتهم، ولكن خلف هذه الوظيفة السامية، هناك مفهوم فوقيٍ مفاده أن رجال منظمات المجتمع المدني والإعلام يملكون «الوعي» الجاهز، بالإضافة إلى المعرفة الحقيقية، فيتعين عليهم إحضار أصحاب المصلحة لإفهامهم هذه الحقيقة الغائبة عنهم الحالة الوحيدة الذي يفترق فيها الإعلامي عن هذا الوضع هو عندما يخضع هو نفسه للتدريب)، والحال أن وعي «منظمات المجتمع المدني» والإعلام بشأن قضايا التنمية لا يبنى فقط بالكتب والتقارير، بل أيضا وفق معطيات ميدانية واقعية، والجدير بالذكر أن الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ليسوا بحد ذاتهم في موقع يخولهم معايشة قضايا التنمية ووصفها وتقديم الحلول الأقرب إلى مشكلاتها وإمكانياتها ومواردها، بل أصحاب المصلحة أنفسهم.

وكذلك، فإن هذا «الوعي» لا يتشكّل فقط بالمبادىء والتصورات العامة، بل بما يعكسه الواقع من تعارض مع هذا الوعي، وربما من اختلاف، وبغياب ذلك يكون «وعي» منظمات المجتمع المدني والإعلام وعيا فوقيا جاهزا، لذا، فالإقتراح هو المشاركة في الوعي لا التوعية، أي مساهمة أصحاب المصلحة في التعبير عن ذاتهم وفي وصف واقعهم ومناقشة مشكلاتهم، يؤدي هكذا إقتراح إلى تبادل وجهات النظر بين وقائع ميدانية مباشرة وبين معلومات تقنية جاهزة أو وعي جاهز، مما يؤدي بدوره إلى المشاركة في صياغة التصورات الهادفة إلى توسيع الخيارات الخاصة والعامة لأصحاب المصلحة في التنمية.

ثالثا: إتجاهات التدريب

في التدريب منحيين، الأول تكنولوجي، والثاني مفاهيمي أو فكري، ليس هناك مأخذ على المصطلح التكنولوجي، وإن احتاج بدوره إلى قدر من المشاركة عبر التطبيق والمتابعة، أما التدريب غير التكنولوجي، ففيه شيء من الفوقية والتلقين، ولا شك أن هناك ممارسات تدريبية متقدمة عن غيرها تحفّز أصحاب المصلحة في التنمية على التفاعل وتبادل الخبرات والنقاش، ولكن من المفيد إبتكار مصطلح غير «التدريب» للإشارة إلى مضمون المشاركة في عملية التنمية التي تخص المعنيين ببرامج التدريب، مع ضرورة التشديد على أهمية «الفرد»، بسبب تجربته الفريدة وإمكانياته الكبيرة، والمصطلح المقترح في هذا الصدد هو ورشة عمل أو حلقة حوار.

رابعا: الإنطباع العام بشأن التنمية

تتسم كل أدبيات التنمية، وأدائها وأنشطتها، وكل ما يتعلق بها، بانطباع عام غير مفصل وتحاول بعض اللقطات الاشهارية، خصوصا التلفزيونية، أن تكون ندية وجذابة مثل إعلانات التيقظ للإرهاب، ولكنها محدودة وتنحى باتجاه الموعظَة، هذا وإن إنعدام الجاذبية يثير الضجر، والضجر هو عدو المثابرة والمتابعة والإهتمام، فهو الخيط الخفي لفشل التنمية، أو أحد أسبابها.

وقد يكون استفحال الميل إلى الإثارة في الإعلام، هو السبب في تحويل الجدية التي تتصف بها أدبيات التنمية، إلى عدم الجدية، الجدية لا تكون فعّالة من دون استخدام أسلوب الجاذبية، وعلى العاملين في المجال التنموي وضع هذه النقطة ضمن جداول أعمالهم الفكرية والتطبيقية، ومناقشة الأسلوب والإنطباع واللهجة، ومن المفيد في هذا الصدد، الإعتماد على فنون الذوق والمخاطبة والجاذبية، ثم الإعتماد على الفرد ومخاطبته وإشراكه.

خامسا: البيئة المحلية والمشاركة

إن مشاركة أصحاب المصلحة في تطوير ودعم أنشطة منظمات المجتمع المدني، تأتي ضمن أوضاع البيئة المحلية وظروفها، ولكل حالة من حالات التنمية، ولكل برنامج وقضية من قضاياها، مفاهيم وتصورات، ليست مطابقة تماما ودائما للأوضاع وللظروف القائمة في بيئة أصحاب المصلحة في التنمية.

إن مثل هذه المطابقة هي، بإحدى أوجهها، أولويات يرتبها ويحددها أصحاب المصلحة «المحليين» من خلال مشاركتهم، وإلا فتكون عمليات التنمية عبارة عن فرضيات غيبية، ويأخذ البرنامج التنموي المنحى الذي يتمناه الممولون، في إطار تصوراتهم النظرية عن واقع محلي لا يعرفون كم هو شديد التعقيد.

سادسا: التنسيق والمتابعة

لا يوجد تنسيق بالمعنى الحقيقي ما بين منظمات المجتمع المدني، وحتى بين العاملين في نفس المواضيع، هناك محاولات لإقامة «شبكات» بين أطراف مدنية ، ولكنها بغالبيتها خاضعة لوصاية جهات مانحة أو لإشراف الحكومات، أي أن تدخلها غير مباشر، ولا يوجد بطبيعة الحال، تنسيق حقيقي بين أطراف الإعلام أنفسهم حول مواضيع التنمية، ولا حتى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والإعلام، بل هناك تغطيات إعلامية للأقوى أو الأقرب أو الأكثر شهرة، هذا وإن غياب المتابعة يشكل جزءا من غياب التنسيق.

وفي أحيانٍ كثيرة، يتم تغطية نشاط تنموي، منذ تدشينه حتى اختتامه، ثم يعود كلٌ إلى مكانه بانتظار تغطية أخرى أو نشاط آخر، فلا يسأل حتى الإعلامي نفسه عما حصل لهذا

النشاط؟ ماذا أنتج؟ ماذا غير؟ وإذا نجح أو فشل في تحقيق الهدف الذي أعلن عنه؟ في حين نادرا ما تحاسب المنظمة المدنية نفسها على نتائجها السلبية، أو على عدم تحقّق الهدف، بل تعظّم نتائجها الإيجابية، وتكرس إسم رئيسها.

سابعا: بخصوص التفاعلية

يشير مصطلح التفاعلية إلى التواصل بين المرسل والمتلقي، ويكون التواصل متبادلا، فالمتلقي يتلقى الرسالة ويتفاعل معها ويرسل بدوره ردا للمرسل الذي يتفاعل مع هذا الرد، فتدخل التعديلات والإضافات، وتُقدم التوضيحات، وبالتالي، تكون الرسالة باتجاهين: فالتفاعلية مرتبطة ارتباطا عضويا بعملية المشاركة والتواصل والحوار والرد والمتابعة والتقويم، في حين تعزز تعريفات التفاعلية في أدبياتها فكرة المشاركة ، وأبرز الظواهر التفاعلية الإعلامية، وأقلها تنموية، يمكن ملاحظتها من خلال برامج التلفزيون، حيث وجدت قنوات تفاعلية، ليس فيها قناة واحدة تخاطب التنمية، ومن أهم ما تقدمه هذه القنوات التفاعلية هي خدمات شؤون السياحة والعقار، تلفزيون الواقع، قنوات الإرساليات القصيرة، وقنوات التسوق[44]، هذا بالإضافة إلى الغياب التنموي عن هكذا أنواع من القنوات، بحيث يغلب عليها «الترويج لثقافة إستهلاكية من خلال ضعف المضمون ومخاطبة أحلام الرغبة في الإثراء السريع مع إهدار قيمة العمل لتحقيق أهداف الحياة»، هذا فضلا عن «رسائل المشاهدين القصيرة وما تتضمنه من إيحاءات ورغبات غير صحية»، إن إضافة هذه السلبيات الأخيرة على ما سبق ذكره حول التفاعليات في وسائل الإعلام الأخرى، يشير إلى أن مجال التفاعل متنوع ومتعدد، وأن إمكاناته شاسعة، رغم العيوب التي تشوبه، لذلك، من المفيد في هذا المجال إقتراح مقاربة محددة، قوامها التفكير في كل من هذه المجالات باتجاهين متوازيين: أن تُفصل الوسيلة عن الثانية، وفي نفس الوقت، أن لا يغفَل التداخل الحاصل بين مختلف الوسائل.

ثامنا: التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والإعلام

في عملية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والإعلام، هناك كيانَين غائبين، الأول تابع لمؤسسات الحكومة وهو نائب البرلمان وعضو البلدية أو رئيسها أو عضو مجلس إدارتها، أما الثاني فهو من خارج الحكومة، أو على تداخل معها، وهو أصحاب شركات الإعلان، ويأتي النائب في الطليعة لأنه المشرع للقوانين، وهو الدور الذي انتُخب من أجله، وقد تبين سابقا أنواع الغياب التشريعي، وأنواع الغموض التشريعي بخصوص الإعلام والتنمية، أما عضو البلدية، أو رئيسها، فهو على تماس مع الشؤون المحلية، وعلى دراية بها، والساهر على حاجاتها، والدور التنموي لعضو البلدية أو رئيسها هنا واضح، وهو أنه يربط بين الجماعة المستهدفة والتنمية، أما الإعلان فهو الكيان الذي تضرر منه كل من الإعلام

والتنمية، والحاجة إلى محاورته ومهادنته لا يجب أن تأتي من كونه هو الأقوى فحسب، بل من جانب السعي إلى ربط مصلحته، أي مصلحة الكيان الإعلاني، بمصلحة التنمية.

والمصلحة هنا لا تقتصر على العلاقة بين الإعلان والتنمية، بل يجب أن تتوسع لتشمل الجميع، ليس من خلال «تبيان» أو «توضيح» أو «إفهام»، بل في إقامة هذه المصلحة على أرض الواقع بين الأطراف المعنية في التجسير أو التشبيك، وهذه نقطة تحتاج إلى نقاش ومبادرات، نذكر على سبيل المثال المصلحة بين الإعلامي الفرد وبين مواضيع التنمية، مثل الفقر وحقوق الإنسان.

تاسعا: نظام النجومية

إن خبراء التنمية والإعلاميين يفضلون إشراك النجوم في برامجهم وفعالياتهم وأنشطتهم، إلا أن نظام النجومية نفسه لا يشجع على إعطاء قيمة لأي نشاط إن لم يكن مغطّى إعلاميا، فالتجارب العديدة في هذا المجال بينت أن النجوم لا يتوخّون نوع العمل أو قيمته بقدر ما يتوسلون سبل التسويق له لذلك، في الأنشطة التي نحن بصددها، يستحسن أن يكون مكان النجوم في الوظائف الفخرية أو الرمزية، التي هي حاليا الأكثر إنتشارا في المجتمع المدني، والتي تحتاج لمن يقلّل من مناسباتها، ونظام النجومية حالة إعلامية يفرضها الترويج والإثارة، ويتجاوب معها المجتمع المدني باعتقاده أن ذلك يشركه في المجال الإعلامي، فيعطيه حيزا من الوجود، إن لعبة النجومية لا تفيد التنمية، إلا ضمن شروط لا تتجاوز الأدوار الفخرية أو الرمزية، ومن غير المفيد أيضا إشراك نماذج أو شخصيات أخرى، مثل رئيس التحرير، إلا في نشاطين: العلاقات العامة، وعملية اللوبيينغ أي ضغط مجموعات المصالح المنظمة، أو التحركات التي تحتاج إلى سلطة قرار، ويبقى التفاعل من نصيب الشخص-المواطن -الفرد، هو النشاط المفيد.

عاشرا: التوجهات العامة التي تحكم المواضيع التنموية

تنتشر التوجهات العامة التي تحكم إهتمامات المؤسسات والمنظمات وفق آلية التقليد والإستنساخ، وهناك توجهات رائجة، متوفرة في أدبيات أكثر المنظمات حضورا في المجتمع المدني، مثل المرأة، وحقوق الإنسان، والبيئة، وتتكاثر هذه التوجهات بحيث تغطي على توجهات تنموية أخرى قد تكون أكثر حيوية، أكثر مباشرة أو أكثر أهمية من حيث أولويتها، مثل: الخبز أو العمل أو الضمانات الإجتماعية، لذلك، ينبغي أن تنظر مواضيع التنمية بمصلحة الجميع: مجتمع مدني، إعلام، جماعات مستهدفة، وهذه نقطة أخرى تحتاج إلى نقاش تفصيلي على أرض الواقع.

خاتمة

إن تنمية وسائل الإعلام تتم من خلال التعرّف المنتظم إلى حاجات قطاع الإعلام داخل الدولة، وقياس وقع التدخّلات السياسية والاجتماعية في هذا المجال. إن عملية التشخيص المستمر لوضعية وسائل الاعلام ستصبح مرجعا لكل الأشخاص الملتزمين ببناء وسائل إعلام حرّة ومستقلة وتعددية. ومن الواضح أن التركيز على تنمية وسائل الإعلام مرتبط بشكل مباشر بقدرة وسائل الإعلام على تعزيز العمليات التنموية التي تمس كل مناحي الحياة الاجتماعية التي تكون تشاركية وشفّافة وتشمل كافة الجهات الفاعلة في المجتمع، وتشير الأدلة إلى أن البيئة الإعلامية الحرّة والمستقلة والتعددية ضرورية لبناء التنمية. وبالتالي تُعتبر المساعدة على تنمية وسائل الإعلام مكوّنا لا غنى عنه من استراتيجيات التنمية، مع أنه لم ينل بعد اهتماما واسعا من طرف الباحثين، وتمويلا مناسبا من قبل المانحين الدوليين. لذا فإنه من الأهمية بمكان تحديد الميزات الرئيسة لبيئة إعلامية يمكن في إطارها أن تنمو حرية التعبير واستقلالية وسائل الإعلام وتعدديتها. كما أن تقييم حالة وسائل الإعلام في سياق وطني معيّن وتقييم واقع برامج تنمية وسائل الإعلام سيسمح لهذه الوسائل – مستقبلا – بتعزيز دورها في عملية التنمية الشاملة.

إن الموقف الرسمي العربي من الإعلام يتراوح بين رقابة قصوى وبين حرية نسبية، وإذا علمنا أن الغذاء الأساسي للإعلام – وخصوصا في علاقته مع التنمية – هو المعلومة التفصيلية والدقيقة حول مواضيع تنموية بعينها، وأن هذه المعلومة تحكمها السرية، ولكل دولة عربية رقابتها على إعلامها، وهي رقابة تتفاوت بين الرقابة الكاملة على وسائل الإعلام المختلفة وبين رقابة غير مباشرة عبر «توجيهات» حكومية للإعلام، فإننا نستطيع أن نؤكد بأن الاعلام في الوطن العربي لازال بعيدا عن أداء دورا فعّالا في عملية التنمية. إن ربط عنصر الرقابة بغياب استراتيجية تنموية عربية، يؤدي إلى فهم الإهمال الحكومي للإعلام في الأنشطة التنموية للحكومة. ومثال على ذلك، فقد أعدت وزارة الشؤون الإجتماعية في السودان بالإشتراك مع «أمن المجتمع» دراسة حول التسول في المدن السودانية، وقد خلصت فيها إلى حوالي ثلاثين توصية وهدف ليس من بينهم للإعلام سوى فقرة واحدة مقتضبة تدعو إلى دور الإعلام في التصدي للظاهرة)ظاهرة التسول(، و»التصدي» دور مفخّم مكرر وقد لا يعني شيئا في نظر واضعيه. (مجلة التنمية التابعة لوزارة الشؤون السودانية، ص 04(

الإحالات والهوامش

1. انظر: موسوعة الويكيبيديا، وحدة تنمية.
2. نفس المرجع.
3. أنظر: أديب خضور الإعلام المتخصص، الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، السكاني، العلمي.
4. وجيه الشيخ الإعلام والدعاية ، دمشق، 1989. ص 45
5. الزبير سيف الإسلام الإعلام والتنمية في الوطن العربي، د.ت، 1981. ص 98
6. أنظر: محمد حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، 1998
7. جمال الجاسم المحمود، دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20 ، العدد الثاني، 2004. ص: 247 – 249
8. انظر حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر، الجوانب السياسية، دراسة مقارنة، القاهرة، 2000.
9. تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004، ص 156
10. تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص 13
11. تقرير التنمية الإنسانية لعام 2005 ، ص 06
12. دور الإعلام في إثارة اهتمام الرأي العام بقضايا التنمية، تقرير، الأمم المتحدة، 17/ 06/ 2009 . ص: 03
13. تقرير التنمية البشرية عام 2002 ، ص 03
14. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 ، برنامج الامم المتحدة الانمائي والمكتب الاقليمي للدول العربية
15. يحدد سيد رحيم في كتاب الإعلام وتحديات التنمية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طبيعة الرسائل الإعلامية بأنها ذات طابع إيديولوجي، وإخباري، فالطابع الأول يركز على الأفكار التي تحفز على العمل، وتوجهه وتفسر العالم، ويبرز العمل الجماعي، وتخلق تضامنا اجتماعيا، والثاني موجه إلى زيادة الاهتمام بالمعرفة، و رفع مستوى التوعية، والقدرة على اتخاذ قرارات سليمة على المستويين الفردي والجماعي.
16. حيث يبين أحد الاستقصاءات التي أجريت في الولايات المتحدة على عينة من البالغين والتي انطلقت من السؤال الآتي: من أين تحصل على المعلومات حول ما يجري في العالم؟ تبين أن 95 ٪ من المستجوبين يحصلون على معارفهم عبر وسائل الإعلام، وقد بين 64 ٪ منهم التلفزيون على وجه الخصوص.
17. أديب خضور، مرجع سبق ذكره، ص 12
18. انظر، وجيه الشيخ ، الإعلام والدعاية ، دمشق ، 1989

19. حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر الجوانب السياسية ، دراسة مقارنة، القاهرة، 2000 . ص 53
20. وجيه الشيخ ، مرجع سبق ذكره
21. محمد حجاب، مرجع سبق ذكره
22. انظر: عبد المجيد شكري الاتصال الإعلامي والتنمية آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد، القاهرة ، 1985
23. جمال الجاسم المحمود، مرجع سبق ذكره، ص 251
24. وهذا الذي ذهبت إليه عواطف عبد الرحمن في بحثها إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي، بإشارتها إلى أن الاتصال وحده لا يمكن أن ينهض بعبء التنمية، وعدم إسهام الاتصال في خطط التنمية يؤدي إلى إخفاقات غير متوقعة، كما يعطل بالفعل إيقاع الحركة والتنفيذ لمشروعات التنمية.
25. عبد المجيد شكري، مرجع سبق ذكره.
26. ولقد عد شكري افتقار الإعلاميين إلى فلسفة تنموية وفكر تنموي محدد، وضياعهم بين الفلسفات والثقافات الأخرى غير النابعة من داخل الثقافة المحلية، ثم انفصال هؤلاء الإعلاميين عن مجتمعاتهم ومحاولة بروزهم كنخبة تخضع لمغازلة السلطة، وتسعى في الخلاص الفردي من معوقات الإعلام التنموي،
27. شاكر إبراهيم، الإعلام و دوره في التنمية ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلانات ، 1980 ، ص 173
28. شهيناز محمد طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية، مكتبة الأنقلو مصرية القاهرة، الطبعة الثانية 1986، ص 174
29. جريدة المستقبل الإقتصادي ،العدد 1366، أوت 2002 ، ص 10
30. سيد رحيم و آخرون، الإعلام و تحديات التنمية، ترجمة و مراجعة محمد حسن، تونس : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1984 ، ص 27
31. جريدة المستقبل الإقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص 12
32. سيد رحيم و آخرون، مرجع سابق.
33. تبين ليلى داوود في كتاب للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر مخاطر التبعية الإعلامية على الأسرة العربية بقولها: إن إحدى أهم إشكالات دور وسائل الإعلام في التنشئة تكمن في التبعية الإعلامية التي هي امتداد للتبعية الاقتصادية، إنها تشكل خطرا هائلا يهدد تنشئة أطفالنا وتكوينهم في ظل هذا النظام الإعلامي الذي يهيمن على بيوتنا ويتطلب منا أن نفكر في كيفية مواجهته.

34. التقرير الوطني للتنمية البشرية. مجلس الانماء والاعمار والمكتب الاقليمي للدول العربية، تشرين الأول 2007

35. يجمع عزت حجار أهم مشاكل الإعلام العربي في بحثه الدراسات الإعلامية الميدانية الجديدة في مجال تفاعل الجماهير مع وسائل الإعلام إن أول ما يميز واقع الإعلام عربيا هو اختلال التوازن في تدفق المعلومات على صعيد القطر الواحد ثم على الصعيد القومي ككل، وثانيا ضعف البنية الأساسية للاتصال، وثالثا تعدد الموانع القانونية وهذا مرتبط أساسا بطبيعة الأنظمة السياسية التي لا تعتمد في أغلبية الدول العربية على قاعدة المشاركة والتتابع الديمقراطي، ورابعا قلة الموارد البشرية ممثلة بقلة الأطر البشرية المهيأة، علميا من صحافيين ومخططين وإداريين وإعلاميين،،،إلخ، كما يضاف إلى هذه السمات بعض القضايا المنتشرة في الوطن العربي كالأمية، واختلال التوازن بين المدن والأرياف، وندرة القراءة والكتابة، وانعدام صناعة وطنية لوسائل الإعلام.

36. انظر: أديب خضور، مرجع سابق، ص 27

37. انظر: – عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، القاهرة، د ت، – عواطف عبد الرحمن قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي القاهرة 1997

38. انظر: محمد حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 110

39. عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

40. تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص 101

41. تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ، ص 111

42. بحسب استفتاء للشركة الدولية للمعلومات في لبنان عام 2006 ، ومن بين مختلف المجموعات القادرة على ممارسة الضغط على وسائل الإعلام، احتلت منظمات المجتمع المدني أدنى مرتبة، أي 09،8 في المائة ، انظر: الإعلام في العالم العربي، ص 277

43. تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص 105

44. التفاعلية في الإذاعة، أشكالها ووسائلها، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2007

مراجع البحث

- التفاعلية في الإذاعة، أشكالها ووسائلها، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2007
- أديب خضور الإعلام المتخصص، الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، السكاني، العلمي ، خصائص الكتابة للإذاعة والتلفزيون دمشق 2003
- الزبير سيف الإسلام الإعلام والتنمية في الوطن العربي، 1981
- وجيه الشيخ ، الإعلام والدعاية ، دمشق ، 1989
- حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر الجوانب السياسية ، دراسة مقارنة، القاهرة، 2000 .
- عبد المجيد شكري ، الاتصال الإعلامي والتنمية آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد، القاهرة ، 1985
- شاكر إبراهيم، الإعلام و دوره في التنمية ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلانات ، 1980
- شهيناز محمد طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية، مكتبة الأنقلو مصرية القاهرة، الطبعة الثانية 1986
- سيد رحيم و آخرون، الإعلام و تحديات التنمية، ترجمة و مراجعة محمد حسن، تونس : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1984
- عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، القاهرة، د ت.
- عواطف عبد الرحمن قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي القاهرة 1997
- محمد حجاب الإعلام والتنمية الشاملة القاهرة 1998
- ولبر شرام ، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية ، دور الإعلام في البلدان النامية، القاهرة 1970
- جوديت لازار، سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري ، ترجمة هيثم سطايحي، علي وطفة، دمشق ، 1994 .
- جون مارتن جروفر، نظم الإعلام المقارنة، القاهرة، 1991
- تقرير التنمية البشرية لعام 2002
- تقرير التنمية البشرية لعام 2003
- تقرير التنمية البشرية لعام 2004
- تقرير التنمية البشرية لعام 2005
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية

- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية
- التقرير الوطني للتنمية البشرية. مجلس الانماء والاعمار والمكتب الاقليمي للدول العربية، تشرين الأول 2007
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سيد رحيم ، بريانت كيرل ، ليل ويسبتر ، الإعلام وتحديات التنمية ، ترجمة محمد حسن ، تونس ، 1984
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر ، تونس، 1992
- جريدة المستقبل الإقتصادي ،العدد 1366، أوت 2002

البعد التربوي التعليمي للتنمية في المجتمع

Educational dimension of the development in the community

د.بوكبشة جمعية

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

ملخص:

إن التعليم هو قلب التنمية وصلبها و نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات.

والتعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

ومن خلال مقالنا هذا نحاول تسليط الضوء على العلاقة بين التعليم والتنمية واهم معوقات النظام التربوي التي تعرقل عملية التنمية.

Abstract

Educational dimension of the development in the community

Education is the heart of the development and its core, and the success of development in any society depends very much on the success of the educational system in this community, and education is the key to progress and a tool of renaissance and the source of power in societies.

Education is one of the most important tributaries of the development and its various elements, a society that knows well how to educate and rehabilitate its children and provides human resources that are capable of operating and managing components of development, contributes to building a strong and healthy society where the social security, political and economic stability dominate.

Through this article, we try to shed light on the relationship between education and development and the most important obstacles to the educational system that hinder the development process.

1 – إشكالية الدراسة:

إن العلاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة والتي تمثل (التنمية الاقتصادية،والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية)، لا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم أو بالأحرى التعلّم هي أساس عملية التنمية المستدامة.

ويرمي التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى مساعدة الناس على أن تكون لديهم المواقف والمهارات والمناظير والمعارف اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة والتصرف على أساسها لتحقيق ما يعود عليأنفسهم وغيرهم بالفائدة الآن وفي المستقبل. والتعليم من أجل التنمية المستدامة يساعد مواطني العالم على التعلّم من أجل الوصول إلى مستقبل مستدام.

تقول حكمة صينية :إذا أردت الاستثمار لعام واحد فازرع الحنطة وإن أردت الاستثمار لعشر سنوات فازرع شجرة ولكن إن أردت الاستثمار مدى الحياة فازرع في الناس.

لذلك يجب أن نهتم اهتمام كبير ومباشر بقضية التربية والتعليم والتدريب والتطوير حتى نحقق أهداف الأمة العربية والإسلامية بتنمية حضارية شاملة مستدامة .

ولهذا جاء الطرح الإشكالي التالي :ما العلاقة بين التعليم والتنمية ؟ وما الإجراءات المتخذة في التعليم لأجل التنمية ؟ وماهي معوقات التربية والتعليم التي تنعكس سلبا على عملية التنمية؟

2 – مفهوم التنمية:

إن مصطلح التنمية هو مصطلح قديم من الناحية اللغوية، ولكنه جديدا نسبيا من الناحية الفلسفية حيث ظهر المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى وتنهض التنمية على بعد اقتصادي يركز على نماء الثروة أو الدخل وقوى الإنتاج في المجتمع.

والتنمية لا يوجد لها تحديد علمي دقيق إلا أن مفهوم التنمية هو مفهوم التغيير الذي يشمل الإنسان والمجتمع والدولة ويشمل جميع مناحي الحياة وجوانبها المختلفة، ونقل المجتمع من صورة إلى صورة أخرى أفضل.[1]

تعريف التنمية : بعضهم يرى أن التنمية تركز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعياً وثقافياً وصحياً.

والتنمية هي رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، إذاً التنمية الاجتماعية هي هدف وأسلوب وعملية.[2]

وهي عملية متعددة الجوانب وهي قضية حضارية محورها ، إحداث تغييرات سلوكية تزيد من قدرة المجتمع في الاستفادة من طاقاته وموارده المتاحة البشرية والمادية أفضل استفادة.

والتنمية هي ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاتها.

«إن تحقيق استمرارية التنمية تعرقلها العديد من العقبات، لعل أهمها التدمير البيئي،الذي ينتج عن أنشطة الإنسان الملوثة للبيئة المهدرة لمواردها، ومن ثم تعوق هذه الأنشطة الوصول إلى الاستمرار»

ويحتوي مصطلح التنمية على قضايا رئيسية هي:

1-يسكن أكثر من ثلثي سكان العالم في دول العالم الثالث

2-تسلك دول العالم الثالث سلوكا تنمويا يتجاهل الاعتبارات البيئية

3-توجد علاقة قوية بين قضايا البيئة وفقا للتنمية

4-الوعي:الذي في رأيي هو الركيزة الأساسية للتنمية إذ يعني باللغة اللاتينية:» معرفة الأشياء على نحو مستمر، وقد كان أول من استخدم هذه الكلمة(فرانسيس بيكون) ثم استخدمها من بعده (جون لوك) في دراساته الفلسفية.

5- المشاركة.[3]

3- علاقة التربية والتعليم بالتنمية:

إن عملية التعليم والتعلم لها ارتباط وثيق الصلة بالتنمية المستدامة وهي استثمار بالبشر وللبشر، وقد ساعدت بحوث اقتصاديات التعليم على تحول جذري في الفكر التنموي التعليمي الذي يركز جل اهتمامه على تنمية قدرات البشر واعتبار التعليم هو محور التنمية الحقيقة وأداة تنمية قدرات البشر ويتضح لنا كيف أن التعليم هو الذي دفع بالإنسان إلى صلب العملية التنموية وجعله المكون الأهم في معادلة التنمية ورفع شعار «لا تنمية بلا بشر»، أي انه لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري في الإنتاج وفي النمو الاقتصادي، وإن الاستثمار في رأس المال البشرى هو أحد أكثر الوسائل فعالية للحد من الفقر وتشجيع التنمية المستدامة.

ونظرا لأهمية التعليم في علاقته بالتنمية، تم بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كما وكيفا في الدول النامية بصفة خاصة، تأتي هذه الدراسة مستهدفة إيضاح العلاقة بين التعليم والتنمية من ناحية، والمعوقات التي تؤول دون ذلك.

وتبدو العلاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، حيث لا يمكن الفصل بينهما فالتعليم يتغذى من التنمية ويغذيها، ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة وهو عامل حاسم في التنمية، وقد أثبتت الدراسات أن النتائج الايجابية في مجال الإنتاج ترجع لعوامل مختلفة من بينها التعليم.

فعن طريق التعليم يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار .[4]

والتعليم له أثره في تكوين المواطن الصالح، والعامل ذو الإنتاجية المرتفعة، كما انه يساعد على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على انتقال المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر.

بالإضافة إلى أن له دورا أساسيا في زيادة ونمو فرص المشاركة في التنمية فهو يعمل على زيادة وعي الأفراد بالمسؤوليات تجاه الأمور المحلية والقومية وخلفت مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد.

ويفيد التعليم في زيادة معرفة المواطنين بأساليب الارتقاء بالمستوى الصحي...الخ

ويرتبط التعليم بالمشاركة في مجال التنمية، فهو يساعد جزئيا على تنمية الإحساس بالواجب تجاه المجتمع.

4- الإجراءات المتخذة في التربية لأجل التنمية في الجزائر:

تتحقق التنمية بإحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تطور في النظام الاجتماعي ككل، ولن يتحقق هذا إلا بالتنسيق بين متغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان،أي إحداث تغير إيجابي في السلوكيات والطاقة الوظيفية، وهنا يأتي دور التعليم في إحداث هذا التغيير المنشود.

لقوله تعالى:»إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»[5]

1- مفهوم الإصلاح التربوي:

مفهوم الإصلاح: الإصلاح في المجال التربوي يشير إلى عملية التغير في نظام التعليم،أو في جزء منه،نحو الأحسن، وغالبا ما يتضمن هذا المصطلح معاني سياسية واقتصادية واجتماعية وبذلك يمكن النظر إلى الإصلاح التربوي على انه يتضمن عمليات تغير سياسية واقتصادية واجتماعية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع، وعلى انه يتضمن تعديلات شاملة أساسية في السياسة التعليمية تؤدي إلى تغيرات في المحتوى والفرصة التعليمية والبنية الاجتماعية، أو في أي منها، لنظام التعليم في مجتمع ما.

ويتضمن مفهوم الإصلاح حركة وتحريكا لأوضاع المجتمع القائمة ووتيرة مسيرتها إلى صورة مغايرة.وقد تحدث هذه الحركة بصورة جزئية كإصلاح أحد مكونات نظام التعليم، أو في قطاع معين من المجتمع كقطاع التعليم، وقد يكون إصلاحا شاملا .[6]

2- مرتكزات إصلاح التعليم:

تتعدد المرتكزات التي يقوم عليها، وتنطلق منها، عملية إصلاح التعليم ولعل أهم هذه المرتكزات ما يلي:

1- موقف الخطاب السياسي الرسمي

2- الإصلاح الاقتصادي

3- الإصلاح السياسي

4- الإصلاح الاجتماعي

5- إصلاح التربويين

6- الإصلاح الإداري

7- علو المهمة والإخلاص في العمل

8- وجود مشروع تنموي حضاري قومي

9- تشخيص التعليم:التشخيص العلمي الدقيق له للتعرف على إيجابياته وسلبياته ومواطن القوة والضعف.[7]

3- المنهاج المدرسي:

والمناهج الدراسية هي وسيلة التعليم لتحقيق أهدافه وخططه والترجمة الفعلية والعملية لأهداف التربية وخططها واتجاهاتها والمنهج بمفهومه الحديث والشامل والتدريس كعنصر من عناصر المنهج وكنظام يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة يسعى إلى إعداد الأفراد النافعين لأنفسهم ولأمتهم العربية والإسلامية والقادرين على تحمل المسؤولية وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

فالإنسان هو هدف ومحور التنمية والفاعل الأول فيها، والمستفيد الأول منها، وبذلك تصبح التنمية البشرية ذات جناحين هدفا ووسيلة فهي تنمية الإنسان ذاته، وتنمية في الإنسان، ومن أجله ومن خلاله. فهي متواصلة عبر الأجيال.[8]

واهم الأسباب التي تحول دون التنمية عدم الاهتمام بالإنسان بكل جوانبه الروحية والخلقية والوجدانية والعقلية والجسمية والإنسان بهذا المفهوم الشامل يصعب إعداده إلا

من خلال التعليم والتربية الإسلامية التي تمنع لنفسها أهدافا وخططا ومناهج مدروسة وواضحة. ولذلك من الضروري تطوير مناهج التعليم وأساليبه ووسائله في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية وتحديات العصر والعولمة وطبيعة وخصائص المجتمع ومطالب التنمية .[9]

5- العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي:

إن موضوع التنمية والتعليم مرتبطان بحيث يحققان أسلوب تكاملي للتنمية المستدامة ولا يتم هذا إلا بالقواعد التالية:

1- الأخذ بالطريقة العلمية: إجراء دراسات وبحوث وتجارب منهجية تعتمد على البحث التربوي العلمي والقيام بتخطيط علمي دقيق يشمل مراحل التعليم كلها.

2-اعتماد مفهوم جديد للتعليم: أي أن التعليم حاجة أساسية للجميع في المجتمع الحديث ومحرك للتنمية وفعالاً في الاقتصاد.

3-اعتماد عقلية جديدة متفتحة ومتطورة.

4-دمج التعليم والتنمية في مفهوم واحد لأن التنمية ثمرة من ثمار التعليم.

5-رسم سياسة تعليمية واضحة: وضع خطة تعليمية واضحة المعالم.

6-توحيد العمل التربوي والتعاون الدولي: توحيد الجهود العربية ثم المساعدات الأجنبية.

7-اتخاذ قرار سياسي : نصوص قانونية.

8-تأمين الأموال والرجال : خبراء ومال.

ومن هنا فالعلاقة ديناميكية ومتبادلة بين التنمية والتعليم ، والتعلم قوة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة.

« نحن نحمل المستقبل في أيدينا معاً، يجب أن نتأكد بأن أحفادنا لن يكون عليهم أن يتساءلوا، لماذا أخفقنا في القيام بالشيء الصحيح وجعلناهم يتحملون العواقب»

أمين عام الأمم المتحدة « بان كي مون « 2007

لذا فإن إعادة بناء المناهج تدعم فكرة الاستدامة على مستوى الفصول الدراسية أو المستوى الوطني ولإعادة توجيه البرنامج نحو تنمية مستدامة، يجب على الهيئات التعليمية اكتشاف المعارف والأسئلة والرؤى والقدرات والقيم التي تعتبر صلب التنمية المستدامة لكل من العناصر الثلاثة للاستدامة، البيئة ، المجتمع، الاقتصاد لدمجه في المناهج .

ويجب إتباع أساليب للتربية والتعليم ومن أهمها:

*المحاكاة: ماذا تعلمت ؟ كيف تتشابه المحاكاة مع الحياة الحقيقية ؟ وكيف تختلف المحاكاة

عن الحياة الحقيقية ؟.

*مناقشات الفصل، سرد القصة، أسلوب حل المشكلة...إلخ. والجمع بين أساليب التدريس.

وطريقة التدريس على أساس المقاربة بالكفاءات .

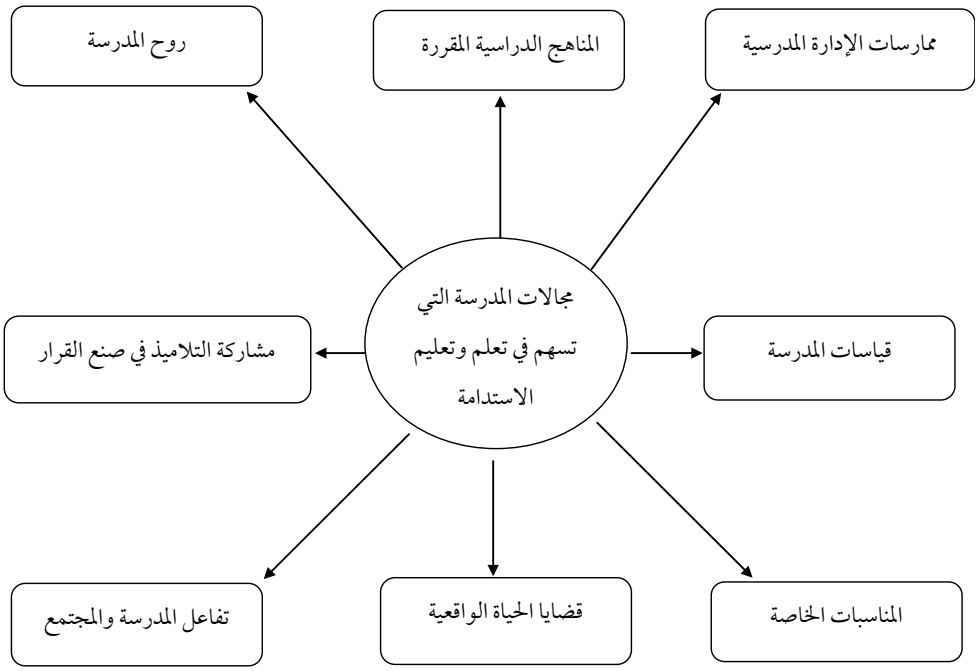

مخطط يوضح المدرسة وسيلة للتنمية

من خلال المخطط يتضح كيف تساهم المدرسة في عملية التنمية

ورغم الإصلاحات التربوية التي أجريت إلا أننا حين نعود إلى الواقع التعليمي في الجزائر منذ بداية الإصلاحات إلى يومنا هذا، فإننا نجد إهمالا كبيرا وتغيبا واضحاً للشخص المدرس كعنصر من العناصر الأساسية، والمنظومة التربوية تمر بأزمة في تنمية تعليم يتماشى مع ثقافة مجتمع واحتياجاته في جميع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ.

6- معوقات التربية التي تعرقل عملية التنمية:

وهناك عدة أسباب في التربية والتعليم تعيق تنمية التعليم وتنعكس بدورها على تنمية

المجتمع ولو ركزنا على النقطة الأساسية «المدرس» لوجدنا مشاكل عديدة نذكر منها:

1-**مشكلة تكوين المدرس**: حيث وجد أن المعلم يفتقر إلى أهم ملمح من ملامح المدرس الهادف وهو ملم القدرة على صياغة الهدف الإجرائي بشكل جيد وكامل، إذ تعد القدرة شرط من شروط التدريس بالأهداف فالمعلم الجزائري غير قادر على مواكبة التغيرات التي نعيشها في بلادنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.(هو جهاز منفذ).

ونفس الشيء مع الإصلاحات الجديدة المتمثلة في اعتماد طريقة التدريس بالكفاءات وهذا ما كشفت عنه الدراسات أن هناك صعوبة في تطبيق هذه البيداغوجيا ميدانيا وذلك لنقص التكوين.

2-**مشاكل الطلاب**: تعددت المشاكل الخاصة بالطلاب نذكر منها:

* عدم الاهتمام بالتحصيل الدراسي
* إهمال الواجبات المنزلية
* عدم تحضير الدروس
* عدم الالتزام وقلة الانضباط في الصف
* عدم احترام المدرس والاعتداء عليه وممارسة العنف ضده
* اكتظاظ الأقسام حوالي 40 تلميذاً.

-3 مشاكل المنهج الدراسي:

* كثافة المقررات الدراسية
* إهمال الجانب التطبيقي والاهتمام بالجانب النظري
* عدم توفر الوسائل التعليمية الحديثة
* عدم ارتباط المناهج الدراسية بالبيئة المحيطة
* فقدان الإشراف التربوي(التفتيش) النظرة العلمية وتركيزه على التنظيم، التنفيذ، التقويم، وصيد الأخطاء بدلا من مساعدة المعلم.
* إضافة للمشكلات الإدارية.

وقد حاول النظام التربوي في الجزائر أن يستجيب في حدود معينة لبعض متطلبات الطلب الاجتماعي للتربية.

ويمكن تلخيص بعض مظاهر الأزمة كالأتي:

1-**عجز المعرفة المدرسية** : بمعنى أن شكل الثقافة الذي تعمل المدرسة على نشره يتناقض مع أنماط التفكير المتداولة في الواقع.

2-**تدني مستوى التحصيل والأداء الوظيفي**: من بينها إشكالية تعليم اللغة العربية أي التضارب بين ما تعلمه في أسرته والمجتمع وما يتعلمه في المدرسة إضافة إلى التكوين الهزيل للمعلمين.النمط البافلوفي.

وكذا تعليم اللغات الأجنبية أدى إلى القضاء على خصوصية الطفل الأصلية.

3-**أزمة التعليم العالي والبحث العلمي**: وتتمثل في إشكالية المضامين والأهداف، عزلة الجامعة عن محيطها.

4-هيمنة الخطاب الفرنكفوني التغريبي

5-الأمية واحتقار قيم العلم والثقافة

6-السلطة والهوية، العنف.

وإن صح القول بالمنظور السوسيولوجي وجدت هذه الأزمة في التعليم والتي تعتبر من معوقات التنمية نتيجة أخطاء متراكمة أولها النقل الساذج الذي ترتبت عنه ترسبات كثيرة ذكرناها سابقاً، كذلك هيمنة التصور الظرفي لعملية الإصلاح ويتوقف الإصلاح بمجرد اختفاء أعراض الأزمة.وهيمنة الأقليات المصلحية بتحقيق المصالح الفئوية.

ولهذا يجب إعادة النظر في المخططات التربوية والجمع بين مشروع المجتمع والإصلاح التربوي ليؤدي إلى تنمية اجتماعية واقتصادية...الخ

قائمة المراجع :

1. القران الكريم، سورة الرعد، الاية11.
2. مصطفى السروجي طلعت ،التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
3. البيلاوي حسن، سوسيولوجيا الاصلاح التربوي في العالم الثالث، قضايا تربوية، القاهرة، عالم الكتب، 1988.
4. حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية ،السياسية، إداريا، بشريا، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2009.
5. سموك علي ،المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الازمة وواقع العولمة مقاربة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، كلية الاداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، فيفري 2005
6. السيد طارق ،علم اجتماع التنمية ، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
7. صبري الحوت محمد ، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، ط1،القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،2008.
8. عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، القاهرة، كلية التربية جامعة المنصورة، 2006.
9. عواريب لخضر، محمد سامي الشايب، تطور الإصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاناة المدرسين، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، عدد خاص الملتقى الدولي حول المعاناة في العمل .
10. غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية، بسكرة، جامعة محمد خيضر 2013/ 2014.
11. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التربية من أجل التنمية المستدامة، كتاب مرجعي، قطاع التربية اليونيسكو، 2013.

التنمية الاجتماعية في ظل تدني المستوى التعليمي

Social Development under Low Level of Education

أ.سعيدي لويزة أ. ركاب أنيسة

جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-

ملخص الدراسة:

التعليم في الدول النامية ومنها المجتمع الجزائري كنموذج يجب أن يعتبره الباحثين المختصين في ذلك، أداة للتغيير الاجتماعي، لأنه يجرنا إلى عملية التنمية الاجتماعية في ظل العملية الاستثمارية التي تقع على عاتق قطاع التعليم من خلال رفع من مستوياته، وبمواكبته للتكنولوجيا الحديثة بتوسيع وتحديث نطاق الخدمات التعليمية، فيصبح بذلك استثمارا اقتصاديا يطور الإنتاج وعملياته، حتى لو كان استثمارا على المدى البعيد، لكن يكون ناجحاً ذلك أنه يقوم في الأساس على تدعيم الإنتاجية والابتكار لدى أفراده المجتمع.

ومنه نحتاج في مجتمعنا إلى هذا النوع من الاستثمار في المورد البشري بتنمية مصادره عن طريق المعرفة والتعليم وفضلاً عن ذلك التقليل من حدة المعوقات التنموية كالحد من المشكلات الاجتماعية التربوية التسرب المدرسي، العنف المدرسي، ... وما إلى ذلك.

Study Abstract

Education in the third world 'countries, including the Algerian society as a model should be considered by competent researchers as a tool for social change, because it leads us to the process of social development under the investment process that lies primarily on the responsibility of the education sector by raising the level, and being updating to modern technology to expand and update the range of educational services, the matter becomes an economic investment which develops production and operations even if it's an investment in the long term, but to be successful so it is based primarily on strengthening the productivity and creativity of .its members of society

Therefore, we need in our society such type of investment in human resource through development via its sources of knowledge and education, as well as the reduction of the extent of developmental handicaps such as reducing social educational problems , school dropout, school violence, ... and so on

1 -إشكالية الدراسة:

لقد أكدت التجارب الدولية في مجال التنمية الاجتماعية بأنها تتطلب من المجتمع، أن ينمي المصادر البشرية عن طريق المعرفة والتعليم والتدريب لأفراده، فالثورة الحقيقية لأي بلد كان تتمثل في استثمار المورد البشري والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة التي تميل في أساسها رأس المال البشري.

حيث تعمل التنمية الاجتماعية بالعمل على تطوير التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال التزامن بين اكتساب المعرفة والمهارات في نقل التكنولوجيا والمشاركة المستمرة.

ومنه فالتنمية إذاً تحيط بكافة جوانب الحياة الاجتماعية على اختلاف صورها وأشكالها من خلال التغيرات الكيفية العميقة والشاملة التي تحدث فيها: إذا ما هي الآليات التي تساعد على رفع مستوى قطاع التعليم والتخفيف من حدة المعوقات فيه في ظل التنمية الاجتماعية؟

2 -الهدف من الدراسة:

معرفة العلاقة الإرتباطية بين التنمية الاجتماعية والقطاع التعليمي باعتباره يقوم باستثمار في الفرد (نوع من رأس المال) في ظل النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة وهو ما يعرف بالتنمية الاجتماعية.

3 - المفاهيم الأساسية والمفاهيم ذات العلاقة:

تتطلب أي دراسة علمية تحديد المفاهيم التي يعالجها الموضوع المدروس لأجل إيضاحه بشكل جيد.

أ- مفهوم تعريف التنمية الاجتماعية،

يختلف **تعريف التنمية الاجتماعية** بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية (التي تعني عملية تغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وتسعى إلى رفع مستوى السكان في كافة الجوانب)

ويختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية، وبحسب الخلفيات النظرية لواضعي التعريف... ومنه نجد أن التنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي.

ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة.

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص وعند رجال الذين تعني التنمية الاجتماعية: الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وتحقيق العدالة.

ويقول بعضهم مثل (بيتردي سوتوي) في تصوره للتنمية الاجتماعية على أنها مرادفة لمفهوم الإرشاد التربوي.

وفي تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم تعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تربوية تنظيمية، ذلك أنها في نهاية الأمر: مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات...

حيث يمثل كل هذا أبعاداً أساسية في سبيل التوصل إلى عملية الانطلاق الذاتي[1]

ب- مفهوم النمو:

يصعب إيجاد خط فاصل بين التنمية والنمو، فكل منهما امتداد للآخر وهما يتداخلان في أنظمة المجتمع وأنساقه الاجتماعية زمنياً ويتفقان نحو التحسن والارتقاء.

ويعني النمو عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معيّن من جوانب الحياة الاجتماعية[2]

فالنمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، وهي تعني... تفتح تدريجي، أو النضج الكامل لجزيئات شيء ما، أو نمو لما هو كائن بداخل البذرة الأصلية.

ويعني أيضاً: الزيادة والتراكم وهو يستخدم للإشارة إلى بعض المتغيرات الكمية كالزيادة في الدخل الفردي أو الناتج القومي الاجتماعي.

وتشير كلفة النمو إلى التغير البطيء والتحول التدريجي الذي يحدث وفقاً لمراحل (المراحل التي يمر بها الإنسان في نموه)، ونفس الشيء يطرح في أن المجتمعات البشرية مرت بعدة مراحل (مجتمعات بدائية... مجتمعات ريفية ثم حضارية...).

أما التنمية مقارنة بمفهوم النمو فتعني النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة، وتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وهذه الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية التطور والتدرج.

ومنه نقول أن البلاد المتخلفة لا تحتاج إلى نمو وإنما تحتاج إلى تنمية ذلك أن التنمية تشمل على النمو.

ج- مفهوم التطور:

يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي ويأخذ التطور عدة أنواع هي:

تطور كوني: وهو يدل على العالم والأجرام السماوية، مع النشوء إلى الارتقاء ثم الفناء.

تطور عضوي: ويطلق على النمو في الكائن الحي، الذي يأخذ دوره في تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الأولى ثم الجنين، فالولادة فالنضوج ثم الوفاة.

تطور عقلي: وما يصاحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك ثم نضوج ثم اضمحلال ويعتمد ذلك على القدرات الذهنية والعقلية.

وهنا نعني بإصلاح التنمية للتطور المقصود.

د- مفهوم التقدم:

هو التحسن الذي يطرح على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالاً، ويعد الهدف من التقدم غائي وهو يتضمن خلال مراحله المتعاقبة ازدهارا ورقياً أكثر فأكثر من المراحل السابقة، وهو ينتقى من الماضي، ويرتبط بالواقع الاجتماعي ويحلل الحاضر.

ويتضمن التقدم صفة أخلاقية بمعنى الإحساس بالمسؤولية المشتركة وتعد هذه العملية أساسية لتوجيه قوى التغير لخدمة الإنسان.

مفهوم التحديث:

يعد التحديث مصطلحاً جديداً، لم يكن متداولاً قبل الخمسينات، فقد بدأ استخدامه في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وكان الاستعمال المتداول للمصطلح يؤخذ على أنه استحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة حديثة للأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المجالات المختلفة...

فالحديث إذاً هو خصائص عمل التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتنظيمات الاجتماعية وأسلوب الإنتاج.

وهذا يعني أن مسألة التحديث في جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة، أما التنمية الإجتماعية أو الحضارية الشاملة فتستغرق إلى جانب التحديث بالمعنى السابق عاملاً آخر يمثل في أسلوب توظيف وتوزيع عائد التنمية وخاصة ذلك الجزء الذي لا يعاد استثماره وإنما يخصص لإستهلاك البشر.

لذا فالتنمية ليست قضية علم فحسب ولكنها قضية علمية وإنسانية وسياسية[3]

4- خصائص ومقومات التنمية الاجتماعية:

أ-خصائص التنمية الاجتماعية:

تتسم التنمية الاجتماعية بصفة العمومية يصل إليها الإنسان عن طريق التجربة والقياس، والتنمية عملية شاملة في أي مجتمع حيث يجب أن تتضمن كافة مجالات الحياة الإنسانية... كالتنمية البشرية وتنمية الموارد البيئية والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية.

والتنمية الاجتماعية أيضاً عملية مستمرة ومرحلة طويلة لا تتوقف، ولا يمكن تحقيقها فقط لمرة واحدة وبشكل نهائي تام، فهي عملية تراكمية تحتاج إلى جهود دائمة وإجراءات متواصلة... ليس فقط للتعامل مع التغيرات السريعة المتلاحقة في عمليات التنمية وتوجهاتها على المستوى العالمي، بل أيضاً للتحكم في مقدار تلك التغيرات ونوعيتها.

وفضلاً عن ذلك تتسم التنمية الاجتماعية الجيدة بالخصائص التالية:

- **هادفة:** معناه أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها، وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي [تحقيق] تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، تلك الإمكانات، وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحقق.
- **علمية:** التنمية ليست عشوائية، بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة...
- **نظامية:** لا تتم عملية التنمية عرضاً، بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة، فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات والعمليات والمخرجات فتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتمويل... وغيرها. وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها.
- **إيجابية:** ينبغي أن تكون التنمية إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى...
- **مستمرة:** ومن أهم خصائص عمليات الديمومة والاستمرارية، فمدخلات التنمية متغيرة، ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك التغيرات.
- **الشمول:** ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلاً: لا يمكن الإهتمام بالتعليم دون الاهتمام بالصحة أو الزراعة أو السكن...إلخ

* **التكامل**: ويعني ذلك أن تتكامل مشروعات برامج التنمية المختلفة، إذ من الضروري مواجهة مشكلات المجتمع بخطة متكاملة، وذلك حتى لا تكون التنمية مجرد أنشطة متناثرة تقوم بها جهود متباعدة.

*فمثلاً في خاصية التكامل: هذا الأساس يكمن في أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس.

*مراعاة أن **تكون برامج التنمية قائمة على أساس إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية** والتي تتمثل في حاجاته البيولوجية والنفسية وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع، وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع.

* **مبدأ تحديد الاحتياجات**: توضع خطة عامة للدولة على أساس المعرفة التامة باحتياجات المجتمع عامة، أما المجتمعات المحلية فتختلف فيما بينها في احتياجاتها حيث يكون لكل منها خصوصيته الثقافية وتوضع هذه البرامج في ضوء هذه الخصوصيات.

*__التوازن__: ينبغي مراعاة التوازن في المشروعات الخاصة ببرامج التنمية المختلفة، ويعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، فمثلاً المجتمعات الفقيرة تمثل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزناً أكبر على ما عداها، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس والقضايا الأخرى تعد فروعاً منها.

*__التنسيق__: ينبغي مراعاته بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة، ويهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع.

*__مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة__: تتطلب التنمية الاجتماعية ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام للمجتمع، ولهذا يرى العاملون في ميدان التنمية الاجتماعية أنه يجب وضع مشروعات وبرامج تتضمن خدمات سريعة النتائج، وذات العائد السريع وقلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية.

* **المبدأ الديمقراطي**: بمعنى أنه لا تفرض مشروعات التنمية فرضاً على أفراد المجتمع وإنما لا بد وأن تنبع من داخله.

وهكذا لا يمكن أن تقوم التنمية على القهر والإلزام الذي يفرض من خارج المجتمع، ويوجد كثير من الأمثلة التي تؤكد هذا [فقد فشل الكثير من المشاريع].

فقد فشلت الكثير من المشروعات لعدم تقبل أفراد المجتمع لها ذلك أن المشاركة التي تبدأ من مرحلة الإعداد والتخطيط غير موجودة.

ب- مقومات التنمية الاجتماعية:

تقوم التنمية الاجتماعية على عدد من المقومات نذكر منها:

*رفع مستوى معيشة الفرد: وهنا يتحقق الهدف النهائي لكل الجهود والسياسات والبرامج التي تبذل في قطاعات التنمية المختلفة، وتستهدف مزيداً لإشباع احتياجات المواطنين المادية والاجتماعية...

وهي محصلة لما يترتب على آثار الاستثمارات في جميع القطاعات بما ينجم عنها من مردود يؤثر على حياة الفرد والمجتمع.

*التنمية الاجتماعية مسؤولية كل من الأجهزة الحكومية والشعبية: فهي ليست مسؤولية وزارة بعينها ولكنها مسؤولية الأفراد جميعا.

*وذلك في إطار سياسية اجتماعية موحدة.

السياسة الاجتماعية تتكون من إيديولوجية المجتمع وأهدافه مقوم السياسة الاجتماعية على أساس من تكافؤ الفرص أمام الجميع، وحرية المواطن (الفرد) في ظل سيادة القانون.

*امتداد مجالات العمل الاجتماعي: وتشمل هذه المجالات الرعاية الصحية لكل الأفراد، وتوفير التعليم للجميع، وتحسين ظروف العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية ليشمل كل المواطنين (الأفراد) ورعاية الشباب...

*التخطيط الشامل للعمل الاجتماعي: وذلك حتى يمكن الاستفادة من الموارد الوطنية لتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين، واستخدام المنهج العلمي لإحداث التغيرات اللازمة لتحقيق التقدم والمشاركة الشعبية في رسم السياسة وتحديد الأهداف، ووضع الخطط...

*السياسة الاجتماعية جزء من السياسة العامة للدولة: وهنا يجب توفر ثلاث عناصر لتتحقق مقومات النجاح للتنمية الاجتماعية:

1-تغيير بنائي.

2-دفعة قوية (سبق شرحها).

3-إستراتيجية ملائمة.

فالتغيير البنائي ينبثق عن دفعة قوية، وذلك على أساس إستراتيجية ملائمة.

فالأول يقصد به ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع.

أما ثالث عنصر فيعني الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى النمو الذاتي [4]

5- أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية:

أ-أهمية التنمية الاجتماعية:

تأتي أهمية التنمية الاجتماعية من كونها تضع المسؤولية على عاتق كل المؤسسات الاجتماعية سواء اعترفت بها أو لم تعترف، حيث أن أحد أنشطة هذه المؤسسات هو تحقيق التحسين الكيفي الإنساني.

وقد تكون المؤسسات الاقتصادية هدفاً اجتماعيا لكن فعالية دورها.

إذا ما سلمنا بالتوازن لا يتحقق إلا إذا تدخلت مؤسسات اجتماعية معترف بها مثل المدرسة، الأسرة، دور العبادة، مؤسسات الرعاية الاجتماعية حيث أنه لا بد من توظيف المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية كمكونات كيفية للتنمية.

وتكمن أهمية التنمية الاجتماعية في الآتي:

* يشعر الأفراد في ظل التنمية شعوراً حقيقياً بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع أو الدولة، وهي تغرس في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركات الوجدانية الجمعية، أما المجتمعات التي تقوم على التسلط واستعباد الفرد أو استعباد المجتمع لغيره من المجتمعات، فلن يكون لوجودها معنى إيجابي.
* تظهر أهميتها أيضا في تحقيق وتأمين المجتمع أو الدولة وضمان استقراره وعدم جنوحه إلى الانحراف وعدم اللجوء إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية.
* تعتبر التنمية والإنعاش الاجتماعي عاملاً من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها، فوظيفة الإنعاش تتعدى حدود القوميات للدول، وبذلك يعتبر عاملاً أساسياً في تقريب وجهات النظر بين مختلف الدول وتحقيق التفاهم بينها.
* تغرس فكرة التنمية الاجتماعية في أفراد المجتمع الفضائل الروحية والمعايير الأخلاقية والمعاني الإنسانية الرفيعة التي من شأنها الرقي بالوعي لدى المجتمع... ذلك أن الاشتراك في برامج الإنعاش والمساهمة في ميدان الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي يخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى آفاق أوسع نطاقاً.

ب- أهداف التنمية الاجتماعية:

تتحدد أهداف التنمية الاجتماعية في الآتي:

* يتركز الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجوانب: المادي والبشري بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه.

ويحقق هذا الهدف أهدافاً فرعية منها: معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

* إشباع الاحتياجات الاجتماعية كأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (التعليم، الصحة،....).

وتتحدد الحاجات الاجتماعية في الآتي:

أ-الحاجة إلى العمل والتملك والاستهلاك.

ب-الحاجة إلى العيش في مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم.

ج-الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية.

د-الحاجة إلى قوة تتمثل في الضبط الاجتماعي الذي يحقق الطمأنينة.

ه- الحاجة إلى التعليم.

و- الحاجة إلى الامتثال للمعايير والقيم في إطار قيم المجتمع.

* تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها.

* إتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها[5]

ج- مجالات التنمية الاجتماعية:

تسد التنمية الاجتماعية جميع احتياجات الإنسان المادية والمعنوية وعلى ذلك تتعدد هذه المجالات، والتي يمكن أن نوجزها في الآتي:

القطاع التعليمي:

تبدو علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، حيث لا يمكن الفصل بينهما، فهو يتغذى منها ويغذيها، ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة وهو عامل حاسم في التنمية، لأنه منشط النمو الاقتصادي ولقد أثبت المختصين في الاقتصاد أن النتائج الإيجابية في مجالات الإنتاج ترجع لعوامل مختلفة من بينها التعليم، وما يترتب عليه من قوى إبتكارية وتنظيمية في المجتمع، فعن طريق التعليم يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار.

ويمكن فهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد...

ولترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج أجيال أسعد وأقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة، ودفعهم للمشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا.

وقد ذهب أنصار المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع إلى القول أن التعليم مورد هام للمهارات الأساسية: مثل تعلم القراءة والكتابة والحساب والمعرفة الفنية المتخصصة التي تتطلبها الوسائل الحديثة للإنتاج والإدارة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن نسق المكافأة الذي يعول عليه كثيراً في مجال التعليم يشجع على التزام القوى نحو الاعتماد على الذات. والعمل الشاق... وهذا اتجاه يدعم الإنتاجية والابتكار وباختصار فإن زيادة معدلات التعليم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي أمران متلازمان.

والتعليم له أثره في تكوين المواطن الصالح، والعامل ذو الإنتاجية المرتفعة، والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره، كل منهما سيفيد الإنتاج.

ولذا يرى أنصار هذا الاتجاه أن معالجة قضية التخلف لا تتم إلا بزيادة الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي.

والتعليم يمكن أن يساعد على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على انتقال المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر.

وبهذا يساعد التعليم على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد ويهيئ لهم سبيل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل... ويحفز الأفراد إلى تحقيق التقدم وهو اتجاه يدعم الإنتاجية والابتكار ومنه فزيادة معدلات التعليم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي أمران متلازمان.

ويعكس المستوى التعليمي للسكان نوعية الموارد البشرية، فإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دوراً رئيسياً وحيوياً في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فجوهر التقدم في المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل وتكيف الإنسان مع بيئته وظروفه.

ويلعب التعليم دوراً أساسياً في زيادة وعي الأفراد بالمسؤوليات تجاه جميع المشاكل...كما يفيد أيضا في زيادة معرفة المواطنين بأساليب الارتقاء بالمستوى الصحي... ويساعد التعليم الأفراد في المساهمة والمشاركة في أنشطة المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويرتبط التعليم بالمشاركة في مجال التنمية، فهو يساعد جزئياً على تنمية الإحساس بالواجب تجاه المجتمع، والاهتمام والمصلحة والمسؤولية والكفاءة، وينمي في الوقت نفسه خصائص شخصية لازمة للمشاركة الثقة بالنفس والسيطرة والتمييز.

وينادي « **كولينز** » أن المدخل الوظيفي يفترض أن هناك مجالاً واسعاً من المهن في المجتمع يتطلب مهارات معينة يجب توجيه التعليم إليها.

ويتضمن هذا أن المهارات المشار إليها يمكن قياسها بوضوح طبقاً لبعض المستويات الفنية الموضوعية، وأن هذه الوظائف تتطلب مهارة أكثر وهي أهم من غيرها.

وفي وقتنا الحالي ترتكز فلسفة التعليم على تعليم الكبار ومحو الأمية، وذلك بهدف مساعدة من لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية الموجودة...

وتزداد أهمية الاستثمار في التعليم في المجتمعات النامية، والتي تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة الماهرة واللازمة لتصدير الإنتاج، ولا شك في أن تخلف وجمود هذه المجتمعات وعدم مسايرتها للتطور الصناعي والإنتاجي يعتبر حجر عثرة في طريق التنمية وهذا تأكيد على أن هذه المجتمعات النامية يتوفر فيها الموارد البشرية، ولكنها غير مدربة وغير ماهرة، ويتمثل ذلك في الأفراد الراغبين في العمل ولكنهم يفتقرون إلى ما تحتاج إليه من قوى عاملة ذات المستوى الرفيع، وهو الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق الخدمات التعليمية أمام الأفراد في هذه الدول لتحقيق مطالب التنمية بين الأيدي العاملة المدربة وعلى ذلك فالتعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الإنتاج.

والمعروف أن الدول النامية لا تستطيع أن تنفق مبالغ باهضة على التعليم إلا إذا كان لهذا التعليم عائد على الاقتصاد القومي يساوي نفقاته، أو يزيد عليها حتى يمكن أن يتحقق المضمون الحقيقي للتعليم، ويكون عملية استثمارية، كما أن التعليم يعتبر أداة التماسك الاجتماعي بجانب ما تحتاجه التنمية من مصادر بشرية ومهارات وقدرات يقوم بها التعليم.

والتعليم في الدول النامية مطالب بمعالجة المعدلات الصعبة التي تواجهها تلك البلاد سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وهذا لا يأتي إلا إذا تغيرت النظرة إلى التعليم في تلك الدول من كونه مستودعاً لمجموعة من المعارف إلى كونه أداة للتغيير الاجتماعي مرتبطاً ارتباطا عضوياً بعملية التنمية الاجتماعية الشاملة(6)

فضلاً عن القطاع التعليمي الذي يعتبر أهم عامل في التنمية هناك عدة مجالات منها الصحة والتنمية الاجتماعية فهي ضرورية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية وكذلك السكان والتنمية الاجتماعية والإسكان والتنمية الاجتماعية لكنها إذا ما قورنت بالقطاع التعليمي ومستوى الرفع منه في إطار استثمار وعمليات الاستثمار فيه فإننّا نعتبره غاية في الأهمية.

ومن معوقات التنمية الاجتماعية في المجال التعليمي هي تلك الظواهر الاجتماعية المتعلقة بمشكلات التربية نذكر منها: التسرب المدرسي، العنف المدرسي...ونعني بها ما يلي:

1 – التسرب المدرسي:

1 – 1 – التعريف السوسيولوجي للتسرب المدرسي:

هو ظاهرة اجتماعية ويعني انقطاع التلاميذ عن الحضور إلى المدرسة بصفة دائمة بعد أن يتم الالتحاق بها، حيث تقترن كثرة التغيب عن المدرسة بانخفاض العلامات وزيادة احتمال الجنوح[7].

2 – 1 عوامله:

تتباين عوامل التسرب المدرسي من العوامل التربوية منها إلى العوامل الاجتماعية وكذا العوامل الأسرية وتتبين فيما يلي:

أ–العوامل التربوية:

*** الضغوط المدرسية:**

يوجد عدد هائل من الأبحاث التي تشير إلى أن الضغوط المستمرة في المدرسة تضعف من الصحة النفسية والجسدية والإعجاز لدى الطلبة ومن هذه الدراسات ما أكد على مصادر التوتر لدى الطلبة ويتعلق أحدهما (المصادر) بالشعور بالنقص والخجل وبعدم القدرة على إنجاز الواجبات الصفية التي يجدها الطالب صعبة وبذلك يتغيب عن المدرسة، وهذا الأخير يؤدي إلى الضعف في التحصيل وبالتالي المزيد من التغيب...[8] ويولد بذلك تسرباً مدرسياً.

*** المعلمون وإسهامهم في ظاهرة التسرب المدرسي:**

يتم ذلك الإسهام المتزايد للمعلمين في ظاهرة التسرب المدرسي وانتشارها لهذا السبب من خلال ثقافة التسرب المدرسي مثلا بسبب العقاب المسلط على الطالب (التلميذ) باعتباره الوسيلة الوحيدة لحفظ النظام التربوي وقد يتخذ المعلم هنا أسلوبين: الأول صرامة المعلم في أسلوب التحقير، الشتم أو الضرب لتلاميذه...

أما الثاني: فيتمثل في التراخي والإهمال...و ذلك يعتبره عاملاً محفزاً لهذه الظاهرة الاجتماعية دون اعتبار للسلطة القائمة في المجتمع المدرسي[9]

ب– العوامل الاجتماعية:

هناك عدة عوامل اجتماعية تهم في انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية منها العلاقة مع الرفاق، تهم في انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية منها العلاقة مع الرفاق، تغيير المدرسة، التغيب عن المدرسة، بعد المدرسة... ونوجزها فيما يلي:

*العلاقة مع الرفاق: تعتبر من العوامل المساهمة بكثرة في التسرب المدرسي من منطلق أن الطالب الذي يصبح عضواً في جماعة فرعية ترفض التعليم، أو جماعة منحرفة تتمرد ضد النظام التعليمي القائم، فسوف يتأثر بشدة بهؤلاء الرفاق وينسحب من الدراسة.

* تغيير المدرسة: يكون في غالب الأحيان لتغيير المدرسة لدى بعض الطلبة قسماً مهم في انتشار التسرب المدرسي ربما يرجع ذلك إلى عدم اهتمام المعلمين بالطلبة الجدد وبذلك يشعر المراهق بالعزلة عن الطلبة التعليمية ومنه إلى التسرب المدرسي.

** التغيب عن المدرسة: حيث يسجل الذين ينسحبون من المدرسة نسباً عالية في التغيب والفئة التي تكثر من التغيب هم الفئة الأقل في مستوى التحصيل الدراسي.

ج- العوامل الأسرية:

* مستوى التوتر داخل الأسرة: يعد التوتر السائد في الأسرة عاملاً هاماً في التنبؤ بالتسرب المدرسي، فالطلبة الذين يأتون من مثل هذه البيوت وكذلك البيوت التي يكثر فيها تغيب الأب عن المنزل من المحتمل أن يتركوا المدرسة... وبالتالي يتسربون من المدرسة على نحو أكثر من الطلبة الذين يعيشون في ظل أسر متماسكة لا وجود للصراع فيها.

*المستوى التعليمي للوالدين: يعتبر الوالدين نموذجاً للنجاح الأكاديمي، فالمراهقون الذين لديهم آباء أو إخوة كبار انسحبوا من المدرسة من المحتمل أن يترك كذلك المدرسة، فمن المرجح أن يكون آباء المتسربين من المدرسة أقل إهتماماً بتعلم الأبناء، لأن كثيراً منهم لا يكونوا قد أنهوا المدرسة(01.)

2 – العنف المدرسي:

1 – 2 –التعريف السوسيولوجي للعنف المدرسي:

هو ظاهرة إجتماعية ويتمثل في أنه السلوك العدواني اللفظي وغير اللفظي نحو شخص آخر يقع داخل حدود المدرسة(11) .

2 – 2 – عوامله:

إن العملية التربوية مبنية على التفاعل الدائم، والمتبادل بين الطلاب ومدرسيهم حيث أن سلوك أحدهم يؤثر في الآخر وكلاهما يتأثران بالخلفية البيئية وسنحاول شرح بعض الأسباب المؤدية إلى العنف المدرسي.

أ-أسباب متعلقة بالتلاميذ:

*طبيعة التنشئة الاجتماعية: وهنا تتعلق في أغلب الأحيان بالمجتمع الأبوي (سلطوي) حيث يتم استخدام العنف من طرف الأب أو الأخ الأكبر ومنه يولد سلوك العنف عند الفرد.

حيث أكد جيمس فوكس 1995م عميد كلية العدل الجنائي بولاية أتلانا «أن الأسرة هي مسؤولة عن جنوح الأحداث وبالتالي عن العنف المدرسي».

** **وسائل الإعلام**: تلعب دور كبير في التأثير من خلال الأفلام والمسلسلات العنيفة والاختلاط برفقاء السوء حيث أكد «وليام فلاسر» سنة 1998م أنه من أسباب العنف المدرسي: «عدم قدرتنا على بناء علاقات سليمة مع بعضنا بعض»[21].

ب- أسباب متعلقة بالمدرسين:

كثرة الغيابات عند المعلمين (هذا) يؤدي إلى ضرورة استخلافهم بمدرسين آخرين هذا يؤدي إلى:

* خروج التلاميذ عن نظام الصف.
* ازدياد الفوضى والتمرد داخل المؤسسة التربوية ككل.
* متطلبات العلمين والواجبات المدرسية التي تفوق الطالب وإمكانياته.
* مجتمع تحصيلي التقدير فقط للطلاب ذوي التحصيل العالي.
* عدم التعامل الفردي مع الطالب وعدم مراعاة الفروق الفردية داخل الصف.
*عدم السماح للطالب بالتعبير عن مشاعره والإستهتار من أقواله وأفعاله.
*التركيز على جوانب الضعف عند الطالب والإكثار من انتقاده.
*عدم الاكتراث بالطالب مما يدفعه لممارسة العنف ليلفت الانتباه.
* عنف المعلم اتجاه الطلاب يدفعهم لمعاملته بالمثل.

ج- أسباب متعلقة بالمؤسسة التربوية:

* **طريقة تصميم المؤسسة**: نقص المرافق الضرورية وانعدام الخدمات واكتظاظ الأقسام والصفوف
* **التغيرات المفاجئة وعلاقات متوترة داخل المدرسة**: تغيير المدير ودخول المدير ودخول مدير آخر بطرق تربوية وتوجيهات مختلفة عن سابقه، وعدم إشراك الطلاب بما يحدث داخل المؤسسة كأنهم مجرد جهاز تنفيذي.

د- أسباب تنظيمية:

تتمثل في غياب اللجان التأديبية، حيث جاء في مقال حول العنف المدرسي بالكويت «من أهم أسباب ظاهرة العنف المدرسي هو عدم وجود قانون يحمي المعلمين من عنف التلاميذ.

وعدم التعاون والتنسيق مع جمعيات أولياء التلاميذ وإدارة المدرسة.

هـ- أسباب قانونية:

عدم وجود قوانين ولوائح تحكم عمل المؤسسات التربوية والافتقار إلى أنظمة تعالج مسائل الخلاف بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة التربوية (الأستاذ، التلميذ، الإدارة).

يقول «**هوريتس**» 1995م: «إذا كانت البيئة خارج المدرسة عنيفة، فإن المدرسة ستكون عنيفة».

هوامش البحث:

1 أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، سلسلة كتب التنمية في الألفية الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009م، ص ص-20

2 أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة- الإستراتيجيات- نماذج الممارسة، المكتبة الجامعية، المكتب الجامعي الحديث، الحديث، الإسكندرية، 2000م، ص33.

3 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا- ثقافياً- اقتصاديا- سياسياً- إدارياً- بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009م، ص 18-23.

4 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا- ثقافياً- اقتصاديا- سياسياً- إدارياً- بشرياً، مرجع سابق، ص73-79.

5 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا- ثقافياً- اقتصاديا- سياسياً- إدارياً- بشرياً، مرجع سابق، ص-59 65.

6 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا- ثقافياً- اقتصاديا- سياسياً- إدارياً- بشرياً، مرجع سابق، ص -95 100.

7 شارلز شيفر، هوارد ميلان، مشكلة الأطفال والمراهقين وأساليب المساعدة فيها، قسم الإرشاد والتربية الخاصة، عمان، ط1، 2008م، ص464.

8 نفس المرجع، ص465.

9 سهيلة كاظم الفتلاوي محسن، تعديل السلوك في التدريس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005م، ص495.

10 رغدة، حكمت شريم، سيكولوجية المراهقة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م، ص292.

11 نفس المرجع، ص287.

12 أحمد حويتي وآخرون، الفكر الشرقي، مركز بحوث الشرطة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 12، العدد 4، 2004م، ص205.

العولمة المجتمع المحلي والدولة القومية

د. جيلالي بوبكر
جامعة حسيبة بن بو علي

ملخص:
للعولمة كظاهرة كونية راهنة مساعي في تعاطيها مع المجتمعات المحلية والدول القومية بخصوصياتها الذاتية، تصب مساعيها في حتمية الانتشار وضرورة الانصهار، مما يُعرّض هويّات المجتمعات والدول إلى خطر الزوال جزئيا أو كليا، الأمر الذي يضع العولمة في قفص الاتهام، ويفتح جبهة صراع بينها وبين الأمم والشعوب، صراع هيمنة وتسلط مع الرغبة في البقاء والشعور بالانتماء، صراع قد يؤدي إلى نتائج كارثية في بعض الحالات، وما يحدث في عالمنا العربي الراهن وفي جهات أخرى من المعمورة من حروب مدمرة من مظاهر هذا الصراع المقيت.

الكلمات المفتاحية: العولمة، المجتمع المحلي، الدولة الوطنية، الهوية، القومية.

Résumé
L'universalité actuelle du phénomène de la mondialisation révèle des prétentions de domination sur toutes les sociétés et les Etats à caractère nationale et identitaires, chose qui fait exposer ces derniers au risque de perdre, partiellement ou totalement leurs identités . De ce fait, la mondialisation est soupçonnée d'avoir été la cause principale de ce drame identitaire, en maintenant sans cesse, l'état de conflit et de guerre entre ces pays dont la majorité s'accroche au désir de survivre en tant que tels et qui refuse de céder au menaces, de toutes formes et couleurs, de cette mondialisation catastrophique
Mots clé : Mondialisation, Société locale, Etat-nation, Identité, Nationalisme.

المقدمة

لقد ألحقت العولمة المدعومة من الأمركة والنظام العالمي وممارساتها في العالم أضرارا كبيرة، ضحيتها الشعوب المستضعفة المقهورة، التي تدفع فاتورة إرادة الهيمنة والتسلط والرغبة في العدوان من قبل القوى المهيمنة الطاغية، القوى التي تحتكر القوة العلمية

والتكنولوجية والاقتصادية والمالية والعسكرية، في مقابل احتكار شعوب العالم الثالث للتخلف والفقر والنزاعات الطائفية العرقية والدينية والسياسية، هزمتها العولمة وأفقدت أفرادها القوة النفسية والإرادة الفاعلة، فالفرد في العالم الثالث لا يملك الشروط الذاتية والاجتماعية المحفزة على تفعيل قواه النفسية وتحقيق إرادته الفاعلة، لأنه يعيش في تخلف وانحطاط وقهر نفسي واجتماعي يقتل المواهب ويقضي على العبقرية، الأمر الذي جعل البلدان المتقدمة لا تنهب ثروات المستضعفين فحسب، بل تستغل طاقاتهم البشرية اليدوية والعلمية، ومن ذلك هجرة الكفاءات العلمية إلى خارج بلدانها، وصار الفرد في بلدان الأطراف مهزوما في ذاته، لا يملك ما يؤهله لاستيعاب التطورات والتحولات الجارية في عصره، وهو محكوم داخل مجتمعه بإملاءات العولمة والأمركة والنظام الدولي، «إذ أن المجتمعات المهزومة نفسيا، لا تستطيع توظيف إمكاناتها وقدراتها في مشروع التطوير لأن النفسية المهزومة لا تعكس إلاّ إرادة خائرة لا تستطيع القيام بأي عمل. لهذا فإن من الشروط المهمة التي ينبغي توافرها لاستيعاب عصر المعلومات بمتطلباته وآفاقه هو توفر القوة النفسية والصلابة المعنوية التي تبث إرادة فاعلة، وعزيمة راسخة، وتصميما فولاذيا، على تطوير الواقع واستيعاب تحولاته، ومقاومة العوامل المضادة التي تحول دون التقدم والتطور».[1]

*إن الرهان الكبير الذي يتصدى للشعوب المهزومة أمام العولمة هو سبيل النهوض من التخلف والتخلص من الانهزامية، واللحاق بالركب الحضاري في عالم لا يرحم ولا يشفق ولا مكان فيه للضعفاء، والخطر الداهم ليس في الهزائم المادية الخارجية أو حتى العسكرية، بقدر ما هو في الهزائم النفسية، فالهزائم المعنوية التي تتكبدها يوميا الشعوب النامية ومنها الشعوب العربية والإسلامية وأنظمتها أفقدت الأفراد القدرة على توظيف الطاقات والإمكانيات الذاتية الداخلية، وأسقطت جميع المحولات الفردية والجماعية للانطلاق في إدارة الذات والعمل على تذليل الصعوبات وإزالة العوائق من أجل صنع التغيير والإبداع والتطور الذي صار ملكا للأقوياء في العالم وحكرا عليهم، العالم الذي صار بيد القوى المهيمنة التي احتكرت كل عوامل القوة والغلبة والمنعة لنفسها، وقتلت في الشعوب الأخرى الدينامية الذاتية والقوة النفسية والإرادة الفاعلة، فانهزمت الشعوب معنويا، ولم تقدر على الحركة في اتجاه التغيير والتطوير،لأنها افتقدت العوامل الذاتية الداخلية التي من دونها لا تعرف التحول، وهي العوامل التي كانت وراء نهوض الأمم وقيام الحضارات، ومنها حضارة العولمة والأمركة، أصبح الفرد في المجتمعات النامية يعيش التخلف وكل صنوف الظلم والقهر من الداخل ومن الخارج مهزوم مرتين، مرة من مجتمعه نظام الحكم فيه ومرة من العولمة التي هزمته ومجتمعه ودولته، فالهزائم متعددة لا حصر لها، كيف له أن يتحرك نحو الانتصار في أتون الهزائم العديدة والمتلاحقة بدون

توقف، لأنّ «حركة المجتمع تجاه التقدم والتطور، حركة ذاتية لا تنتظر المحفزات من الخارج، بل هي مجتمعات مولدة للإصلاح والتطوير وصانعة له. وأن الحركة الذاتية، هي التي تفتح أبوابا جديدة لرؤية المستقبل وبلورة آفاقه. فإن الإمكانات والقدرات التي يتضمنها أي مجتمع لا يمكن توظيفها في عملية التقدم وحسن استخدامها في مشروع التطور، إذا لم تكن هناك حركة ذاتية في المجتمع يتحرك بحوافزها، ويسعى نحو الاستفادة القصوى من كل الإمكانيات المتوفرة في الإنسان والطبيعة».[2]

يفتقد الأفراد والجماعات في الدول المتخلفة التعاطي الإيجابي مع التحولات والتحديات التي يعرفها العالم، وفي غياب هذا التفاعل الإيجابي لا مكان للتغيير الذي من شأنه يأتي نتيجة للفاعلية الذاتية، وعند أفول هذه الفاعلية الذاتية بسبب الروح الانهزامية المتولدة عقم الأوضاع الاجتماعية بشكل عام، «هو بداية النهاية لأية حضارة، حيث أن الحضارات الإنسانية التي سادت ثم بادت تكشف لنل أن العنصر الأساسي الذي أنهى تلك الحضارات وجعلها تعيش القهقرى، هو عدم أو ضعف قدرتها على التكيف مع التطورات والتحديات الجديدة، ولا فرق في ذلك سواء كانت تلك التطورات والتحديات والتحولات طبيعية أو إنسانية...من هنا فإننا في هذا العصر الزاخر بالمعلومات وتقنياته المتعددة، لا يمكننا أن نختار هل ندخل هذا العصر أم نغلق واقعنا منه، وإنما من الأهمية توفير كل الشروط الضرورية لاستيعاب تطورات هذا العصر وتقنياته حتى يتسنى لنا المشاركة الطبيعية في عصر لا محل فيه إلاّ إلى المجتمعات الحيّة، الزاخرة بالكفاءات والطاقات الخلاقة». لكن الروح الانهزامية المتولدة عن الشعور بالضعف والقصور والاستكانة أمام حضارة الآخر والتبعية له لا يسمح بالمشاركة الطبيعية ولا بتوظيف الكفاءات والطاقات الخلاقة ولا حتى بتفجيرها.

*من جهة الفرد كان للعولمة تأثيرها السلبي على حياته عامة، لكونها ولّدت فيه الروح الانهزامية التي قتلت فيه كل محاولة للمشاركة الطبيعية الإيجابية في صنع التطور، وأية مبادرة لإبراز إمكانياته وتفجير طاقاته، أما من جهة الدولة القومية في الأطراف فبحكم العولمة بمستوياتها المختلفة الاقتصادية والسياسية والأمنية العسكرية والثقافية والإعلامية، افتقدت الدولة الوطنية ذات الطابع القومي حقوقها وواجباتها نحو مواطنيها، لأن المواطنة والقومية والوطنية لم يعد لها قيمة في ظل الكوكبية، فلم يعد الولاء للوطن أو الأمة أو الدولة المحلية بل صار الولاء العالم لا غير، لهذا لم تعد الدولة تقوم بجميع واجباتها في الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والإعلام، بل ارتبط ذلك كله بالشركات الاقتصادية المتعددة الجنسيات وبالمؤسسات المالية العالمية، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، وبتقنية الاتصال والإعلام والإشهار

المتطورة والمتزايدة في التطور، فصارت دول الأطراف يحكمها النظام الدولي من خلال تأثير الجهات الفاعلة في تدبير شؤون العالم، بالنسبة لما يترتب عن غياب دور الدولة الاقتصادي، «ستجد الدول النامية نفسها في سباق مع الزمن للتحول إلى الخصخصة واقتصاد السوق الحرة، وهو ما يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة، وتشريد الملايين من العمال، بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، وفقا لمتطلبات العولمة. والواقع أن التوجه الاقتصادي الجديد قد أدى إلى تفاقم الأوضاع السلبية داخل الدول النامية، وحدوث حالات عجز هائلة في موازينها التجارية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الديون الخارجية للدول النامية تصاعدت من 750 بليون دولار العام 1982 إلى حوالي 1300 بليون دولار العام1989، كان نصيب إفريقيا وحدها حوالي 250 بليونا. ومن المتوقع أن يصل الحجم الإجمالي لمديونية الدول النامية خلال العام 2002 إلى نحو 1500 بليون دولار، وهو ما يعني أن النظام الاقتصادي الجديد يزيد من تهميش الدول النامية، لأن طبيعة تكوين هذه الدول نفسها تساعد على زيادة تفاقم الأوضاع...التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية، خاصة قصيرة الأجل، مثل استثمارات الحافظة. التعرض لهجمات المضاربة. هروب الأموال المحلية. دخول الأموال القذرة «غسيل الأموال». تخفيض قيمة العملات المحلية...الحقيقة هي أن إضعاف السلطة الوطنية، لتصبح عاجزة عن تطبيق القوانين الوطنية، داخل حدودها، من أجل المحافظة على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، وعدم استغلال الاقتصاد الوطني لموارده، يؤدي إلى تحقيق مصالح الشركات العالمية، ومن ثم إلى إهمال الوظيفة الاقتصادية للسلطة الوطنية، لتتحول مهمتها إلى حماية نظام حرية التجارة العالمي».[3]

* كما فقدت الدولة الوطنية القومية وظيفتها الاقتصادية وصارت آلية من آليات نظام التجارة العالمي تقوم بدور حماية نظام الحرية في التسويق التجاري العالمي، فقدت من جهة أخرى وظيفتها السياسية، «فقد كانت حماية قيم ومبادئ النظام تقتضي ألا يتدخل أحد في سيطرة السلطة على كافة المؤسسات التي تعمل تحت سيطرة الدولة، إلا أننا بتنا نشهد تغيرا في دور السلطة الوطنية من دور المسيطر وفق مبادئ النظام، إلى دور المساعد في تغيير القيم والمبادئ التي تنادي بالاستقلال ورفض التبعية فياتجاهالدمج بالمؤسسات العالمية. ولأن العولمة ذات طبيعة اقتصادية ولأن التغيير في البعد السياسي يرتبط بالاقتصاد، فسيتأكد من جديد ارتباط الاقتصاد بالسياسة، ومن ثم فإن السلطة لن تستطيع إتباع إيديولوجية سياسية خاصة بها، أو الانغلاق على نفسها لا اقتصاديا ولا سياسيا، لأن الدولة في عصر العولمة أصبحت عرضة للعديد من التغيرات، وفق شبكة العلاقات في العالم. لذلك، فإن فاعلية الدولة في المجتمع الدولي ستتأثر بفاعلين جديدين هما الشركات والمنظمات العالمية، المفتوحة أمامأي فرد في العالم من أي دولة».[4]وأصبح مصير الدولة الوطنية

السياسي بيد الشركات والمنظمات العالمية وعرضة للتحولات السياسية والاقتصادية التي تطرأ على الساحة الدولية ولم تعد قراراتها السياسية والدبلوماسية بيدها لا، الوظيفة السياسية للدولة ترتبط بالاقتصاد «باعتباره الجانب الأكثر وضوحا في العولمة، كما ساهم في ذلك، انضمام الدول للعديد من المؤسسات الدولية، مما جعلها تدفع مقابل ذلك من فوتها محليا، بأن تضطر لقبول تدخل هذه المؤسسات في قراراتها ونشاطاتها. ومن هنا فإن السلطة ستعجز عن الدخول في منافسة تجعل القرار السياسي في حالة توازن مع المصالح الاقتصادية والمالية، باعتبار أن العولمة هي الصفة التي تدعو إلى إسقاط كل الحواجز المحلية، لتقوية الروابط الدولية، وفق نشاطات المؤسسات المالية العالمية».[5]

*إنّ ما تهدف إليه العولمة بالنسبة للدولة الوطنية هو التأكيد على نهاية وظيفة الدولة القانونية والسياسية باعتبارها الإطار السياسي والغطاء القانوني الذي يحدد الهوية ويمثل مصدر السلطة، «عالم العولمة، عالم بدون دولة، بدون أمة، بدون وطن. هو عالم المؤسسات والشبكات، عالم «الفاعلين» وهم المسيرون و»المفعول فيهم» وهم المستهلكون للمأكولات والمعلبات والمشروبات والصور و»المعلومات» والحركات والسكنات التي تفرض عليهم. أما وطنهم فهو «السيبرسيبيس» أو «الفضاء السيبرنيتي» وهو الفضاء الذي تصنعه شبكات الاتصال ويحتوي الاقتصاد والسياسة والثقافة...العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وفي مقابل ذلك يعمل على التفتيت والتشتيت. إنّ إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة، أعني القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي. والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله. والسؤال الذي يفرض نفسه علينا هنا هو: كيف يمكن تحقيق نهضة أو تنمية إذا أصبحت الدولة مجرد دركي يحافظ على «الأمن» لفائدة الفاتحين الجدد»: الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية التي شعارها: «أكثر ما يمكن من الربح بأقل عدد من المأجورين». ثم ماذا ستعنيه «السياسة» و»الديمقراطية» في عالم العولمة هذا؟».[6] في ظل العولمة تسقط وظائف الدولة القومية السياسية والقانونية تجاه مواطنيها، وتُحصر وظيفتها في توفير الحماية الأمنية والغطاء الشرعي للنظام العالمي للمؤسسات والشركات العابرة للقارات، فينتهي الدور السياسي للدولة في غياب البديل الشرعي، وغياب البديل الشرعي الوطني والقومي يؤدي حتما إلى بدائل غير شرعية، الثورة أو الفوضى، عن هذا الوضع يعبر المرحوم محمد عابد الجابري بقوله: «ذلك لأنه إذا غابت السياسة أو «انتهت» فالبديل الحتمي هو الثورة أو الفوضى. ولكي لا تتيه الثورة الكامنة، التي تطبع مشارف القرن الواحد والعشرين، في متاهات الفوضى والتطرف والإرهاب، لابد من «ماركس» جديد يتلافى أخطاء ماركس القديم، وفي مقدمتها خطأ إهمال الشأن السياسي، وخطأ إهمال الشأن الديني وخطأ التنكر للشأن القومي».[7] وغياب دور الدولة القومية

السياسي وانتهاك العولمة لسيادتها بطريق مباشرة وطريق غير مباشر، يتعارض تماما مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة ومع الركائز التي ينبني عليها النظام العالمي، «وتعد السيادة الوطنية من أهم أركان الدولة. وقد ورد مبدأ السيادة في الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وأعلنت جميع الدول الأعضاء تمسكها به وبضرورة احترامه وهو أحد الأعمدة التي يقوم عليها النظام الدولي كما يُعد من دعائم القانون الدولي التقليدي».[8]

* إنّ الانعكاسات السلبية السياسية والاقتصادية للعولمة على شعوب الأطراف، تركت آثارها الخطيرة على ثقافات هذه الشعوب وعلى حياتها الاجتماعية، فالعولمة «تطرح شكلا جديدا للأنماط الاجتماعية السائدة، من خلال إحداثها نوعا جديدا من الحراك الاجتماعي، تتحول فيه المجتمعات المغلقة إلى مجتمعات مفتوحة، فتتغير فيها كل الترتيبات الاجتماعية المتمثلة في التقاليد والأعراف السائدة. ولا شك أن ذلك سوف يسبب خلخلة اجتماعية واسعة تتطلب الإعداد لتوجيه القوى الاجتماعية للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها العولمة، بالإضافة إلى وضع الأسس لإقامة مجتمع عالمي إنساني. كما تطرح العولمة شكلا جديدا للتعليم وفق التطور التكنولوجي، أسهمت فيه ثورة الاتصالات والمعلومات، يؤدي إلى نشر الأنماط السلوكية السائدة في المجتمعات المتقدمة، بصرف النظر عن مدى قبول أو رفض المجتمعات الأخرى لها».[9]وارتباط الدولة القومية بالاقتصاد العالمي وبالسياسة العالمية يفرض عليها الاتجاه نحو التقليل من خطط الرعاية الاجتماعية، لأن مبدئيا نظام العولمة لا يبالي بالمصلحة الاجتماعية العامة، ولا يوافق على تقديم الخدمات الاجتماعية للجميع، فمؤسسات المجتمع التي كانت تتولى هذه المهام تخلّت عن ذلك، مما يؤدي إلى التهميش والبطالة والفقر والحرمان، وإلى التفاوت الاجتماعي والمعيشي، خاصة بين من يملك التكنولوجيا وبين العاجز عن الحصول عليها، ناهيك عن الأضرار والسلبيات التي تنتج عن قيام التعليم والتكوين والتربية على التكنولوجيا والمناهج التي تفرضها العولمة تصب في أهداف وطموحات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وتعبر عن إيديولوجياتها. يقول أحد المحللين معلقا على إحدى الجلسات التي انعقدت بين الدول الفقيرة والدول الغنية: «إنّ الفقراء عادة يأملون أن ستفر هذه الجلسات عن حلول لمشاكلهم التي لا تنتهي، أما الأغنياء فإنهم يعتبرون الفقراء برميلا بلا قاع، مهما ألقيت فيه من نقود فلن تفيد أحدا ولن يظهر لها أثر...ويمضي الحوار عادة بين الأغنياء والفقراء مثل الحوار بين الطرشان، يرتفع صوت الفقراء كعادته وهم يطالبون، بينما يهمس الأغنياء وهم يصدون، أما طلبات الفقراء الحيوية فإنّ الأغنياء عادة لا يسمعونها إذ يصيبهم نوع من الصمم المؤقت حين يرد ذكرها في الحوار».[10]

* إن الآثار السيئة للعولمة على مجتمعات الأطرف لا يمكن إحصاؤها لكثرتها وتنوعها، فمن هذه الآثار على الجانب الاجتماعي الثقافي الوطني «سحق الهوية الوطنية وإعادة تشكيلها في شخصية عالمية، يفقد الفرد جذوره، ويتخلى عن ولائه وانتمائه. والانتقال إلى العمومية واكتساب هوية جديدة تجر الفرد إلى من الاغتراب، ما بين تاريخه الوطني وما أنتجته الحضارة الجديدة، حيث تذوب الخصوصية الوطنية في استخدام آليات الإبهار، من خلال الأقمار الصناعية، وتنمية التعامل الاجتماعي، دون قيود سياسية ودون حدود الانتماء لوطن محدد أو لدولة بذاتها، وهو ما يمكن لمسه من خلال شركات التواصل الفضائي، التي تبث إرسالها إلى كافة دول العالم، متضمنا الحث المتلاحق بتسرب أراء جديدة، تتحول إلى وجهة نظر، قد تصل إلى مبادئ، وتتحول إلى عقائد جديدة».[11] فالانفتاح الذي تصنعه العولمة للمجتمع المتواجد خارج المركز- خاصة في العالم الثالث-على العالم من غير قيود أو حدود لم توفر إمكانياته وشروطه التي تجعله انفتاحا تحكمه المشاركة الفعالة الإيجابية، بل هو انفتاح تشتيتي للنسيج الاجتماعي للمجتمع وتفتيتي لتماسك القوى الاجتماعية، فلا المجتمع حقق التنمية وتخلّص من التخلف والتبعية واستطاع الدخول في منافسة حقيقية في السوق العالمية الاقتصادية والإعلامية والعسكرية، ولا هو بقي في حالته الأولى يعيش في ظل الدولة الوطنية والقومية، يحكمه الشعور بالانتماء والإرادة في العيش المشترك مع بني أمته ودولته ووطنه، مادامت الإرادة في العيش المشترك مع سكان الأرض قاطبة حلما بعيد المنال وخرافة من خرافات العولمة.

* إن اختراق العولمة للسيادة الوطنية والقومية للدولة ثقافيا واجتماعيا جعلها تتعرض للطعن في هويتها الثقافية وخصوصيتها التاريخية والاجتماعية، على الرغم من أنه لا توجد ثقافة واحدة في العالم، والتعدد والتنوع الثقافي أمور طبيعية ، ومن السهولة أن تنتشر الثقافات عبر شعوب العالم نظرا لتطور تقنية الاتصال والإعلام والإشهار، لكن ليس من الهيّن انصهار الثقافة في غيرها، خاصة لدى الشعوب التاريخية التراثية، فكيف بالعولمة تريد أن تزيح التنوع الثقافي وتصهر كل ثقافات الشعوب في ثقافتها وتطهر الثقافات المناوئة لثقافتها، والهوية الثقافية كيان مركب فردي واجتماعي ووطني قومي الروابط بين هذه المحددات تنبني على التعاطي الثقافي والفكري والاجتماعي السياسي مع الآخر بإيجابية أو بسلبية، وإذا الاختلاف الإيديولوجي أمرا عاديا في حدود العالمية التي تحبذ التبادل الفكري والثقافي الندّي فإن العولمة لا مكان للندّية فيها فهي نفي للهوية الثقافية للآخر وإلغاء الآخر معا، واستبدال الصراع الإيديولوجي والمنافسة الثقافية بالاختراق الثقافي الذي يفرض الهيمنة والاستتباع الحضاري بعيدا عن تدخل إرادة المخترق ثقافيا واجتماعيا، الأمر الذي يجعل الهوية فارغة من أي دلالة ويربط الشعوب بعالم اللاوطنواللادولة واللأمة واللاتاريخ، فتتفاقم الأوضاع وتتفجر الصراعات

الطائفية الدينية والعرقية والسياسية وتكون كل الشعوب عرضة للفوضى والحروب الأهلية، هو حال الكثير من شعوب العالم المعاصرة، منها الشعوب العربية والإسلامية، «فالعولمة تكرس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية. إن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها: بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل.إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات الي لابد منها لدخول عصر العلم والثقانة، وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية. فهل للشعوب العربية أن تطالب بالشراكة مع أوربا في مجال اعتماد العقلانية والديمقراطية، في الفكر والسلوك، في التخطيط والإنجاز، في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة».[12]

* لقد ألحقت العولمة أضرارا كبيرة بالدولة القومية العربية، فأصابها ما أصابها من التدهور «والضعف عن طريق الاستعمار المباشر أولا، ثم عن طريق مختلف وسائل فرض النفوذ والسيطرة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستقلال الصوري، ثم عن طريق ما فرضته وتحاول ترسيخه مؤسسات التمويل الدولية من سياسات، أشهرها سياسة التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، وأخيرا عن طريق استدراج دولنا إلى الارتباط الجبري باتفاقيات دولية، كان آخرها وأشهرها تلك الناجمة عن جولة «لأوروغواي». كان الضعف والهوان اللذان أصابا الدولة القومية في المنطقة العربية في عصر الاستعمار واضحين وضوح الشمس إذ لم يكن ما حدث إلا إحلال دولة استعمارية محل أخرى، ولكن الضعف والهوان كانا شديدين أيضا حتى في ظل الاستقلال الصوري، وإن كان فرض الإرادة والتحكم في الدول القومية في ظل هذا الاستقلال أنعم ملمسا وأرقى مظهرا. ولم يتبدل الضعف والهوان في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة، واتفاقيات «التحرير» الأخيرة، وإنما زاد المظهر رقة والملمس نعومة».[13]ويصور لنا «جلال أمين» مشهد العولمة في انعكاساتها على شعوب العالم الثالث، وعلى شعوب العالم العربي والإسلامي في كتابه: «العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، 1798-1998» في قوله: «شعار العولمة جديد، لكن الظاهرة قديمة. وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من نفع، ولكن النفع يعود أغلبه على مركز بثّها وإشعاعها، وأغلب أضرارها تعود على الأطراف، ومن بين هذه الأطراف بالطبع المنطقة العربية. وهي ظاهرة حتمية بمعنى أنّ تقارب أجزاء العالم وتضاؤل المسافات الفاصلة بين جزء وآخر من العالم، ماديا وفكريا، لا مجال لوقفه أو صدّه، ولكن من الممكن دائما أن تحقق أمة من أمم الأطراف نهضة تحوّلها من طرف سلبي في التعامل الدولي إلى قوّة فاعلة وإيجابية. ولا يمكن تصور حدوث هذه النهضة إلا باستعادة الدولة القومية قوتها».[14]

* في ظل العولمة التي سحبت من الدولة القومية كامل صلاحياتها تجاه مواطنيها، كان من أبرز العوامل التي مكنت العولمة من ذلك هو تسارع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، واستخدام التكنولوجيا المتطورة في كل مجالات الحياة، طبعا في الحياة الاقتصادية وبصفة خاصة في قطاع الإعلام والاتصال والإشهار، القطاع الذي فقدت الدولة الوطنية سلطتها عليه بعد تأميم العولمة له لصالح الترويج لإيديولوجيا العولمة وللنظام العالمي، وبعدما صارت تكنولوجيا القطاع في يد الشركات والمؤسسات العالمية المالية والسياسية والثقافية، التي لا تراعي في نشر وبث المعومات والأخبار والثقافات إلا ما يروق للعولمة ويزكي النظام العالمي، ناهيك عن استغلال هذه التكنولوجيا في ممارسة الاختراق الثقافي وتكريس الاستتباع السياسي والاقتصادي، ولم يعد المفهوم التقليدي للإعلام هو الذي تعتمده العولمة، من حيث المادة الإعلامية والمضامين والتقنيات والوظائف، بل للعولمة مرتكزات جديدة تحددها المهام والصلاحيات الإعلامية بمقتضى توجهات العولمة ومتطلباتها، وهي: «إشاعة المعلومات وجعلها متيسرة للجميع من دون مقابل بحيث يستطيع الحصول عليها أي فرد، أو جماعة، أو فئة...إذابة الثقافات الوطنية والقومية وتقليص الحدود الفاصلة، بين المكونات المذكورة ومكونات ثقافة العولمة التي تنتمي إلى مصدر واحد، وإلى فئة مركزية واحدة، وبنية ثقافية مشتركة. وقد نجح الإعلام فعلا بتجسيد الوظيفة المذكورة، وجعلها أكثر فعالية وتمثلا لمنطق العولمة ومضمونها، بفعل التقنية الرقمية والأقمار الصناعية التي تملك قدرة البث والوصول المباشر، من دون وسيط، إلى الجمهور المعني في أي بقعة جغرافي على كوكب الأرض... تنمية مولدات التماثل بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وقد تمكن الإعلام إلى حد ما من بناء مكونات التماثل الأولية في مجالات عدة كالاندماج والإنتاج والتوحد، بصورة لافتة للنظر، على مستوى البرنامج الترفيهي، والتقني، والعلمي».[15] لكن رغم ما تستثمره العولمة في قطاع الإعلام من أموال باهظة مرتكزة على القيم الجديدة، التي تستهدف تيسير وصول معلومة العولمة وصهر ثقافات الأطراف في ثقافة العولمة والبحث عن عوامل التشابه بين الأفراد والجماعات والفئات البشرية قصد ترسيخها لتثبيت العولمة في العالم أجمع، إلا أن شعوب الأطراف بقيت متمسكة بعناصر هوياتها الثقافية وخصوصياتها التاريخية والحضارية، وكلما زادت العولمة في توظيف الإعلام وتقنياته المتطورة باستمرار ازداد الشعور بالانتماء الثقافي والوطني والقومي نماء لدى الأفراد والجماعات خارج المركز، خاصة لدى الشعوب التراثية التاريخية، مثل حال قادة المركز التي يزداد انتماؤها للعولمة التي تمثل هوية المركز وخصوصيته الإيديولوجية. غير أن غزو العولمة للعالم إعلاميا بات حقيقة ثابتة، تؤكدها ظاهرة الاستهلاك المتزايد «كوسيلة اتصالية، تتسم ليست بكونها كذلك وإنما بكون الأنموذج الاستهلاكي هو رسالة في

الوقت نفسه، فهي الوسيط المتضمن عادة العلامة وركن وحامل هذه العلامة وتكمن قدراتها بشكل خاص في تحرير العملية الاتصالية من قيود الزمان والمكان أولا وفي خلقها نوعا من البنية الصورية بين الإنسان والعالم الموضوعي الحقيقي ثانيا...إنها أصبحت أحد الأدوات السلطوية التي تعمل بشكل خير منظور على تأكيد سلطة الآخر ثقافيا واقتصاديا بل وحتى سياسيا في ترسيخ إيديولوجيات وقيم الآخر المهيمن والمنتج للسلع الاستهلاكية...إن امبريالية الإعلام هذه والتي تمتد لتكون»امبريالية لحضارة الصورة» تتجلى من خلال احتكار عدد قليل من احتكار شركات الإعلام المتعددة الجنسية للإرسال الجماهيري السمعي والمرئي والإنتاج السينمائي والتلفازي».[16] إن العصر الراهن عصر أصبحت فيه «ثورة الاتصالات وثورة الإلكترونيات الحاسبات العمود الفقري لظاهرة العولمة وإن هذه التقنيات هي الأذرع التنفيذية كما أن هذه التطورات الحاصلة في العالم اليوم لا تحدث أو تعمل على تحول من حقبة إلى حقبة وإنها توجد عالما خاصا بها عالم العولمة بجميع جوانبه».[17]عالمفيه السياسة والاقتصاد والإعلام وحتى الثقافة وكل شيء بما في الإنسان من إنتاج الكبار الأقوياء لا غير، ولا مكان للصغار والمستضعفين فيه.

* لقد سحبت العولمة كليا من الدولة القومية والوطنية وظائفها، فأفقدتها المال والأعمال، وتنازلت عن سائر التزاماتها السياسية والاجتماعية الخدماتية والإعلامية وغيرها، كما فقدت وظيفتها الأمنية العسكرية، فالدور الأمني والعسكري المنوط بالدولة تراجع في غياب المفاهيم الأمنية والعسكرية التقليدية، وظهور دلالات جديدة عن الأمن والسلم والحرب والأسلحة والعدوان وغيرها من المفاهيم التي تغيّر مدلولها بفعل تأثير العولمة والنظام العالمي في الصراعات والنزاعات التي تعرفها مختلف مناطق العالم، ارتبطت القوة العسكرية بسائر العوامل التي تتحكم في حياة الإنسان في ظل العولمة خاصة العامل الاقتصادي والعامل التكنولوجي، تكنولوجيا الاقتصاد والحرب والإعلام والاتصال، لأن الأمن لا يتحقق كما يشير العديد من المفكرين بالقوة العسكرية، بل بالتنمية التي شرط الأمن «وبدون تنمية لا يمكن تحقيق الأمن، وإن الدولة التي لا تنمو بالفعل لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة، فالأمن ليس في تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه. والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه يشتمل عليها. والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، بالرغم من أنه يحتوي عليه. فالأمن هو التنمية. ومن دون تنمية لا مجال للحديث في الدولة. وهكذا ظهر مفهوم جديد للأمن في الدولة، إذ إن من شأن ظهور تلك المؤسسات الدولية أن يساعد على تقليص الصدام العسكري، فتظهر أشكال عديدة لمفهوم الأمن، منها الأمن الغذائي، وأمن التنمية، والأمن الإنساني...وهكذا يتسق النظام الحربي»العولمي»مع كافة العوالم، وإلا فإنه سيكون

دون المستوى، ولن تكون الدولة قادرة تحقيق أهدافها، لأن الصراع نشاط إنساني، يقوم به الأفراد والجماعات، لتحقيق حاجات أو رغبات أو مصالح هي عادة مزيج من الاقتصاد والاجتماع والسياسة. لذلك أصبح الأمن الدولي ذا أبعاد متعددة، إذ لم يعد يقتصر على قضايا التسلح، بل صار يشمل قضايا أمنية سياسية واقتصادية وبيئية ومعرفية ونفسية».[18] وتغير مفهوم الحرب ومفهوم العدوان «ومن ثم فقد أصبحت فاعلية تحقيق الأمن الاستراتيجي للدولة مرتبطة بمعدلات القوة الاقتصادية، وهذا سوف يؤدي إلى وقوع الحروب الاقتصادية، التي ستأخذ في هذا المجال شكلا آخر، تسميه بعض الأدبيات صراعا حربيا اقتصاديا...من ناحية أخرى يتغير مفهوم العدوان، من كونه العمل العسكري غير المبرر الذي تقوم به دولة أو أكثر، ليصبح أكثر تعقيدا، على نحو لا يمكن قياسه، فقد يؤدي التلاعب بأسواق المال الدولية، أو إلقاء نفايات نووية مضرة بالبيئة، إلى الاتهام بالعدوان، لأن هذه الأفعال تنتج الضرر نفسه الذي يمكن أن يترتب على العدوان العسكري. فانهيار جانب من جوانب حياة الدولة أو تهديده يعني حالة من العدوان، ومن ثم فإن الثورة المعلوماتية من جهة، وما تسعى إليه العولمة من رفع للقيود على الشركات والمنظمات الدولية والقبول بحقها في التدخل من جهة ثانية، أسهما بشكل فعال في إعادة صياغة مفهوم الحروب التقليدية، وتحولها إلى حروب ذات طبيعة تجارية».[19]

* إنّ التغير في مفهوم الحرب والأمن والعدوان وفي غيره من المفاهيم التي يتضمنها الحقل النظري للجانب الأمني والاستراتيجي والعسكري، وارتباط هذه المفاهيم بسائر جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، كل هذا له تأثيره السلبي على الدولة الوطنية وعلى أفرادها، من حيث السلطة والمجتمع والانفتاح على الخارج، «وقد أدى ما أصاب المجال الحدودي من انفتاح أمام كافة المناشط، للدخول والخروج دون قيود، وتوقف السلطة عن التحكم في هذه الأنشطة، التي أصبحت تُدار من خارج الدولة بوسائل معينة، تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح لصالح جهات، قد لا تكون داخل الدولة، أدى كل ذلك إلى جعل شكل تحكم السلطة في هذه الأنشطة مختلفا تماما، مما أظهر شكلا آخر للوظيفة الأمنية، يتمثل في تحولها من شكلها السابق، الذي يمثل أساس قوة السلطة، إلى مطاردة الأنشطة التي يمكن من شأنها أن تساعد على انهيار الدولة».[20]فالوظيفة الأمنية والعسكرية الجديدة للدولة في عصر العولمة حددتها القوى المهيمنة، من خلال صلاحيات والتزامات نحو المركز لا تخدم سوى مصالح الدول الكبرى ولا تراعي البتة أمن الدول الأخرى أو تحترم سيادتها، وإذا أصبح أمن الدول العسكري والاستراتيجي مقرونا أساسا بالأمن الاجتماعي في التنمية والتطور، وضمان أمن الغذاء والعلم والتكنولوجيا والديمقراطية وحقوق الإنسان

والحريات الأساسية الفردية والاجتماعية والعدالة المحافظة على البيئة والحد من التسلح والتسلح النووي، فإن هذا لا ينطبق إلاّ على الدول الكبرى التي لا تعرف لأمن الآخرين مكانا، وتحتكر الأمن بجميع أنوعه لنفسها مثلما تحتكر العلم والتكنولوجيا والمال والأعمال وغيرها من عوامل التقدم المادي وشروط النماء والازدهار الاجتماعي، فالعولمة تتعامل مع الجانب الأمني والعسكري مثلما تتعامل مع جوانب الحياة الأخرى، الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي وغيره، بازدواجية في المعايير، عالم المركز يتمتع بالأمن السياسي والتنموي والغذائي وغيره، فهو فوق القانون الدولي، القانون الذي سطرته العولمة ولا تعمل به مع الكبار، مثال ذلك الدور العسكري والأمني للولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم، وتدخلاتها العسكرية بقرارات فردية والتعسف في استعمال الشرعية الدولية، وحق الفيتو وخروج دولة إسرائيل عن قرارات مجلس الأمن وحماية الولايات المتحدة الأمريكية لدولة إسرائيل وتغطية جرائمها، كل هذا بالإضافة إلى كون مقولة تغير في مفاهيم الحرب والعدوان فهذا في إيديولوجيا العولمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ويبقى ذلك نظريا وحبر على ورق بالنسبة للشعوب الأخرى، لأن الحروب التي أشعلتها العولمة في العالم بقيادة الولايات المتحدة وتغذيها نتائجها أفدح خطرا وأكثر ضررا من الحروب السابقة، ومازال مفهوم الحرب ومفهوم العدوان على ما هو عليه، لقد ظهرت حروب جديدة أُضيفت إلى الحرب المعتادة التي لم تنته بل ازدادت توحشا وشراسة للتطور الهائل في تقنياتها وأساليبها ووسائلها، مثل الحروب التي تستعمل أسلحة غير الأسلحة الكلاسيكية، مثل سلاح الغاز والبترول والطاقة بصفة عامة، وسلاح القمح والغذاء، وسلاح الماء وسلاح المال، وسلاح التكنولوجيا، والحرب الباردة التي تعددت أشكالها وأساليبها وتقنياتها، والحرب الإلكترونية والإعلامية وغيرها، الأمر الذي أغرق شعوب العالم في الحروب وفي الخوف من الحروب، إذ نجد أي دولة في العالم إما في حالة حرب باردة أو غيرها، وإما خرجت من الحرب لتدخل الحرب من جديد، وإما تستعد لخوض الحرب، وضحية العولمة أمنيا وعسكريا دول الأطراف، أما دول المركز فهي المستفيد الأول من الأوضاع والظروف التي أوجدتها العولمة.

* ارتبطت العولمة وأسماؤها كما هو معروف بأبرز التحولات التي عرفها العصر الحديث، وهي الرأسمالية والمال في الاقتصاد، والديمقراطية الليبرالية في السياسة، والثورة التقنية والصناعية عامة، والتقنية المعلوماتية التي تمثل الملمح الأكبر الذي غير مسار التاريخ وطبع العصر الحاضر ومجتمعه بطابعه، فسمي العصر بعصر المعلوماتية، وسمي المجتمع الإنساني بمجتمع الكونية أو الكوكبية أو الكوكبة، أو مجتمع القرية الصغيرة، أو مجتمع الأغنياء، أو مجتمع ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة، أو مجتمع الخمسة وهي الدول الكبرى التي تمتلك حق الفيتو من دون غيرها، وكل اسم من الأسماء بما في ذلك العولمة

له من الدلالة ما ينطبق على أحد الملامح البارزة في العالم المعاصر، هذه التحولات مجتمعة أنتجت العولمة وأنتجت مواقفها من الإنسان ومن كل جانب من جوانب حياته، فالإنسان في منظور العولمة لا يقاس بما لديه من علم وأخلاق سامية وروح خيرة طيبة، بل بما لديه من أموال وعقارات ومناسب في الدولة، لأن العولمة يطغى فيها الجانب المادي على غيره، وذلك لضغط الحياة الاقتصادية على توجهات الناس في حياتهم، وإذا كان من المعتاد هوا لثلاثي الطبقي في المجتمع، طبقة الأغنياء والطبقة المتوسطة وطبقة لفقراء، لكن في ساحة العولمة تتضاءل الطبقة المتوسطة وتتجه نحو الزوال لتصبح ضمن طبقة الفقراء، «ومن أبرز المظاهر في زمن العولمة التغير الاجتماعي المتسارع في شتى المؤسسات الاجتماعية على اختلاف أشكالها. وتتبوأ الأسرة منزلة هامّة في هذا التغيير الاجتماعي إذ يعتريها ظواهر الانحلال والتفكك. وإذا كان خطر الانحلال قد استشرى في الغرب فإن رذاذا منه يصيب العالم العربي و الإسلامي وهو مؤهل للازدياد لأن نسب الطلاق في كثير من هذه البلدان حوالي25 بالمائة ولهذه الظاهرة أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية زادتها عوامل العولمة استفحالا».[21] كما سمحت الحرية بتشغيل المرأة والأطفال في المحرمات والمتاجرة في الاغتصاب والدعارة، في البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء، إن أضرار العولمة على المجتمع كثيرة لا يمكن إحصاؤها، «منها خسارة الوظائف والفقر وغلاء أسعار المواد والخدمات والبطالة المستشرية في شتى الطبقات الاجتماعية: الثقافية والعمالية على السواء نتيجة الهيكلة الاقتصادية وحسب التي ينصح بها صندوق النقد الدولي مثل: تخفيض العملة. إلغاء الدعم الحكومي لسلع كثيرة الاستهلاك عند الطبقات الضعيفة. اتباع سياسة الاقتراض...وقد تبين عجز الدولة عن أداء دورها في الحماية الاجتماعية مما يزيد في إشاعة الفقر واتساع جيوب الطبقات المحرومة، والأخطر على دول العالم الثالث في عصر العولمة عدم تأهيل المؤسسات المتوسطة والضعيفة لتواكب عصرها ولتخضع إلى الانفتاح الذي فرضته قوانين منظمة التجارة العالمية».[22]ناهيك عن مشكلات عديدة يعانيها الإنسان في العالم المتخلف، وحتى في العالم المتقدم، بل في الولايات المتحدة ذاتها، مثل انتشار الجريمة والجريمة المنظمة، القرصنة بمختلف أنواعها خاصة القرصنة النووية والالكترونية، تمزق النسيج الاجتماعي، التفسخ الأخلاقي، انتشار المخدرات، المتاجرة في الممنوعات ومنها أعضاء البشر، الهجرة غير الشرعية، انتشار الأسلحة غير المرخصة، كثرة العصابات الاحترافية والمتخصصة الخارجة عن القانون، بالإضافة إلى ما تركته العولمة من ضرر على الأرض وخطر على مستقبلها، فصحة الإنسان صارت مهددة بمختلف الأمراض والأوبئة، مثل مرض فقدان المناعة المكتسبة، الأمراض الناتجة عن التدخين، وأمراض أخرى كثيرة بيولوجية ونفسانية، يعجز المرضى في جو العولمة عن دفع تكاليف العلاج، العلاج الذي ينعدم في الكثير من بلدان العالم، وكثرة حالات

اليتم والتشرد، وفقدان الوظائف وتشغيل الأطفال والمسنين، وتدمير الأسر والأطفال وحرمانهم من الغذاء والدواء والتعليم والسكن، بالإضافة إلى التلوث البيئي بالمواد الكيماوية والنفايات السامة، في الهواء والماء والتربة، على الرغم من اتفاقيات ومعاهدات حماية البيئة مثل اتفاقية «بازل» في عام 1989 المعتمدة لأجل التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وتعد دول العالم الثالث وإفريقيا بالذات مزبلة للعالم للتخلص من النفايات النووية والضارة، كل هذا صنعته العولمة بقيادة الأمريكيين وهم الحرس على معاقل الحرية في العالم.

الهوامش

[1]- محمد محفوظ: العولمة وتحولات العالم، ص 85.

[2]- المرجع السابق: ص 86.

[3]- ونيسة الحمرونيالورفلي:العولمة والدولة، ص 113-114-118-120.

[4]- المرجع السابق: ص -139 140.

- [5] المرجع السابق: ص 150.

[6]- محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، ص148-149.

[7]- المرجع السابق: ص 154.

[8]- بلقاسم محمد الغالي: العولمة وتداعياتها، والبديل الإسلامي، ص87.

[9]- ونيسة الحمرونيالورفلي: العولمة والدولة، ص 126.

[10]- أحمد مجدي حجازي: العولمة بين التفكيك والتركيب، ص 115-116.

[11]- المرجع السابق: ص 127.

[12]- محمد عابد الجابري: العولمة والعرب، ص 304-305-307-308.

[13]- جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، ص 189-190.

[14]- المرجع السابق: ص 190.

[15]- حميد جاعد الدليمي: العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ص 207.

[16]- مؤيد عبد الجبار الحديثي: العولمة الإعلامية، ص245-246-249.

[17]- حسن عبد الله العايد: أثر العولمة في الثقافة العربية، ص129-130.

[18]- ونيسة الحمرونيالورفلي: العولمة والدولة، ص -154 155-156.

[19]- المرجع السابق: ص 156.

[20]- المرجع السابق:ص 160.

[21]- بلقاسم محمد الغالي: العولمة وتداعياتها والبديل الإسلامي، ص 79.

[22]- المرجع السابق: ص 82-83.

التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية.

Economic development in Algeria between the present requirements and future vision.

أ/ بوضياف ياسين
جامعة الشلف (الجزائر)

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر وسبل تحقيقها من أجل النهوض بالمجتمع الجزائري من دائرة التخلف، حيث تهدف الدراسة الى البحث عن اسباب فشل التنمية الاقتصادية في الجزائر وماهي السبل الانجع لتطوير التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية في الجزائر لا بد من تخطيط استراتجي حكومي من أجل رسم سياسة عامة ترسم المسار التنموي الاقتصادي بحيث تكون من أولويات السياسات الحكومية، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات ومقترحات أهمها وضع سياسات وأطر قانونية من أجل تطوير السياسات التنموية في جانبها الاقتصادي، و كذا تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسط من أجل النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

Abstract:

The study dealt with the economic development in Algeria and ways to achieve them for the advancement of Algerian society from backwardness circle, where the study aims to search for the causes of the economic failure of development in Algeria and what means the most effective for the development of economic development in Algeria, the study concluded that the economic development in Algeria must be planning a government Astratja in order to draw public policy draws developmental economic track to be one of the priorities of the government policies, the study has come out with a number of recommendations and proposals for the most important development of policies and legal frameworks for the development of environmental policies in the economic part, and as well as strengthen small and medium enterprises in order to promotion of local development to achieve overall economic development.

مدخل:

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخلّف والتنمية التبعية وغيرها تشغل دول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة. ومنه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد شساعة ويتطرق إلى ميادين جديدة لم تعرف ولم تدرس سابقا في ميدان التنمية كما استحوذت الدراسات الحديث للمجتمعات العربية على أهمية التنمية وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل النهوض بالمجتمع من تبعيته للغرب والتحرر منه من خلال ايجاد آليات واستراتيجيات خاصة في مجال الاقتصادي قصد منها التحرر من الطرف الأجنبي القوي وتطوير مجتمعاتها حتي لا تكون هذه الدول المتخلف دولاً أضعف في معادلة العلاقات الدولية في اتباعها للنظرية الواقعية والتي تبرز الهيمنة للطرف القوي فيها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تطرح موضوعا غاية في الأهمية وهو التنمية الاقتصادية في الجزائر ومحاولة إعطاء لها بعد جوهري في النهوض بالمجتمع الجزائر باعتبار التنمية الاقتصادية عصب التنمية الشاملة ومحرك أساسي لتطور المجتمعات، وكذا تسليط الضوء على دور التنمية الاقتصادية في رفع من أهميتها في المجتمع.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على التنمية الاقتصادية ودرورها في التنمية الشاملة.

2- التعرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر باعتباها عصب الاقتصاد.

3- الهدف من هذه الدراسة تبيان ما تملكه الجزائر من مقومات اقتصادية للنهوض بالدولة الجزائر نحو التقدم المنشود.

ومنه **يمكن طرح الاشكالية التالية**: عن ماهية التنمية وما مدي علاقة السياسة بالتنمية وإلى أي مدي حققت الجزائر تنمية اقتصادية ساهمت في تحقيق الرفاه المجتمعي؟

وللإجابة عن الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1- ماهي التنمية الاقتصادية؟

2- كيف تحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

3- ماهي متطلبات التنمية الاقتصادية لتحقيق ماهو اعم منذلك وهي التنمية الشاملة.؟

4-ماهي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسة في البلدان العربية؟

ومنه قسمنا الورقة البحثية هذه إلى ثلاث محاور اساسية

* المحور الأول: التنمية الاقتصادية مدخل في المفاهيم.
* المحور الثاني: العلاقــة بين السياسة والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
* المحور الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر ما بين 1990-2015.
* توصيات.

المحور الأول: التنمية الاقتصادية مدخل في المفاهيم.

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق الى تعريف التنمية ثم ابراز ما مفهوم التنمية الاقتصادية وأهاداف هته التنمية وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث وعلى راسها الجزائر.

التنمية:

ان من بين تعريفات التي تعرف التنمية:» أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة اللايجابية للأهالي.

أو هي عملية التغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نبرز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي:

* التنمية ترتكز على الانسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية.
* التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس لشريحة على أخري.
* تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.
* تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتدءا من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.
* تهدف التنمية إلى تنمية وعى الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات.

وينبغي القول أن التنمية التي التى نسعى إليها يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية.[1]

التنمية الاقتصادية

بمفهومها التاريخي الإنساني الشامل عرفت بكونها تدرج طويل الأمد يعبر عن شكل التطور المادي للمجتمعات البشرية عبر العصور، وقد تجلى ذلك في مظهرين أساسيين : المظهر الأول كمي متعلق بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتحولات البنيوية أو الهيكلية. والمظهر الثاني نوعي يتمثل في المؤسسات الإجتماعية والأفكار والتصورات، والمفاهيم، وأنماط المعيشة التي تظهر في سعي المجتمع لتحقيق حاجاته المادية. وقد إتسمت حركة هذا التدرج والتطور ببطء شديد من جهة

واختلاف في درجته بين مجتمع وآخر، وأحيانا لايكاد يلاحظ بسبب ضآلته من جهة أخرى.

وقد إرتبطت أهمية التطور البشري منذ فجر التاريخ بأهمية أدوات وسائل الإنتاج التي صنعها، وبالتالي فإن الصناعة بمفهومها البسيط ترتبط إرتباطا وثيقا بالتطور والتنمية الإقتصادية، وهي بذلك تنقل المجتمع من الجمود والبطء والتخلف، إلى التقدم ، أي من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، وبدون هذا الأخير لايمكن الحديث عن أية تنمية أو أي تطور إقتصادي كان، ولا أدل على ذلك أكثر من أن كل البلدان المتخلفة اليوم هي بلدان غير صناعية، في حين نجد أن كل البلدان الصناعية هي بلدان متقدمة.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

لا نستطيع اعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية وذلك لتشعبها واختلاف مدارسها ومحلليها وكل يعطي تعريفا بناءا على تصوره لتطور المجتمع، ومنه نبرز بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية حسب بعض الكتاب ومنه مايلي:

يعرفها **جيبرالد ماير**:» التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن»

ويعرفها **سعد الدين إبراهيم**:» التنمية الاقتصادية بأنها إنبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:

* أنها عملية داخلية ذاتية، بمعني أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوي خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
* هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.
* أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وأنما تتعدد طرقها وإتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الامكانيات الكامنة في داخل كل كيان.[2]

ويري مفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي:

* إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.
* تحويل البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
* إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان.
* تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.[3]

فيمكن أن نقول « التنمية الإقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع «.[4]

فالتنمية الإقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن أيضا تغيرات هامة في المجالات الإجتماعية و الهيكلية و التنظيمية ، حيث تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي و كذلك في نصيب الفرد منه. و هذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على الإدخار مما يدعم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع .

و بالإضافة إلى ماسبق ، تشتمل التنمية الإقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة و كفاءة و قدرة العامل على الحصول على الدخل و تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، و تقدم المؤسسات المالية و تنظيم السوق المالي و تطوير الوسائل و الاتصالات.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخري، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الاساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1-زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوي المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.[5]

2- رفع مستوي المعيشة: يعتبر تحقيق مستوي مرتفع للمعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوي معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

3-تقليل التفاوت في الدخول والثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة. ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه.[6]

4-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.[7]

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الامم المتحدة في إعلان الالفية الثالثة وهي:

* توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار.

* تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول.

* تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج.

* السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الاساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية.[8]

ثالثا: أساليب التنمية الاقتصادية: هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها:

* توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا.
* أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
* تطويل آليات تخطيط قوة العمل.
* تطوير آليات الاختيار والتعيين.
* خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.
* توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب.
* إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات.
* تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
* تبسيط الإجراءات والحد من الروتين.
* تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

هذه الحلول أو الأساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، وينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي وتقود إلى زيادة الإنتاجية،وإلى تحقيق تنمية بكافة أبعادها.

المحور الثاني: العلاقة بين السياسة والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

إن هناك ترابطاً جذرياً بين الإصلاح والتنمية في القطاعين السياسي والاقتصادي من خلال ما يأتي:

*إن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.

*في الأنظمة السياسية الديمقراطية تكون السلطة الاقتصادية موزعة على التخصصية واحترام حقوق الملكية الفردية.

* غالبية الدساتير العربية والتشريعات تشير بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في العالم العربي، إلاّ أن واقع الحال يشير إلى بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمةً وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أو تعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير.[9]

* إن الواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والاستجابة للغايات والأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة، التي تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها، كما لا يستجيب لروح العصر وآمال وآلام الإنسان العربي، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه والمكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية.

* إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.

* إن وصف بعض الدول أو الشعوب بـ (الإرهاب) يقع ضمن المخترعات الحديثة التي يراد بها السيطرة المباشرة على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو يمثل حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد.

* استنساخ تجارب سابقة تتبع أيدلوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن العالم العربي، أو اتباع الوصايا اللبرالية الجاهزة ومنها (نظريات التبعية الكاذبة) وغيرها يساعد على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه السلطة السياسية وليس المفكر الاقتصادي.

* إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية تحت وطأة المشاكل السياسية التي زرعها في كل بلد عربي، ومن ثم تبعها الوضع الاقتصادي المتفرد لكل بلد مما عزز سهولة السيطرة الاستعمارية على اقتصاديات البلدان العربية وزاد ذلك من اعتماد أغلب الدول العربية على تصدير المواد الأولية والاعتماد على الصناعات الأولية والمتوسطة مع التهافت على الحصول على المساعدات الدولية مما زاد من ديونها، لتجد نفسها تحت وطأة البنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تتبنى شروطاً قاسية، لإبقاء الدول العربية تابعة لها في تنفيذ البرامج التي ترسمها لها هذه المنظمات.

* إنَّ مما زاد المشاكل الاقتصادية في البلدان العربية هو أن السياسي يمتلك القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فإن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفاً من نتائج تلك الأعمال.أ

* لابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد السياسي والاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية، أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات، أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن – 7 ٪8 من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تمثل ٪70 من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات العربية أكثر اندماجاً مع اقتصاديات العالم الخارجي، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية و الدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

* أجزاء ومكونات القرارات السياسية وهي حاصل جمع الظروف الآنية المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة، قد لا ترتبط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للبلد وفي أحيان كثيرة تتعارض مع تلك المصالح التي ترتبط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما تؤثر سلباً في تطبيق خطط التنمية.

* إن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، وتلقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلاً عرضياً مع ما يفكر به الاقتصاديون.

*إن النظرة السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البلد عند الحاجة، بينما ينظر الاقتصاديون إلى أن الزيادة السكانية تُعـدّ من المشاكل المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، وما تسببه من توفير مستلزمات العيش والعمل والتربية والتعليم والسكن والخدمات، خاصة في البلدان العربية، أما إذا كانت تلك الزيادة محسوبة على أساس علمي في زيادة الموارد البشرية الفنية والعلمية الفعالة بحيث تكون نسبة زيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي زيادة سريعة وتراكمية تفوق نسبة الزيادة السكانية، فإنها حينذاك تكون منسجمة مع التوجه السياسي مع اختلاف الأسباب.

*لقد أهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركناً أساسياً من أركان التخطيط الاستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزاً مهماً في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي، وبما أن النفط العربي هو المورد الأكثر أهمية بحكم ضخامة الاحتياطي وانخفاض التكاليف الاستخراجية فضلاً عن الجودة لخلوه من الشوائب، أصبح ميدان الصراع والتنافس بين هذه الدول، كما أصبح ميداناً خصباً للصراع والتداخل السياسي والاقتصادي وذلك من خلال تضارب المصالح بين المستغِل والمُستغَل.[10]

*يبقى أن نحدد أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية المتدنة ودون الوصول الى تنمية حقيقية في جانبها الاقتصادي وعلى السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل انحراف سلبي وتقوية المؤشرات الايجابية. من ذلك نرى ضرورة أن يسير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل بناء الاقتصاد الحر عندها ستكون الصورة واضحة المعالم والابتعاد عن كل ما يعيق العملية التنموية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة ترتكز إلى الأساس النظري الذي انطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة.

المحور الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر ما بين 1990-2015.

إن مفهوم التنمية يتجاوز النطاق الاقتصادي إلى مجمل الاطار المجتمعي، يقتضي في جانب كفاءة مجتمعية تضم كفاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى كفاءة إدارية كما تتطلب عدالة مجتمعية، وباعتبار المدخل الأساسي للتنمية هو ما يسمي بالتنمية الاقتصادية لما يتصف به البعد الاقتصادي من صلابة تمكنه من إخضاع العملية التنموية لمعيار الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد يتيح للمجتمع ناتجا يمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية.

وفي هذا الاطار ولتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الاصلاحات التي من شأنها أن تقضي على الاختلالات الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة واختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الانظمة لمقتضيات النمو الاقتصادي[11] بالإضافة الى ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه الاقتصاد

الدولى من اندماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر باعتباره دولة ريعية بالدرجة الأولى.

فمحاولة الجزائر نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والخروج من وضع الاجتماعي إلى وضع اجتماعي متقدم، باعتبار أن علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية فلا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي.

إن انتهاج الجزائر برامج الاصلاحات الاقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة بسبب حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون يشبه متوقفة خلال فترة الإصلاح بالإضافة الى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج منها البطالة والفقر وغيرها، وكذلك القضاء على العلل الاجتماعية المصاحبة للتخلف التي كانت دافعا للسياسات التى أفضت إلى اضطرابات كل من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إن التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة.[12]

بالإضافة إلى تراجع الاستثمار وتدني كفائته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي التي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر على تراجع التنمية فيها بالاضافة الى الممارسات الفاسدة للمسؤوليين الحكوميين وإنفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الاداريين الاكفاء، وكما أن الجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية لثمانينات ففكرة من خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما زاد الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسية و دون قراءة جيدة للحاضر و المستقبل وهو ما يؤدي إلى عدم راشدة القرار السياسي.[13]

وان من أهم أسباب فشل التنمية في الجزائر إضافتا الى ما تم ذكره، هو البنيان الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، وما يمثله من مصدر رئيسي للموارد المالية، وهذا ما أدى إلى تراجع أو انعدام الجهد المكثف والجاد لكسر حلقات التخلف والتبعية، بالإضافة إلى الأطماع والضغوط الخارجية المحيطة بالمنطقة العربية وما فعلته الثورات العربية او ما يصطلح عليه اعلاميا «الربيع العربي» كان له وقع في سياسات الدول وانعكاس بالسلب على ما اقترفته الدول العربية.

إن تضافر هذه الاسباب أدي إلى تراجع التنمية في الجزائر وهذا لعدم ملائمة المناخ الفكري وتوائمه مع المناخ الاجتماعي وصلاحية البرامج التنموية في الجزائر، والسؤال الذي يطرح هو ما هو السبيل للانطلاق وإعادة بعث التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

إن السبيل إلى بعث التنمية يرجع إلى العقلانية وذلك من خلال تطبيق آليات الحكم الراشد، حيث أن مضمون المحوري للحكم الراشد في المجال الاقتصادي هو هو انسحاب الدولة من هذا القطاب بنسبة كبيرة وفتح المجال للحريات الاقتصادية، ويكمن البعد الاقتصادي في الحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية والتي تعني:» عملية تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأخري»، وعليه فالبعد الاقتصادي يتضمن بعدا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الفعالية في نشاط الحكم، وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والتوزيع العادل للثروات وفق معيار الانتاجية.

والملاحظ أنه قد أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها في ثلاث مجالات هي:

* تحقيق الاستقرار السياسي.
* فتح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة.
* إصلاح الاطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

ثانيا: أهم البرامج التنموية في الجزائر:

1- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

جاء هذا البرنامج ضمن الاصلاحات الاقتصادية المعمقة التي تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد معاناته من الركود في مجمل آلياته، وذلك عن طريق إعطاء للميزانية دور في تمويل التنمية بحيث يتم تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وذلك لتحقيق نمو اقتصادي تكون من خلاله تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق التنمية المحلية في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات، ورصد لهذا البرنامج ما يفوق 07 مليار دولار، وكان يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم مؤسسات والأنشطة الانتاجية الفلاحية لتعزيز المصلحة العامة وتحسين مستوى المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، حيث كان محتوى هذا البرنامج كالتالي:

أ- دعم النشاطات الانتاجية والمتمثلة في:

- **قطاع الفلاحة**: ويتمحور هذا المخطط على عدة برامج مرتبطة وهي:

* تكثيف الانتاج الفلاحي الذي يشمل المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
* حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.

* حماية النظام البيئي ومكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين. حيث قدر تكلفة هذا البرنامج بـــــ 55.90 مليار دج.
* الصيد البحري والموارد المائية ويتمثل في انشاء صندوق الوطني للصيد البحري وإنشاء مؤسسة للقرض وغيرها، حيث قدر المبلغ الاجمالي لتمويل هذا البرنامج بـــــ 9.5 مليار دج.

- **التنمية المحلية:**

إن برنامج المقترح والمقر بـ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات التدخل فيما يخص التحسين النوعي للإطار المعيشي للمواطنين وذلك من خلال ما يلي:

* كل المشاريع المرتبطة بالطرق داخل البلديات والولاية والبني التحتية وتشجيع المناطق التي كانت مهددة بالإرهاب، وغيرها من المشاريع التنمية المحلية.

- **التشغيل والحماية الاجتماعية:**

إن البرنامج المقترحة بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات الأقل تنمية، وإن هذا البرنامج من شأنه أن تسمح بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة وتكلفة قدرها 7 ملايير دج.

بالإضافة إلى إنشاء بعض البرامج المرافقة والمدعمة للمشرع ومنها:

* صندوق تنمية الجنوب: والذي يشمل 13 ولاية من الجنوب الجزائري وخصص له مبلغ 25 مليار دج.
* الصناديق الخاصة: وتتمثل في تدعيم وإنشاء الصناديق التالية:
* الصندوق الوطني للسكن.
* الصندوق الوطني لتكوين الشاب البطال.
* الصندوق الوطني للقروض المصغرة.
* الصندوق الوطني للصحة.

2- نتائج برنامج دعم انعاش الاقتصادي:

ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:[14]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخل الخام(مليار دينار)	3331	3937	42066	4484	4827
النمو الاقتصادي ٪	2.2	2.6	4.1	6.8	5.2
٪التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
نسبة الفائدة٪	8.5	8.5	7	6	5.5
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.26	22.57	22.64	23.40	21.40
البطالة ٪	29.3	28.4	26	23.7	17.7
الفقر٪	–	22.6	8.5	8	6.8
3- الأمية٪	33.3	32.2	31.1	30	28.7

المصدر: تومي عبد الرحمن، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2006، ص238.

من خلال الجدول يتبين لنا أن إنخفاض حجم المديونية الخارجية التي تشكل عائق أمام عملية التنمية لتصبح حوالي 21.40 مليار سنة 2004، وارتفاع إحتياطات الصرف لتصبح سنة 2004 حوالي 40 مليار دولار، مما أدي بالميزان التجاري إلى تحقيق فائض. وكما أن معدل البطالة عرف إنخفاض محسوس قدر بـــ 12 ٪ كذلك معدل الفقر الذي عرف انخفاض محسوس قدر بين السنوات بـــ ٪16.

كما تم في هذه الفترة تحقيق عدة أهداف منها:

* توسيع شبكة الطرقات لتصل إلى 104000كلم.
* كما تم تحفيز الأسر على إمتلاك جهاز كمبيوتر لكل أسرة.
* بالنسبة للكهرباء تم تغطية 95 ٪ من التراب الوطني و 97 ٪ من الاسر مربوطة بشبكة الكهرباء.

وعلى هذا الأساس وبالرغم من الاهتمام الكبير التي أولته الدولة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة من خلال البرامج لا زالت بعيدة عن تحقيقي أهدافها، لذا عمدت الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النشاط الاقتصادي وذلك بضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع وخاصة ما يتعلق بالتنمية المحلية.

2- برنامج دعم النمو 2005-2009:

للحفاظ على النمو المحقق في الفترة السابقة ودعمه وضعت الدولة برنامج تكميلي

لدعم نمو النشاط الاقتصادي، بحيث ومن خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة من الاصلاحات مست المجال الاقتصادي من أجل تحسين إطار الاستثمار وذلك بتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار مع جلب الاستثمار والشراكة الأجنبية وذلك بمراجعة القوانين الاستثمارية وتسوية مشكل العقار[15]. ومن الأهم الأهداف المسطرة للبرنامج ما يلي:

* تنمية شاملة ومستمرة عبر أنحاء البلاد.
* استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
* مكافحة الفقر بكل أشكاله وأنواعه في الريف والمدينة .
* مواصلة إصلاح قطاع الفلاحة.
* وضع برنامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
* تطوير التكنولوجيات الجديدة في الاتصال والإعلام.
* الاهتمام بسياسة تهيئة الاقليم التي من شأنها توفير على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطار توجيهها لأعمال الواجب انجازها ومن شأنها أيضا تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة، ولتحقيق هذا الهدف يجب تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية للسكان والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق.[16]

ومن أهم التوصيات:

* العمل على ترسيخ قيم العمل في سبيل تحقيق أكبر قدر من المنافع للبلد دون أيت اعتبارات فكرية أو جهوية أو دينية.
* وضع أطر قانونية واضحة من أجل فهم عمل كل مؤسسة ودون التداخل في الصلاحيات بين المؤسسات وهنا تذهب المسؤلية عن الخطأ.
* تدعيم العمل الابتكاري في المجال الصناعي وتطويره ودعم براءة الاختراعات والنهوض بها.
* التقليل من التبعية للخارج في المجال الاقتصادي وضرورة دعم المنتج المحلي باعتباره الأساس للبلد وحمايته من المنافسة الخارجية.

الخاتمة:

وعلى أي حال، فإنه ينبغي القول بلا مراوبة وبصريح العبارة أنه بدلا من انتضار تكوين مفهوم مثالي للتنمية وما يقتضيه من استراتيجيات لازمة لتحقيقه، يجب علينا الأن بحل مشكلاتنا سواءا الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ومن خلالها نبرز دور التنمية التي تعطي دفع جديد لتطور الدول المتخلفة من خلال أن تعطي لكل انسان الحقوقه وتلزمه بواجباته ويكون ذلك وفقا للقوانين المتبعة حتي تضمن العدالة الاجتماعية التي نادي بها المفكرين القدامي، وهنا تكون الدول النامية ومن بينه الجزائر قد اتخذت طريق الدول المتقدمة ويكون ذلك بإتباع خطوات المنهج الديمقراطي في سبيل تحقيق حكم رشيد وهنا تكون قد حققت استراتيجية تنموية في مختلف المجالات (سياسية، إقتصادية، ثقافية) واستمرارية والمحافظة على الأجيال الاحقة من التنمية.

وتأسيا لما سبق ذكره، فإن للجزائر لها قدرات هائلة سواء من جانب المصادر الطاقة التي يمكن من خلالها تنميتها وتطويرها، لتقليص مساحة التبعية الاقتصاد الوطني للنفط وزيادة المداخيل إضافتا إلى توزيع المخاطر، وتنويع المنتوجات الوطنية وتحسين نوعيتها وخاصة أن الدوال الغير النفطية قد عوضت إفتقارها إلى الموارد الطبيعية بتنويعها للمنتوجات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

قائمة الهوامش المعتمدة:

1 إحسان حفضى، علم اجتماع التنمية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 33.

2 محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر: مكتبة الاشعاع الفنية، 1999، ص 46.

3 سيد محمود سيد محمد، «التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية»، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق: كلية الاقتصاد والتجارة، 1988، ص 64

4 – نفس المرجع، ص 20 .

5 محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية و التخطيط، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1986، ص 64.

6 الرداوي تيسير، التنمية الاقتصادية، سوريا: مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية، ص 83.

7 فارس رشيد البياتي، «التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي»، عمان: أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 68.

8 موري سمية، بلحاج فراجي، «أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة مقاربة تحليلية وقياسية»، مجلة استراتيجية وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع مستغانم، العدد 07، جويلية 2014. ص 211.

9 أحمد بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت : مكتبة لبنان، 1986 ، ص، 222.318–

10 فارس رشيد البياتي، مرجع سابق ذكره، ص 228.

11 محمد الدين عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 207.

12إسماعيل الزبري، وآخرون، أفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006، ص73.

13 محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 58.

14 تومي عبد الرحمن، «واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2006، ص238 .

15 بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.، ص 25 .

16 نور الدين جليد، رشيد بوعافية، الافتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال، الجزائر: منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2012، 434.437.

أثر بعض نماذج الجريمة الاقتصادية في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية

د. لدرم احمد
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

ملخص:
سنحاول من خلال هذا المقال إبراز نماذج من الجرائم الاقتصادية وكيفية تأثيرها في عرقلة مسار التنمية في المجتمع.
الكلمات الدالة: الجريمة الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، الفساد الإداري، تبييض الأموال،

We will try through this article highlighting the models of economic crimes and how they affect the obstruction of development in the community path.

تعتبر الجرائم الاقتصادية من بين أهم المؤشرات التي تخلق نوعا من اللاتجانس في النظام الاجتماعي، من خلال عرقلة مسار التنمية بكل مستوياتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وذلك في ظل العولمة التي جعلت من اقتصاديات الدول اقتصادا حرا مما تسبب في تحرير التجارة وفتح الحدود وانفتاح الأسواق على رؤوس الأموال المختلفة، وتزامن ذلك مع قفزة علمية طورت مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

على إثر هذه التغيرات، برزت بيئة مساعدة لتفريخ وتنامي الإجرام الاقتصادي والمالي على المستويين الدولي والوطني، كما أدت هذه التغيرات إلى ظهور جرائم مستحدثة لم تكن موجودة أو معروفة خاصة في المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى تطور بعض الجرائم الاقتصادية الكلاسيكية، وازداد تعقيدها نظرا لاعتماد مرتكبيها على وسائل وتقنيات حديثة متطورة معتمدة على التكنولوجيا التي صعبت من محاربتها وكشفها ومتابعة المجرمين القائمين عليها.

إن الجريمة الاقتصادية والمالية ربما استفادت من العولمة الاقتصادية أكثر مما استفاد منها القائمون على محاربة هذه الظاهرة، بحيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية والمالية متحكم فيها من طرف المافيا المالية المتخصصة في تجارة المخدرات وتهريب السلع، والتزوير بكل أنواعه، وتبييض الأموال والغش في السلع والمواد الاستهلاكية، وكذا التهرب والغش

الضريبيين، بالإضافة إلى التلاعب بأسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية العالمية.

ولارتباط التنمية الاقتصادية بالعمل على ضمان نمو الاقتصاد الوطني، واتزانه وقدرته على تلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، من خلال إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك في إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، وتقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج، باعتماد إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، ومحاربة الجرائم التي بموجبها يعرقل مسار هذه التنمية، كان لزوما أن يكون بينها (التنمية الاقتصادية) وبين الجرائم الاقتصادية صراعا وطيدا، الكل يحاول التموقع لفرض آليات وجوده في نسق صراعي يتمظهر في مؤشرات تمثلها نماذج من الجرائم الاقتصادية ومتغير التنمية الاقتصادية.

سنحاول التطرق لهذه العلاقة الصراعية القائمة بين نموذجين للجريمة الاقتصادية هما الفساد الإداري وتبييض الأموال من جهة والتنمية من جهة أخرى معتمدين على تسلسل الأفكار الآتي:

أولا: الجريمة الاقتصادية:

1_ تعريف الجريمة الاقتصادية:

تتعدد التعاريف التي حددت الجريمة الاقتصادية بتعدد التشريعات التي تناولت الجرائم الاقتصادية والمالية من خلال قوانين مستقلة أو تلك التشريعات التي تناولتها في نصوص مبعثرة في قوانين مختلفة. وانطلاقا من ذلك نعرض مجموعة من التعريفات التي حددت هذا المصلح.

1_1_عرفها «نيفودا (Nivoda)" بأنها تلك الجريمة التي تلحق الضرر المباشر أو غير المباشر أو تهدد مصالح الاقتصاد الوطني أو النظام الاقتصادي ذاته، بحيث يتضمن القانون الجنائي عناصرها.[1]

1_2_ ويعرفها «مارتنيز (Martinez)" بأنها المخالفات المرتكبة من طرف أشخاص من مستوى اقتصادي عال، فمن خلال ممارستهم أنشطتهم المهنية يقومون بخيانة الأمانة المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية ويلحقون الضرر أو يعرضون النظام الاقتصادي للخطر[2]

1_3_ كما أنها كل فعل من شأنه إلحاق الضرر بالأموال العامة وبعمليات إنتاج وتوزيع وتداول واستهلاك السلع والخدمات، وتعاقب عليه القوانين التي تهدف إلى حماية الأموال العامة والاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية.[3]

من هذه التعاريف يمكن القول أن الجريمة الاقتصادية هي تلك السلوكات غير

مشروعة والتي يقوم بها أفراد خارجين عن القوانين التي تضبط وتسير الجانب الاقتصادي للمجتمع، وتعمل على عرقلة مسار التنمية الاقتصادية فيه.

2_نماذج من الجرائم الاقتصادية:

تتعدد نماذج الجريمة الاقتصادية لذا سوف نعرض نموذجين للجريمة الاقتصادية الموجودة في المجتمع الجزائري لتبيان دورها في عرقلة مسار التنمية في المجتمع وهما جريمة الفساد الإداري والمالي وجريمة تبييض الأموال.

2_1_ الفساد الإداري والمالي:

ويعتبر من بين أهم الجرائم التي تعمل على عرقلة التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات.

2_1_1_ تعريفه:

للفساد الإداري والمالي مفاهيم وتعاريف متعددة تبعا للاتجاه الذي فسره ومنها:

*عرفه البنك الدولي بأنه"إساءة استعمال السلطة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم الموظف العام بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة عامة، كما يتم عندما يعرض الوسطاء أو وكلاء لشركات أو أعمال خاصة كتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب عل المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة".[4]

*أما موسوعة العلوم الاجتماعية فعرف الفساد فيها بأنه"سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة". كما عرفته أيضا أنه" خروج عن القانون والنظام الاجتماعي العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية للفرد أو لجماعة معينة".[5]

* ويعرف أيضا على أنه سلوكات مخزنة يمارسها بعض الموظفين الحكوميين داخل الجهاز الإداري وخارجه تؤدي إلى انحراف ذلك التنظيم عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف أخرى.[6]

2_1_2_أنواع الفساد الإداري والمالي:

وينقسم الفساد الإداري والمالي إلى قسمين من حيث الحجم ومن حيث الانتشار.[7]

2_1_2_1_ من حيث الحجم: حجم صغير: ويوجد في المستويات الدنيا من الإدارة ويظهر بشكل انفرادي ويكون عن طريق قبول الرشاوى والابتزاز من أجل الحصول عليها مقابل تأدية خدمة أو الإسراع في انجازها.

* حجم كبير: ونجده عند كبار الموظفين والمسؤولين في جهاز الدولة، بحيث يتقاضون مبالغ ضخمة مقابل منح تسهيلات لدخول شركات معنية أو إقامة مشروع اقتصادي وهذا النوع هو الأكثر ضررا والأشد فتكا.

2_1_2_2_**من حيث الانتشار**: وينقسم الفساد المعتمد تقسيمه على الانتشار إلى قسمين:

* الفساد المحلي: وهو الذي ينتشر على سبيل الحصر في المجتمع أو البلد الواحد وبالضبط في مؤسساته الإدارية.
* الفساد الدولي: وهو الفساد الذي يتجاوز حدود الدولة الواحدة أو المجتمع الواحد إلى غيرها كالشركات عبر الوطنية وقد يتجاوز ذلك إلى قارة أخرى.

2_1_3_ **أسباب الفساد الإداري والمالي:**

تتلخص أسباب الفساد الإداري في ما يلي:[8]

2_1_3_1_ **الأسباب الاقتصادية:** تعتبر الأسباب الاقتصادية إحدى الأسباب الرئيسية للفساد الإداري والمالي، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة وعندما يحتكر موظف المؤسسة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة ويمكن جمع هذه الأسباب فيما يلي:

* انخفاض مستوى دخل مرتكب الجريمة الاقتصادية بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المتداولة محليا، الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجاته الضرورية مما يجعله يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وغيرها.
* التوزيع غير العادل للثروات والمداخيل بين أفراد المجتمع.
* الانفتاح على الشركات الأجنبية والعمل معها على نطاق واسع.
* ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جرائم الجوسسة الاقتصادية خاصة في مجال الصناعة.السياسات المتعلقة بالضرائب والرسوم وجبايتها وتأثيرها على المداخيل.

2_1_3_2_**الأسباب الاجتماعية**: تعد الأسباب الاجتماعية المؤدية للفساد الإداري والمالي إحدى أهم المؤشرات في قياس مدى انتشار هذا الفساد، ويمكن إجمالها في الآتي:

* مساهمة بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة، بحيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين للحصول على أشياء غير قانونية.

* توظيف الانتماءات العشائرية أو المعارف من خلال التوظيف الإداري أو منح العقود.
* كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوثه وصعوبة مكافحته.

2_1_3_3_ **الأسباب السياسية**: تعتبر الأسباب السياسية للفساد الإداري والمالي من أقوى المؤشرات ذات التأثير نظرا لوجود السلطة التنفيذية، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

* ضعف المؤسسات السياسية وعدم كفاءة أجهزتها التنفيذية والرقابية، فكلما كانت الدولة قوية وأجهزتها قوية قل الفساد وتم القضاء عليه.
* العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد.
* عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها، الأمر الذي يخلق الحيرة لدى الإفراد مما يضطرهم إلى الاجتهاد الشخصي ومن ثم احتمال الانحراف وافتراق روح التعليمات.
* اقتران السلطة السياسية مع الثروة وتشابك المصالح والمنافع بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال.

2_1_3_4_ **الأسباب الإدارية**: الإدارة هي البيئة التي يمارس فيها الفساد سواء من حيث الهيكل أو من حيث التنظيم وتكثر الأسباب الإدارية للفساد أهمها:

* ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بالمهام الموكلة لها.
* وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة علمية، وتضخيم الجهاز بالعاطلين كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري عن مواكبة حاجات الجمهور وانحرافه عن الهيكل التنظيمي مما يضطر الأفراد بما يلاقيه من صعوبة في إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفراد وإغرائهم لإتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمته.

2_1_4_ **مظاهر الفساد الإداري**: يتمظهر الفساد الإداري والمالي في عدة مظاهر أهمها:

* الرشوة: تعد من أخطر الجرائم ومن أسوأ أنماط الفساد الإداري، وهي اتجار الموظف العام أو القائم بوظيفة عمومية بوظيفته أو استغلالها بأن يطلب أو يحصل على عطية أو وعد لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباته.
* الاختلاس: وهو خيانة الموظف العام للأمانة المنادية، النقدية أو العينية التي في عهدته، كما أنه عبث بما اؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية.

* العمولات مقابل الصفقات: والعمولة هي مقدار من المال يمثل نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة يحصل عليها الموظف بالتوقيع عليها نيابة عن مؤسسته، ويكون الطرف الثاني مقاول أو مورد أو مصدر أو من يقع في حكمهم.
* التهرب الضريبي: والذي يأخذ شكلين، الشكل الأول يتمثل في استغلال المكلفين بالضريبة للتغيرات القانونية ولجوئهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية، أما الشكل الثاني فهو التهرب الضريبي غير المشروع وهو الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشوة للهروب من الضرائب المستحقة.
* التزوير والتزييف: فيعرف بأنه كل اصطناع للعملة تقليدا لعملة صحيحة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة، وكذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج للعملة المزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار.
* الابتزاز: وهو مظهر آخر من مظاهر الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة الأمنية أو السيادية المسؤولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أو من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.
* التحيز والمحاباة: وهو أسلوب يتم من خلال تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية، فيمنح الفرص والامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة.
* الوساطات: وهي إدخال طرف ثالث له إمكانيات اجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الاجتماعية بين طرفي علاقة اجتماعية في موقف معين، كما أنها الشفاعة لدى مسؤولي أو ولي أمر لرفع ظلم، أو التوصل إلى حق، أو جلب منفعة تضر بالآخرين.

2_2_ جريمة تبييض الأموال:

استخدم مصطلح غسيل الأموال«Laundening money» لأول مرة في اللغة الانجليزية عام 1973 وهي ترجمة اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة في وثائقها إن مصطلح غسيل الأموال أ وتبييضها يعني أي فعل أو مشروع فيه يهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستقاة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك استخدامها في أنشطة مشروعة داخل أو خارج الدولة.(9)

عرفت اللجنة الأوروبية لمكافحة تبييض الأموال الصادر عام 1990 على أنها:«عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير

الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما بتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم».[10]

كما يمكن تعريفها بأنها جريمة تطهر الأموال القذرة من اللا مشروعية، والأموال القذرة هي كل مبلغ من النقود أو كل ما يمكن تقييمه بالنقود يحصل عليه الشخص بالمخالفة لأحكام القانون.

ويجمع فقهاء القانون على تعريف عمليات تبييض الأموال القذرة أنها» كل عمل أو إرجاء أو نقل أو تغيير طبيعة أو ملكية أو نوعية أو هوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة، وذلك بهدف التغطية والتمويه والتستر على المصدر الأصلي غير القانوني لهذه الأموال، لكي تظهر في نهاية الأمر على أنها أموال نظيفة ومن أصول سليمة ومشروعة، بينما هي في الأصل غير ذلك".[11]

ويمكن إجمال كل هذه التعريفات بالقول أن عملية تبييض الأموال هي عملية تهدف إلى إخفاء المصدر الحقيقي للدخل الغير المشروع ومحاولة إضفاء الشرعية عليه وإظهاره كما لو كان ناتجا من أنشطة مشروعة.

2_2_1_ صور تبييض الأموال:

لجريمة تبييض الأموال صور مختلفة ومتعددة يمكن حصرها في الآتي:[12]

2_2_1_1_**تهريب وتبادل العملات:** ويمكن وصف هذه العملية من خلال وضع الأموال المشبوهة في حساب جار في أحد البنوك ومن ثم تحويلها أو نقلها إلى حساب آخر من خلال حركات متعددة ومتشابكة بحيث يصعب معها التمييز في هذه الحسابات بين الأموال النظيفة وغيرها من الأموال القذرة، كما أن من عمليات تسهيل تلك الإجراءات السياسات المالية والنقدية في الدول النامية، والتي ترغب في تشجيع الاستثمار الأجنبي لتحسين وضع الاقتصاديات الوطنية، الأمر الذي يرغمها في بعض الأحيان على اتخاذ إجراءات تشريعية واقتصادية للتأقلم مع الوضع الاقتصادي العالمي ترتب السماح بعمليات نقل الأموال وتحويلها دون الحصول على موافقات مسبقة من الجهات الحكومية ذات العلاقة ومنها البنوك المركزية، هذا بالإضافة إلى الأساليب التقليدية كالنقل عن طريق الشاحنات عبر الحدود والطائرات والبواخر وغيرها.

2_2_1_2_**استخدام الشركات الوهمية:** يتم أحيانا تأسيس شركات بصورة قانونية، ولكنها لا تمارس في الواقع أية نشاطات فعلية أو مشاريع، ويتم فتح حسابات باسم الشركة داخلية وخارجية وتكون بالتالي الملاذ القانوني لمحاولات عمليات تبييض الأموال، وتكون هذه الشركات منتشرة بصورة فعلية في الدول التي تفتقر إلى الرقابة

المحكمة أو تمتاز بمنظومة سرية العمليات المصرفية واستقرار البيئة النقدية والسياسية أو وقوعها على خطوط التجارة العالمية وسهولة الدخول والخروج منها وسهولة الإجراءات المتبعة في تأسيس الشركات أو شرائها.

2_2_1_3_**الصفقات الوهمية ودور السمسرة والقمار وشراء الأصول المادية**: وتستخدم الصفقات الوهمية كإحدى الوسائل التقليدية في عمليات تبييض الأموال، ويتأتى ذلك من خلال استخدام الأسعار العالمية وتضخيم الأرقام الفعلية واستخدام الفواتير الزائفة، وكل ذلك لغايات تبرير الأموال المتأتية كأثمان لتلك الصفقات الوهمية أو الأرباح الكبيرة التي قد تثير بعض الشكوك، إضافة إلى إمكانية استخدام وسائل شراء الأصول المادية كالسيارات والمعادن النفيسة لتلك العمليات من خلال إعادة بيعها، ولذلك يمكن استخدام دور السمسرة من خلال تمويل كميات كبيرة من المال إلى السماسرة لشراء أسهم أو سندات أو عقارات بأسمائهم أو بأسماء آخرين وذلك بأسعار مبالغ فيها وخاصة في مجال العقارات ويمكن أيضا استخدام دور القمار لعمليات تبييض الأموال من خلال شراء كازينوهات القمار، ومن ثم يطلب تسليم المبلغ إلى شخص آخر تسليما نقديا أو من خلال فتح حساب باعتبار الأخير قد ربح ومن ثم من السهولة بمكان أن يدعي الأخير أن تلك المبالغ قد ربحها من القمار.

2_2_2_**مراحل غسل الأموال عن طريق البنوك:**

تمر الأموال المتحصل عليها من مصادر غير مشروعة بثلاثة مراحل لغرض تبييضها وإعطائها المصدر الشرعي للتتداول وكأنها أموال شرعية كالآتي:[13]

2_2_2_1_**الإيداع أو الإحلال**: هي مرحلة موالية لاكتساب الأموال غير المشروعة بواحدة من الصور التي سبق التطرق إليها تعني هذه المرحلة التخلص من الأموال المشبوهة من خلال إيداعها في البنوك والمؤسسات المالية أو شراء العقارات أو الأسهم أو السندات أو الشيكات السياحية والمشاركة في مشاريع استثمارية قد تكون حقيقية وقد تكون وهمية، كما أنها مرحلة ركود للمال حيث يتم وضعه في مكان معين لفترة من الزمن بقصد مرور فترة لنسيان مصدره الغير مشروع ومن تم يتم بيع تلك الأسهم ثم نقل الأموال إلى خارج حدود البلد الذي تم فيه الإيداع ويتم عادة اللجوء إلى الأوراق التجارية أو أوامر الدفع من خلال كتابة المبالغ النقدية على تلك الأوراق وتسهيل حركتها أو إيداع تلك الأوراق في البنوك التجارية بحيث تنصهر في عملياته المتداخلة، أو استخدام البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات القرض وتعتبر هذه المرحلة أخطر المراحل و أكثرها صعوبة باعتبار أن مبيض الأموال يكون طرفا في المعادلة لذلك فغالبا ما

يتم اللجوء إلى الدول التي يتميز نظامها الاقتصادي بالانفتاح ولا تجرم عمليات تبييض الأموال.

2_2_2_2_**مرحلة التغطية**: وتتم هذه المرحلة بعد دخول الأموال إلى القطاع المصرفي، وذلك من أجل فصل هذه الأموال عن نشاطاتها الأصلية غير المشروعة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من العمليات المعقدة والمتتابعة، وكل ذلك من أجل إخفاء مصادر هذه الأموال، وتتميز هذه المرحلة باعتبارها المرحلة التي يكون كشف مصادر تلك الأموال أكثر صعوبة، ويكون ذلك من خلال استخدام الأوراق المالية التي من السهل تحويلها كشيكات الصرف والأسهم والسندات وعمليات الدفع، من خلال الحساب، حيث يقوم البنك الأجنبي بفتح حساب في أحد البنوك المحلية ويقوم عملاء البنك الأجنبي بالسحب والإيداع في ذلك الحساب لإدارة أنشطتهم المشبوهة وشراء رؤوس الأموال ذات القيمة العالية ومن تم إعادة بيعها ومع التطور التكنولوجي أصبح مبيضو الأموال يلجئون إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة لتمويه نشاطاتهم من أجل محو الآثار الجرمية وذلك كون تلك العمليات تتسم بالسرعة والمسافات البعيدة والقدرة على إخفاء الاسم ومحو أية آثار محاسبية في هذا الإطار.

2_2_2_3_**مرحلة الدمج**: وهي المرحلة الأخيرة في عملية تبييض الأموال أو هي مرحلة غسل الأموال الأخيرة وفيها يندمج المال الغير مشروع في الأموال المشروعة ويدخل في مجال الاقتصاد الوطني بحيث يصعب مع ذلك التمييز بين المال المشروع والآخر غير المشروع، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو كونها تتم بعلنية على خلاف المرحلتين السابقتين وتتخذ بذلك مظهرا قانونيا مشروعا، وعلى سبيل المثال فإن المشروعات التي سبق إخفاء المال فيها في المرحلة الأولى يتم بيعها وتصبح ظاهريا أموالها مشروعة، ذلك باعتبار أنها حصيلة مشروعات حقيقية، والرصيد الذي ينتقل من مصرف إلى آخر ومن مكان إلى آخر تتوقف حركته ويخرج إلى حلبة الاقتصاد على أساس أنه حصيلة أعمال تجارية مصرفية.

2_2_3_**الأساليب التكنولوجية الحديثة لتبييض الأموال**:

تطورت عمليات تبييض الأموال وأصبحت تأخذ طابعا تقنيا الكترونيا، وازداد تعقيدها كما ازدادت صعوبة بل استحالة كشفها، وفيما يلي بعضا من الأساليب الحديثة المتداولة في الساحة العالمية والوطنية.[14]

2_2_3_1_**غسل الأموال عن طريق البنوك الالكترونية**: وهي الطريقة الأكثر شيوعا في مجال تبييض الأموال سواء بالطريقة التقليدية أو بالطريقة الإلكترونية، وتبدأ طبقا لمراحل تبييض الأموال المتعارف عليها بالإيداع وتنتهي بالاستثمار، فعلى **مستوى الإيداع** فإن الإيداع الإلكتروني يفترض بداية فتح حساب وفتح حساب إلكتروني يمكن أن يتم عن

طريق الدخول على شبكة الإنترنت، بملء استمارة حدد نموذجها البنك ويمكن التوقيع عليها إلكترونيا، وفيها يختار العميل ما يشاء من أسماء حقيقية أو وهمية أو حتى مجرد رموز سواء أكانت رقمية أو حروف، وتنتهي عملية فتح الحساب عند هذا الحد وقد لا يقتصر الأمر على فتح حساب واحد فقط، بل قد تتعدد الحسابات البنكية في بنوك مختلفة ودول مختلفة، ويتميز الإيداع الإلكتروني بمجموعة من الميزات مثل التشفير لضمان سرية عمليات الإيداع وما يلي ذلك من استعمال أجهزة الكمبيوتر واستعمال البطاقات الذكية، وتلي هذه العملية **عملية الاستثمار** والتي يقوم بها البنك ليساهم في غسل الأموال بطريقة غير مباشرة دون أن يتوافر لها حقيقة مصدرها ذلك أن البنوك بحسب طبيعة نشاطها تستثمر أموال المودعين في مشروعات مختلفة تدر عليها أرباحا تستطيع من خلالها أن تؤدي للعملاء الفوائد المتفق عليها، ومن ثم فإن الأموال الغير مشروعة تختلط مع أموال المودعين على وجه العموم، ويتم استغلال المال كوحدة واحدة في الاستثمار، ومع ذلك فإن مودع الأموال الغير مشروعة قد يستثمرها طبقا للأنظمة التي يضعها البنك، وذلك بطلب قروض بضمان هذه الودائع وهو أمر يعود على البنك ربحا حاصله الفرق بين فائدة الإيداع وفائدة الاقتراض، ولا يشترط بطبيعة الحال أن يتم الاقتراض من ذات البنك الذي أودع فيه المال المغسول، بل يمكن طلب القرض من بنك آخر بضمان الوديعة، وقد يكون هذا البنك في دولة أخرى غير دولة البنك المودع لديه والأموال المقترضة هي أموالا نظيفة يمكن من خلالها الاشتراك في مشروعات أو شراء ممتلكات تبدو في صورة مشروعة تماما، كما أن العملية الأخيرة التي توفرها البنوك الإلكترونية لغاسلي الأموال وهي **عملية السحب الإلكتروني** والتي من خلالها يمكِّن صاحب الحساب من الحصول من البنك المودع لديه على بطاقة ممغنطة يستطيع بموجبها أن يسحب الأموال من أي مكان في العالم والذي يحدث عملا أن غاسل الأموال إذا وضع ماله بعملات محلية ليس لها سعر صرف مناسب بالقياس إلى العملات الأجنبية ذات الغطاء القوي كالدولار والإسترليني واليورو مثلا، فإنه يلجأ إلى الدول التي تتعامل بهذه العملات ويسحب أمواله إلكترونيا خارج الحدود دون مخاطر.

2_2_3_2_**غسل الأموال عن طريق التجارة الإلكترونية:** تبعا لتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة التجارة الإلكترونية عبر الانترنيت ولا يشترط فيها تواجد أطراف العقد في المواجهة، ولا يشترط تنفيذ التزامات العقد في ذات المكان، وذلك على خلاف القواعد العامة المتعارف عليها في القانون المدني، وقد وافقت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي UNCITRAL على نموذج لمشروع قانون موحد للتجارة الإلكترونية في 16 ديسمبر 1996، وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تضع تعريفا محددا لمفهوم التجارة الإلكترونية والتي تتم بواسطة نقل

المعلومات بين جهازين للكمبيوتر وفقا لقواعد معينة متفق عليها سواء بالنسبة للعرض أو الطلب أو التعاقد أو التنفيذ.

ثانيا:التنمية الاقتصادية:

1_ تعريف التنمية الاقتصادية:

1_1_التنمية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[15]

1_2_ كما أنها العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[16]

1_3_ تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وفي نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ويمكن أن نعرف التنمية بأنها : « العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة «. وتحتوي التنمية على عدة عناصر:[17]

* الشمولية : فهي تغير شامل ينطوي على الجانب الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي .
* حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن و هذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
* حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بمعنى التخفيض من ظاهرة الفقر.

2_ نظريات التنمية الاقتصادية:

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي:[18]

* القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي. فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.
* بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.
* أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.

* أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.
* قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:
- نظرية **شومبيتر** بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.
- **كينز** بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.
* نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.[19]

3 أنماط التنمية واستراتيجياتها:

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:[20]

3_1_إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن:

ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف « نيركسه « والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب «نيركسه» فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق

السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما يرى نيركسه: ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة << حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضا قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية.

3_2_إستراتيجية النمو غير المتوازن:

وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي « هيرشمان « حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى « هيرشمان « بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.

وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب أن تتضمنها إستراتيجية التنمية الشاملة:[21]

ميادين العمل الحكومي لا بد أن تضم:

* تحديد المشروع الاجتماعي.
* المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة..).
* التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.
* تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العمة للتعليم، الصحة، والإسكان.
* سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية.
* سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.

4_ نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية:

النموذج يهدف إلى معرفة التناسب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الآلية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الإنتاج سلبيا وإيجابيا على الاقتصاد الوطني بشكل عام[22]

* نموذج فيلدمان – مها لانوبيس (Fedman – Mahalanobis) وهدفه زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع وسائل الإنتاج.
* نموذج هارود – دومار: (Domar – Harodd) ويحدد النمو على أساس المقدرة على الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية هذا التوزيع على زيادة الدخل المستثمر، كما يؤكدان على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، كما في النموذج الأول.

3_ كيفية تأثير جريمتي الفساد الإداري وتبييض الأموال على مسار التنمية الاقتصادية:

3_1_ آثار الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية:

إن للفساد بصورة عامة مجموعة من الآثار السلبية على التنمية من أهمها:[23]

* حالات الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب.
* ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جداً على الفئات المهمشة.
* كما تظهر آثار الفساد بشكل واضح على المهمشين، فبسبب هذا الفساد الواسع يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها ،مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموما.
* الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية ، وهروب رؤوس الأموال المحلية.
* هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
* الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
* هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في إشغال المناصب.

* يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

* يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية.

* يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

* كما أثبتت بعض الدراسات إن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي كبيرة جداً، إذ تم اختبار مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الإنفاق الحكومي، وأستنتج بأن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير من هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة.[24]

3_2_آثار جريمة تبييض الأموال على التنمية الاقتصادية:

إن عدم مشروعية الدخل الذي تجرى عليه عمليات تبييض الأموال تمثل قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي مما يؤدي إلى آثار سلبية على الأسعار المحلية ويساهم في ضغوط تضخمية تهدد مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتأثر التنمية الاقتصادية للمجتمع بجريمة تبييض الأموال من عدة جوانب بمؤشرات من أهمها:[25]

3_2_1_**انخفاض الدخل الوطني**: تؤدي عملية تبييض الأموال إلى هروب الأموال إلى وخسارة الإنتاج لأحد أهم عناصره وهو رأس المال مما يعيق إنتاج السلع والخدمات فينعكس سلبا على الدخل الوطني بالانخفاض .

ونظرا لأن القطاع الاقتصادي غير الرسمي ينمو عادة بوتيرة أسرع من معدل نمو اقتصاديات القطاع الرسمي، وبتالي تقديرات الناتج الوطني تكون غالبا منخفضة عن حقيقتها، وهذا يعني مسؤولية الدخول غير المشروعة والدخول المرتبطة بعمليات تبييض الأموال عن هذا الانخفاض.

3_2_2_**انخفاض معدل الادخار**: يبرز تأثير عمليات غسيل الأموال على انخفاض معدل الادخار وبدرجة ملموسة في الدول النامية (الدول الرخوة)، التي تشيع فيها الرشاوى والتهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها، بسبب هروب رأس المال إلى الخارج عندما تقترن به التحويلات النقدية بين البنوك المحلية والأجنبية .

وفي حالة اللجوء إلى تبييض الأموال عن طريق شراء الذهب والتحف الفنية وبعض السلع تتجه الأموال إلى طريق الاستهلاك ومن ثم يقل القدر الموجه إلى الادخار، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين غسيل الأموال والادخار المحلي.

3_2_3_ارتفاع معدل التضخم:

لا تخلو عمليات تبييض الأموال من تدفق نقدي إلى تيار الاستهلاك سواء في حالة الغسيل عبر البنوك أو القنوات المصرفية أو عن طريق الذهب والسلع وغيره، وهذا يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع إليها الميل الحدي للاستهلاك وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشوة أو العشوائية، ولا تقيم وزنا للمنفعة الحدية للنقود، ولا تقارن بينها وبين المنفعة الحدية للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق. بذلك تساهم عمليات تبييض الأموال في ارتفاع المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع مصحوبا بتدهور القوة الشرائية للنقود، ونظرا لأن عمليات تبييض الأموال وما يرتبط بها من حركة الأموال عبر البنوك المتعددة، ومنه المساهمة بشكل ملحوظ في التوسع في السيولة الدولية ومن ثم تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

3_2_4_ تدهور قيمة العملة الوطنية:

تؤثر عمليات تبييض الأموال تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية نظرا للارتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الأموال إلى الخارج وما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها بقصد الإيداع في الخارج بالبنوك أو بغرض الاستثمار، ولاشك أن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، أي أن عمليات تبييض الأموال تساهم في تدهور قيمة العملة الوطنية مما يوجب التصدي لها.

3_2_5_ تشويه صورة الأسواق المالية:

إن الأموال غير المشروعة التي يجري غسلها من خلال البنوك وغيرها من المؤسسات المالية تمثل عائقا أمام تنفيذ السياسات الرامية إلى تحرير الأسواق المالية وتهديد الشفافية الدولية والقطرية في أسواق المال ،كما يهدد السمعة الحسنة في هذه الأخيرة، ويتعلم موظفوها الفساد مما يخلق مناخا مناسبا لوجود أسواق سيئة السمعة وضعيفة المصداقية وبتالي تشويه الشكل العام لتلك الأسواق.

3_2_6_ تشويه المنافسة:

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى تشويه المنافسة داخل القطاع المالي وتبقى بصورة

مصطنعة على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة التي تتأثر بإغراءات الغاسلون والمنظمات المافياوية، مما يؤدي إلى تحويل هذه المؤسسات إلى محل لتبييض الأموال وتقوم بمنافسة المؤسسات المالية والأخرى بطريقة غير مشروعة. ويبرز من جراء هذه الظاهرة مستثمرين جدد ومؤسسات مالية جديدة لها قدرات كبيرة في مجالي الادخار والاستثمار والجرأة على الولوج في مجالات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر، مما ينعكس سلبا على كبار رجال الأعمال والمستثمرين ، وبتالي تشويه المنافسة الشريفة وبالنتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

3_2_7_ تعطيل مناخ الاستثمار:

إن اتساع نطاق جريمة تبييض الأموال في اقتصاد أي دولة من الدول تعتبر من العناصر المعطلة للاستثمارين المحلي والأجنبي وبتالي تؤدي إلى انعدام المسؤولية والالتزام والثقة ومن ثم لا يطمئن المستثمر على حقوقه التي قد تفقد أو تنهب دون أدنى تعويض.

3_2_8_ التأثير السلبي على توزيع الدخل:

وذلك من خلال حصول فئات غير منتجة على دخول غير مشروعة مما يوسع الفجوة بين المستويات العليا والدنيا في توزيع الدخل، بل يؤدي إلى تركيز الدخل والثروة في أيدي فئات غير شريفة ويرسخ في المجتمع القيم السلبية الناتجة عنه.

3_2_9_التأثير السلبي على كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية:

عمليات تبييض الأموال تحد من فعالية السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهدافها، فالمشرفون على وضع السياسة النقدية لا يعرفون بدقة حجم التدفقات غير المحسوبة مما يؤثر على مصداقية وفعالية قراراتهم وصعوبة وضع خطط لتحقيق الاستقرار التقدي والاقتصادي، بالإضافة إلى صعوبة تتبع حركة التدفقات والصفقات والمعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، إضافة إلى وجود حسابات اقتصادية غير حقيقية ومنه إحداث اختلالات بين المتغيرات الاقتصادية.

3_2_10_البطالة:

إن هروب الأموال من داخل البلاد إلى الخارج عبر القنوات البنكية وغيرها، يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل الوطني إلى الدول الأجنبية، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين، ومن ثم تواجه خطر البطالة. ولا يمكن الفصل بين عمليات تبييض الأموال ومعدلات البطالة، سواءا في الدول المتقدمة أو النامية، إذ توضح الدراسات أن معدلات البطالة مرتفعة في الدول ذات حجم غسيل الأموال كبير باستثناء اليابان، وتتراوح المعدلات بين

٪12.6 في فرنسا و٪6.1 في أمريكا.أما الدول التي ينخفض فيها حجم غسيل الأموال فتتراوح معدلات البطالة فيها بين ٪9.6 في الدانمرك، ٪4.8 في النرويج.

3_2_11_تدني مستوى المعيشة:

إن عمليات تبييض الأموال تؤثر في توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع بشكل سيئ، وزيادة أعباء الفقرع اتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء، وهذا يعني وجود آثار اجتماعية سلبية لتوزيع الدخل الوطني، ومن ثم وجود علاقة عكسية بين تبييض الأموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين في المجتمع. وفي النهاية حدوث خلل جوهري في القيم الاجتماعية، وإعلاء قيمة المال بغض النظر عن مشروعيته في تحديد المركز الاجتماعي للإنسان، وإهدار القيمة الاجتماعية للعمل المنتج، وسيطرة الجهل والأمية على العقول بدلا من التعليم والخبرة العلمية.

قائمة المراجع

(1) نقلا عن أحمد أنور.الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية. مكتبة الأسرة، مصر، 2004، ص174.

(2) نقلا عن مختار شبيلي. مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي. رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2004، ص14.

(3) محمد أبو زهرة.الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية. دار الفكر، بيروت، 1999، ص28.

(4) اللامي مازن زاير. الفساد بين الشفافية والاستبداد. مطبعة دانية، الطبعة الأولى، بغداد، 2007، 52.

(5) نفس المرجع، ص 55.

(6) عبد القادر عبد الحافظ الشيخلي. الجهود والاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الجريمة الاقتصادية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص26.

(7) ميلود بوعقادة.الجرائم الاقتصادية والمالية وسبل مواجهتها دوليا ووطنيا. مذكرة ماستر، تخصص ادارة أعمال، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2013/ 2014، ص37.

(8) جميعان ميخائيل. الانحراف الإداري – أسبابه وطرق علاجه، القاهرة، 1975، ص212.

(9) أحمد حسين الهيتي وآخرون. ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال. المصادر والآثار، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد81، 2010، ص79.

(10) نفس المرجع، ص80.

(11) عبد القادر عبد الحافظ الشيخلي. مرجع سابق، ص29.

(12) ميلود بوعقادة. مرجع سابق، ص45.

(13) محمد فتحي عد. الإجرام المعاصر.جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، 279.

(14) وجراي شيريل. (الفساد والتنمية). مجلة التمويل، صندوق النقد الدولي، مارس 1968، ص8.

(15) محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي البثني. التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها. الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004. ص 21،22.

(16) نعمة الله نجيب إبراهيم. أسس علم الاقتصاد. مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص499.

(17) عبد القادر محمد عبد القادر و إيمان عطية ناصف. اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 11.

(18) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي. التنمية الاقتصادية. الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص .65.64.

(19) نفس المرجع، ص ص 66-69.

(20) محمد فوزي أبو السعود. مقدمة في الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص،ص.340.342.

(21) جمال الدين لعويسات. العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية. دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000، ص ص.77.78.

(22) نفس المرجع، ص 64.

(23) نفس المرجع، ص67.

(24) نفس المرجع، ص68.

(25) خبابه عبدالله و بلالطة مبارك.»تأثير ظاهرة غسيل الأموال على مصادر تمويل اقتصاديات البلدان النامية». مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي :21 و 22 نوفمبر 2006.

بيداغوجيا الدعم ودورها في تحسين مستوى التلاميذ المقبلين على شهادة التعليم المتوسط في مادة الرياضيات

د.لعزيلي فاتح (جامعة البويرة)

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى معرفة العلاقة بين دروس الدعم التربوي والتحصيل الدراسي في مادة الرياضيات بالنسبة للتلاميذ المقبلين على شهادة التعليم المتوسط. وكذا معرفة إن كانت هناك فروقا دالة إحصائيا في مستوى التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات بين التلاميذ قبل حضورهم لدروس الدعم وبعد حضورهم لها. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث طبق على عينة عشوائية بسيطة من التلاميذ والأساتذة تكونت من 112 تلميذ(ة) وكذا 24 أستاذ(ة) ، في أربع (04) مؤسسات للتعليم المتوسط شرق ولاية بومرداس وكذا أربع (4) مؤسسات للتعليم المتوسط وسط ولاية البويرة ، بتطبيق استبيانين، استبيان أول موجه لتلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط (الذين استفادوا من دروس الدعم في مادة الرياضيات)، يحتوي على 17 عبارة ذات إجابة ثنائية (نعم/ لا) ، كما استعنا بالنتائج الدراسية لهؤلاء التلاميذ في مادة الرياضيات قبل استفادتهم من دروس الدعم وبعد استفادتهم منها، وكذا استبيان ثاني موجه للأساتذة الذين درسوا هؤلاء التلاميذ، يحتوي على17 عبارة متنوعة بين المغلقة والمفتوحة والاختيارية، وقد خلص البحث إلى النتائج التالية: وجود ارتباط موجب بين دروس الدعم والتحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط، وكذا وجود فروقا دالة إحصائيا في مستوى التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات بين هؤلاء التلاميذ قبل حضورهم لدروس الدعم وبعد حضورهم لها.

الكلمات المفتاحية: الدعم التربوي، التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات، شهادة التعليم المتوسط

Résume/

L'objectif de cette recherche est de trouver la relation entre le soutien pédagogique et la réussite scolaire dans les cours de mathématiques pour les élèves candidats au B.E.M, aussi voir s'il y avait des différences statistiquement significatives dans les résultats scolaires en mathématiques chez

les élèves en assistant aux leçons du niveau de soutien et après avoir assisté à eux. Cette recherche est basé sur l›approche descriptive et analytique a été adoptée, où le plat sur un échantillon aléatoire simple des élèves, des enseignants est composée de 112 élèves (s), ainsi que 24 enseignants (s), dans quatre (04) institutions pour la région de Boumerdes, ainsi que centre-ville de Bouira,par l'application de deux questionnaires, le premier envoyé aux élèves de la quatrième année de l'enseignement moyenne (qui a bénéficié des cours de soutien en mathématiques), contient 17 phrase -réponse (oui / non), et nous avons utilisé les résultats scolaires pour ces élèves en mathématiques avant ils bénéficient des cours de soutien et après qu'ils les bénéficient, ainsi que la seconde d'un questionnaire adressé aux enseignants qui ont étudié ces élèves, il contient 17 phrase, et la recherche a trouvé les résultats suivants: l'existence d'une corrélation positive entre le soutien et les leçons de réussite scolaire

En mathématiques chez les élèves de la quatrième année de l'enseignement moyenne, ainsi que la présence de différences statistiquement significatives dans le rendement scolaires pour les Mathématiques entre ces élèves avant d›assister les cours de soutien et après sa participation

مقدمة:

الملاحظ أن عددا كبيرا من التلاميذ في مختلف الأطوار التعليمية يشتكون نقصا في التحصيل الدراسي بصفة عامة، وفي مادة الرياضيات بصفة خاصة، وقصد معالجة هذا النقص لدى التلاميذ والرفع من مستواهم التحصيلي يستدعي منا الأمر توظيف بيداغوجيا الدعم في العملية التعليمية التعلمية كإستراتيجية نسعى من خلالها إلى تحسين أداء التلاميذ، خصوصا المقبلون منهم على الامتحانات المصيرية كامتحان شهادة التعليم المتوسط.

1-إشكالية البحث :

من الحقائق التي تنادي بها البيداغوجية الفارقة اليوم في مجال عمليتي التعليم/ التعلم، أن التلاميذ يختلفون فيما بينهم في بناء المعرفة حسب ما لديهم من قدرات وإمكانات ذهنية وخبرات معرفية في ذلك، وبالتالي ضرورة مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ خاصة في قدراتهم الذهنية خلال التخطيط لعملية بناء التعلمات، نظرا لإختلاف مستوى الاستيعاب والفهم لديهم في مختلف المواد الدراسية.من اجل ذلك كان لا بد من توظيف بيداغوجيا الدعم كإستراتيجية نسعى من خلالها إلى تحسين أداء التلاميذ والرفع من مستوى تحصيلهم الدراسي.1

وفي هذا المجال ركز الباحث زروق لخضر 2005 في دراسته حول الآثار الايجابية لدروس الدعم على المتخلفين دراسيا ، على أهمية وفائدة هذه الدروس لدى هؤلاء التلاميذ ودورها في زيادة نسبة النجاح لديهم، طبعا إذا راعت بعض الشروط والمقاييس.2

كما بين محمد منير مرسي 1988 في دراسته حول اثر الالتحاق بالدروس الخصوصية- كشكل من أشكال الدعم التربوي- على المستوى التحصيلي في المواد الاجتماعية، لعينة من تلاميذ المرحلة المتوسطة شملت مجموعتين(مجموعة منهم اشتركت في هذه الدروس ومجموعة ثانية لم تشترك فيها) بين وجود فروقا في التحصيل الدراسي للمواد الاجتماعية بين المجموعتين لصالح مجموعة التلاميذ المشتركين في هذه الدروس، وبالتالي أوصى بضرورة إتباع نظام الدعم.3

من هذا المنطلق فالدعم البيداغوجي إضافة إلى كونه يعالج النقائص التي يعاني منها التلاميذ في تحصيلهم الدراسي ، فانه يعمل كذلك على إثراء مكتسبات التلاميذ المتفوقين وتدعيمها قصد الرفع من المردودية، بحيث تشمل دروس الدعم الكثير من المواد الدراسية التي يجد التلاميذ صعوبة في فهمها واستيعابها في مختلف المراحل التعليمية وخاصة التلاميذ المقبلون على الامتحانات النهائية المتعلقة بالبكالوريا وشهادة التعليم المتوسط، بحيث نجدهم غالبا ما يركزون على المواد الدراسية الأساسية ذات المعاملات المرتفعة بالدرجة الأولى ، كما هو الحال بالنسبة لمادة الرياضيات التي يعاني اغلب التلاميذ من صعوبة في تحصيلها.

على هذا الأساس فان موضوع البحث يطرح إشكالية مدى مساهمة دروس الدعم التربوي في رفع مستوى التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى التلاميذ المقبلين على امتحان شهادة التعليم المتوسط، بحيث نسعى من خلاله إلى الإجابة عن التساؤلين التاليين:
أولا- هل توجد علاقة ارتباطيه بين دروس الدعم ومستوى التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى التلاميذ المقبلين على امتحان شهادة التعليم المتوسط؟

ثانيا- هل هناك فروقا دالة إحصائيا في مستوى التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات بين التلاميذ قبل حضورهم لدروس الدعم وبعد حضورهم لها تبعا لمتغير الجنس؟

2-فرضيات البحث:

أولا- توجد علاقة ارتباطيه بين دروس الدعم ومستوى التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى التلاميذ المقبلين على امتحان شهادة التعليم المتوسط.

ثانيا- هناك فروقا دالة إحصائيا في مستوى التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات بين التلاميذ قبل حضورهم لدروس الدعم وبعد حضورهم لها تبعا لمتغير الجنس

3-مفاهيم البحث:

3-1-الدعم التربوي:

يعرفه (اورلسان رشيد 2000) بأنه عملية بيداغوجية تهدف إلى تقوية وتعزيز المكتسبات من اجل امتلاك قدرات ومهارات تساعد على استيعاب البرنامج المقرر، ويشمل كل تلاميذ القسم ولا يخص التلاميذ الضعاف فقط، وقد يشمل جميع تلاميذ المستوى الواحد لتمكينهم من تقنيات معينة أو معلومات مكملة تقدم لهم من طرف أساتذتهم، أو من قبل متخصصين في كل الأنشطة المتنوعة للحفاظ على قوة الأثر التعليمي والعمل على تقويته.4

3-2-التحصيل الدراسي:

يعرف على انه مجموعة من المعلومات والمعطيات الدراسية والمهارات والكفايات التي يكتسبها التلميذ من خلال عملية التعلم، وما يحصله من مكتسبات علمية عن طريق التجارب والخبرات ضمن إطار المنهج التربوي المعمول به وتتحدد أهمية هذا التحصيل ومقدار الكمية التي حصلها التلميذ من خلال الامتحانات والاختبارات التي يخضع لها، ومن علامات التقييم المستمر والنهائي التي تؤكد مستوى امتلاكه لهذا التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات5

3-3-مرحلة التعليم المتوسط:

هي مرحلة تعليمية تتضمن تعليما مشتركا لكل التلاميذ بحيث يسمح لهم باكتساب المعارف والكفاءات الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في المستوى الموالي(التعليم الثانوي) أو الالتحاق بالتكوين والتعليم المهنيين أو التوجه إلى الحياة العملية، وتتوج هذه المرحلة بشهادة التعليم المتوسط.6

4-أهداف البحث:

يهدف بحثنا الحالي إلى محاولة التحقق من إمكانية وجود علاقة بين دروس الدعم التربوي والتحصيل الدراسي في مادة الرياضيات بالنسبة للتلاميذ المقبلين على شهادة التعليم المتوسط.وكذا معرفة إن كانت هناك فروقا دالة إحصائيا في مستوى التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات بين التلاميذ قبل حضورهم لدروس الدعم وبعد حضورهم لها تبعا لمتغير الجنس.

5-منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة المراد دراستها وصفا علميا دقيقا معتمدا على تحليلها، بحيث يسعى هذا المنهج حسب عدس

عبد الرحمان 1992 إلى جمع البيانات سواء لاختبار صحة الفرضيات التي تصف الوضع الحالي للفرد موضوع الدراسة، أو للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بذلك.7

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه محمد شفيق 1998، بحيث بين بان المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وفهمها وتحليلها قصد الوصول إلى المبادئ و القوانين التي تحكمها، حيث لا يقف هذا المنهج عند حد وصف الظاهرة وصفا دقيقا كما هي كائنة، بل يتعداه إلى التفسير والتحليل من اجل استخلاص نتائج نهائية يمكن تعميمها.8

وبالتالي نظرا لهذه الخصائص التي يمتاز بها هذا المنهج، رأينا انه الأنسب لبحثنا الحالي الذي نسعى من خلاله إلى وصف وتحليل احد الظواهر المهمة في الميدان التربوي.

6-تقنيات التحقيق:

استخدما في هذا البحث الاستبيان، الذي يمثل وسيلة علمية ملائمة لهذا النوع من الدراسات، بحيث يسمح لنا بالحصول على عدد وفير من المعلومات التي تقتضيها الفرضيات.9

فهذه الأداة حسب (Maurice Angers) هي التقنية المباشرة لاستجواب الأفراد للحصول على نتائج كمية ، من اجل إيجاد علاقات رياضية واستخلاص المقارنات العددية.10

وفي هذا الصدد اعتمدنا في بحثنا على استبيانيين، استبيان أول موجه لتلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط (الذين استفادوا من دروس الدعم في مادة الرياضيات)، يحتوي على 17 عبارة ذات إجابة ثنائية (نعم/ لا) ، كما استعنا بالنتائج الدراسية لهؤلاء التلاميذ في مادة الرياضيات قبل استفادتهم من دروس الدعم وبعد استفادتهم منها

وكذا استبيان ثاني موجه للأساتذة الذين درسوا هؤلاء التلاميذ، يحتوي على17 عبارة متنوعة بين المغلقة والمفتوحة والاختيارية، بحيث تم التأكد من الخصائص السيكومترية للأداتين بالاعتماد على صدق المحكمين وكذا أسلوب التجزئة النصفية للتأكد من الثبات.

7-عينة البحث ومواصفاتها:

اعتمدنا في هذا البحث على العينة العشوائية البسيطة، بحيث تعرف بأنها تقوم على العشوائية في اختيار المبحوثين، إذ يكون لجميع الأفراد نفس الاحتمال في أن يتم اختيارهم في عينة الدراسة بشكل مستقل ، وفي مثل هذه الحالة يعتمد الباحث في اختيار عينة عشوائية بسيطة لبحثه وفق عدة طرق ، كان يقوم بكتابة أرقام الأفراد في مجتمع الدراسة على قطع

ورقية صغيرة، بعد ذلك يتم اختيار العدد المطلوب من الأرقام الذي يساوي حجم العينة المطلوب11

وفي هذا الصدد اخترنا عينة من تلاميذ السنة الرابعة متوسط تكونت من 112 تلميذ(ة) الذين كانوا قد حضروا دروس الدعم في مادة الرياضيات، وكذا عينة أخرى من الأساتذة الذين قاموا بدروس الدعم مع التلاميذ تكونت من 24 أستاذ(ة) ، أي بمعدل 14 تلميذ(ة) و 03 أساتذة عن كل مؤسسة ،في أربع (04) مؤسسات للتعليم المتوسط شرق ولاية بومرداس وكذا أربع (4) مؤسسات للتعليم المتوسط وسط ولاية البويرة ، وفيما يلي توضيح لمواصفات عينة البحث لدى التلاميذ والأساتذة:

7-1-الجدول رقم 01 يمثل توزيع أفراد العينة حسب كل ولاية:

الولاية / العينة	بومرداس	البويرة
التلاميذ	70	42
الأساتذة	18	06

7-2-الجدول رقم 02 يمثل توزيع عينة التلاميذ والأساتذة حسب الجنس:

الجنس / العينة	ذكور	إناث	المجموع
التلاميذ	54	58	112
الأساتذة	10	14	24

8-نتائج البحث:

أولا- مناقشة الفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباطيه بين دروس الدعم ومستوى التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى التلاميذ المقبلين على امتحان شهادة التعليم المتوسط.:

-الجدول رقم 03 يمثل معامل الارتباط بين دروس الدعم والتحصيل الدراسي في مادة الرياضيات.

مج Y2	مج X2	مج X.Y	مج Y	مج X	R
23594.93	101985	39110.86	1200.02	3050	0.56

من خلال البيانات المتحصل عليها من الاستبيان تبين لنا انطلاقا من الجدول أعلاه وجود ارتباط موجب بين

دروس الدعم والتحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط، (ر= 0.56) وهذا يعني انه كلما كان إقبال التلاميذ على دروس الدعم كبيرا تحسن مستوى تحصيلهم الدراسي.وبالتالي الفرضية السابقة تحققت في بحثنا الحالي.

فدروس الدعم ساهمت إلى حد ما في مساعدة التلميذ على تجاوز نقائصه في مادة الرياضيات، بحيث توصلنا إلى إن مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ تحسن نوعا ما بعد حضورهم لحصص الدعم، وهذا استنادا إلى نتائجهم الدراسية في مادة الرياضيات التي تحسنت بعد حضورهم لحصص الدعم المدرسي من خلال مختلف الأساليب التي يعتمدها الأساتذة لدعم هؤلاء التلاميذ (تنويع التمارين والمسائل الرياضية في مادة الرياضيات، التركيز على إعادة شرح النقاط التي لم يفهمها التلميذ، التدريب على حل وضعية مشكلة...)

وهذا كله يتفق مع دراسة احمد الخطيب التي توصل من خلالها إلى انه توجد علاقة ايجابية بين الدروس التدعيمية والتحصيل الدراسي.

ثانيا- مناقشة الفرضية الثانية :

هناك فروقا دالة إحصائيا في مستوى التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات بين التلاميذ قبل حضورهم لدروس الدعم وبعد حضورهم لها تبعا لمتغير الجنس:

الجدول رقم 04 يمثل الفروق الموجودة في مستوى التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى التلاميذ قبل وبعد حضورهم لحصص الدعم المدرسي.

مؤشرات إحصائية / المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفروق	T قيمة المحسوبة	T قيمة المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
قياس قبلي ن=70	10.34	4.33	1.38	2.70	02	69	0.05
قياس بعدي ن=70	11.73						

من خلال البيانات المتحصل عليها من الاستبيان تبين لنا انطلاقا من الجدول أعلاه وجود فروقا ذات دلالة إحصائية بين نتائج القياسين القبلي والبعدي ،وان قيمة (ت) المحسوبة اكبر من المجدولة (انظر الجدول أعلاه) ، وبالتالي فرضية بحثنا تحققت بحيث وجدنا انه هناك فروقا دالة إحصائيا في مستوى التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات بين التلاميذ قبل حضورهم لدروس الدعم وبعد حضورهم لها ، الأمر الذي يدل على تحسن مستوى التلاميذ في مادة الرياضيات بفعل الأثر الايجابي للدعم التربوي ، بحيث نفسر هذا التحسن في مستوى التلاميذ انطلاقا من عوامل تتمثل:

أولا في دور الأستاذ أثناء عملية دعمه لتلاميذه انطلاقا من توظيفه لنتائج التقويم اليومي المستمر وربطها بنقائص التلاميذ في المادة ،قصد التعرف على جوانب الضعف لدى التلاميذ في المادة التي يحتاجون فيها إلى دعم وتقوية.

وثانيا في الأساليب التي يستخدمها الأستاذ أثناء دعمه لتلاميذه، بدءا بمراعاة الفروق الفردية في الفهم والاستيعاب بين تلاميذه أثناء تقديمه لدروس الدعم لهم، وكذا انتهاجه لأسلوب مبسط في دروس الرياضيات الذي يتلاءم مع مستوى الفهم لدى كل تلميذ.

وثالثا في التخطيط لعملية الدعم التربوي من طرف الأستاذ عن طريق العمل بالأفواج الصغيرة للتلاميذ أين تكثر المنافسة بينهم في تعويض ما فاتهم في الحصص العادية ، بحيث وجدنا نسبة 50 ٪ من الأساتذة يلمسون نوعا ما اهتماما و منافسة من طرف التلاميذ خلال دروس الدعم. أما رابعا نفسر هذا التحسن في مستوى التلاميذ من خلال مواظبتهم على الدروس التدعيمية ومحاولتهم تعويض ما فاتهم في الدروس العادية ، وهذا حسب

رأي أساتذتهم الذين أكدوا وبنسبة ٪70 أن التلاميذ المواظبين على دروس الدعم تحسن مستواهم كثيرا مقارنة بالتلاميذ غير المواظبين على مثل هذه الدروس.

وهذا كله يتفق مع دراسة محمد منير مرسي 1988 حول اثر الالتحاق بالدروس الخصوصية-كشكل من أشكال الدعم التربوي- على المستوى التحصيلي في المواد الاجتماعية، لعينة من تلاميذ المرحلة المتوسطة شملت مجموعتين(مجموعة منهم اشتركت في هذه الدروس ومجموعة ثانية لم تشترك فيها) بحيث بين وجود فروقا في التحصيل الدراسي للمواد الاجتماعية بين المجموعتين لصالح مجموعة التلاميذ المشتركين في هذه الدروس، وبالتالي أوصى بضرورة إتباع نظام الدعم كإستراتيجية تسعى إلى تحسين أداء التلميذ والرفع من مستوى تحصيله الدراسي.

9-خاتمة البحث:

توصلنا من خلال بحثنا الحالي إلى نتيجة هامة مفادها أن دروس الدعم التربوي عبارة عن عملية بيداغوجية فعالة أثبتت نتائجها من حيث مساعدة التلميذ على تجاوز نقائصه في مجال التحصيل الدراسي ، وفي نفس الوقت تدعيم قدراته وإمكاناته التحصيلية كذلك ، وهذا انطلاقا من النتائج التي تحصلنا عليها في الميدان، بحيث توصلنا إلى وجود ارتباط موجب بين دروس الدعم والتحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط، وكذا وجود فروقا دالة إحصائيا في مستوى التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات بين هؤلاء التلاميذ قبل حضورهم لدروس الدعم وبعد حضورهم لها، الأمر الذي يدل على تحسن مستوى التلاميذ المقبلين على امتحان شهادة التعليم المتوسط في مادة الرياضيات.

10 -قائمة الهوامش:

1- حثروبي محمد الصالح، 1997 : نموذج التدريس الهادف(أسسه وتطبيقاته) ، دار الهدى الجزائر، ص111

2- زروق لخضر، 2005 : بيداغوجية الدعم والتقوية (مفهومها،فوائدها، كيفياتها) ، دار هومة الجزائر ، ص71

3- مرسي محمد منير1988 :التعليم في دول الخليج العربي،عالم الكتب القاهرة ،ص138

4- اورلسان رشيد، 2000 :التسيير البيداغوجي في مؤسسات التعليم،ط2 ، قصر الكتاب البليدة الجزائر، ص67

5- جرجس ميشال جرجس ،2005:معجم مصطلحات التربية والتعليم، ط1 ، دار النهضة بيروت ، ص149

6- لعمش سعد ،2010 :الجامع الجامع في التشريع المدرسي الجزائري، دار الهدى الجزائر، ص87
7- عدس عبد الرحمان 1992 : أساسيات البحث التربوي، دار الفرقان الأردن، ص 101
8- شفيق محمد 1998 : البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث القاهرة، ص15
9- الرشيدي بشير 2000 : مناهج البحث التربوي، ط1، كلية التربية الكويت، ص120
10-Maurice, A, 1997:limitation pratique a la méthodologie des sciences humaines, 2eme edit, casbah alger, p146
-11تل سعيد 2007: مناهج البحث العلمي، ط1، جامعة عمان الأردن ص100

التصورات الثقافية للعلاج التقليدي لدى زوار الضريح

مقاربة سيكو- أنثربولوجية

أ. سيدي عابد عبد القادر
جامعة حسيبة بن بو علي . الشلف

ملخص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة الموجودة بين التصورات الثقافية لدى زوار الضريح و الممارسة العلاجية في ضوء بعض المتغيرات الشخصية (السن، الجنس، الحالة الاقتصادية، مكان السكن، المستوى التعليمي) . لهذا الغرض تمّ تطبيق مقياس التصورات الثقافية للعلاج الضرائحي على عينة بلغت (280) زائر و زائرة من زوار الضريح. و قد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

* توجد علاقة بين التصورات الثقافية و الممارسة العلاجية لدى زوار الضريح .
* توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير السن .
* لا توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير الجنس .
* لا توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية .
* لا توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير محل الاقامة.
* توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير مستوى التعليم .

الكلمات المفتاحية: التصورات الثقافية، العلاج التقليدي، زيارة الضريح

Cultural representations of traditional therapy among visitors of the sanctuary psycho-anthropological approach

Abstract

This study aimed to reveal the relationship between cultural representations of visitors to holy places and therapeutic practices by some personal variables (age, gender, economic status, place of residence, education). To this end, the questionnaire was applied cultural representations of the marabout therapy on a sample of 280 visitors to the holy places. the results showed that:

- There is a statistically significant relationship between cultural representations and therapeutic practices among visitors of holy places.

- There are differences in cultural representations of therapy Visitor holy places by age.

- There are no differences in cultural representations of therapy Visitor holy places by sex.

- There are no differences in cultural representations of therapy Visitor holy places by Location?

- There are no differences in cultural representations of therapy Visitor holy places by the social state?

- There are differences in cultural representations of therapy visitors of holy places by grade level.

Keywords: cultural representations , Traditional therapy, visiting shrines

1 – مقدمة الدراسة:

إن تغلغل القيم الإجتماعية في المجتمع قد أدى بأفراده إلى استلهام سير وقصص الأنبياء عليهم السلام و إسقاطها على الأولياء، و لعل هذه المقارنة تضيء و تفسر ما نذهب إليه من خلال الأدوار التي قاموا بها و الوظائف التي أدوها في إقامة العمران، و ذلك اعتمادا على ما ترتب في الذاكرة الجماعية من معطيات و معلومات حول العمران، يتم تداولها شفاهة بين أفراد المجتمع . إن دور الأولياء في العمران من خلال تأسيس القرى و المدن يشبه

إلى حد بعيد قصة تأسيس مدينة مكة المكرمة، فقد فجر الله ماء زمزم بين رجلي إسماعيل عليه السلام، ثم بعد ذلك قام إبراهيم مع إبنه إسماعيل ببناء الكعبة بأمر إلهي أيضا، حيث نلاحظ أن الماء، و مكان العبادة هما أساس العمران، وهذه الظاهرة نجدها تتكرر لدى الأولياء الذين ينحدرون من سلالة النبي «الأشراف» و يمتازون بالعلم الديني، و أول ما يقومون به هو توفير الماء بحفر بئر و بناء مكان للعلم و العبادة . أما الأولياء الذين لم يقوموا بأي دور في العمران مثل أولئك المتواجدين في المراكز الحضرية القديمة كالقرى و المدن فقد أسند لهم دور ضمان الحماية و الإستمرارية، مثل سيدي عبد الرحمان بمدينة الجزئر، وسيدي بومدين بتلمسان، و سيدي الهواري بوهران... إلخ، و هو يشبه المكانة التي احتلتها مدينة يثرب لما انتقل إليها الرسول(ص) بعد الهجرة .

إن انتماء العرب المستعربة «العدنانية» إلى النبي إسماعيل عليه السلام، رغم أنه عاش بين أفراد قبيلة عربية نزحت إلى المنطقة، و ارتبط معها بالجيرة و المصاهرة، إلا أنه سرعان ما تحول إلى جدهم الأعلى المؤسس لجماعتهم البشرية، و هي نفس الظاهرة التي نجدها تتكرر مع الأولياء، الذين غالبا ما يجدون المنطقة التي ينزحون إليها مأهولة بالسكان، فيرتبطون معهم بعلاقات دينية روحية أو إجتماعية «المصاهرة» ثم يتجمعون حول المنشآت التي أقامها هؤلاء الأولياء بمساعدتهم، و بالتدريج يتحولون إلى أجداد مؤسسين للمجموعة البشرية المرابطة بهم بدوية كانت أم ريفية .

لقد أسهم المخيال الشعبي في بلورة ملامح «أضرحة الأولياء» بفضائها الشاسع، ليتقدس و يتعاظم شأنه عند الناس، و يصبح بعد وفاته مزارا، ومحج الصحيح و السقيم، و أُنزل مقام الولي في المخيال الشعبي منزلة المسجد إذ أُكسب حرمة، فهو يتطلب من الزائر طهارة روحية و جسدية و اعتقادية «حسن النية» و طقوس خاصة، متبوعة بقرابين، و تمتد هذه الحرمة لتشمل محيطه من منابع مياه، لأحجار و أشجار و تربة . كما يحرم على الزائر انتهاكها، أو التعرض لها أو التفكير في قلعها فكلها مقدسة و من يتعرض لها بالنهب أو الإهانة تنتقم منه روح الولي عاجلا أم آجلا . و في الوقت نفسه تكافئ كل من استرحم بها و من حافظ عليها، و في هذا يقول علي زيعور «فممتلكاته(الولي) محرمة و يطالها التقديس، و لمسها يلحق الأذى أو التبرك، و سرقتها تؤدي إلى الهلاك» [1]. و بذلك أصبح الضريح حصنا لا ينتهك يحتمي به كل مظلوم و ملهوف و لا أحد بقدرته التعرض له .

إن حضور الولي في أي موضع ما، يمنحه الفعالية و الحقيقة ليصبح المكان حاملا لقوى تطهيرية استشفائية . و يورد ابن مريم التلمساني قصة توضح هذا الأمر بجلاء : «إنه كان لسيدي حمزة ابن أحمد المغراوي فرسا و هي حامل فطلع بها عقبة «جبل» فأتبعها، فلما بلغ رأس العقبة أنطقها الله الذي أنطق كل شيء، فقالت له أتبعتني يا حمزة فنزل عنها و خلى

سبيلها، فأصبح ذلك المكان الذي نطقت فيه الفرس مكانا مقدسا و مباركا و تربته أصبحت تشفي كل عليل[2]» .

و هكذا يتخذ الضريح باعتباره مكانا مقدسا، في المخيال الشعبي، بعدا روحيا مهيبا، إذ يغدو فضاءا حُرُما، شأنه في ذلك شأن الأماكن الدينية آنفة الذكر إن لم يجاوزها قدرا و مكانة في اللاوعي الجمعي . و هكذا فإن المخيال الشعبي يمكنه أن يستحضر «شخصا مقدسا ويضعه في مكان مقدس و يحدد له زمنا مقدسا و يجعل الناس ذاك الزمان و المكان بعيدين عن الواقع التاريخي و يربطها بطقوس معينة و احتفالات رقصية»(2).

إن هذه الرواسب اللاشعورية المتجذرة في المخيال الشعبي، هي التي تجعل الزائر يعتقد بأن البركة لا تنقطع بموت الولي، بل تستمر في النشاط و الفعالية، فتنتقل إلى جدران الضريح، و ترابه و ماء النبع، و بصفة عامة إلى كل الأشياء التي لامسها الولي أوجلس عندها لأنها تحمل بركته، ويمكن استعمالها عند الحاجة، فمثلا إذا كان الزائر مريضا ويبحث عن الشفاء فما عليه إلا تغلية أوراق الشجر الموجودة قرب الضريح بالماء الموجود بالوادي أو البِركة، ثم يقوم بتمريره على العضو الذي يؤلمه ليشفى منه .

2-مشكلة الدراسة:

إن الإعتقاد السائد لدى الأوساط الشعبية المغاربية قديما و حديثا، يكمن في الإيمان بالسلطة اللامحدودة للأولياء المدفونين في بلدانها، و قدرتهم الخارقة على شفاء المرضى . و بالتالي فليس من العجب أن تلجأ هذه الأوساط الشعبية إلى الأولياء بحثا عن التخفيف من الأمراض التي قد تصيبها أو تعانيها، متقدمين إليهم بصلواتهم و أعطياتهم ووعودهم و نذورهم مقابل تنفيذ طلباتهم، انطلاقا من هذا التصور جاءت إشكالية الدراسة لتبحث عن علاقة التصورات الثقافية بالممارسة العلاجية لدى زوار الضريح. و بناءا على ماتقدم يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي :

الإشكالية العامة:

* هل هناك علاقة بين التصورات الثقافية و الممارسة العلاجية لدى زوار الضريح ؟

الإشكاليات الجزئية:

* هل توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير السن ؟
* هل توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير الجنس ؟
* هل توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية ؟

* هل توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير محل الاقامة ؟
* هل توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير مستويات التعليم ؟

الفرضية العامة:

* هناك علاقة دالة بين التصورات الثقافية و الممارسة العلاجية لدى زوار الضريح .

الفرضيات الجزئية:

* توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير السن .
* توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير الجنس .
* توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية .
* توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير محل الاقامة .
* توجد فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير مستويات التعليم .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فيما يلي :

* محاولة فهم الظاهرة الأوليائية و ملابساتها من خلال منظور البحث العلمي .
* إن الموضوع يعتبر من مواضيع الساعة التي يجب التطرق إليه، خصوصا و أننا نشهد رجوعا كثيفا للعلاجات التقليدية.
* مساهمة البحث في معرفة مدى تأثير المتغيرات الشخصية على تصورات هذه الفئة .
* استمرار طرائق الطب الشعبي العلاجية التقليدية حتى يومنا هذا على الرغم من التطور الملحوظ في جانب العلاج الحديث.
* قدرة الطب الشعبي على التعامل مع قضايا غيبية وروحية مثل قضايا السحر والمس بالجن وهي قضايا خارج إطار الطب الحديث.
* ارتباط بعض طرائق الطب الشعبي بالدين بشكل او باخر مما يعطيه قدسية في نظر كثير من افراد المجتمع.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

* الكشف عن طبيعة العلاقة بين التصورات الثقافية و العلاج الضرائحي .
* معرفة الفروق بين الأشخاص الأقل من 40 سنة و الأكثر من 40 سنة في التصورات الثقافية للعلاج .
* معرفة الفروق بين الذكور و الاناث في التصورات الثقافية للعلاج .
* معرفة الفروق بين أصحاب المدينة و أصحاب الريف في التصورات الثقافية للعلاج .
* معرفة الفروق بين الميسورين و المعوّزين في التصورات الثقافية للعلاج تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية .
* معرفة الفروق بين المستويات التعليمية في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح .

التعاريف الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1- التصورات الثقافية :و هي مجمل المعتقدات و الخلفيات الثقافية و الخبرات السابقة للممارسات الموظفة لغرض العلاج النفسي . وهو مجموع الدرجات المتحصل عليها من خلال الإجابة على فقرات هذا البعد بالذات.

2- العلاج التقليدي :مجموعة الاجراءات التي يتبعها المريض قصد التخلص من الاضطراب النفسي الذي يعاني منه، و تأخذ هذه الأخيرة أنماطا متعددة من الممارسات العلاجية التقليدية(الشعبية) بما فيها العلاج الضرائحي (الأوليائي). وهو مجموع الدرجات المتحصل عليها من خلال الإجابة على فقرات هذا البعد بالذات.

3- زيارة الضريح : هي المناسبة الأساسية التي يبدي فيها الإنسان الشعبي تكريمه للولي، و يقدم فيها النذر، و يدعوا الولي و يسأله المعونة في شفاء من مرض أو مواجهة مشكلة معينة... إلخ .

3- الإطار النظري للدراسة

3.1- ظاهرة زيارة أضرحة الأولياء

لا يمكن تصور تقديس الأولياء منفصلا عن «المزار» أي «الضريح» أو «الشاهد» الذي يوجد الولي تحته، أو يعتقد أنه موجود تحته . كما يمكن القول، بأن تكريم الأولياء مرتبط على الدوام بالضريح الذي يدفن فيه الولي، أو يعتقد أنه مدفون فيه . و من الطبيعي أن يتفاوت الضريح من حيث شكله الخارجي، و زينته، وفخامته، و مواد بنائه ...إلخ، تبعا لمدى انتشار

تكريم الولي (أهميته الشعبية، بصرف النظر عن أهميته الحقيقية)، و إمكانيات أهل المنطقة و زوار الولي و غير ذلك . ففي بعض الأحيان لايزيد الضريح عن بعض الأحجار المتراصة التي تدل على وجود قبر تحتها أو بجوارها، و أحيانا يكون الضريح عبارة عن بناية صغيرة من الطوب اللبن... إلخ . و قد أشارت أغلب الدراسات السابقة عن الأولياء في المنطقة العربية، إلى أن وجود قبر لولي بلا ضريح يُعد أمرا شديد الندرة [3] .

2.3 – موقع الضريح

تحتل الأضرحة مواقع متفاوتة في طبيعتها أشد التفاوت . ففي بعض الأحيان يقع الضريح داخل القرية، أو على مدخلها، أو بالقرب منها، و في أحيان أخرى يقع الضريح على بعض المواقع المرتفعة، كأحد التلال القريبة، فوق أحد الجبال القريبة، و النادر على أي حال أن نصادف ضريحا في بطون الأودية .

كما أن هناك علاقة مكانية أحيانا بين موقع ضريح الولي و مقابر القرية (الجبانة) . و هناك دائما احتمالان وحيدان لتفسير ذلك، إما أن تكون الأضرحة قد شُيدت وسط جبانة قائمة فعلا أو قريبا منها، أو أن ضريح الولي كان قائما في الأصل ثم تكاثرت حوله المقابر بعد ذلك تبركا، و نشأت الجبانة حول الضريح . و هناك في المعتقد الشعبي ما يفسر لنا الإحتمال الأخير، إذ يعتقد الناس أن الشخص المدفون على مقربة من أحد الأولياء يحظى ببركة هذا الولي . كما أن الدفن بالقرب من الولي ينطوي على «فائدة» أخرى، و هي أن الجبانة في حالة وجود الولي بها تكون في حمايته، و لايجرؤ أحد على تدنيسها أو الإعتداء على أحد مقابرها بأي صورة من صور التعدي التي يخشى الناس منها على موتاهم .

3.3 – صورة الضريح و فضاؤه في المخيال الشعبي

إذا كان الولي يمثل البنية العميقة للضريح، فإن شكله الظاهري، و فضاؤه الواسع يمثل البنية السطحية، و ثمة تشابك و تقاطع بين البنيتين باعتبار الضريح رمزا هندسيا لوجود عقائدي، فالمخيال الشعبي إذ يتراءى له الضريح، فإنه يستحضر مباشرة مآثره و أمجاده، لذلك لا يمكن الفصل بين البنيتين .

وحسب زكي محمد حسن» فإن الضريح لم يكن حكرا على الولي الصوفي دون سواه، وإنما كان يقام أيضا للأئمة و الأمراء ممن ارتقت منزلتهم في وجدان المسلمين، و كثيرا ماكانت تبنى الأضرحة للسلاطين و الأمراء ملحقة بالجوامع و المدارس التي كانوا يشيدونها [4].

4.3 – الإعتقاد في أضرحة الأولياء

تلعب الحكايات المتصلة بكرامات الأولياء، و التي تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل، دورا بارزا في الحفاظ على التراث الديني الشعبي و ضمان استمرارية الإعتقاد في الأولياء

و تكريمهم، كما أن هذه الحكايات تأتي مُعبرة عن الوجدان الشعبي، من حيث مضامينها يتصل بأمور تتعلق بالناس في معاشهم و أرزاقهم و حياتهم الإجتماعية . وحسب نبيلة ابراهيم سالم فإن هذا النمط من القصص يؤلف بقصد تأكيد اعتقاد شعبي في القدرة المُعجزة لبعض الشخوص الواقعية التي رفعها الشعب إلى مصاف الولاية، و من ثم فهو يجسد وجود هذه الشخوص في شكل ضريح حتى يكون وجوده ماثلا أمامه على الدوام . و متى وُجد الضريح نشأت الممارسات الطقوسية المُرتبطة بهذا المعتقد [5].

5.3- أضرحة الأولياء و العلاج :

إن الإعتقاد السائد لدى الأوساط الشعبية المغاربية قديما و حديثا، يكمن في الإيمان بالسلطة اللامحدودة للأولياء المدفونين في بلدانها، و قدرتهم الخارقة على شفاء المرضى . وبالتالي فليس من العجب أن تلجأ هذه الأوساط الشعبية إلى الأولياء بحثا عن التخفيف من الأمراض التي قد تصيبها أو تعانيها، متقدمين إليهم بصلواتهم و أعطياتهم ووعودهم ونذورهم مقابل تنفيذ طلباتهم، و يشترط الزائر بتقديم نذوره على الولي شروطا كما يلي : «إذا عملت لي كذا و كذا ياولي الله فسأعمل لك كذا وكذا ..»، و ما هذا إلا تعبير عن الشعور بالشكر العميق و الإعتراف بالخدمة التي سيسدلها الولي للمريض و عائلته، و هو ما عبر عنه "جيرارد فان دو لوا"[6] : Gérard van der leeuw « je donne pour que tu donnes »

و يبدوا أن هذا التعاقد بين الزائر و الولي المتضمن لهذه الشروط له بعد سيكولوجي، حيث يخفف من القلق و يكتسب صاحبه نوع من الطمأنينة و التوازن الداخلي، و بالتالي تبرز وظيفة المقدس العلاجية، و هذا ما يؤكده ن. طوالبي على أن «المقدس وقائي لأنه مع الوقت، يحقق شروط أي وعي داخلي، أي نوع من الترويض الذي يسمح للأنا بالنظر إلى المستقبل نظرة تفاؤلية ... كذلك يكون المقدس علاجيا لأن مساهمته في علاج بعض الأمراض استثنائية . ويكون المقدس تطهيريا، بمعنى أنه ‹يطلق› و يزيل، كلية التوترات الداخلية . و هذه الأخيرة ليست تماما مرضية المصدر، إنها بالأحرى ناتجة عن هذا النمط من القلق الشائع، الذي يصعب التعبير عنه، و الذي نعرفه من مصادفات المعاش اليومي»[7] . و يبدو أن الإعتقاد له ما يبرره في الأوساط الشعبية، حيث أن أمام عجز الطبيب النفسي مثلا في شفاء المريض من مرض «الجنون»، في هذه الحالة يلجأ هذا الأخير رفقة عائلته إلى متخصص في هكذا نوع من الأمراض، و هو الولي على اختلاف تخصصه و الذي يتعدى برهانه (قدرته) كل براهين الطب الحديث . و في الدراسة التي قام بها نور الدين طوالبي وجد أن هناك 42.4 من الأشخاص يرون أن الطبيب النفسي بالمقارنة مع ‹الطالب› هو بدعة حديثة و أنه مشعوذ تبقى عادة مبادراته في الأمراض العقلية دون نتيجة ... و أكدوا

على كفاءة الطالب العلاجية في كونه حائزا على نوع من العلم الواسع المرفوق ببركة إلهية بدونها تبقى معرفة مصدر المرض مستحيلة»[8] .

3 .6- الفرق بين أضرحة الأولياء و الطب الشعبي

إن أضرحة الأولياء و الطب الشعبي يختلفان من حيث درجة التنظيم، و كل منهما يمارس في الحياة اليومية . كما أن كلا منهما يمكن أن يكشف عن الجوانب العميقة، و أن كلا منهما ظاهرة ثقافية متكاملة . فموضوع أضرحة الأولياء يشمل أنشطة دينية و ترويحية واجتماعية ... إلخ . كما أن الطب الشعبي يشمل جوانب عقلانية و جوانب دينية و جوانب سحرية... إلخ . و علاوة على ذلك فإن كل منهما له عدو يحاربه، أو يريد أن يقهره و يتغلب عليه، فأضرحة الأولياء يحاربها الدين الرسمي، و الطب الشعبي يطارده الطب الرسمي، ومع ذلك فكلاهما ما زال موجودا و حيا مما يدل على عمق جذوره في الواقع الثقافي .

فأما عن الجوانب التنظيمية، فإنه يلاحظ أن موضوع الأولياء يتميز بأكبر قدر من التنظيم، حيث تتم ممارسته على أوسع نطاق و لمدى كبير في حياة الناس من خلال عملية رعاية و احتضان الطرق الصوفية لإحتفالات الأولياء و مناسبات تكريمهم . وحسب الخولي «فإن الشواهد الواقعية تدل على أن الطرق الصوفية تلعب دورا بارزا فيما يتعلق بتدعيم المعتقدات و الممارسات المتصلة بالأولياء، و كيف أن هذه الطرق تتعهد الأولياء بالرعاية، و تشارك في إقامة موالدهم، و تردد حكاياتهم و كراماتهم، و تسهم في صنع الأولياء الأحياء مما يضمن استمرار عملية افراز الأولياء» [9]. و في مقابل هذا يتسم ميدان الطب الشعبي بقدر كبير من التلقائية و المرونة، فهو ممارسة فردية في الإحتياج إليها و في تقديمها .

3 .7- النذور و الأضاحي عند أضرحة الأولياء

يعتبر موضوع النذور من الموضوعات الهامة في الممارسات المتصلة بالأولياء، سواء في ثقافتنا، أو في إطار تطور الفكر و العقائد الدينية و السلوك الإنساني منذ القدم . وحسب علي زيعور « فالنذر هو عقد، إذا جازت اللفظة، أو وعد بين العابد و المعبود، يقدم الأول قربانا للثاني لاستبعاد سوء، أو لكسب عطف أو استرضاء» [10].

و تسمى الذبيحة «قُربانا»، أو «وليمة الله» . و لا يتم الذبح عند مقام أحد الأولياء، وإنما في أي مكان آخر أمام البيت، و يوزع لحم الذبيحة كله على الفقراء، و يتم ذلك أحيانا في حالات المرض الشديد التماسا للشفاء أو في غير ذلك من المناسبات . و علاوة على الذبيحة يمكن للشخص أن يختار أشياء أخرى عديدة كموضوع للنذر يتعهد بتقديمه للولي، فليس من اللازم أن يكون النذر دائما ضحية أو ذبيحة . و من الأشياء التي نجدها تتكرر كنذور

: المواد الغذائية بأنواعها، و قطع الأثاث التي تستخدم في تزيين الضريح، كالسجاد و المصابيح و كسوة المقام و البخور و أحيانا بعض الأشياء الشخصية (ملابس و حلى...)، بالإضافة إلى فئة النقود كفئة عامة أخرى .

إن هناك ما يشير إلى وجود علاقة تناسب طردي إيجابي بين نوع المشكلة التي ينذر من أجلها النذر، و بين قيمة المادة العينية التي تقدم وفاءا لهذا النذر . بمعنى أن المادة المنذورة تكون غالية الثمن- نسبيا من وجهة نظر صاحب النذر- إذا كانت المشكلة من المشكلات الكبرى و الملحة . كما أن هناك فروقا بين الريف و الحضر على مستوى التفاصيل المتعلقة بالنذور : فالنذور الحضرية تتخذ شكلا نقديا، بينما تتخذ النذور الريفية شكلا عينيا في الغالب .

و من الظواهر التي تستحق الوقوف عندها بهذه المناسبة أيضا، هي وجود كثير من الخرق (قطع من ملابس مستعملة) المعلقة داخل الضريح أو على شجرة (سدرة) خارجه . و قد اجتهد الباحثون في تفسير هذه الظاهرة الواسعة الإنتشار، من هذا مثلا أن الشخص الزائر للضريح و صاحب الحاجة لدى الولي يمزق قطعة من ثيابه، و يتركها في الضريح تذكارا للولي أنه قد زاره و أدى واجب التحية والتكريم . و قد يكون تذكارا محددا للولي يدعوه به إلى ألا ينسى أن يقضي له حاجته التي سأله إياها بل إن المريض عندما يقطع جزءا من ثوبه و يلقيه على مقام الولي، إنما يعتقد بذلك أنه ألقى مرضه على الولي ليتولى هو إزاحته عنه .

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة الحالية فيما يلي: حدود بشرية: وتقتصر هذه الدراسة على عينة من زوار الضريح، وحدود مكانية: حيث أجريت الدراسة بضريح «سيدي بوعبدالله «، والذي يقع بدوار «الخُدام» على بُعد خمسة كيلومترات جنوب شرق دائرة وادي رهيو ولاية غليزان، وكذا حدود زمانية: والتي كانت في حدود شهر فيفري و مارس من العام الدراسي 2015-2016.

4- إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة :

لقد تم إتباع المنهج الوصفي الاستدلالي لتحليل معطيات الدراسة إحصائيا، باعتبار انه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الراهنة من (280) فرد من زوار الضريح، و هي موزعة تبعا لمتغيرات الدراسة كما هو مبين في الجدول (1) :

جدول رقم (01) يوضح خصائص العينة الأساسي

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
السن	أقل من 40سنة	126	45
	أكثر من 40سنة	154	55
الجنس	ذكور	129	46.1
	إناث	151	53.9
المستوى الاجتماعي	معوزّين	168	60
	ميسورين	112	40
الانتماء السكني	المدينة	160	57.1
	الريف	120	42.9
المستوى الدراسي	أمي	49	17.5
	ابتدائي	54	19.3
	متوسط	55	19.6
	ثانوي	62	22.1
	جامعي	60	21.4
المجموع		280	100

5-أداه الدراسة:

لم يتوصل الباحث لتوفير مقياس خاص بالتصورات الثقافية للعلاج من خلال الدراسات التي توفرت لديه، فقام بتطوير مقياس خاص بهذه الدراسة و ذلك تبعا للخطوات الإجرائية الآتية :

* تمّ صياغة بعض العبارات بطريقة ذاتية، انطلاقا من أفكار نظرية و زيارات ميدانية لعينة الدراسة «ضريح سيدي بوعبد الله»، حيث راح الباحث عند صياغة الفقرات أن تكون :

أ- شاملة للأهداف المراد قياسها

* واضحة و بعيدة عن الغموض و اللبس

* سليمة لغويا و سهلة و ملائمة لمستوى العينة .

* و قد بلغ عدد البنود في الصورة المبدئية للمقياس (50) بندا، يجيب عليها المفحوص من خلال بديلين هما : نعم (درجة واحدة)،لا (صفر درجة) .

ب- تمّ عرض المقياس على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (5) من أساتذة الجامعات في علم النفس، طُلِب منهم الحكم على مدى صلاحية و مناسبة بنود هذا المقياس لموضوعه .

ج- بعد تحليل إجابات المُحكمين تمّ تعديل بعض البنود تبعا لملاحظاتهم، بينما تمّ استبعاد (15) منها لعدم إجماع المحكمين عليها بالمستوى المطلوب، حيث وضع الباحث معيارا كحد أدنى يمكن قبول البنود على أساسه و هو (70٪)، و بذلك تكَوَن المقياس بصورته النهائية من (35) بندا .

1.5 . التصورات الثقافية للعلاج:

وقد تألف المقياس من (35) فقرة تقيسه موزعة على بعدين (ثقافي، علاجي) حيث تم تجريبه على عينة استطلاعية قوامها(42) فرد من زوار الضريح «سيدي بوعبد الله»، فدلت النتائج على:

2.5 -صدق وثبات مقياس أدوات الدراسة :

أ-صدق الاتساق الداخلي لمقياس التصورات الثقافية للعلاج: والذي يوضح علاقة كل فقرة بالمقياس ككل، ولقد تم اعتماد (معامل بيرسون) لتوضيح هذا الاتساق.

ب-ثبات مقياس التصورات الثقافية للعلاج: لقد تم استخدام طريقتي ألفا كرومباخ والتجزئة النصفية للتأكد من الثبات، حيث أسفرت النتائج على :

جدول رقم (02) يوضح صدق الاتساق الداخلي وثبات المقياس

أداة الدراسة	صدق الاتساق الداخلي	طرق حساب الثبات	
مقياس التصورات الثقافية للعلاج	تراوح ما بين (0.81 و0.32) عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05، ولقد تم حذف 5 فقرات غير دالة إحصايا	ألفا كرومباخ	0.85
		التجزئة النصفية	0.87
النتيجة النهائية: وعليه احتوى المقياس على مجموع(30) فقرة دالة			

ج-**صدق المقارنة الطرفية(الصدق التمييزي)**: ولقد تم التأكد من صدق المقارنة الطرفية بإتباع الخطوات التالية:

* ترتيب عينة الدراسة الاستطلاعية من أعلى درجة إلى أدنى درجة، ثم قسمة عدد العينة(42) على 100ثم ضربها في٪33 فتحصلنا على ناتج يساوي =13.86، حيث تم أخذ الثلث الأعلى ما يعادل (14 فراد) مع الثلث الأدنى (14 فراد)وطبقنا اختبار (ت)، فكانت النتائج كمايلي:

جدول رقم (03) يوضح قيمة اختبار (ت) لدراسة الفروق بين الثلث الأعلى والأدنى

المتغير	الثلث الأعلى ن=11		الثلث الأدنى ن=11		قيمة (ت)	م. الدلالة
	م	ع	م	ع		
التصورات الثقافية للعلاج	19.29	6.99	7.43	1.86	6.12	دال عند 0.05

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك فرق بين الثلث الأعلى والثلث الأدنى بدلالة قيمة (ت) وقدرها (6.12)عند مستوى الدلالة (0.05)، وعليه فان طرفي الاستبانه تميز بين أداء المجموعتين، وبالتالي يمكن التأكد إلى حد معقول من صدق الأداة في قياس ما وضعت لقياسه . وبعد حساب كل من الصدق والثبات، يتضح من خلال معاملات الصدق والثبات بأنها جاءت بدرجة معقولة ومقبولة إحصائيا، وعليه يمكن الاطمئنان على صحة استخدام الاستبانه في الدراسة الحالية.

6-الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات:

لقد تم استخدام كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي على حد سواء، فالنسبة للإحصاء الوصفي استعملنا المتوسطات والانحراف المعياري. أما بالنسبة للإحصاء الاستدلالي ولتأكد من صحة الفرضيات استخدمنا معامل ارتباط بيرسون، و كذا اختبار (T.test) لدراسة الفروق بين الجنسين و (السن، الجنس، المستوى الاجتماعي، و الانتماء السكني)، وتحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق بين التصورات الثقافية للعلاج تبعا للمستوى الدراسي والذي احتوى على خمسة مستويات (المستوى الأمي، المستوى الابتدائي، المستوى المتوسط، المستوى الثانوي، المستوى الجامعي)، وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار (20; spss).

7-عرض ومناقشة النتائج:

7-1-عرض ومناقشة الفرضية الأولى:

والتي تنص: هناك علاقة بين التصورات الثقافية و الممارسة العلاجية ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا المتوسطات والانحراف المعياري، إضافة إلى معامل الارتباط بيرسون، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (04) يوضح العلاقة بين التصورات الثقافية و الممارسة العلاجية.

المتغير	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى الدلالة 0.05	الدلالة
التصورات الثقافية	280	5.30	3.00	0.92**	0.00	دال
الممارسة العلاجية		7.94	2.12			

يتضح من خلال الجدول أن هناك ارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.00)، ومعامل ارتباط قدره (0.92)، بين التصورات الثقافية و الممارسة العلاجية .

إن أهم ما يستنتج من خلال هذه الدراسة حول التصورات الثقافية للعلاج التقليدي لدى زوار الضريح أن النتائج جاءت مرتبطة مع بعضها البعض أشد ارتباطا، إذ أن أكثر من 80٪ من الزوار يتصورون أن زيارة ضريح الولي «سيدي بوعبدالله» و ممارسة طقوسه العلاجية له أثر في علاج الإضطرابات النفسية و العضوية سواءا كان ذلك من خلال الدوافع التي تدفعه إلى زيارة و ممارسة الطقوس أو في قدرة الولي على الشفاء من جميع الأمراض و لو كانت مستعصية على الطب الحديث، أو في قضاء حاجات الزائر و حل مشاكله و إيجاد الراحة و الطمأنينة و التدعيم النفسي .

كما أنه من خلال تصورات الزائرين حول هذه الممارسات و مدى تأثيرها على الجانب النفسي للزائر، رأينا أن التوجه إلى زيارة الولي تخفف من حدة التوتر النفسي أمام معاناة الحياة اليومية، و ترويحا عن النفس و قضاءا ليوم جميل و سعيد برفقة أو بدونها . ويظهر من خلال هذه الزيارات التبركية على أنها زيارات استشفائية نفسية لأنها توحي باضطراب نفسي، و حاجة نفسية للتفريغ و التدعيم النفسي، سواءا من خلال ممارسة الطقوس أو التماس الدعاء من طرف»المقدم» أو من خلال الجماعة المتواجدة عند الولي سواءا لنفس

الأسباب أو لغيرها، و هي كذلك فرصة للزائرين للتردد على زيارة الولي للحصول على إنعامه، و بالتالي الشفاء من المعاناة النفسية . و في هذا الصدد يقول د. عبد العزيز الشربيني «قد يلجأ البعض من خلال معتقداتهم إلى زيارة الأضرحة للتبرك بالأولياء الصالحين ظنا منهم أن ذلك يساعد على شفائهم من معاناتهم النفسية» [11].

و هذا ما يؤكد أيضا وجهة مالينوفسكي حين أشار إلى قوتين يلجأ إليهما الإنسان : قوة واقعية مادية، و قوة أخرى سيكولوجية . و تُعد القوة السيكولوجية في اعتقاده بديلا رمزيا للقوة الواقعية، فما لايستطيع الإنسان بلوغه في الواقع العلمي يستطيع أن يبلغه بالخيال و ذلك إما بتخيل وقوعه أو بالأمل في وقوعه . و يرى مالينوفسكي «أن البديل النفسي السيكولوجي يُعد ضرورة نفسية لتكامل الشخصية و الحيلولة بين الإنسان و اليأس، فعندما يفقد الإنسان الحيلة في معالجة أمر ما فإنه يلجأ للغيبيات ليملأ بها الثغرات و يسُد بها الفجوات الناجمة عن عجزه و افتقاره للوسائل العلمية الواقعية» .

و تتفق هذه الدراسة مع دراسة زيدان(1982): بعنوان «الطب الشعبي في إحدى القرى المصرية «، حيث تبين أن هناك اعتقاد بين الأفراد في أن المريض النفسي «ملبوس» أو عليه «عفريت من الجن»، وأن هذا المريض لا يشفي من مرضه إلا بالزار أو التبرك بأولياء الله[12] .

و تتفق أيضا مع دراسة ملاح (2013) و التي تؤكد على تأثير الخلفية الثقافية في تصور المرضى لأسلوب العلاج [13].

و كذلك مع دراسة الحواري (2011) التي هدفت إلى محاولة التعرف على تمثلات المجتمع للمرض النفسي و علاقتها بطرق العلاج. و بصفة عامة فإن تمثلات الافراد لأسباب المرض النفسي و طرق علاجه تبدو اكثر ارتباطا بالخلفية الثقافية للمجتمع، حيث تؤثر هذه الخلفية في تكوين عوامل مختلفة كالدين و اللغة .. و التراث ثم الخبرات المتراكمة على مدى طويل[14] .

7-2-عرض ومناقشة الفرضية الثانية :

والتي تنص: هناك فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير السن. ولاختبار صحة الفرضية قمنا باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار (ت) لدراسة الفروق تبعا لمتغير السن، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (05) يوضح قيمة اختبار (ت) بالنسبة للتصورات الثقافية و الممارسة العلاجية **تبعا لسن**

الجنس / المتغير	أقل من 40سنة		أكثر من 40سنة		قيمة (ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
التصورات	4.78	1.40	5.66	3.78	-2.66	دال
العلاج	7.84	1.44	8.01	2.55	-0.70	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود فروق دالة بين الفئتين في متغير العلاج، ووجود فروق دالة بينهما في التصورات بقيمة(ت) قدرها (-2.66) عند مستوى الدلالة (0.05)، ولصالح فئة أكثر من (40سنة) بمتوسط قدره (5.66) .

لقد دلت نتائج التحليل الإحصائي على عدم وجود فروق بين الفئتين في العلاج، لأن هذا النوع من الممارسات هام جدا لأن الشعائر و الطقوس التي تؤسسه تضفي عليه طابع الرسمية و القبول و يدخل ضمن السلوكات الإجتماعية العامة للمجتمع .

أما فيما يخص متغير التصور فهناك فروق موجودة بين الفئتين و لصالح فئة أكثر من 40 سنة، لأن زيارة أضرحة الأولياء و التبرك بها مترسخة لدى فئة أكثر من 40 سنة من خلال العادات و التقاليد و تمثل جزءا من نظام الدين في ثقافة المجتمع . و أهم مايميز هذه الظاهرة أنها تجذرت في السلوك الإجتماعي، و بقيت حية في المعتقدات الشعبية . إن هذه الممارسة الثقافية هي عملية إنتاج الهوية، تبرز علاقتها بالعراقة و الأصل و المحافظة على الذاكرة حتى و إن كانت مبهمة لأن المساس بهذا الإرث قد يعرض الهوية إلى الضياع . فالإنسان بطبيعته لا يحب الإستئصال و التخلي عن منابعه، فهو يحاول قدر المستطاع التشبث بجذوره من خلال سيرورة تاريخية و اجتماعية و ثقافية .

و تتفق هذه الدراسة مع دراسة أبو كريشة(1992) لملامح الطب الشعبي في الريف العربي و معتقدات الناس حول الممارسات العلاجية الشعبية، حيث كشفت الدراسة بأن فئات السن الكبيرة من الرجال لا يقل اعتقادهم عن فئات السن الكبيرة من النساء في الممارسات الطبية الشعبية[15] .

و تتعارض هذه الدراسة مع دراسة شين (2015) في الكشف عن التصورات الاجتماعية للطب الشعبي من خلال ربطها بالمتغيرات الديموغرافية كالجنس، السن، المستوى التعليمي، الموطن الأصلي، الحالة الاجتماعية، المهنة والدخل، من خلال معرفة ما تشمله البنية المعرفية من معلومات حول مفهوم الطب الشعبي . وتوصلت الباحثة

في هذه الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية التالية: الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، الدخل في علاقتها بالمعلومات التي يحملها الناس عن الطب الشعبي وكذا المعالجين الشعبيين من جهة، ومن جهة ثانية بينها وبين العوامل التي شجعت أفراد المجتمع على العلاج بالطب الشعبي(16).

7-3-عرض ومناقشة الفرضية الثالثة:

والتي تنص: هناك فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير الجنس. ولاختبار صحة الفرضية قمنا باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار (ت) لدراسة الفروق تبعا لمتغير الجنس، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (06) يوضح قيمة اختبار (ت) بالنسبة التصورات اثقافية و الممارسة العلاجية **تبعا للجنس**

الجنس / المتغير	ذكور		إناث		قيمة (ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
التصورات	5.42	3.09	5.13	2.89	0.81	غير دال
العلاج	8.02	2.15	7.87	2.10	0.58	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود فروق دالة بين الذكور و الاناث في متغير التصورات و العلاج، ومرد هذا في اعتقادنا راجع إلى أن زيارة الولي فرصة للفئتين على حد السواء للخروج من البيت و الترويح عن النفس أمام الضغط العائلي الذي يتعرضون له، زيادة على طبيعة المجتمع الذي يمتلك في طيات بنياته الإجتماعية النفسية تشجيعا و قبولا لمثل هذه الممارسات الشعبية .

إن الظروف الإجتماعية التي يعانيها أفراد الفئتين كمسألة الزواج و البطالة و العنوسة و مشكل الطلاق و ما تنجر عنه من آثار نفسية، كل ذلك يؤدي بهاتين الفئتين إلى زيارة ضريح الولي كمخرج من أزماتهم و كأمل سحري يجدون له حلا. وإذا كانت هذه الممارسات مترسخة لدى الرجال من خلال العادات و التقاليد، و التي يحاولون الحفاظ عليها لأن المساس بهذا الإرث قد يعرض الهوية إلى الضياع، فنجد في المقابل أن فرضية الحرمان والتعويض التي تقوم على مبدأ أن التمييز الجنسي ضد النساء يولد الحاجة و القابلية

للتعويض في هذه الإنفعالات و التقمص، و أن تتبع الرجال بالأدوار الإجتماعية الحيوية خارج نطاق البيت لابد و أن يواكبه التعويض في الأدوار الطقوسية عند النساء، و أن الحرمان من الأدوار الإجتماعية الحيوية يقود إلى ابتداع آليات القوة لدى النساء عن طريق استغلال الرجال ماديا من خلال الطلبات المادية الخاصة بالشعائر الطقوسية للزيارة .و تؤكد فاطمة المرنيسي "أن زيارة النساء للأضرحة تشكل إطارا جماعيا مشتركا للإتصال مع مصدر مقدس للسلطة هو القبر المفترض للولي، حيث يجمعهن قاسم مشترك هو الرغبة في إيجاد حل للألم و المعاناة والإحباط و بالتالي من أجل إعادة توازن المفقود في المحيط، لذلك فـ" الضريح يشتغل كحقل أو مجال للعلاج"[17] .

و تتفق هذه الدراسة مع دراسة شين (2015) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية التالية: ~~الجنس~~، السن، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، الدخل في علاقتها بالمعلومات التي يحملها الناس عن الطب الشعبي وكذا المعالجين الشعبيين من جهة، ومن جهة ثانية بينها وبين العوامل التي شجعت أفراد المجتمع على العلاج بالطب الشعبي.

كما تتعارض هذه الدراسة مع دراسة أبو كريشة(1992) لملامح الطب الشعبي في الريف العربي و معتقدات الناس حول الممارسات العلاجية الشعبية، حيث كشفت الدراسة أن هناك تواجدا مستمرا للطب الشعبي في أدائه لبعض وظائفه في مجتمعات الدراسة، و تعد فئة النساء أكثر الفئات تعاملا مع الطب الشعبي .

و تتعارض أيضا مع دراسة **دين (2011) التي** هدفت إلى محاولة التعرف على تمثلات عينة من فئات المجتمع ذكورا و اناثا حول العلاج التقليدي و العلاج الطبي . من خلال النتائج المتوصل إليها، تبين أن هناك فروق دالة احصائيا بين الذكور و الاناث حول تمثلات العلاج التقليدي[18].

7-4-عرض ومناقشة الفرضية الرابعة :

والتي تنص: هناك فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية . ولاختبار صحة الفرضية قمنا باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار (ت) لدراسة الفروق تبعا للحالة الاجتماعية، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (07) يوضح قيمة اختبار (ت) بالنسبة التصورات الثقافية و الممارسة العلاجية **تبعا للمستوى الاجتماعي**

الجنس / المتغير	معوزّ		ميسور		قيمة (ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
التصورات	5.48	3.07	4.94	2.85	1.48	غير دال
العلاج	8.03	2.01	7.79	2.27	0.90	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود فروق دالة بين المعوزّين و الميسورين في متغير التصورات و العلاج، ومرد هذا في اعتقادنا راجع إلى أن نستنتج أن الظروف الاجتماعية التي يخضع لها الأفراد ليست محدد رئيسي لهذه الممارسة و لا يعكس الظرف المعيشي و الظرف المهني هذه الظروف الاجتماعية . و ليس عامل الفقر و الحاجة والعوز هو الدافع الوحيد للالتجاء إلى الولي «سيدي بوعبد الله»، بل هناك عدة عوامل أخرى لدى كل الطبقات الاجتماعية تدفعهم إلى زيارة الولي للتخفيف من حدة التوترات النفسية التي تخلقها مشاكل الحياة . و هذا ما ظهر لنا من خلال التحليل الإحصائي أنه ليست هناك فروق بين فئات المستوى الإجتماعي في التصورات الثقافية و الممارسات العلاجية الخاصة بزيارة الضريح وممارسة الطقوس عنده .إن مفهوم الطبقة سيظل مفهوما شكليا، و لايمكن معرفة حدوده إلا بدراسة المستوى الثقافي وعلاقته بدرجة الوعي لدى هذه الطبقات .

و تتفق هذه الدراسة مع دراسة شين (2015) في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية التالية: الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، الدخل في علاقتها بالمعلومات التي يحملها الناس عن الطب الشعبي وكذا المعالجين الشعبيين من جهة، ومن جهة ثانية بينها وبين العوامل التي شجعت أفراد المجتمع على العلاج بالطب الشعبي.

و تتعارض هذه الدراسة مع معمر(1990) حيث اتجه الباحث في دراسته هذه إلى مناقشة أساليب العلاج في حالة المرض و العوامل الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية المؤثرة في تحديد هذه الأساليب . حيث توصلت الدراسة في أن للمستوى الاجتماعي الاقتصادي دورا موجها للأفراد تجاه أسلوب معين من أساليب العلاج، و ليس ذلك فحسب بل ويحدد نوعية المعالج [19].

7-5-عرض ومناقشة الفرضية الخامسة : هناك فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير محل الإقامة . ولاختبار صحة الفرضية قمنا باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار (ت) لدراسة الفروق تبعا لمحل الإقامة، حيث

أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على ما يلي:

جدول رقم (08) يوضح قيمة اختبار (ت) بالنسبة التصورات الثقافية و الممارسة العلاجية **تبعا** لمحل الاقامة

الجنس / المتغير	مدينة		ريف		قيمة (ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
التصورات	5.29	3.15	5.23	2.76	0.17	غير دال
العلاج	7.86	2.00	8.03	2.57	0.66-	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود فروق دالة بين سكان المدينة و سكان الريف في متغير التصورات و العلاج، ومرد هذا في اعتقادنا راجع إلى أن المدينة لازالت تحافظ على طابعها الريفي القروي من حيث التشبث بالمعتقدات و بكل ما هو تقليدي رغم التمدن في العمران و التمظهر بسلوكات متحضرة و غربية . زيادة على التشبث بالثقافة التقليدية و المحافظة على الأصالة خوفا من اندثارها لأنها ترمز لهويتهم و شخصيتهم و تقاليدهم . إن النزوح الريفي للمدينة و المحافظة على التقاليد و الموروثات الشعبية و تشريبها للأجيال القادمة، هو ما جعل المحافظة عليها من أصول الدين، و جعل التعليم في كثير من الأحيان أيضا لا يستطيع تحطيم صنم العادة و التنشئة الإجتماعية . لم يظهر أي اختلاف بين المترددين على زيارة الضريح من حيث انتماءاتهم السكنية لأن زيارة الأضرحة غدت مظهرا من مظاهر ثقافة المجتمع لارتباطها بموروثاته الأكثر تجذرا في اللاوعي الجمعي إلى حد أن المساس بها يُعد انتهاكا صارخا لإحدى مقدساته.

و تتفق هذه الدراسة مع دراسة شين (2015) في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية التالية: الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، الدخل في علاقتها بالمعلومات التي يحملها الناس عن الطب الشعبي وكذا المعالجين الشعبيين من جهة، ومن جهة ثانية بينها وبين العوامل التي شجعت أفراد المجتمع على العلاج بالطب الشعبي.

كما تتعارض مع دراسة بومدين (2004) حول التصورات الاجتماعية للصحة والمرض في الجزائر، فقد أفرزت النتائج أنه بالنسبة للإنتماء الطبقي جاءت العلاقة عكسية حيث توصل الباحث إلى أن الفئات الغنية هم أكثر ايمانا بجدوى العلاج التقليدي[20].

7-6-عرض ومناقشة الفرضية السادسة :

هناك فروق في التصورات الثقافية للعلاج لدى زوار الضريح تبعا لمتغير المستوى الدراسي . ولاختبار صحة الفرضية قمنا باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار (ت) لدراسة الفروق تبعا للمستوى الدراسي، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم(09) يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق تبعا للمستويات الدراسية

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
التصورات الثقافية للعلاج	بين المجموعات	4	664,222	166,055	7.13	دال عند .000
	داخل المجموعات	275	6404,221	23,288		
	المجموع	279	7068,443			

يتضح من خلال جدول مصدر التباين بين مجموعات بأنه توجد فروق بين المستويات الدراسية في التصورات الثقافية للعلاج بقيمة (ف) قدرها (7.13)، وعند مستوى الدلالة (.000)، وبغية التأكد من صحة الفروق ولصالح أي فئة عمرية استخدمنا اختبار (شفيه) للمقارنات البعدية، فدلت النتائج على مايلي:

جدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار (scheffe) بالنسبة للتصورات الثقافية للعلاج تبعا للمستويات الدراسية

المستويات الدراسية	جامعي م=14.10	ثانوي م=13.18	متوسط م=14.49	ابتدائي م=10.22	أمي م=14.16
أمي ن=49				3.94* دال عند 0.01	--
ابتدائي ن=54	3.87* دال عند 0.01	2.95* دال عند 0.01	4.26* دال عند 0.01	--	
متوسط ن=55			--		
ثانوي ن=62		--			
جامعي ن=60	--				

نلاحظ من خلال الجدول وجود فروق دالة بين المستوى الأمي والمستوى الابتدائي بقيمة قدرها(3.94)عند مستوى الدلالة(0.01)، ولصالح المستوى الأمي بمتوسط قدره(14.16) . ووجود فروق بين المستوى الابتدائي و المستوى المتوسط بقيمة قدرها(4.26) عند مستوى الدلالة (0.01)، ولصالح المستوى المتوسط بمتوسط قدره(14.49). ووجود فروق بين المستوى الابتدائي والمستوى الثانوي بقيمة قدرها(2.95) عند مستوى الدلالة (0.01) ولصاح المستوى الثانوي بمتوسط قدره(13.18) . ووجود فروق بين المستوى الابتدائي و المستوى الجامعي بقيمة قدرها(3.87) عند مستوى الدلالة (0.01) . ولصاح المستوى الجامعي بمتوسط قدره(14.10) .

لقد دلت نتائج التحليل الإحصائي على وجود فروق بين المستويات الدراسية في أسلوب العلاج التقليدي، و مرد هذا أن واقع حياة الناس يبرز انتشار أنماط العلاج التقليدي بشكل كبير وواسع بين فئات المجتمع، فكثيرا ما تطلعنا الجرائد اليومية، وتقارير بعض المصالح الصحية، بالانتشار الواسع لظاهرة العلاج التقليدي، واعتقاد الأفراد بسلامة هذا النمط من العلاج، و كيفية تغلبه و علاجه لأصعب الأمراض التي عجز عنها الطب الحديث فيرونه الملجأ للتنفيس عن الضغوطات التي يعيشونها، والأمل الذي من خلاله يحلون فيه مشاكلهم، رغم أننا نعيش في مطلع الألفية الثالثة التي من أهم مميزاتها أنها قرن العلم والمعرفة والانتشار الواسع للتكنولوجيا والإعلام ولعل من الأسباب المفسرة لانتشار العلاج التقليدي اعتقاد الأفراد بنجاعته أولا، ثم تأثير الثقافة الشعبية الدينية من خلال التنشئة الاجتماعية و التربية الأسرية . وعموما إن تحديد تصورات الفرد في العلاج تتداخل فيه مجموعة من العوامل بالإضافة إلى قناعات الفرد وتوجهات الجماعة و التي تتبلور في مواقف و اتجاهات وصولا إلى المعتقدات، حيث نجد عند "بعض الاشخاص اعتقاد بان الأدوية الكيمائية التي تباع في الصيدليات هي السبب الحقيقي وراء تأخر الصحة، وأن التعود على تناولها يؤخر صحة الإنسان ولا يقدمها إلى الأمام، ويضربون في ذلك أمثلة لأشخاص أصحاء يتمتعون بقدر طيب من الصحة بأنهم لم يتناولوا في حياتهم شيء من ذلك حتى ولو كانت حبة اسبرين مسكن، ولهذا تنتشر كثير من الأفكار والتفسيرات الشعبية والتي سرعان ما تتبلور في مواقف واتجاهات وأنماط سلوكية بل ومعتقدات شعبية» [21] . ويظل سلوك الإنسان تجاه العلاج التقليدي تتحكم فيه عوامل ومتغيرات متعددة، فرغم الاختلافات الموجودة بين الفقراء والأغنياء وفئة المتعلمين، فإنهم يفزعون جميعا للممارسات العلاجية التقليدية، والشيء الذي يميزهم في هذه الحالة هو اختلاف البواعث، فإذا كان الباعث للفقراء هو الفقر فإن الباعث للأغنياء هو استعصاء المرض، بينما الدافع للمتعلمين نحو العلاج التقليدي أو العلاج الديني السحري تحديدا هو فشل الطب الرسمي، أو استعجال نتائجه، وبالتالي فالممارسات العلاجية الشعبية التقليدية ماتزال تتمتع بوظائفها المستمرة ـ

حتى في وقتنا المعاصر ـ وبالتالي فهي باقية ومستمرة إلى جانب العلاج الرسمي الحديث .

و تتعارض هذه الدراسة مع دراسة شين (2015) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية حول التصورات الاجتماعية للطب الشعبي في منطقة الزيبان حسب المتغيرات الديموغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة، مكان الاقامة والدخل .

خلاصة

لقد مكنتنا هذه الدراسة حول التصورات الثقافية للعلاج عند الضريح من تحقيق نتيجة مفادها أن الضريح و الولي هما بنية واحدة لا تتجزأ إلا على مستوى الدراسة المنهجية، فهيكل الضريح يحيل دائما إلى محتواه الداخلي : المضروح/ الولي .كما أثبتت التجربة الميدانية أيضا أن الولي و الضريح هو بنية حية ذات فاعلية إجتماعية و روحية كبرى، و لايمكن النظر إليه على أنه نصب أثري و حسب، فللظاهرة موضوع الدراسة إرتباط وثيق بالمعتقدات الشعبية سواءا تعلق الأمر بالأفراد مهما كان مستواهم الإجتماعي و الثقافي أو بالجماعات بدوية كانت أو حضرية .

و محاولة منا لدراسة هذه الظاهرة بتشخيصها، عمدنا إلى اتخاذ ضريح الولي «سيدي بوعبد الله» بوادي رهيو ولاية غليزان نموذجا تطبيقيا يعكس مايسود في المجتمع الجزائري، إذ لاحظنا أن جملة المعايير و القيم التي تحكم النظر إلى الولي في مجتمعنا هي واحدة، بحكم شمولية الظاهرة بمختلف مناطق البلاد . فمازال التواصل مع التصورات و المعتقدات مستمرا في مجتمعنا، فلم يحيد و لم تقصى العادات و الطقوس و الإعتقادات الإحيائية، مما يدل على أن هذا المكبوت الأوليائي مازال متجذرا في اللاوعي الجمعي، و يتمظهر في أشكال مختلفة من خلال الزيارات بطقوسها و تعاويذها و إقامة المراسيم و الحفلات الموسمية تخليدا لذكرى الولي .

و أخيرا نستطيع القول بأن الضريح هو شكل من أشكال العلاج النفسي، يعتمد على :

* العامل الثقافي الذي يشمل مجمل المعتقدات و الممارسات الموظفة لغرض العلاج النفسي.
* العامل النفسي المتمثل في استعداد المريض و الثقة التي يوليها لضريح الولي و طريقة العلاج.
* الإرتباط المستمر بالجماعة و استخدام دينامية الجماعة في عملية إثارة الإنفعال و تقوية التنفيس الإنفعالي .
* تخفيض التوتر عن طريق الإيحاء و التفريغ و طرق علاجية فردية و جماعية للشفاء من الأمراض السيكوسوماتية .

و بالتالي فإن التواصل النفسي الحاصل بين الضريح و زواره هو سر نجاح وصفاته العلاجية .

الهوامش:

(1) ابن مريم التلمساني، **البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(1986)، ص94 .

(2) علي زيعور، **قطاع البطولة و النرجسية في الذات العربية و المستعلي و الأكبري في التراث والتحليل النفسي**، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، (1992)، ص 62.

(3) محمد الجوهري، **علم الفلكلور**، دراسة المعتقدات الشعبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، الجزء الثاني، (1990)، ص6 .

(4) زكي محمد حسن، **فنون الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت، (1981)، ص25 .

(5) نبيلة ابراهيم سالم، **البطولة في القصص الشعبي**، دار المعارف، القاهرة، (1976)، ص 31-32 .

(6) Ali Aouattah, ethnopsychiatrie maghrebine , representation et tharapie traditionnelles de la maladie mental au marolc , edition l'aharmattan , paris , (1993),p153.

(7) نورالدين طوالبي نور الدين، في إشكالية المقدس، ترجمة وجيه البعيني، منشورات عويدات، بيروت، (1988)، ص 43-43-44 .

(8) نفس المرجع، ص 43 .

(9) حسن الخولي، الريف و المدينة في مجتمعات العالم الثالث،دار المعارف،مصر، (1982)، ص 211

(10) علي زيعور، العقلية الصوفية و نفسانية التصوف – نحو الإتزانية إزاء الباطنية و الأوليائية في الذات العربية، دار الطليعة، بيروت، (1979)، ص 211 .

(11) عبد العزيز الشربيني، أثر العوامل الثقافية في الأمراض النفسية في البيئة العربية، مجلة الثقافة النفسية، المجلد السادس، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت،(1995)، ص 97 .

(12) عبد الباقي زيدان،الطب الشعبي في إحدى القرى المصرية. مجلة العلوم الاجتماعية،القاهرة، (1982)

(13) ملاح رقية،**العلاج الروحاني بكتابة الأوفاق**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر،(2013).

(14) الحواري فاطمة، **تمثلات المجتمع للمرض النفسي و علاقتها بطرق العلاج**، أطروحة دكتوراه جامعة فاس . المملكة المغربية، (2011) .

(15) د الرحيم أبو كريشة، **دراسة أنثروبولوجية لملامح الطب الشعبي في الريف العربي** . مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (1992).
(16) سعيدة شين، **التصورات الاجتماعية للطب الشعبي (دراسة ميدانية في منطقة الزيبان)** . رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، (2015) .
(17) فاطمة المرنيسي، **النساء و الأولياء**، جريدة الأحداث المغربية، 7/ 8 نوفمبر، (1998) .
(18) الدين زواوية، **تمثلات العلاج التقليدي و العلاج الطبي و علاقتهما بعملية التطبيب (دراسة مقارنة بين الذكور و الاناث)**، جامعة وهران، الجزائر، (2011) .
(19) معمر عبد الله، **الطب الشعبي و التطور الاجتماعي في اليمن، دراسة لعلاقة البناء الاجتماعي بطرق العلاج**، مكتبة مدبولي، القاهرة، (1990) .
(20) سليمان بومدين، **التصورات الاجتماعية للصحة والمرض في الجزائر**، أطروحة دكتوراه . جامعة قسنطينة، الجزائر، (2004) .

Bibliographie

1- Attout Nadia et autres. Education, fécondité et nuptialité, CENEAP, FNUAP, Alger, 2001.

2- Attout Nadia et autres. Femme, emploi et fécondité en Algérie, CENEAP, FNUAP, Alger, 1999.

3- Benkhelil Rachida, Attout Nadia. L'espacement des naissances facteurs déterminants des pratiques contraceptives, in Population et développement durable, Actes des journées d'études, Alger 24 – 25 Juin, 1998, CENEAp, FNUAP, Alger, 1999.

4- Dekkar (N) et autres. La démographie algérienne face aux grandes questions de société, CENEAP, FNUAP, Alger, 1999.

5- Ministère de la Santé de la Population. Enquête algérienne sur la santé de la mère et de l'enfant 1992, Alger, 1994.

6- Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière et autres. Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002, Rapport principal, Alger, 2004.

7- Mokadem Ahmed et autres. Transitions démographiques et structure familiale, CENEAP, FNUAP, Alger, 2001.

8- ONS. Rétrospectives 1970 – 1996, Alger, 1999.

9- ONS. Annuaire statistique de l'Algérie résultats 1997 – 1999, n°19, Alger, 2001.

10- Rapport national conférence internationale sur la population et le développement, le Caire 5-13 Sep. 1994, Alger, 1994.

11- Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière et O N S. Enquête nationale à indicateurs multiples 2006, ALGER , 2008.

Hospitalière. Enquête 12- Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012 – 2013 , Ministère de la Santé, Hospitalière, Alger, 2015 de la Population et de la Réforme

selon le nombre d'enfants.

Tableau n°5 : Structure des femmes mariées occupées selon le nombre d'enfants célibataires vivants encore avec leurs parents

Nombre d'enfants célibataires	MOD 1992	1997
0	5,60	5,10
1	11,50	14,20
2	20,40	22,70
3	21,00	19,30
4	15,30	15,30
5 et plus	26,20	23,40
TOTAL	100	100

Source : Nadia Attout et autre. Femme, emploi et fécondité en Algérie, CENEAP, FNUAP, Alger, 1999, p 39.

L'étude du tableau, ci-dessus, indique que la proportion des femmes qui exercent une activité économique varie selon le nombre d'enfants célibataires. Cette variation prend la forme d'une fonction croissante, plus le nombre d'enfants célibataires augmente plus la proportion des femmes qui travaillent augmente. Dans l'enquête MOD 1992 ; 11,50% des femmes travaillent qui ont 1 enfant contre 26,20% qui ont 5 enfants et plus.

On constate aussi que la proportion des femmes mariées qui n'ont pas d'enfants et qui exercent une activité économique est très faible, ce qui laisse supposer que le mariage est en général incompatible avec l'activité des femmes plutôt que la procréation.

3- Lien entre fécondité et activité féminine :

Les femmes qui occupent en Algérie un emploi rémunéré ont tendance à avoir moins d'enfants. Les lieux de travail constituent souvent un espace d'échanges et d'informations sur la contraception. L'activité féminine est un critère très utilisé pour caractériser le statut de la femme, l'emploi féminin a eu un impact direct sur la fécondité de la femme algérienne.

Les résultats de l'enquête nationale sur la santé de la femme et l'activité économique (CNPFAE) réalisée en 1994 o montré que plus de la moitié des femmes mariées qui exercent des activités économiques ont moins de 5 naissances 8 . A partir de la 5ème naissance la charge semble devenir lourde.

Les femmes algériennes mariées actives représentent 30% des femmes actives alors que les femmes célibataires représentent 54% 9 , ceci montre que la participation des femmes à la vie économique diffère selon l'état matrimonial.

Par ailleurs, on constate que l'adéquation entre scolarisation et emploi féminin n'est pas encore réalisée malgré l'accès massif de la femme au système éducatif, son intégration au marché du travail demeure très limitée, il est clair donc que les fonctions qu'exerce la femme au sein de la famille liées étroitement à son rôle de procréation semblent particulièrement contraignants et diminuent fortement ses chances d'accès au travail productif. Les femmes qui exercent une activité économique marchande hors domicile et qui ont moins de cinq enfants sont plus fréquentes encore, elles représentent près de 82% des femmes occupées mariées d'après l'enquête EASME de 1992 10 . Le faible développement du réseau de structures d'accueil et de garde de la petite enfance, a constitué certainement une entrevue supplémentaire.

Pour vérifier l'hypothèse si le nombre d'enfants à charge constitue un obstacle à la femme mariée pour exercer une activité économique, on arrive à ce tableau qui montre la proportion des femmes mariées occupées

(8) M. Kelkoul. Participation de la femme à l'activité économique, in population et développement durable, actes des journées d'études, Alger, 24-28 juin 1998, CENEAP, FNUAP, Alger, 1999, p 43.

(9) T. Chebab. Niveaux tendances et déterminants de la fécondité en Algérie de 1970 à 1992, CENEAP, FNUAP, 1999, p 75.

(10) Attout Nadia et autres. Femme, emploi et fécondité en Algérie, CENEAP, FNUAP, Alger, 1999, p 58.

intra-utérin restant encore de faible utilisation malgré le souhait de voir sa prévalence égaler celle de la contraception orale.

Tableau n°5 : Evolution de la contraception selon la méthode utilisée

Années d'enquête / Contraception Utilisée	1968	1986	1992	1995	2002*	2006**	2012-2013***
Pilule	-	26,40	38,70	43.4	74,60	77.7	43
DIU	-	2,10	2,40		9,20	7.6	2.2
Condoms	-	0,50	0,70	4,10	6,80	10.5	1.9
Injectables	-	0,60	0,20	0,80	2,40	-	0.1
Autres méthodes modernes	1.5	31,1	43,10	0,04	3,10	1.1	-
Allaitement	-	-	4,00	49,00	10,10	-	1.6
Calendrier	-	0,60	1,70	4,40	8,70	18.3	3.9
Retrait	-	3,10	1,80	2,40	7,00	14.5	3.7
Méthode traditionnelle	6.5	4.40	6.0	0,60	-	-	-
Ensemble	8	35.5	50.8	56.90	57	61.4	57.1

Source : Ahmad Mokaddem et autres. Transitions démographiques et structure familiale, CENEAP, FNUAP, Alger, 2001, p 107.

• Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière et autres. Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002, Rapport principal, Alger, 2004, p 121.

** Enquête nationale à indicateurs multiples 2006

Hospitalière. Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme*** Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012 – 2013 , Hospitalière, Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Alger, 2015,p131.

La durée moyenne globale d'utilisation d'une méthode contraceptive était de 31 mois en 1995. En 2002 près de 30% des femmes l'utilisent de manière continue depuis 1 à 2 ans et près de 19% utilisent la méthode contraceptive depuis une période variant entre 3-4 ans. La variabilité est grande selon la région, plus élevée au Nord qu'au sud.

Tableau n°4 : L'âge moyen au premier mariage selon le genre et le niveau d'instruction

Niveau d'instruction / Sexe	Masculin	Féminin
Analphabète	31,00	28,30
Lire / Ecrire	32,20	28,70
Primaire	33,40	29,30
Moyen	33,20	30,70
Secondaire et +	35,50	33,20
TOTAL	33,00	29,60

Source : Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière et autres. Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002, Rapport principal, Alger, 2004, p 95.

L'instruction féminine demeure la principale variable discriminante en matière d'accès à la contraception. Le taux de pratique contraceptive a été estimé à 60% chez les femmes instruites en 1992 contre 44% chez les femmes illettrées [5] et est passé de 71,3 chez les femmes de niveau d'instruction secondaire et plus, et 75,6% chez les analphabètes.[6]

La connaissance de la pratique contraceptive est pratiquement générale, estimée à 98,2% en 1992 et de 99% en 1995, et le taux de prévalence de la contraception augmente quel que soit l'âge de la femme. Les taux les plus bas sont relevés aux âges extrêmes, on notait déjà qu'en 1995, le taux de prévalence était nettement plus élevé chez les jeunes femmes, ce qui augure d'une plus grande maîtrise de la fécondité chez les jeunes générations et on remarque aussi que l'utilisation des méthodes modernes de contraception reste largement dominée par la contraception orale qui augmente de 43,1% en 1992 à 77,8% en 2002. [7] Puis a 83%en 2006. Trois contraceptantes sur quatre optent pour ces méthodes telles que le dispositif

(5) N. Dekkar et autres. La démographie algérienne face aux grandes questions de société, CENEAP, FNUAP, Alger, 1999, p 42.
(6) Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, opcit, p 120.
(7) IBID, p 120.

Tableau n°3 : Indices synthétiques de fécondité selon l'Age et le niveau d'instruction

Niveau d'instruction / Groupe d'âge	Sans instruction	Primaire moyen	Secondaire supérieur	Ensemble
15 – 19	0,88	0,44	0,25	0,66
20 – 24	1,57	1,38	0,70	1,40
25 – 29	3,12	2,37	1,40	2,57
30 – 34	5,01	3,69	2,44	4,29
35 – 39	6,46	4,86	3,60	5,71
40 – 44	7,54	5,94	3,60	6,97
45 – 49	8,02	6,53	5,42	7,80
Total	5,69	3,57	2,01	4,86

Source : Nadia Attout et autres. Education, fécondité et nuptialité, CENEAP, FNUAP, Alger, 2001, p 50.

Il existe aussi une corrélation entre les niveaux de fécondité et le degré d'instruction des femmes, cette corrélation se renforce dans les mariages non précoces des couples instruits.

Le niveau d'instruction demeure le facteur déterminant dans le recul de l'âge au mariage, il apparaît clairement que les femmes analphabètes se marient en moyenne cinq années plutôt que celles qui ont achevé le secondaire, cet écart est estimé à près de quatre années chez les hommes.

Comme partout ailleurs l'effet négatif de l'instruction de la femme sur la fécondité reste un phénomène incontestable de plus en plus que le niveau d'instruction de la population s'élève, la fécondité des couples a tendance à baisser.

Tableau n°2 : Indices synthétiques de fécondité selon le niveau d'instruction

Niveau d'instruction	EASME 1992	*EASF 2002	2012-**2013
Analphabète	7,8	2,9	3.4
Lire / Ecrire	6,4	2,4	
Primaire	5,5	2,2	2.9
Moyen	5,2	2,0	2.9
Secondaire et +	3,7	1,5	2.4

Source :- Ministère de la Santé de la Population et autres. Enquête algérienne sur la santé de la mère et l'enfant 1992, Rapport principal, Alger, 1994, p 220.
**Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière et autres. Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002, Rapport principal, Alger, 2004, p 102.
*** Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière. Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012 – 2013 , Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Alger, 2015,p127

On révèle que le niveau d'instruction a un impact important sur la fécondité notamment chez les femmes dont le niveau d'instruction est le secondaire et plus, la différence apparaît notamment chez les femmes âgées entre 30 – 34 ans. En effet leur descendance à 5,01 enfants pour les femmes qui sont illettrées, 3,69 enfants pour celles ayant un niveau primaire ou moyen et de 2,44 enfants pour celles ayant un niveau d'instruction secondaire ou supérieur.

Les données nécessaires sont présentées dans le tableau n°3 selon l'âge des mères et leur niveau d'instruction.

En milieu urbain la fécondité des femmes mariées a baissé systématiquement depuis 1970 jusqu'à la décennie 1980. En milieu rural, entre 1970 et 1986 la fécondité des femmes mariées n'a baissé que légèrement.

En effet, le taux de prévalence de la pratique contraceptive a atteint 17,5% en milieu urbain contre 4% en milieu rural en 1986 puis il a atteint 38,6% en milieu urbain contre 29,6% en milieu rural en 1986 puis il est passé à 57,5% contre 56,6% en milieu rural en 1992.[1]

La baisse de la fécondité générale est notamment marquée par la réduction du taux de fécondité des femmes âgées de moins de 20 ans qui passe de 69‰ en 1980 à 26‰ en 1992. [2]

Cette avance spectaculaire de la planification familiale en zone rurale au cours des années 90 est due certainement à l'élargissement de la couverture sanitaire mais devrait être expliquée aussi par une motivation plus affirmée des couples en faveur de la planification familiale.

Les contraintes qui conditionnent le comportement sont largement déterminées par l'environnement social.

Le comportement au niveau micro est nécessairement impliqué dans tout changement de fécondité au niveau macro, mais des variations micro peuvent aussi exister à l'intérieur d'un système social et économique à niveau global de fécondité constant.

2- Fécondité des femmes selon le niveau d'instruction :

Un des plus grands paradoxes auxquels l'approche par la demande se trouve confrontée naît de sa contradiction avec la relation historiquement observée entre la baisse de la fécondité et le niveau d'instruction des couples.

De 1962 à 2000, l'Algérie a enregistré de gros progrès dans la scolarisation féminine, le taux de scolarisation des filles qui était de 41,1% entre 1969 – 1970 [3] a atteint 83,87% entre 1999 – 2000. [4]

(1) Rachida Benkhelil, Nadia Attout. L'espacement des naissances facteurs déterminants des pratiques contraceptives, in Population et développement durable, Actes des journées d'études, Alger 24 – 25 Juin, 1998, CENEAP, FNUAP, Alger, 1999, p 97.

(2) Rapport national conférence internationale sur la population et le développement, le Caire 5-13 Sep. 1994, Alger, 1994, p 18.

(3) ONS. Rétrospectives 1970 – 1996, Alger, 1999, p 14.

(4) ONS. Annuaire statistique de l'Algérie résultats 1997 – 1999, n°19, Alger, 2001, p 101.

L'objet de cette étude donc, est d'évaluer le degré de transformation de ces facteures sur la Transition de la fecondité en algerie à travers une analyse statistique.

1- Lien entre fécondité et milieu de résidence :

La comparaison de la fécondité selon le milieu de résidence révèle des caractéristiques originales, tant pour la fécondité Algérienne.

On a remarqué que la descendance moyenne des femmes algériennes est supérieure notamment en milieu urbain dans toutes les enquêtes de fécondité faites en Algérie comme le montre le tableau suivant.

Tableau n°1 : Variation de la descendance moyenne des femmes selon Le secteur de résidence

Années	Urbain	Rural
1986	4,54	5,0
1992*	3,6	5,3
2002**	2,1	2,7
2006***	2.19	2.38
****2010-2012	2.6	2.9

Source : Enquête ENAF, Alger, 1986.
* Enquête Algérienne sur la santé de la mère et de l'enfant 1992.
** Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002.
. *** Enquête nationale à indicateurs multiples 2006
Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012 – 2013 ***

Ce tableau indique que la fécondité algérienne a accusé une nette tendance à la baisse, notamment en milieu urbain. Cette baisse de fécondité trouve sa cause surtout dans le recul de l'âge au mariage, dans la pratique .contraceptive et dans le niveau d'instruction des femmes

En comparaison avec la strate de résidence, il est constaté que la baisse de la fécondité est plus accentuée en milieu urbain qu'en milieu rural, de 7,2 enfants par femme en 1970, l'indice synthétique de fécondité a atteint 3,6 enfants par femme en 1992 en milieu urbain contre respectivement 7,7 et 5,3 enfants par femme en milieu rural.

Transitions et Evolution de la fécondité -socio en Algérie par caractéristiques démographiques

Bradaia salêha
Doctorante et professeur vacataire a l'institut
de sociologie université Alger 2

Introduction :

L'observation rétrospective des statistiques démographiques laisse apparaître des signes d'amorce d'une transition démographique. C'est à partir de 1986 que des changements sensibles sont apparus, le taux brut de natalité enregistre une tendance à la baisse qui reste supérieure à celle du taux brut de la mortalité induisant ainsi un taux d'accroissement démographique moins élevé qu'auparavant.

C'est ainsi qu'après les années de l'indépendance où le niveau record de 50 naissances pour mille habitants a été atteint en 1970, et où la fécondité lors de cette période était sous le régime naturel où la nuptialité était précoce.

Après cette date L'Algérie est engagée depuis la fin des années 80 dans une phase active de réduction de la fécondité/ les deux leviers principaux de cette transition sont le recul de l'age au mariage et l'augmentation de la pratique de la contraception.

L'Age nuptial, qui se situait en moyenne à 23.7 ans chez les femmes en 1987, dépasse les 29.7 en 2008. le taux de prévalence de la contraception, estimé à 35 % des femmes mariées en age de reproduction en 1986, atteint les 84 %en 2006.

L'Algérie se situe, dans ces domaines, à un niveau comparable à celui des autres payes de la région, notamment la Tunisie, le Maroc et l'Egypte.

L'élargissement de l'accès à l'éducation a constitué sans conteste un facteur favorable à la modification ; le taux de scolarisation féminine, entre 6 - 14 a en effet considérablement augmenté depuis les années 60 , passant de 36,9% en 1966 à 93% en 2008 .l'éducation des femmes est d'ailleurs identifiée , dans les programmes de santé et de population , comme la mortalité infantile et la maîtrise de la fécondité.

دار التل للطباعة

رقم الإيداع: 2014–4343

ISSN 2437-0436 ر.د.م.د